

سَعَادَةُ السَّفِيرِ

محمد جواد ظريف



اسم الكتاب: سعادة السفير «محمد جواد ظريف»
حوار: محمد مهدي راجي: من مواليد طهران
في العام 1980. حائز على بكالوريوس في العلوم
السياسية من الجامعة الإسلامية الحرة وماجستير
في الدراسات الإقليمية من كلية العلاقات الدولية
بوزارة الخارجية في إيران. تدرّج في الصحيفة الطلابية
«السفير» إلى أن أصبح رئيس تحريرها، وله عدة
مقالات في عدد من الصحف أبرزها «همشهري
ديبلوماتيك» و «مهرنامه» و «مثلث» وفي دوريات
منها «International Journal of Political Science».
ترجمة: الدكتور محمد العطار: من مواليد مدينة
كاشان في إيران في العام 1984. حاز على شهادة
في الطب العام من جامعة مشهد في العام 2011.
قدّم عددًا من المقالات والمحاضرات في المجالين
الطبي والثقافي.

الطبعة الأولى، بيروت 2017

© لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة
المعلومات أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال.

سَعَادَةُ السَّفِيرِ

محمد جواد ظريف

حوار مع الدكتور «محمد جواد ظريف»

السفير السابق لإيران في الأمم المتحدة

حوار:

محمد مهدي راجي

ترجمة:

د. محمد العطار

الفهرس

7	مقدمة مركز أوال
11	مقدمة المترجم
15	مقدمة الطبعة الفارسيّة
25	السيرة الذاتية
37	في الولايات المتحدة الأمريكية
79	في الأمم المتحدة
105	الحرب الإيرانية العراقية
153	السياسة الخارجية من الداخل
177	الانفراج السياسي
203	أفغانستان
229	العلاقات الأمريكية - الإيرانية
237	الغزو الأمريكيّ للعراق
243	المنذوب الدائم في الأمم المتحدة
291	الملف النووي
311	روسيا والصين
333	تهديد إيران
345	استراحة ظريف
359	نظريات العلوم السياسيّة
463	الفهارس العامة

مقدمة مركز أوال

«إلى عدوي المحترم محمد جواد ظريف»

لم يكن فخًا من ثعلب الدبلوماسية ووزير الخارجية الأمريكية الأسبق، هنري كيسنجر، بل كان إعجابًا وقعه إهداء في نسخة خاصة من كتابه «الدبلوماسية». إنها إحدى طرائف الدبلوماسيين الكبار التي تستحق أن تُحكى.

امتد مسار ظريف لأكثر من ربع قرن، حظي خلالها بألقاب عدة من بينها «عرب الاتفاق النووي» لفت انتباه الكثيرين، وجذب الصحافة الأجنبية، وأغاظ أحيانا صحافة بلده المحلية.

لم تجذب شخصية ظريف، وكذلك أداؤه وحضوره وعلاقاته في الولايات المتحدة وكذلك في الأمم المتحدة، اهتمام كيسنجر فحسب، بل دفعت نائب الرئيس الأمريكي جون بايدن إلى وصفه

في إحدى المرات بأنه «مدافع شرس، ولكنه عملي وحاسم» في الوقت ذاته. وبشهادة الكثيرين، كان دوره صعبًا، إذ عليه أن ينجز ما لا يمكنه إنجازه، أن يحقق المستحيل، مدفوعًا بمقاربة لا تخلو من الصراحة والجرأة: «أعلم أن ما أقوله ليس ما يريدون الاستماع إليه بالتحديد، لكنني لا أرى أي مشكلة في تحقيق تواصل مع عدد كبير من الأمريكيين»⁽¹⁾.

يسر مركز أوال للدراسات والتوثيق، أن يقدم تجربة «سعادة السفير» للقارئ العربي، إنه كتاب لا يتناول فقط السيرة الشخصية لمحمد جواد ظريف، بل يتجاوزها ليحيط بالكثير من المعلومات والمعطيات التاريخية التي تفسّر بعض الأحداث الدبلوماسية الدولية أو جزءًا من ملابساتها، على مدى أكثر من ربع قرن.

ما هو مدوّن بين دفتي كتاب «سعادة السفير»، قاله السيد ظريف بين العامين 2010 و2012، لكنّ القارئ سيوليه حتمًا أهمية كبرى في أعقاب تولي ظريف وزارة الخارجية، وبعد النجاح الذي حققه الملف النووي الإيراني في فترة ولايته.

نأمل، من خلال تقديمه للمكتبة العربية، تسليط الضوء على مسيرة امتدت لحوالي ربع قرن، برزت فيها دبلوماسية ظريف على نحو مميز وأدت إلى إنجازات هائلة على المسرح السياسي الدولي.

(1) انظر:

«Iran's voice at the UN speaks with an American accent», Warren Hoge, The New York Times, May 18 2007.

إنه مفتاح حقيقي لإدراك كنه شخصية ظريف، وتأويل لمهنته التي شرح معاييرها بأسلوبه الخاص، إذ اختصر الدبلوماسية كلها في تغريدة له على تويتر، نشرها بعد ساعات من وصوله إلى طهران في أعقاب إنجاز الاتفاق النووي: «إن فن الدبلوماسية يكمن في أن يخفي دهاءه كله خلف ابتسامته».

مقدمة المترجم

سعادة السفير، هو حصيلة وثمره حوار بين السيد محمد مهدي راجي والدكتور محمد جواد ظريف - أثناء دراسة راجي للماجستير- بين شتاء 2010 وربيع 2012؛ وقد مُنِع من النشر حتى نهاية دورة رئاسة أحمدى نجاد للجمهورىة الإسلامىة أى أغسطس/آب 2013م؛ لما أثاره من جدل تراوح بين التأييد المطلق والنقد اللاذع حد الاتهام بالخيانة، وعلى الرغم من ذلك فقد حظى الكتاب باهتمام واسع فى إيران وخارجها، وقد طبع الكتاب سبع مرات حتى كتابة هذه المقدمة.

فقد جمع السيد راجى بين دفتين، كل حواراته مع السيد محمد جواد ظريف والتي تطرقت لأكثرىة القضايا المتعلقة بالسياسة الدولىة المطروحة والمتداولة، وقد حاول السيد راجى - وهذا سىظهر فى النص - الاستفادة من المعلومات الخاصة الموجودة فى حوزة الوزير لتبيانها وتوضيح بعض الأحداث المبهمة، حيث نجح حينًا وأخفق أحيانًا.

غير أن الحوار، على شموليته، لم يتطرق إلى الكثير من الأحداث

الدائرة في فترة إجرائه، فعلى سبيل المثال لا الحصر، لم يحظَ الحراك العربي بأي إشارة في الحوار بين الوزير ومحاوره. وعلى كثرة ما كان الحوار صريحًا وشفافًا، ومع كل الاستفاضات التي قام بها ظريف في الحديث عن زملائه وأصدقائه، حلفائه وخصومه، في الداخل الإيراني ومن أركان النظام، نجد أنّ من أهم الانتقادات التي وجهها القارئ الإيراني للكتاب أنّه لم يتطرق للشأن الداخلي الإيراني، إلا بمقدار ارتباط وتأثير الحدث مع الجانب الدبلوماسي الذي يتناوله ظريف، وهذه نقطة تُسجل للرجل وتزيد من رصيده المهني والتخصصي.

ومع ذلك، فإن أهمية الكتاب تنبع من كونه توثيقًا للكثير من الأحداث التاريخية، من أقرب المصادر المتابعة والمشاهدة لها لا بل من صانعيها في بعض الأحيان. لذا فقراءة الكتاب توفر للقارئ دراية وفهم في مجالات:

- فهم السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية كنظام سياسي مؤثر عالميًا وإقليميًا؛
- فهم علاقة أنظمة الهيمنة بنا كأنظمة شرق أوسطية عبر نموذج التجربة الإيرانية الثرية؛
- فهم أعمق للسياسة والعلاقات الدولية بناء على تجربة غنية وحقيقة لخبير - بحسب التوصيف العلمي لا الألقاب المجانية

التي يمنحها الإعلام - أمضى ما يقرب من ثلث قرن في هذا المجال.

عن هذه الترجمة:

تُعدّ ترجمة الكتب التخصصية من أصعب أنواع الترجمات التي تتطلب من المترجم إلمامًا خاصًا واستثنائيًا، وبحسًا دؤوبًا عن العبارات العلمية المستخدمة أو الرائجة في هذا المجال الذي يدور في فلكه النص المترجم، وبما أنّ الكتاب الموجود بين أيدينا كان نصًا حواريًا مع متخصصين، غلبت عليه الألفاظ والمصطلحات العلميّة المتعلقة بالدبلوماسية والعلاقات الدولية، فإن ترجمته إلى العربية كانت مهمة غير سهلة على الإطلاق بلحاظ النقاط التالية:

- بعض التعاريف العلميّة لا تزال غير محددة أو غير رائجة في اللغة العربية خاصّة وأن اللغة الفارسيّة ولادة للمصطلحات التي لا تجد لها مرادفًا في اللغة العربية، وهنا كان لا بدّ من الاستعانة ببعض المعاجم الفارسية الإنكليزية لمحاولة الربط بين المصطلح الفارسي ومرادفه الإنكليزي ليسهل علينا أمر تحويله وترجمته إلى أقرب مرادف باللغة العربية.
- البحث عن المرادفات العربية للكثير من الاستخدامات الثقافية كالأمثال التي لا يمكن ترجمتها حرفيًا؛
- أما بالرؤية النحوية والصرفيّة: فإن من طبيعة الحوار الابتعاد

عن العبارات الطويلة والبلاغية والإملاء بالتكرار والتداخل، ويمكن لنا الادعاء ان النص المترجم في كثير من الأحيان يبدو مضبوطاً بشكل بلاغي أكبر من أصله الفارسي دون الإخلال بالمعنى، حيث إن النص الفارسي لا يبدو محرراً بشكل جيد.

- وفي مجال الرؤية الخطابية الأدائية: تم توفير أدوات لهذه الرؤية في الهوامش المذكورة في الكتاب عوضاً عن التدخل في النص، ولم تغير بنية النص الداخلية.
- تمّ تحويل التواريخ من التقويم الهجري الشمسي إلى التقويم الميلادي، ونظراً إلى أنّ بعضها غير محدد، تمّ اعتماد تاريخ تقريبي.

وقد تمت الاستعانة أثناء ترجمة هذا الكتاب بعدد من المصادر المتعلقة بالسياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية ومن الطريف أنّ الكثير منها افتقر لدراسة المصادر الفارسية الأصيلة، ونتمنى أن تقدم هذه الترجمة قيمة إضافية للمكتبة العربية وتؤثر في سائر الدراسات اللاحقة في هذا المجال.

مقدمة الطبعة الفارسيّة

هذا الكتاب ليس سيرة ذاتية تهدف لذكر الجيد والسَيِّئ، وبالنتيجة الحكم على طبيعة وعاقبة صاحبه، كما أنّه ليس تاريخًا شفهيًا كما هو متعارف عليه اليوم، والذي يهدف بشكلٍ خاص إلى حفظ ذكريات الشخصيات السياسية، الثقافية أو الاجتماعية. وعلى الرغم من احتوائه الكثير من هذين النوعين، إلّا أنّ القصد الأساسي منه، هو فهم السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية على أرضية تجربتها التاريخية، تلك التجربة التي تبدو أحيانًا متضادة أو مبهمّة، ما يبعث على الكثير من الأسئلة والإشاعات. وقد دفعني هذا الأمر إلى حوار مع أحد أقطاب النظام السياسي الإيراني في مجال الدبلوماسية؛ لأطرح عليه التصورات الموجودة حول السياسة الخارجية كما أفهمها، أو أعتقد أنّ المجتمع يهفو لمعرفة، لا سيّما وأنّ العلاقات الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية في التاريخ المعاصر مرّت بمراحل حسّاسة وظروف صعبة، ولكنّها تمكّنت، وبفضل

الدبلوماسيين المخلصين والأكفاء، من تجاوز تلك المحن والوصول إلى برّ الأمان.

لعلّ أفضل من عبّر عن أهمية هذا الأمر هو العالم «هانس مورغنثاو» في كتابه «السياسة بين الأمم»⁽¹⁾؛ حيث يعدّد ضمن عناصر القدرة الوطنية مثل: الجغرافيا، الموارد الطبيعية، القدرات الصناعية، الاستعداد العسكري، السكان، طبيعة الروح الوطنية وغيرها، معتبراً الدبلوماسية أهم عنصر في القدرة الوطنية فيقول:

«يمكن الادّعاء أنّ سائر العناصر التي تحدد القدرة الوطنية ليست إلا موارد أولية لصناعة القدرة الوطنية، دبلوماسية الدولة هي التي تقوم بتركيب العناصر بشكل منسجم، وهي التي تمنحها الاتجاه والثقل، كما أنّها هي التي تنفث فيها روح القدرة الفعلية لتبعث فيها الحياة. قيادة المهام الخارجية للدولة بواسطة الدبلوماسيين في فترة الصلح - من حيث القدرة الوطنية - تماثل المهام الاستراتيجية والفنون العسكرية التي يقودها الأمراء العسكريون في الحرب. الدبلوماسية هي فن ربط عناصر القدرة الوطنية - بأفضل شكل - مع الظروف الدولية المرتبطة بالمصالح الوطنية».

يحذر مورغنثاو حين يعبر بأنّ الدبلوماسية هي الفكر المدبر للقدرة

(1) مورغنثاو، هانس. جي.؛ سياست میان ملت ها، ترجمة حميرا مشيرزاده، دفتر مطالعات سياسي و بين المللي وزارت امور خارجه، تهران، چاپ اول، 1374، ص 246-247.
العالم هانس مورغنثاو (1904-1980) Hans Morgenthau أحد منظري العلاقات الدولية، وأصل الكتاب هو «Politics Among Nations» وقد تُرجم للعربية بعنوان: «السياسة بين الأمم الصراع من أجل السلطان والسلام».

الوطنية، كما أنَّ الروح الوطنية هي حياتها؛ فإنَّ ضعفت بصيرتها، أو قدرتها على اتخاذ القرار، أو شلت إرادتها؛ فإنَّ أيًّا من عناصر القدرة مثل الموقع الجغرافي، الاستقلال الغذائي، المواد الأولية والصناعات، الاستعداد العسكري أو عدد السكان وخصوصياتها لن تكون مفيدة على الأمد الطويل. فالشعب الذي يستطيع الافتخار بكلِّ هذه الموارد مع فقدان الدبلوماسية المناسبة، قد يتمكن من الحصول على نجاح مؤقت عن طريق الثروات الطبيعية، لكنَّه على الأمد الطويل وبسبب الاستثمار الناقص المنقطع، وبالإسراف في هذه الثروات، سيواجه الفشل في الوصول لأهدافه الدولية.

وبالمثل، من الواضح أنَّه كان لبروز شخصيات معروفة على منصة العلاقات والسياسة الخارجية لإيران دور هام في حفظ المصالح وبقاء الهوية الوطنية، ما لا يدع مجالاً للشك في صدق الاعتقاد السابق. ومع ذلك، فإنَّ ذكر بعض الأمثلة التاريخية بهذا الخصوص لن يكون خاليًا من الفائدة.

ناصر الدين شاه قاجار [حكم 1896-1848م]: بتشجيع من البعض أو بسبب مشاهداته الشخصية للتطور والترقي في أوروبا، كان يسعى بين الحين والآخر للإصلاح، وبهدف تحسين أوضاع البلاد كان يرجع لميرزا حسين خان القزويني الملقب بـ «مشير الدولة»، وبعدها بـ «سيهسالار».

عمل مشير الدولة كمسؤول مشتريات للدولة القاجارية في

بمبي، ثمّ كسفير في تفليس، وكنائب عن إيران في اسطنبول، كما أنّه أصبح وزير خارجية في دورة واحدة.

محمد علي فروغي [1877-1942م]: حداثوي، مترجم، أديب، صحافي وسياسي إيراني. عُرف بشخصيته الموسوعية، وهو أول وآخر رئيس وزراء لرضا شاه. تولّى قيادة وزارة الخارجية، كما كان عضوًا ورئيسًا لهيئة إيران المنتدبة لمؤتمر الصلح في باريس بعد الحرب العالمية الأولى (1919م)، والهيئة المنتدبة لعصبة الأمم.

ونظرًا إلى أنّ السياسة الخارجية لأيّ بلد ترتبط بشكل وثيق مع السياسة الداخلية، ليس من المبالغة أن قلنا إنّ إشهر رئيسي وزراء لمحمد رضا شاه، أي «أحمد قوام السلطنة» و«الدكتور محمد مصدق»، كسبا معظم شهرتهما السياسية بسبب حكمتهما وأثرهما في مجال الدبلوماسية والسياسة الخارجية.

بانتصار الثورة الإسلامية واستقرار نظام الجمهورية الإسلامية، وبعد وقفةٍ قصيرة للسيطرة على الوضع، وبموازاة عزل الكثير من الموظفين والدبلوماسيين المنتسبين للنظام البهلوي، كان من الضروري الاستفادة من قدرات وتجربة جيل جديد من الشباب، الذين كان لهم دور علني أو سري في إسقاط النظام البهلوي وإقامة النظام الجديد. نظرًا للحاجة الملحة لوجودهم، تمّ توظيف هذا الجيل من الشباب الثوري في الأجهزة التنفيذية والعلمية للنظام الحاكم الجديد بسرعة. هذا الكتاب رواية شفوية لأحد هؤلاء الشباب الثوريين الذين تشكّل سيرة

حياتهم السياسية جزءاً من تاريخ الدبلوماسية الإيرانية، ويمثل التأمل في سلوكهم الحرفي إحدى أفضل الطرق لفهم السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

هذا الحوار الذي امتدّ لأكثر من أربعين ساعة مع الدكتور محمد جواد ظريف - الدبلوماسي والسفير السابق لإيران في الأمم المتحدة - من التجارب التي لا يُحتمل تكرارها بسهولة. رواية جزئيات الدبلوماسية الإيرانية بلسان ظريف الذي يُعدّ بلا شك أحد أبطال هذا المجال في عصره، مصداقٌ كامل للسُّهول الممتنع. سهّل؛ لأنّ ظريف يتمتع بشخصية عطوفة، مؤدّبة، بسيطة ومتواضعة، ويظهر هذا العمل عند التعرف عليه سهلاً، لكنّه ممتنع؛ لأنّ ظريف في مجال تخصصه الحرفي جاد، متابع، منظم، وملتزم بالقيم والأصول التي يعتقد بها.

أثناء الحوار، كان ظريف يتجاوب مع ما يرويه، تستشعر منه الإحساس بالأحداث، كأنّها اليوم، وليس بوصفها أحداثاً جرت منذ أمدٍ بعيد. فهو يحزن ويكتئب من تلك الأحداث التي يراها جانبت الصواب، أو أنّ النجاح فيها كان جزئياً، ويغضب لعدم استفادة الموظفين الجُدد في وزارة الخارجية من التجارب والأخطاء التي ارتكبتها السابقون. وحين يأتي الحديث عن إيران وسيادتها ونجاحه وزملائه في الدفاع عن مصالحها الوطنية، يفرح بتواضعٍ لتلك الذكرى الباعثة للافتخار والغرور. وبحسب الضرورة، وبمنظرة دقيقة، يناقش وينتقد الأحداث، ومنها - من دون استشعار الحرج - ما يتعلق بسيرته أو بالجهاز الدبلوماسي، وما كان يُعتقد في بداية العمل الدولي.

حضور محمد جواد ظريف في الأمم المتحدة لمدة ربع قرن جعل منه شخصية دولية ممتازة. بدايةً، كان هذا الحضور في السنين الأولى بعد انتصار الثورة الإسلامية، حينما كان طالبًا في مرحلة الدكتوراه بجامعة كولومبيا، وجامعة دنفر كموظف محلي في البعثة الإيرانية⁽¹⁾ بنيويورك، حتى أصبح السفير الأول والمندوب الدائم للجمهورية الإسلامية فيها. لم يمنعه عقدٌ من عمله في وزارة الخارجية كنائب للوزير في الشؤون الدولية من قطع علاقته بأهم مركز دولي. إن سعي ظريف الدولي لاسترجاع حقوق إيران إبّان الحرب المفروضة، والمناقشات المتعلقة بالقرار 598، وكذلك المناقشات المتعلقة بالنشاط النووي الإيراني مع الدول الغربية، وأهمية دوره في مناقشات مؤتمر بُن⁽²⁾ الأول فيما يخص مستقبل أفغانستان، ثم العراق، قبل وبعد الغزو الأمريكي لهما؛ وعضويته في فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى للأمين العام للأمم المتحدة في مشروع حوار الحضارات، وترؤسه للعشرات من المسؤوليات الجزئية أو المصيرية دوليًا، وحضوره في المجتمع الأمريكي وقدرته على التأثير على الرأي العام والإعلام فيها، وغيرها الكثير؛ جعلت القاضي والداني متحدثًا ومقدّرًا لدوره.

(1) أي البعثة الدائمة لإيران في الأمم المتحدة، للمزيد من المعلومات، انظر:

<http://iran-un.org/en/>

(2) مؤتمر بُن أو Bonn Conference: مؤتمر استضاف القادة الأفغان بعد سقوط نظام طالبان في مدينة بُن بألمانيا في ديسمبر/ كانون الأول 2001.

سعي ظريف الدؤوب للدفاع عن أهداف وقيم نظام الجمهورية الإسلامية، وقدرته على إقناع نظرائه، حاز مرارًا على تقدير السلطات العليا، ليس في إيران وحسب، بل إن كثيرًا من الإعلاميين والشخصيات الدولية كانت السبّاقة في ذلك. الاحتفال المهيّب لتوديعه في مقرّ الأمم المتحدة والصف المزدحم بزائريه الأجانب شاهدان على هذا المدعى، بل إن الاحتفاء به وصل إلى أن يكتب «هنري كيسنجر» - وزير الخارجية السابق للولايات المتحدة الأمريكية - في الصفحة الأولى من كتابه «الدبلوماسية» حين إهدائه: «إلى عدوي المحترم محمد جواد ظريف».

دراسة سيرة ظريف والانتباه للجوانب الإيجابية والسلبية لعمله، تقدم نموذجًا قيمًا لدراسة سلوك الدبلوماسيين الإيرانيين مع العالم الخارجي، ضمن إطار السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية. الخصال العامة والخاصة لعلاقة إيران بالعالم والتقارب والتباعد التاريخي في السياسة الخارجية والعنصر الجيوسياسي وتأثيره في القدرة الإقليمية لإيران والقراءة الثورية للأحداث الدولية والمستقاة من تعليمات التشيع والميزة الواضحة للدبلوماسيين والدبلوماسية الإيرانية عند مقارنتها بالمعايير العالمية ونظام الحوار الخاص ومستويات مختلفة من التباين والصراع حتى الاشتراك والتعاون، هي نقاط سترافق القارئ في رحلته في هذا الكتاب.

معظم جلسات هذا الحوار - عدا تلك التي كانت في جامعة آزاد

الإسلامية، حينما كان نائب الدكتور جاسبي⁽¹⁾ في الشؤون الدولية - كانت في غرفته بكلية العلاقات الدولية بوزارة الخارجية؛ من شتاء العام 2010 وحتى ربيع العام 2012. واختلفت مدّة الجلسات - بسبب الفرص المتاحة - بين أقل من ساعة وأكثر من ثلاث ساعات؛ إذ لم يكن من السهل الحصول على موافقة ظريف لهذا الحوار، حيث إنّه لم يقبل بأيّ حوار أو خطاب عام منذ رجوعه من آخر مهمّة سياسية في نيويورك. فقد اقتصرت محاضراته - في كلية العلاقات الدولية بوزارة الخارجية - على تحليل المواضيع والأحداث من ناحية أكاديمية. وقد اشترط لبدء الحوار عدم تناول الوثائق السريّة وأسرار النظام، وخصوصًا ما تعلق بالمناقشات المرتبطة بالشأن النووي، ولم يكن من السهل تجنّب هذه القيود. فقبل كل جلسة حوار بأيام عدة، بحسب موضوع الحوار، كنتُ أقرأ وأعدّ الأسئلة المناسبة، ومع أنّي كنت أسعى لأن يأخذ الحوار مجراه، إلّا أنّ الموضوع كان يترافق مع حواشٍ أرغب بل أصرّ على سماعها، فنخرج عن المجرى الأصلي للحوار.

يشمل الحوار شقين أساسيين:

1. الأحداث والذكريات بنظرة نقدية؛

(1) الدكتور جاسبي (نوفمبر / تشرين الثاني 1944م): سياسي من التيار الإصلاحي، اقترح تأسيس الجامعة الحرة الإسلامية ثم أصبح رئيسًا لها منذ التأسيس عام 1982م حتى عام 2011م؛ ترشح لرئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية مرتين؛ حاصل على شهادة الدكتوراه في الإدارة الصناعية والتقنية من جامعة أستون Aston بالمملكة المتحدة؛ كان له نشاط ثوري ضد نظام الشاه.

2. موضوعات نظرية في علم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية؛ بصفتها التخصص الأكاديمي لطريف. لقد كان الحجم الأولي لهذا الكتاب الضعف، وفي كل عملية تحرير أجريتها عليه كنت أضيف أو أحذف شيئاً ما. وأحياناً، افتقرت الموضوعات للجاذبية التي كنت أتوقعها، فكنت أرّتب حواراً آخر بمزيد من الدقة، وكان ظريف دائماً نموذج الصبر وحسن الخلق، كما كان يبدي ملاحظاته ليخرج العمل بأفضل حلة .

كنت أطرح في الحوارات أسئلةً لُيست ضمن اهتمامي بالضرورة، لكنّها حتماً تهّم الجامعيين أو بعض أطباف المجتمع الإيراني، ونظراً لضرورة الإجابة عنها كنتُ مجبراً على ذكرها. أما بعض الأسئلة والملاحظات التي كان مهتماً بها، ونظراً لبعض القيود، فلم تُطرح أبداً.

ختاماً، أرى من الواجب أن أتقدم بالشكر لكل من كان له دور - بشكل مباشر أو غير مباشر- في جميع مراحل إنتاج هذا الأثر؛ بدءاً بمسؤولي دار «نشر ني» لدعمهم اللامحدود، كما أرى نفسي ممتناً بأكثر الشكر في التحرير النهائي لمحاضرات الدكتور سيد محمد كاظم سجاديور بعنوان «السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية»، وكذلك لجهود زوجتي السيدة زهرا ميرغفار، والتي قدّمت مع كل قراءة لهذا الكتاب إصلاحات وملاحظات مفيدة. وكذلك أتقدم بالشكر من السادة الدكتور رحيم خستو، والدكتور أحمد بني جمالي

لمرافقتهم العطوفة في هذا العمل، ولتوفيرهم فرصة تعرفي على دار «نشر ني». كما أتقدم بالشكر من الفضلاء أصدقائي الدكتور محمد علي نوريان، والدكتور غلا محسين بني أسدي، والدكتور محمود شيخ، فقد كان تذكيرهم وملاحظاتهم القيمة نبراسًا ينير الطريق. ولا شك أنني أتحمل وحدي مسؤولية كل ما يجانب الصواب في هذا الكتاب.

محمد مهدي راجي

صيف 2012م

السيرة الذاتية

من الجيد بدايةً أن نتعرّف إليك، فمتى وُلدت؟ وفي أيّ مدينة؟ وكيف كانت طفولتك بشكلٍ عام؟

وُلدت في 8 يناير/كانون الثاني من العام 1960 في طهران. أمي هي ابنة المرحوم الحاج ميرزا علي نقي الكاشاني، أحد كبار التجار في طهران، وأبي من التجار المشهورين في أصفهان. انتقل إلى طهران بعد وفاة زوجته الأولى، ثمّ تزوج من أمي.

لأبي ابنةٌ واحدة من زواجه السابق، ولأمي ابنةٌ وابنٌ من زواجها السابق. بعبارة أخرى، لديّ أختٌ وأخٌ من جانب الأم، وأختٌ من جانب الأب. والحاصل أنّني الابنُ الوحيد والأخير في عائلتي، إذا استثنينا أخي الذي توفّي في الأشهر الأولى من عمره، وكنت عندها في السادسة من عمري. عائلتي متديّنة تقليديّة، تنتمي إلى فئة التجار من جهة الأم والأب.

في أيّ منطقة من طهران كنت تقيم؟

كان منزلنا يقع بين شارع كاشان وشارع كمالی، خلف حديقة

الشاه سابقاً، وهو منزل كبير على النمط القديم، احتفظنا به بعد وفاة الوالد، إلى أن أصبح الاهتمام به صعباً على والدتي.

عندما كنت في سن السادسة تقريباً، انتقلنا إلى أصفهان لعدة أشهر، وبدأت الدراسة الابتدائية، لكن سرعان ما عدنا إلى طهران، وأكملت الدراسة الابتدائية بعد ذلك في مدرسة «علوي». ونظراً إلى أنني كنت من تلاميذ النظام التعليمي الجديد، فقد أمضيت الصف الإعدادي الأول في ابتدائية علوي، عوضاً عن الصف السادس الابتدائي، ثم انتقلت إلى ثانوية علوي بدءاً من الصف الإعدادي الثاني.

تزامنت السنة الأولى من دراستي في ثانوية علوي مع وفاة المرحوم «روزبه»⁽¹⁾، وهو أحد كبار المجتمع الثقافي الإيراني ومدير ثانوية علوي، فعُهد إليّ بإلقاء خطاب باسم التلاميذ في هذه المناسبة. في الحقيقة، لم أكن أعلم سبب اختيارهم لي، ولكن منذ كنت في الصف الابتدائي الثاني، كان مدير ابتدائية علوي السيد علي أكبر حسيني، والذي أصبح بعد الثورة نائباً في مجلس الشورى، والمرحوم السيد علامة كرباسجيان مؤسس ابتدائية وثانوية علوي،

(1) رضا روزبه (أبريل/ نيسان 1921 - نوفمبر/ تشرين الثاني 1973م): وُلد في عائلة متدينة في مدينة زنجان، والده محمود الخياط من تلامذة المرجع الديني ميرزا محمد تقي الشيرازي (1842-1920م). درس المعارف الدينية حتى مستويات عالية إلى جانب الدراسة الأكاديمية الكلاسيكية. بدأ دراسة الفيزياء في العام 1951م، وتخرج بدرجة امتياز. وعلى الرغم من إصرار البروفيسور محمود حسابي على تدريسه في الجامعة والابتعاث إلى الخارج، فقد قام بتأسيس مدرسة علوي، واشتغل بالتدريس فيها. كان يشرف على اختيار الطلبة والمدرسين (منهم الشهيد مطهري ومحمد تقي جعفري) والبرنامج الدراسي. ومن طلبة هذه المدرسة، السيد أكبر هاشمي رفسنجاني، الدكتور حداد عادل، والكثير من المشاهير. توفي رضا روزبه بعد إصابته بداء السرطان إثر تعرّضه لإشعاعات ذرية في المختبر.

لطيفين معي، حيث كان اختيارهما يقع عليّ لإلقاء الكلمات في المناسبات والأعياد الدينية.

أعتقد أنني أُلقيت أول خطابٍ في الصف الابتدائي الثاني لمناسبة عيد الغدير، وتلك كانت بدايات ممارستي للكتابة وإلقاء الخطب.

هل كانا يستشعران لديك قدرةً خاصّةً على الخطابة؟

كنت الطّالب الأول في المدرسة دائماً، بدءاً من الصّفّ الابتدائي الثاني ووصولاً إلى مرحلة الثانوية. لعلّ ذلك يرجع إلى التقدير الإلهي. وطيلة تلك الفترة، كنت أُلقي الخطابات في المدرسة، وكان معظم الأطفال يعرفونني لهذا السّبب.

بطبيعة الحال، كنتُ كثير القراءة آنذاك، وأصِبتُ بألم في العين وبالشقيقة بسبب كثرة القراءة، ولا زلت إلى الآن - بعد 40 عاماً - أعاني الصداع. في ذلك العام، تعرّضتُ أُمّي لمرض شديد في الظهر، وأصيبتُ بالسّل في العظام، وخضعتُ لعمليةٍ جراحيةٍ في بريطانيا، ثم أُجبرتُ على الإقامة فيها حوالي سبعة أشهر لاستكمال العلاج. كان هذا أول سفرٍ لي إلى الخارج، بصرف النّظر عن السّفر إلى العتبات المقدّسة حين كنت في الخامسة من عمري. في البداية، سافرتُ أُمّي برفقة خالي إلى بريطانيا، ثمّ التحقّتُ بها مع أبي بعد انتهاء العام الدراسي، وبقيتُ معها طيلة فترة الصيف الممتدة إلى ثلاثة أشهر. وقد عانيتُ صعوبةً في السّفر بسبب اشتداد مرض الشقيقة.

آنذاك، كان معظم طلبة مدرسة علوي من الذين ينشطون في

العمل السياسي، ينظمون صفوفًا في التمثيل وغيره، كما يقومون بتدريس الكتب الممنوعة في تلك الفترة. أذكر أن أربعة من الزملاء المشاركين في هذه الصفوف قد اعتقلوا، وكنت قلقًا من التعرض للمشاكل، ذلك أنني كنت ناشطًا في هذه المجالات أيضًا.

وبسبب تفاقم مرض الشقيقة، لم أتمكن من متابعة الصفوف الدراسية، ولم أخضع لامتحانات نهاية العام، ولكنني اجتزتها بنجاح في الإعادة. وكان من لطف المدير والمعلمين أنهم ساعدوني، ذلك أنني كنت الطالب الأول في المدرسة.

بذلك، أنهيت الصف الثانوي الثاني، والتحقت بمدرسة الخوارزمي لثلاثة أشهر، وانتقلت أخيرًا بمساعدة أحد أصدقاء الوالد - الذي كان يتظاهر بالإيمان، ثم تبين أنه متعاون مع جهاز الاستخبارات «السافاك» - إلى الولايات المتحدة الأمريكية، قبل التخرج من الثانوية، ولم أكن عندها قد بلغت السابعة عشرة من عمري. ونظرًا إلى معدلاتي الدراسية المرتفعة، كان قبولي في الجامعة أمرًا سهلًا⁽¹⁾، وكان سفري بالدرجة الأولى طوق نجاة لي، خوفًا من الاعتقال في إيران.

وهناك، سعى أقاربي إلى تسجيلي في إحدى الثانويات في نيويورك أو سان فرانسيسكو. وقد انتقلت إلى سان فرانسيسكو، لأن مدارس نيويورك تأخرت في قبول الطلب، واستغرق الحصول على

(1) يقصد الجامعات الإيرانية، حيث يتم قبول الطلبة بامتحان تنافسي.

التأشيرة فترة يومين أو ثلاثة، وكنت قد حصلت مسبقاً على جواز سفر بمساعدة صديق والدي المذكور. هذه خلاصة عن طفولتي.

ما هي مميّزات عائلتك؟ وما هي أعرافهم الدينيّة والسياسيّة؟

بشكلٍ عام، يُعتبر أفراد عائلتي من المتديّنين التقليديين. لم يترك والدي صلاة الليل طيلة السنوات التي قضيتها معه. ورغم ذلك، كان مخالفاً للتّوريين وللجمهورية الإسلاميّة قبل الثورة، وبقي مخالفاً لها حتى وفاته.

كذلك، كانت والدتي، ولا زالت، من النساء المتديّنات، وتعدّ عائلتها من العوائل المتديّنة والتقليديّة. بشكلٍ عام، كان مستوى العائلة المعيشيّ ممتازاً، وكنا نعيش حياةً مرفّهة، وقد اشترت منزلتي من الأموال التي ورثتها عن والدي، ووهبتني إياها والدتي.

هل لا زالت والدتك على قيد الحياة؟

نعم، وهي تبلغ من العمر 85 سنة.

متى توفي والدك؟

توفي والدي قبل حوالي 28 سنة، وذلك في العام 1984م. عندها، كانت زوجتي حاملاً في الشهر الثاني. وللأسف، كنت في الولايات المتحدة الأمريكيّة، ولم أتمكّن من العودة إلى إيران لإقامة مجلس فاتحة على روحه.

ونظرًا لرغبة والدي الشديدة في تعرّفي إلى الأمور الدينيّة، كنتُ أدرس الحديث قبل الذهاب إلى المدرسة. وكنتُ في الابتدائية حين بدأتُ بدراسة «جامع المقدمات». وفي المنزل، كنتُ أدرس كتاب «شرح الأمثلة» على يد أحد العلماء الذين توفّوا حديثًا؛ وهذا الكتاب هو الجزء الأول من «جامع المقدمات».

في أحد الأيام، جاء المرحوم السيد «علامة» مع بعض المرافقين، وطلبوا من والدي إرسالني إلى الحوزة العلمية في قم، ذلك أنهم كانوا يعتقدون أنّه بمقدوري أن أصبح مرجعًا للتقليد ذات يوم. رحّب أبي بهذا الاقتراح بشدة، ولكنّ أُمّي لم توافقه الرأي، فتوافقا على متابعتي الدروس الحوزوية صباحًا قبل ذهابي إلى المدرسة عند اثنين من العلماء. وقد شاركت مع بعض الأصدقاء في هذه الدروس، أحدهم هو المرحوم «مجيد سالم»، الذي التحق بالحوزة وحاز درجة «الاجتهاد»، كما التحق بالجامعة وكان الطالب الأول فيها. كنا نتعلّم في هذه الصفوف الخاصة اللغة العربية وأصول الفقه، وقد بدأنا بكتاب «الهداية». وكنتُ والمرحوم «سالم» نُدرّس ظهرًا بعض الأصحاب في مدرسة علوي ما تعلّمناه صباحًا، ثمّ تعلّمنا كتاب «شرح ابن عقيل».

كنتُ أنام باكراً لأستيقظ صباحًا للذهاب إلى المدرسة. كان درس اللغة العربية يبدأ في السادسة صباحًا، ويستمرّ إلى الساعة الثامنة إلّا رُبْع. والجدير بالذكر، أنّ كتاب «شرح الأمثلة» كان مختصًّا بمادّة الصرف، فيما كان كتاب «الهداية» يختصّ بمادّة النحو.

هل درست شيئاً من الفقه، مثل كتاب «اللمعة»؟

لا، كنتُ في بداية درس الفقه حين أُصبتُ بألم في العين وبالشقيقة، فلم أستطع الذهاب إلى المدرسة أيضاً، وهو ما سبّب لي الكثير من الضغط النفسي، ولكنّ المدرسة نفسها اقترحت عليّ الابتعاد عن البيئة الدراسية للنقاهة والراحة والسفر، فسافرت إلى أصفهان، ومكثتُ عند أختي لعدة أشهر.

كان البعض يعتقد أنّ كثرة صيامي دون سحور هو سبب وجع العين والشقيقة، حيث إنّي كنت كثير الصيام آنذاك، وكان البعض الآخر يرى أنّ السبب في ذلك هو الضّغط النفسيّ الذي تعرّضت له عندما مرضتُ والدتي.

كيف شُفيت والدتك؟

شُفيتُ قبل أربعين سنة، عندما خضعت في بريطانيا لعملية جراحية استغرقت سبع ساعات، استخرجوا خلالها ثلاث فقرات من ظهرها، واستبدلوها بثلاث فقرات جديدة. كان يُقال إنّ هذه العملية لا يستطيع إجراؤها إلا طبيب واحد، (وهو الذي أجراها لها).

ولكن مقارنةً بالمشاكل والضغوط التي كان الآخرون يتعرّضون لها، كانت حياتي مريحة وخالية من المشاكل، بيد أنني لم أكن قادراً على تحمّل مرض والدتي، وهو ما سبّب لي الكثير من الضّغط النفسيّ.

وهل شُفِيتَ من مرضِكَ؟

تحسَّنتُ كثيرًا بعد أخذ قسطٍ من الراحة. وعلى الرِّغم من مراجعتي اختصاصيين في طبِّ العيون، وأطباء نفسيين، وغيرهم، فلا زلتُ أعاني شقيقةً شديدةً، كما أنني صرت حسَّاسًا بالنسبة إلى الجوع، ولم أتمكن من الصيام لعدة سنين. ومجددًا، أعاني ألمًا في العين كلما صُمت.

ما التغيُّرات السياسية والاجتماعية في إيران التي حدثت في طفولتك؟ هل تذكر شيئًا منها؟

كنتُ الطُّفل الوحيد في المنزل، ولم يكن لديّ رفيق. ومن ناحية أخرى، كانت عائلتي محافظة بشدَّة.

هل كانت عائلتك محافظة من الناحية السياسيَّة؟

كانت عائلتي محافظة من كلِّ النواحي، فلم يكن لدينا تلفاز في المنزل، ولكن كان لدينا راديو نستخدمه للاستماع إلى دعاء السَّحر في شهر رمضان فقط، ثم يُخبأ في الخزانة في بقية السَّنة.

رغم أنكم كنتم قادرين - ماديًّا - على شراء تلفاز!

نعم، كنا قادرين ماليًّا على شراء أكثر من هذه الأمور، ولكن انطلاقًا من العقائد التي كنَّا نوَّمن بها، لم نشترِ تلفازًا. أظن أنني لم أذهب إلى السينما حتى الخامسة عشرة من عمري، ولكنني شاهدت بعض الأفلام في مدرسة علوي، مثل الفيلم الكوميدي «الجحش اليتيم».

كذلك، كان البعض يمتلك تلفازًا، مثل عائلة المرحوم سالم، ولكن ابنه مجيد أجبره على التخلص منه. إضافةً إلى هذه الأمور، لم تكن الصحف تتواجد في منزلنا، ولم يكن يُسمح لي والديّ بالتنقل.

ماذا عن إقامة الصداقات؟

لم يكن يُسمح لي بالتنقل مع أيّ شخص. كنتُ أذهب فقط إلى المدرسة في الصباح، بل إنَّ والدي - ولمزيد من الرقابة - أوصى مزارع المنزل بمرافقتي إلى محطة الحافلة، ولهذا كانت طفولتي منعزلة عن المجتمع. ولكن نظرًا إلى قراءاتي ورغبتي الشخصية بالاطلاع على الأحداث، كنتُ على علم ببعض ما يجري. ففي تلك الفترة مثلاً، افتتحت «حسينية أرشاد»، وكان المرحوم «شريعتي» يخطب فيها، فكنتُ أستفيد قدر الإمكان من كُتبه، كما كنتُ أشتري الكثير من الكتب، وكان بعضها ممنوعًا، لذا كنتُ أخفيها.

ذات مرة، كان عليّ الحديث عن السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) في مدرسة علوي القرية إلى كلية العلوم الاجتماعية، واستطعت بطريقةٍ ما الذهاب إلى مكتبة الكلية، واستعارة كتاب «فاطمة هي فاطمة»، للمرحوم شريعتي، وقد ترافقت قراءتي له مع إصابتي بوجع العين. وحين انتقلت إلى أصفهان، لم يتسنَّ لي إرجاعه إلى المكتبة، فأخفيته تحت سجادة غرفتي وذهبت.

في تلك الظروف، بدأ اعتقال أصدقائي. وبداعي قلق والدتي من هذه الأخبار، قامت برفقة أحد الأقارب الكثيري الاهتمام بالشأن

السياسي بتفتيش المنزل، فعثرا على عدة كتب لـ «صمد بهرنغي»، والمرحوم «شريعتي»، وعدة كتب دينية، وقاما بإتلافها في خزان المياه في فناء منزلنا الكبير.

مع الأسف، كان كتاب «فاطمة هي فاطمة» الذي استعرتة من مكتبة كلية العلوم الاجتماعية من بين تلك الكتب. وحين رجعت إلى طهران، واكتشفت الأمر، غضبتُ جداً، وأخبرتهم أن ما فعلوه جعل للناس حقاً على عاتقي.

والجدير بالذكر، أن قلق عائلتي عليّ كان مردهً إلى الظروف الاجتماعية بشكل أساس - نظراً إلى الوضع الاجتماعي الذي كان سائداً آنذاك - ثم أصبح سببه سياسياً، وهو ما دفعهم إلى إرسالني إلى أمريكا. وقد تبدد هذا القلق الذي أدى إلى حرمانني من زيارة أصدقائي، فتمّ تسجيلي في مدرسة خوارزمي بدايةً، ثم إرسالني إلى أمريكا فيما بعد.

إلى أيّ قوى سياسيّة كانت عائلتك تميل في تلك الظروف؟ هل كانت تميل إلى المعارضين، مثل جلال آل أحمد، والمرحوم شريعتي، والقوى الإسلاميّة، مثل حزب المؤتلفة الإسلامي، أو أنها كانت تميل إلى القوى الوطنية، مثل الجبهة الوطنية الإيرانيّة؟ لم تكن عائلتي تميل إلى أيّ من هذه القوى، فقد ساعد جدّي المرحوم مصدق اقتصادياً إبان حكومته، كما كان قريباً من المرحوم «كاشاني»، وجمعتهم مرادوات وصلات، ولا أعلم إذا كان ذلك يرجع إلى تشابه عائلتيهما، أو أنّ ثمة علاقات عائلية بينهما فعلاً.

وفي أصفهان، كان أبي قريباً من العلماء التقليديين، مثل: المرحوم آية الله خادمي، والمرحوم آية الله شمس آبادي، اللذين لم تكن تربطهما علاقة جيّدة بالثوريين، ولكنني كنتُ في المدرسة متعلّقاً بمن كانت لديهم ميول سياسية، مثل أبناء زعماء حسينية أرشاد، فكنتُ أنتهز أيّ فرصة لأخذ منهم كتباً.

كان المرحوم مطهري يأتي إلى مدرسة علوي، ولكنني لم أوفق للقاءه. كما كانت أفكار المرحوم «غفوري» و«بازرگان» رائجة في مدرستنا، وكنا نتلقاها باعتبارهما متديّنين، وكان الشبان الأكثر انخراطاً في الشأن السياسي يقرأون كتباً للمرحوم «طالقاني»، لا أذكر رواجاً للأفكار الوطنية فيها.

إلى أيّ جهة كانت ميولك؟

كنتُ أقرأ الكتب التقليديّة والكتب الثوريّة معاً، وكنتُ من الأشخاص المعدودين في مدرسة علوي ممن يحضرون اجتماعات «الحجّية»⁽¹⁾ والثوريين.

(1) الجمعية الخيرية الحجّية المهدوية: منظمة أسسها الشيخ محمود حلبّي في العام 1953م، بهدف الدفاع عن الإسلام في مقابل البهائية، وإعداد أرضية ظهور الإمام المهدي (عجل الله فرجه). من أهم عقائد الجمعية: (1) مخالفة الإسلام السياسي أو الحكومة الإسلامية وتدخل علماء الدين في الشأن السياسي. ومما يعتمدون عليه في هذا الصدد، الرواية المأثورة عن الإمام الصادق: «كُلُّ رَأْيَةٍ تَرْفَعُ قَبْلَ قِيَامِ الْقَائِمِ، فَصَاحِبُهَا طَاغُوتٌ يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ». (2) مخالفة العلوم العقلية، ولا سيما الفلسفة، معتقدين أنها دخلت إلى العالم الإسلامي بمؤامرة من الخلافة العباسية، تصديقاً لفكر أئمة آل البيت وعلومهم. (3) لا يكفي لقيادة المجتمع الإسلامي مجرد العدالة، بل من الواجب عصمة القائد، ولا يكون هذا إلا للإمام.

تشكلت الجمعية هيكلياً من: (1) مجموعة التبليغ، وتتولى مناظرة مبلغّي البهائية، والرد على شبهاتهم، ودعوة البهائية إلى الإسلام. (2) مجموعة التعليم، وتقوم بإعداد المذكرات الدراسية وتوزيعها على الطلبة، وكانت تُسترد منهم وتُتلف بعد أسبوع. (3) مجموعة الخطابة، وتتولى الخطابة في الاجتماعات الأسبوعية بمثل هدف مجموعة التبليغ. (4) مجموعة البحث، وقد عملت بهدوء =

كان في مدرستنا فريقان؛ أحدهما فريق الحجّية، وكان أفرادُه يشاركون في مجلس المرحوم حلبي⁽¹⁾، الذي كان يقيم في منزله أحيانًا، فكنت أذهب لحضوره، كما كنتُ أشارك في مجالس الثوريين. لذا، أعتقد أنّي على اطلاع على فكر الفريقين.

إذًا، هل يُحتمل أن يكون هدفك هو التّعرّف إلى فكر الفريقين، لا الانتماء إلى أحدهما؟

نعم، بحمد الله، لم أرتبط يومًا بأيّ حزبٍ من الأحزاب الموجودة في البلاد، ولا زلت إلى الآن غير منضوٍ فيها، ولن أنتمي إلى أيّ منها في المستقبل، إن شاء الله.

= وروية لاختراق البهائية، والوصول إلى مراتب عليا فيها. انتمى بعض أعضاء الجمعية الحجّية إلى البهائية، وأصبحوا من الدعاة فيها.

من مميزات الجمعية: (1) النشاط السري. (2) وجود هيكلية هرمية. (3) الاستفادة من أدوات التواصل الحديثة آنذاك، وكمثال، فقد كانوا أول من استبدل بالمنبر منصة وكراسي في صالة في شمال طهران، كما كان أعضاؤها يتميزون بهندام أفضل من سائر المتدينيين.

نظرًا إلى سوء ظنّ مؤسسي الجمعية بالثورة، بحسب عقائدهم المذكورة آنفًا، فقدت الجمعية الكثير من المنتمين إليها بعد الثورة، وحلّت في مارس/ آذار 1983م بعد قول الإمام الخميني: «ادخلوا في هذا التيار الشعبي الجارف، ولا تسبحوا خلاف التيار، وإلا كسرت أجنحتكم». وقد حذّر البعض من عودة نشاط الجمعية وتغلغلها في نظام الجمهورية الإسلامية أو علاقتها ببعض المراجع للمزيد انظر: جعفریان، رسول. جریان ها وسازمان های مذهبی - سیاسی ایران (از روی کار آمدن محمدرضا شاه تا پیروزی انقلاب اسلامی)، سال های 1320 - 1357. خانه کتاب، 1391، أي «التيارات والمنظمات الدينية السياسية في إيران» (من محمدرضا شاه حتى انتصار الثورة الإسلامية) الأعوام 1940-1978م.

(1) محمود ذاکر زادة تولائي، المعروف بالشيخ محمود حلبي (8 سبتمبر/ أيلول 1900-16 يناير/ كانون الثاني 1998م): عالم دين شيعي، أسس الجمعية الخيرية الحجّية المهدوية. تلقى المعارف الدينية حتى مستويات عليا، وأصبح مدرّسًا للفلسفة في الحوزة العلمية في مشهد، وتأثّر بآية الله ميرزا مهدي الأصفهاني، وأصبح من مخالفي الفلسفة والتصوف والعرفان. مارس النشاط السياسي في الأعوام 1949-1953م، مدافعًا عن تأميم النفط، واعتزل السياسة بعد انقلاب 1953م على رئيس الوزراء المنتخب محمد مصدق بمؤامرة من جهاز الاستخبارات البريطاني والأمريكي.

في الولايات المتحدة الأمريكية

من الأفضل أن ننتقل إلى موضوع هجرتك إلى الولايات المتحدة الأمريكية. حبذا لو حدّثنا بدايةً عن نيّتك للهجرة، والتي نتجت من ظروف تحدّثت عنها سابقًا. أخبرنا أولًا عن المسار الذي اخترته أثناء دراستك الثانوية؟

اخترت مسار الرياضيات (رياضيات - فيزياء آنذاك)، وكان معدلي التراكمي في الصفّ الأول ثانوي يبلغ 99.25 %، لذا كنتُ الطالب الأول بين نظرائي بفارق كبير. وفي العام التالي، كان معدلي أكثر من تسعين في المئة، لأنني أجريت الامتحانات صيفًا.

كيف ولدت فكرة سفرك إلى الولايات المتحدة الأمريكية؟

كنت مصرًّا على السّفر، رغم معارضة والديّ للفكرة. وأذكر أنّ جدًّا حادًّا دار بيننا، ذلك أنهما كانا مستعدين لإرسالني إلى بريطانيا - البلد الأقرب إلى إيران - إن اقتضت الضرورة، ومُصرّين على سفري إلى لندن، ولكنني كنت قلقًا من حدوث تأخير في السفر. ولذلك، وافقا على سفري إلى أمريكا.

أذكر أنّني كنتُ حادًّا مع والديّ، عفا الله عنّا جميعًا.

إِذَا، كان السَّفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية فكرتك؟

كنت أقصد الخروج من إيران، ولم يكن يخطر في بال والديّ أنْ مكروهًا ما سيصينني. وعندما ذهبْتُ في أحد الأيام إلى مدرسة علوي لألتقي بعض الأصدقاء، رأني أحد المعلمين - ما يزال على قيد الحياة، أطال الله في عمره - فناداني ليطلب مني المغادرة، لئلاّ أتسبّب في مشاكل لنفسِي وللمدرسة.

كذلك، نصحتني أحد المعلمين في مدرسة خوارزمي - خارج الصف - بأخذ المزيد من الحيلة والحذر. كان عمري آنذاك ستة عشر عامًا فقط، ومن الطبيعي أن تقلقني هذه الأمور، ولهذا كنت أصرّ على الذهاب إلى أمريكا.

في ذلك الحين، وافق أحد أقرباء أُمي المقيمين في أمريكا، وقد كان يسكن مؤقتًا في طهران عندها، على تسجيلي في إحدى ثانويات سان فرانسيسكو. وفي الوقت نفسه، طلب والدي من عمّي المقيم في نيويورك، العمل على تأمين موافقة للدراسة في المدينة، ولكن موافقة ثانوية سان فرانسيسكو جاءت أسرع.

لقد كان أبي يفضّل أن أسكن في نيويورك، لكي أكون تحت رقابة عمي، لكن الأقدار شاءت أن أنتقل إلى سان فرانسيسكو.

إِذَا، كان عمرك 17 عامًا عندما هاجرتَ إلى أمريكا، ولم تكن قد أكملتَ الصفّ الثانويّ الثالث!

كنت قد أكملت الصف الثانوي الثاني، ودرست ثلاثة أشهر من

الصف الثالث في مدرسة خوارزمي في منطقة تجریش. وغادرت إيران في يناير/كانون الثاني من العام 1977 إبان حكومة كارتر.

ألم تكن لديك مشكلة مع الجندية؟

ساعدني صديق والدي - السابق الذكر - والذي كان متعاونًا مع جهاز المخابرات، على الخروج من إيران. ولو بقيت حتى شهر مارس/آذار من العام المذكور، لكنت مطلوبًا للجندية. عندما غادرت البلاد، لم يكن لديّ جواز طالب جامعي، إلا أنني سافرت في نهاية المطاف كطالب، وانتسبت إلى ثانوية Drew College Preparatory School.

كان مستواها أعلى بقليل من الثانوية، وعلى الرغم من أنني كنت أحمل شهادات دراسية من الثانوية التي تعلمت فيها في إيران، فإنهم أخضعوني لامتحان. وبناءً عليه، حُدِّد لي درسان في اللغة الإنجليزية، ودرسان في العلوم الاجتماعية، ودرسان في التاريخ الأمريكي. وبعد خضوعي لهذه الدروس، واجتيازي الامتحانات، حصلت على شهادة الثانوية العامة.

كيف كان مستواك باللغة الإنجليزية آنذاك؟

نظرًا إلى قلق والديّ من تواجدي في المجتمع، لم أدرس اللغة الإنجليزية خارج المدرسة، رغم وجود معاهد من مثل «إيران وأمريكا» أو «شكوه إيران» آنذاك. ولكن لحسن الحظ، كان مستواي في اللغة الإنجليزية جيدًا، وحصلت على علامة 540 في امتحان TOEFL عند سفري إلى أمريكا، ذلك أنني كنت أقرأ بعض الكتب باللغة الإنجليزية في الثانوية، مثل: كتاب الفيزياء

والكيمياء. ومن اللطيف، أنَّ والدتي احتفظت بهذه الكتب، ولا زالت موجودة لدي.

بعد ستة أشهر، وتحديدًا في شهر أكتوبر/ تشرين الأول، تخرّجت من الثانوية، وكنت مجبرًا على التسجيل في الجامعة بشكل فوري، لئلا تنتهي تأشيرتي الدراسية. كان موعد التسجيل في الجامعات المرموقة مثل ستانفورد وبيركلي قد انتهى، لأنها تفتح باب التسجيل في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني لبدء الدراسة في سبتمبر/ أيلول. وحيث إنني تخرجت في شهر أغسطس/ آب، كانت جامعة سان فرانسيسكو أول جامعة تقبل طلبي، وذلك في تخصص علوم الكمبيوتر. في نهاية المطاف، التحقت بالجامعة في سبتمبر/ أيلول من العام 1978م، وبعد إنهائي فصلًا دراسيًا، بدأت أفكر في الانتقال إلى جامعة أخرى، وذلك تزامنًا مع انطلاق الثورة في إيران.

ومن الجدير ذكره، أنني زرت معلمي في مدرسة علوي قبل السفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والتقيت السيد عدالتی (حفظه الله)؛ أحد المسؤولين في المدرسة، وأعطاني أرقام الهواتف الخاصة ببعض الخريجين الناشطين في الجمعية الإسلامية في أمريكا، مثل «حسين وهاجي»، الذي أصبح وزيرًا للتجارة بعد الثورة، فوضعتها في الحقيبة، ولكنَّ والدتي أتلقتها بعد أن عثرت عليها أثناء تفتيشها.

قبل الثورة بخمسة أشهر أو ستة، عثرتُ على هؤلاء الأصدقاء، ولعلَّهم هم الذين عثروا عليّ. وبذلك، انضممتُ إلى الجمعية الإسلامية للطلاب في أمريكا وكندا - فرع مدينة بيركلي. وكان من

أكثر الفروع شهرة فيها، وهو يضم أعضاء مثل «محمد هاشمي»⁽¹⁾، «الدكتور جواد لاريجاني»⁽²⁾، «حسين شيخ الإسلام»⁽³⁾، «المرحوم نوربخش»⁽⁴⁾. أما مؤسس هذا الفرع والجمعية، فقد كان الدكتور مصطفى شمران.

كانت الجمعية تتفرّع إلى أقسام تشمل المدينة والمنطقة والمحلة. وكنتُ أدرس علوم الكمبيوتر في الجامعة ضمن قسم المدينة، ولكنني كنت أمضي معظم الوقت في الاجتماعات والتظاهرات، فلم تكن الثورة قد انتصرت بعد، وكنا منشغلين بالتنقل بين المدن ووضع الإعلانات على الجدران.

بعد انتصار الثورة، حدّثني السيد «شيخ الإسلام» قائلاً: «يستطيع

(1) محمد هاشمي رفسنجاني، المعروف اختصاراً بمحمد هاشمي (ديسمبر/كانون الأول 1940م): شقيق «أكبر هاشمي رفسنجاني». هو سياسي وعضو في مجلس تشخيص مصلحة النظام منذ العام 1997م. كان له نشاط ثوري في عهد نظام الشاه، أدى إلى القبض عليه ونفيه. يُعد من مؤسسي الجمعية الإسلامية للطلبة الجامعيين الإيرانيين المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية، كما كان من أعضاء مجلس الشورى المركزي لحزب الجمهورية الإسلامية. تولى عدة مناصب رئاسية في الجمهورية الإسلامية، مثل رئيس الإذاعة والتلفاز، نائب وزير الخارجية وغيرها. تخرج من جامعة بيركلي Berkeley في الولايات المتحدة الأمريكية.

(2) محمد جواد لاريجاني (1951م): سياسي وعالم رياضيات، وُلد في النجف بسبب هجرة والده إليها، إثر ضغوط الشاه على علماء الدين. بدأ بالدراسة الدينية (الحوزة العلمية)، ثم درس هندسة كهرباء في الجامعة شريف التقنية. كان نائباً في مجلس الشورى الإسلامي، وتولى عدة مناصب، منها معاون في وزارة الخارجية، ورئيس مركز أبحاث العلوم الأساسية.

(3) الإسلام حسين شيخ (1952م): تخرج من جامعة بيركلي في هندسة الكمبيوتر. كان أميناً في الجمعية الإسلامية للطلبة الجامعيين في أمريكا (1978-1979م). عمل في وزارة الخارجية كمعاون سياسي (1981-1997م)، كما كان سفيراً لإيران في سوريا لخمس سنوات (1998-2003م)، ونائباً في مجلس الشورى الإسلامي.

(4) محسن نوربخش (1948-2003م): كانت له علاقة برجال الدين قبل الثورة الإسلامية، وكان ينقل رسائل الشهيد بهشتي إلى الأحزاب والجماعات خارج البلاد، كما كان عضواً في جمعية الطلبة الجامعيين في أمريكا. تخرج من جامعة كاليفورنيا (دافيس) UC Davis في تخصص علوم الاقتصاد. أصبح وزير الاقتصاد (1989-1993م)، ورئيس المصرف المركزي (1981-1986) و(1994-2003).

الجميع التخصص في علوم الكمبيوتر، ولكنهم لا يستطيعون جميعاً أن يصبحوا سياسيين جيّدين للجمهورية الإسلامية». بقوله هذا وإصراره، تغيّر مسار دراستي الجامعيّة ومسيرة حياتي.

بخلاف جامعة بيركلي التي كانت تميل إلى الشاه، كانت جامعة سان فرانسيسكو ليبرالية نوعاً ما، وكانت تبدو جيدة في تخصص العلاقات الدولية، كما أنّها كانت تضمّ عدداً من الأساتذة المرموقين الضليعين بهذا الاختصاص. كان الطلبة يُقبلون على تخصّصات العلوم السياسية، ولم تكن العلاقات الدولية مساراً قديماً حينئذ، وعندما حصلت على الماجستير، ذهبت إلى جامعة كولومبيا لمتابعة الدكتوراه، ولكن هذا التخصص لم يكن ضمن تخصّصاتها، ولذلك أكملت دراستي في دنفر.

والجدير بالذكر أيضاً، أنّ أعضاء الجمعية الإسلامية، من مثل الدكتور نوربخش، الدكتور مجتبی محزون - وهو الآن أستاذ في جامعة شيراز - والسيد شيخ الإسلام، وعدد آخر من الأصدقاء، كانوا يديرون السفارة في سان فرانسيسكو.

هل كانت لديهم مسؤوليّة مباشرة؟

لا، فقد كان نشاطهم ثورياً فحسب. ولم يكن السيد محمد هاشمي، أخو آية الله «أكبر هاشمي»، الذي كان يلقب بـ «الأب محمد»، وهو من أصدقاء فرع بيركلي، ومن أعضائه القدامى - وبشكل عام فرع شمال كاليفورنيا - على علاقة جيّدة بالدكتور إبراهيم يزدي في تكساس.

وكان للسيد علي رضا نوبري، الذي أصبح رئيسًا للمصرف المركزي في حكومة بني صدر، توجهات وميول إلى الجبهة الوطنية الثالثة. أما بعض الأصدقاء، مثل السيد محمد هاشمي وجواد لاريجاني، فقد كانوا أقرب إلى علماء الدين.

كيف كان المرحوم مصطفى شمران؟

كان الدكتور شمران أحد أقدم أعضاء الجمعية، وكنت أحدثهم سنًا. وكان بعض الأعضاء، مثل السيد نوربخش ولاريجاني، في مرحلة الدكتوراه، بينما لم أكن قد أكملت حتى البكالوريوس. وأعتقد أنه كان قد غادر إلى لبنان حينها.

عندما انتصرت الثورة، عدت إلى إيران وتزوجت. وبعد فترة وجيزة، أصبحت أمين الإعلام في الجمعية الإسلامية في أمريكا وكندا، وكان عمري آنذاك 21 عامًا، وربما كنت أصغر أمين للجمعية في ذلك الوقت.

هل كنت تحمل شهادة البكالوريوس عندما تزوجت؟

لا. كنت قد بدأت دراسة العلاقات الدولية، وكنت أريد أن ألقى خطبة لمناسبة ذكرى «17 شهريور»⁽¹⁾. وأذكر أن أول خطبة ألقيتها بعد الثورة كانت في «سان هوزيه»، لمناسبة عيد النيروز. حينئذ، كانت حكومة المرحوم بازرگان تود إقامة حفل لهذه المناسبة،

(1) مذبحة الجمعة السوداء (8 سبتمبر/أيلول 1978م): حصلت في 17 شهريور 1357 بالتقويم الهجري الشمسي، حيث قمع الجيش المحتجين، ما أدى إلى سقوط الكثير من الشهداء. ويُعد هذا الحدث نقطة اللارجوع في أحداث الثورة في إيران.

ولكن بعض الثوريين اعترضوا على ذلك الأمر احتراماً للشهداء. وكانت الجمعية الإسلامية قد قررت أن تعد برنامجاً خاصاً بها في هذه المناسبة، وكان من المقرر أن ألقى نشرًا معروفًا في رثاء الإمام الحسين (عليه السلام).

كانت بداية النص: «مع صفير أول سوط ارتفع وسقط على جلودنا العارية ليرسم عليها خطأً من الدماء.. أي أذن سمعت ذلك!». «.

لمن كان هذا النص؟

لا أعلم، ولكنه ألقى سابقاً في حسينية أرشاد، وكنت قد نسخته من شريط مسجل. يقول النص الطويل في نهايته: «ونحن المظلومون المنسيون أبد التاريخ، إن لم يكن شهيداً...»، ليبدأ الحديث عن الإمام الحسين (عليه السلام). كنت قد نسخت فقراته حتى هذا الجزء، وألقيتها في المجلس.

كان رئيس المجلس يسعى إلى إنهاء جميع المحاضرات بالصلاة على محمد وآله، وعندما أنهيت الجملة بعبارة: «وإن لم يكن شهيداً، والسلام»، وقف كل الحضور البالغ عددهم ألفاً وثلاثمائة مصفيين، وهو ما كان خروجاً عن المألوف.

كانت الحكومة آنذاك تحت إشراف حركة الحرية «نهضت آزادي»⁽¹⁾، فيما كانت وزارة الخارجية تحت إشراف الدكتور يزدي

(1) حزب سياسي إيراني تأسس في العام 1961م، على يد «مهدي بازرگان»، «يد الله سبحانه»، و«السيد محمود طالقاني»، وبدعم من «محمد مصدق»، بهدف مقاومة الاستبداد والحصول على الحريات =

وإدارته. أنا ممتن لهذا الرجل، ولكنه لم يكن حينها محباً لفرع بيركلي الذي أنتمي إليه، ولهذا أرسل أحد أصدقائه، وهو السيد «علي خُرم»، إلى سان فرانسيسكو ليكون القنصل العام، وقد أصبح الأخير فيما بعد زميلاً لنا في وزارة الخارجية. عندما وصل إلى سان فرانسيسكو، ونظرًا إلى وجود خلافات قديمة في الجمعية الإسلامية، لم يُسمح له بالانضمام إلى فرع المدينة.

كان تنظيم الجمعية الإسلامية يعمل بشكل سري في أمريكا، وإلى الآن لم يعرف أحد أعضاء الجمعية والمعجبين بأفكارها. وكانت المشاركة في اجتماعات الجمعية مفتوحة أمام الجميع، ولكنهم كانوا يختارون الأعضاء الأصليين.

كما كان السيد خُرم عضوًا في الجمعية - فرع شيكاغو، وقد جاء إلى بيركلي للمشاركة في الاجتماعات. وإثر الوفاق الذي تحقق، تقرر انضمامه إلى فرع الجمعية، وانضم ثلاثة أعضاء من الجمعية كمندوبين متطوعين في السفارة، للتأكيد أنها لن تخرج عن المسار الثوري.

كان عمري آنذاك أقل من تسعة عشر عامًا، وكنت مندوبًا عن الجمعية الإسلامية، إلى جانب السادة «مهرداد باقري» و«علي كريم دلاوي»، ولهذا كان عليّ الذهاب إلى السفارة. وقد أصبحت مسؤول العلاقات العامة، ذلك أن لغتي الإنجليزية كانت جيدة.

= الأساسية المبنية على الهوية الإيرانية والإسلامية. من مؤسسي الحزب خارج إيران: «الدكتور علي شريعتي»، «مصطفى شمran»، «إبراهيم يزدي»، و«صادق قطب زاده»، ولكن الحزب متوقف عن العمل حاليًا.

وبعد حادثة الاختطاف، وبأمر من السيد كارتر، تمّ احتجاج الإيرانيين وإلغاء تأشيراتهم، ولذلك لم يكن متاحًا لأيّ شخص الرجوع إلى إيران. في ذلك الوقت، كنت متزوجًا، وقد مررنا بأيام عصيبة.

لم لم تختبر العلوم السياسية عوضًا عن العلاقات الدّولية؟

لقد اخترت التخصص في العلاقات الدولية، لأنه كان اختصاصًا جيدًا في تلك الجامعة. وكان يدرّس فيها أساتذة مرموقون وبارزون.

هل وقع اختيارك على تلك الجامعة نظرًا إلى وضعها وإمكاناتها فقط؟ وهل كنت تعلم الفارق الجوهرى بين التخصصين؟

كنت أدرك الفارق بين التخصصين، ولم أكن أنوي البقاء في أمريكا كي أدرس العلوم السياسية، رغم أنّي اجتزت الكثير من الدروس في كلية الحقوق في جامعة كولومبيا وجامعة دنفر، ولكن الأمر لم يكن سببًا لاختيار هذا التخصص، فقد كان من واجبي معرفة الحاجة إليه في إيران. ولهذا، واصلت دراسة العلاقات الدولية.

في صيف العام 1979م، رجعت إلى طهران، بعد أن اتصلت بأمي وأخبرتها أنّي أرغب في الرجوع إلى إيران بقصد الزواج. وبعدها بأسبوع، ذهبنا إلى أصفهان للقاء أختي التي تكبرني بخمسة عشر عامًا، والتي اقترحت أخت إحدى صديقاتها زوجةً لي، ذلك أنها كانت فتاة مؤمنة وثورية.

هذه الخطوبة كانت الأولى بالنسبة إليك؟

نعم، كانت المرّة الأولى والأخيرة. مكثت في إيران عندها مدة

ثلاثة أسابيع، وكنا في شهر رمضان المبارك، عندما دعت أختي شابتين إلى منزلها، لم أدقق النظر إليهما، ولم أعرف أيًا منهما هي المعنية.

في ذلك الوقت، كان والديّ في طهران، وبعد أخذ الإذن منهما، ذهبت مع أختي وزوجها لإتمام الخطوبة. كانت الشابة متدينة وثورية، وأذكر أنني تلوثُ لها شيئًا من القرآن، وذكرت لها بعض الأحاديث الشريفة التي حازت على إعجابها.

عندما رجعنا إلى المنزل، طلبت من أمي القدوم إلى أصفهان لإكمال الإجراءات. وقد تزامنت مراسم خطوبتنا مع ليالي القدر. وفي تلك الليالي، كان ثمة شخص في أصفهان اسمه الشيخ مهدي مظاهري، يتلو دعاء أبي حمزة الثمالي - ولا يزال يتلوه - وكنا نذهب جميعًا برفقة أخت زوجتي للاستماع إليه. هكذا مرّت فترة خطوبتي.

ونظرًا لاغتيال أحد الأقرباء - المرحوم «ميرزا محمد جعفر الكازروني» على يد مجموعة الفرقان⁽¹⁾ - جرى عقد الزواج بطريقة بسيطة جدًّا، وذهبنا إلى مشهد، ثم رجعت إلى طهران، ومنها إلى أمريكا، وعادت زوجتي إلى أصفهان، حيث كانت تسكن أمها.

(1) مجموعة الفرقان: تأسست في أبريل/نيسان 1979م، بهدف القيام بعمليات ضد نظام الجمهورية الإسلامية. مؤسس المجموعة «أكبر گودرزي» كان من طلبة العلوم الدينية، لكنه انفصل عنها ليؤمن بوجود «تشيع علوي» خُط بالدم طيلة التاريخ، وآخر «صفوي» يحكم باسم الدين. كان گودرزي يقيم جلسات لتفسير القرآن في أنحاء طهران، ويقوم بجمع أتباعه من خلالها. قامت المجموعة بعدد من عمليات الاغتيال للشخصيات الثقافية، مثل اغتيال «الشهيد مطهري»، إيمانًا منها بأن هؤلاء الضحايا هم «أئمة الكفر»، وهم يمثلون الآية: ﴿فَقَاتِلُوا أَمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ﴾ [التوبة: 12].

أما والد زوجتي، فقد توفي عندما كانت تبلغ من العمر اثني عشر عامًا. وعند زواجنا، كانت تبلغ سبعة عشر عامًا، وكنتُ في التاسعة عشرة من عمري حينئذٍ. ومن الطريف أنَّ ابني تزوج في التاسعة عشرة من عمره، وابنتي في سنِّ السابعة عشرة. وأذكر أيضًا أنني عرفت فيما بعد أن زوجتي لا ترغب في السفر إلى أمريكا.

هل تحدَّثتم عن الهجرة إلى أمريكا؟

لا، لم نتحدَّث عن هذا الأمر، ذلك أن زوجتي لم تكن تمتلك جواز سفر وتأشيرة، في الوقت الذي كنت قد حصلت على تأشيرة «كثير السفر» قبل الثورة، ولذا لم تكن لديّ مشكلة في العودة إلى أمريكا. تتَّسم عائلة زوجتي بسعة الصدر والهدوء، وقلَّما كان القلق يتسلَّل إلى قلوبهم.

كنتُ أقيم في أمريكا مع عدد من أصدقائي العازبين. وعند عودتهم ليلاً من العمل، كنَّا نقيم دروس تفسير القرآن، وبعض الدروس الدينية الأساسية. في تلك الأيام، كتبتُ لزوجتي رسالة، وبإصرار مني، ذهبت إلى سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في طهران للحصول على تأشيرة. وعندها، حازت الرقم ألف، الذي يشير إلى أن حصولها عليها سيستغرق سنتين على الأقل.

في الطريق إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أخبرني شخص ممن تعرَّفتُ إليهم، أنَّ السفارة الأمريكية في الدنمارك تمنح التأشيرة بسهولة. ولما كان السفر إلى معظم الدول الأوروبية ممكناً من دون تأشيرة، طلبتُ منها السفر إلى الدنمارك، والتحقَّت بها من سان

فرانيسيسكو. استغرق نيل التأشيرة يومًا واحدًا فقط، ورجعت إثر ذلك مع زوجتي إلى سان فرانسيسكو.

بعد مضيّ ثلاثة أسابيع على وصولنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، تمت السيطرة على السفارة الأمريكية في إيران، فألغى كارتر تأشيرة كل الإيرانيين المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها تأشيرتنا ذات السنوات الأربع، وطُلب من الجميع مراجعة إدارة الهجرة، لإثبات سبب وجودهم في هذا البلد، وكان علينا أيضًا أن نفعل ذلك.

تورّط الكثير من الإيرانيين حينها، فقد كان معظمهم من أبناء الطبقات الاجتماعية المتوسطة والدنيا، ممن يُرسلون المساعدات المالية إلى عائلاتهم في إيران. وكان عدد الذين يستلمون أموالاً من إيران للدراسة - مثلي - ضئيلاً جدًّا، ولذلك لم تكن لدينا مشكلة تتعلق بالإجراءات القانونية، فقد كنتُ أتابع دراستي الجامعية، بينما كانت زوجتي تدرس في المرحلة الثانوية. وفي السفارة الإيرانية، كُلفتُ بمتابعة الحالة العامة للطلبة الجامعيين المعرّضين للفصل، وبهذا دخلتُ مجال العمل الحقوقي.

في أيّ سنة تحديدًا حصل ذلك؟

تمّت السيطرة على وكر التجسس في شهر نوفمبر/تشرين الثاني من العام 1979م، وبدأت عملي في يناير/كانون الثاني من العام 1980م. في تلك الأيام، أصبح الإيرانيون في الولايات المتحدة الأمريكية منبوذين. أذكر أنني كنت عائدًا ذات يوم من السفارة إلى

المنزل، وتفاجأت بوجود رجلين يحملان العصي في موقف السيارات، فغادرت المكان مسرعاً، وتوجهت إلى أقرب هاتف عمومي، واتصلت بزوجتي طالباً منها وضع بعض الأغراض خلف الباب، لمنع فتحه عنوة، ثمّ عدت مع عدد من الأصدقاء إلى منزلي لإخراجها منه.

بسبب هذه المشاكل، قررنا الانتقال إلى سكن جماعي. كان أحد المنازل للصديق السيد «باقري»، حيث يُقيم وزوجته، والمنزل الآخر يعود إلى زوج أخته السيد «حسني». وقد سكن الرجال في منزل المرحوم السيد «حسني»، فيما سكنت النساء في منزل السيد «باقري». في تلك الظروف، لم أكن أتمكّن من لقاء زوجتي التي كانت بعيدة عن عائلتها، ما سبّب لها الكآبة.

انشغلنا عندها بالدفاع عن الطلبة الإيرانيين - بمساعدة محامٍ - وبهجوم الأمريكيين على طبس⁽¹⁾، وقطع العلاقات بين إيران وأمريكا. بعد ذلك، تمّ إغلاق السفارة الإيرانية. كنْتُ الشخص المدني الوحيد المرتبط بعلاقة مع السفارة، في حين كان الجميع - أي الموظفين القدامى في السفارة وأعضاء الجمعية الإسلامية من الدبلوماسيين.

مع الأسف، تمّ طرد السيد «خُرم» ومعه كلّ الموظفين الدبلوماسيين الرسميين، وبهذا أصبحْتُ مسؤول السفارة، بعد أن عيّني الإيرانيون في هذا المنصب، لا الأمريكيون. وقد منحني السيد

(1) عملية مخلب النسور أو Operation Eagle Claw: هي عملية عسكرية نفذتها القوات الأمريكية المسلحة مع القوات الخاصة بتاريخ 24 و25 أبريل/نيسان 1980م، لتحرير الرهائن الأمريكيين المأسورين بسبب احتلال السفارة الأمريكية في طهران (4 نوفمبر/ تشرين الثاني 1979م). وقد فشلت العملية بسبب عاصفة رملية أدت إلى تصادم طائرتين أميركيتين.

«خرم» وكالة أدفع من خلالها رواتب الموظفين، وأهتم بشؤون السّكن الراقي في سان فرانسيسكو، والذي جرى شراؤه في عهد الشاه.

هل قبل الأمريكيون بالوكالة؟

نعم، فلم يكن لديهم خيار آخر، وكانوا يبحثون عن شخص تُلقى عليه أعباء المسؤولية. قام الأمريكيون بعد الإجراءات القانونية بمصادرة المكان وختمه. وكانت السفارة مستأجرة في أحد الأبراج المعروفة في سان فرانسيسكو، وكان لها مقر أيضًا في نيويورك وواشنطن.

أما السفارة الوحيدة التي لم يتصرفوا بها، فقد كانت سفارتنا في الأمم المتحدة. وكان من واجبي إيجاد الحلول لبعض الأمور، مثل دفع رواتب الموظفين والمستحقات المالية. وبعد أن أتممت هذه الواجبات، عدتُ إلى دراستي.

هل كانت المبالغ المالية تصلك بسهولة من إيران؟

كانت الأموال تصلني بصعوبة بالغة، ولكنني كنت أتلقاها في نهاية المطاف. كان بعض أقربائي مقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية، وكنت أقترض المال منهم عندما يتأخر وصوله من إيران. أنهيت دراسة البكالوريوس بسرعة، وبقيت في الجامعة نفسها لمتابعة الماجستير. في الفترة نفسها، وعند انعقاد الاجتماع السنوي للجمعية الإسلامية في «سان لويس ميسوري»، جرى اختياري أمينًا للإعلام في الجمعية الإسلامية في أمريكا وكندا.

هيكلياً، كانت الجمعية الإسلامية تتكون من خمسة أمناء، هم: أمين التنظيم، أمين الإعلام، أمين الثقافة، أمين النشر وأمين العلاقات، ومن عشرة أعضاء في الشورى، كانت مهمتهم الإشراف. وكان الاجتماع يُعقد مرة كل عام، بهدف اختيار الأمناء وأعضاء الشورى. بتعبير آخر، كانت الجمعية جمعية عامة من جهة، وتنظيمًا مغلقًا من جهة ثانية. في الأعوام 1981م، 1984م، و1985م، كنتُ رئيس مجلس الشورى في الجمعية لعامين، وأمينًا للجمعية لعام واحد.

في مرحلة الماجستير، تقدّمت إلى جامعة كولومبيا في نيويورك، وجامعة دنفر في كولورادو، وقُبلتُ فيهما، ولكنني قررت الذهاب إلى جامعة كولومبيا الأكثر شهرة. كانت علاماتي في تلك المرحلة A، بخلاف علاماتي التي كانت أكثر تواضعًا في مرحلة البكالوريوس، التي تزامنت مع الثورة في إيران.

ما هو موضوع أطروحتك في مرحلة الماجستير؟

كانت أطروحتي تتمحور حول العقوبات في العلاقات الدولية، وكانت كل كتابتي تتعلق بإيران، بهدف مساعدة وطني. معظم الإيرانيين الذين حصلوا على الدكتوراه في الخارج، اختاروا موضوعاتٍ مغايرة، فقد كتبوا عن إيران بسبب ندرة المعلومات عنها، ولكونهم الأكثر إلمامًا بها، بيد أنني لم أكتب عن إيران، بل اخترت الكتابة عن مصالحها.

كانت أطروحتي للدكتوراه تتناول الدفاع الشرعي في الحقوق الدولية، للمساعدة في إبراز نظرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى موضوع العدوان العراقي. وقد جرت الاستعانة كثيرًا بهذه الأطروحة في النص الذي قدمناه للأمين العام للأمم المتحدة لإثبات اعتداء العراق. لم يكن موضوع العقوبات على إيران مطروحًا آنذاك، بل كان يخصّ دولًا مثل أفريقيا الجنوبية وروندزيا (زيمبابواي حاليًا).

وقد أشرت سابقًا إلى أنني سافرت إلى جامعة كولومبيا في نيويورك، بصفتي أمين الإعلام في الجمعية الإسلامية لطلبة أمريكا وكندا، قبل الالتحاق بها للدراسة، والتقيتُ السيد «رجائي خراساني» مندوب الجمهورية الإسلامية في الأمم المتحدة. كان هدف اللقاء مناقشة الخلافات بين الجمعية الإسلامية للطلبة ووزارة الخارجية، وكنا في الجمعية، نرى أنّ مدير الفرع في واشنطن غير مرتبط بشكل وثيق بالثورة الإسلامية.

كان البعض مثل السيد «سعيد إمامي» ومعظم أعضاء الجمعية، يتصرفون بشكل حاد، وكان سلوكهم ثوريًا بحدّة، بخلاف ما كنت عليه. ورغم أنّنا كنا أصدقاء، وكانت تجمعنا زيارات عائلية، فإنّ كل فرد منا كان يمتلك نهجًا خاصًا به. ثمة أشخاص يشبهونني، كانوا يعتقدون بالسلوك الهادئ والإرشادي، لكنّ الآخرين فضّلوا سلوكًا آخر... في تلك الأيام، وصموني بالليبرالية.

وقبل بداية الجامعة بثلاثة أشهر، التقيت السيد «رجائي خراساني»، بصفة أمين للجمعية الإسلامية، واقترح عليّ مساعدته في أمور البعثة الإيرانية في الأمم المتحدة.

هل انتقلت إلى نيويورك بعد سان فرانسيسكو باستخدام التأشيرة الدراسية؟ وهل كانت حياتك طبيعية؟

لا، لم تكن حياتنا طبيعية. في إحدى المرات، استدعيت السباك لإصلاح سخان الماء، وبعد أن ألقى نظرة عليه، سألتني إن كنت أنوي الانتقال من المنزل، فعلى الرغم من أن ميزانيتنا كانت جيدة، فقد كنا نعيش أجواء من التقشّف، وكانت زوجتي تشدد على عدم الإسراف، انطلاقاً من العقائد الثورية التي كانت تحملها.

بعد انتقالي إلى نيويورك بعشرة أيام، كان فتح خرمشهر. وقد ذهبت إلى البعثة، كما طلب مني الدكتور «رجائي». لم يكن هناك أي شخص يمتلك توجهات ثورية ويدرس الحقوق. كان الدكتور رجائي أحد أصدقاء المهندس «موسوي»، وقد كان يحمل الدكتوراه في الفلسفة، كما أنه كان متمكناً جداً من اللغة الإنجليزية، وكان أستاذاً جامعياً ورئيساً لجامعة تبريز، وسفيراً لإيران لسنوات.

هل كان الرجل الوحيد في البعثة الإيرانية في الأمم المتحدة؟ ألم يكن لديكم زميل آخر؟

كان يتواجد مع عدد من الموظفين القدامى في البعثة. كانوا أشخاصاً محترمين، ولكنهم لم يكونوا يعتقدون بنظام حكم الجمهورية الإسلامية، ولم يعد معظمهم إلى إيران مطلقاً.

العائلة الوحيدة التي قدمت إلى نيويورك بعدنا، هي عائلة السيد «فريدون كمالي»، وهي عائلة محترمة جدًا. كان السيد كمالي أحد الموظفين القدامى الممتازين والشرفاء. عمل سابقًا كقائم بالأعمال في كينيا، وأُرسل إلى نيويورك للعلاج بسبب إصابته بالتهاب شديد في المفاصل، وكانت زوجته موظفة محلية في البعثة، وبقيت لفترة رئيسةً لمكتبي.

في فترة عمل السيد رجائي، عثروا في مكتب البعثة الإيرانية على كُتيب من عهد الشاه حول المراسلات الدبلوماسية. أعطوني ذلك الكتيب فقرأته، وكُنْتُ من أوائل الأفراد الذين تعلموا كيفية المراسلات الدبلوماسية.

هل تعلمت المراسلات من خلال الكُتيب فقط، ومن دون الحاجة إلى أستاذ أو مُرشد؟

نعم، تعلمتُ بمفردي. كان الدكتور «عباس هيأت» يحضر معي إلى البعثة الإيرانية في الأمم المتحدة، وكان يتطرق إلى الأمور الاقتصادية فحسب، نظرًا لكونه حائزًا على دكتوراه في الاقتصاد.

في الأيام الأولى، طلب مني الدكتور رجائي أن أكتب حول الحرب، ولكن النص بقي مهملاً لدى أحد الموظفين القدامى. وبمتابعةٍ منه، سلمته له شخصيًا. وحيث إنَّ النص نال رضاه، فقد أمر بنشره كبيانٍ إعلامي للبعثة.

صدر أول قرار لمجلس الأمن بعد أسبوع من بدء الحرب بين إيران والعراق، في 28 أو 29 سبتمبر/أيلول من العام 1980م، ولكنه

لم يذكر أي شيء عن الاعتداء، ولم يطالب بالانسحاب. وكان مجلس الأمن صامتًا حتى إعادة فتح خرمشهر. وبعد فتح خرمشهر، قرروا دعوة إيران إلى اجتماع كأحد أطراف الحرب!

عندها، استشارني السيد رجائي حول المشاركة في الاجتماع، وتوصلنا إلى قرار يقضي بمقاطعة مجلس الأمن، وبأن نسألهم: «لَمْ استيقظتم بعد أن حررنا أرضنا، وكنتم قبل ذلك صامتين؟». بالطبع، كان لدينا سبب آخر لمقاطعة مجلس الأمن، وهو عدم اتخاذ قرار بهذا الخصوص داخل البلاد، ولم تكن نعلم الإجابات اللازمة التي ينبغي أن نقدمها إلى مجلس الأمن.

ولهذا، كان القرار تكتيكيًا. قبله المسؤولون في الداخل، وأصبح استيراتيجية الجمهورية الإسلامية لسنوات بعد ذلك. وقد قاطعنا مجلس الأمن في كل الأمور المتعلقة بإيران حتى اعتداء أمريكا على الطائرة إيرباص [3 يوليو/تموز 1988م]، وكان السيد رجائي يذهب إلى مجلس الأمن لمتابعة الأمور المتعلقة بفلسطين وأفغانستان فقط.

هل كنتَ موظفًا رسميًا لدى وزارة الخارجية في ذلك الحين؟

لا، لم أكن موظفًا رسميًا حتى 30 أكتوبر/تشرين الأول من العام 1988م، وهو ما تسبّب لي بمشاكل متعلقة بالحصول على التقاعد - سأشير إليها لاحقًا - ولم أكن أتناقش راتبًا من السفارة في سان فرانسيسكو. وعندما التحقت بالبعثة الإيرانية، عملت معهم كموظف محلي، ولم يكن لديّ جواز سفر دبلوماسي. وعند رجوع السيد

«رجائي خراساني»، وخَلَفَه - السيد «محلاتي» - بعد تمام مَهْمَّتِه،
كنتُ القائم بأعمال المفوضية.

هل كانت وزارة الخارجية راضية عن عملك؟

نعم، ولكنهم لم يستطيعوا توظيفي، لأنني لم أكن قد حصلت
على شهادة الدكتوراه بعد، ولم أكن قد اجتزت الجندية أيضًا.

أين قضيت فترة الجندية؟

كنتُ أتمتّع حتى ذلك الوقت بالإعفاء الدراسي، ولكن بعد أن
حصلتُ على شهادة الدكتوراه في شهر يوليو/تموز من العام 1988م،
رجعت إلى إيران. حينها، كانت المفاوضات بين إيران والعراق قد
بدأت. وقد كتب الدكتور «ولايي» رسالةً إلى السيد الخامنئي؛ رئيس
الجمهورية، ورئيس المجلس الأعلى للدفاع، كي أُؤدي الخدمة في
وزارة الخارجية. وبهذا، كُلِّفْتُ بقضاء الجندية في وزارة الخارجية منذ
30 أكتوبر/تشرين الأول من العام 1988م. وكنت لا أزال جنديًا عندما
ابْتُعِثْتُ كسفيرٍ وكمرافقٍ ثانٍ للدكتور كمال خرازي إلى نيويورك.

كان السيد خرازي قد اشترط، لذهابه إلى نيويورك، أن يتمّ تعييني
كسفير ومرافق ثانٍ له، رغم أنّي أخبرته أنني لا أرغب في الذهاب معه
لأسباب عائلية، ذلك أنني كنتُ بعيدًا عن والدتي لفترة طويلة، ولم
أكن أرغب في تركها وحيدة بعد وفاة والدي في العام 1984م. ولكن
الدكتور «ولايي» قال لي: «أنت جندي، تخيل أننا أرسلناك إلى منطقة
جيرُفَت (إحدى المناطق النائية)، هل تستطيع عدم الذهاب؟ نحنُ
نرسلك إلى نيويورك لمهمة، ولا ينبغي حدوث مشاكل بهذا الخصوص».

عوداً على بدء، تعاوني مع البعثة الإيرانية في العام 1982م في نيويورك، كان قد بقي شهران لبدء الدراسة في الجامعة، وكنت أعمل في البعثة بدوام كامل. قبل اجتماع الجمعية العامة، تشكّلت في الأمم المتحدة لجنة لإنهاء الاستعمار تُعرف بلجنة 24، كانت إيران عضواً فيها منذ عهد حُكم الشاه، وكان ثمة تعادل في اللجنة بين الشرق والغرب الذي كانت إيران حليفاً له قبل الثورة الإسلامية. وقد طُلب منّي أن أشارك فيها مع إحدى الزميلات (رحمها الله) - توفيت فيما بعد بسبب السرطان - وكنتُ مسؤول اللجنة حتى بدء انعقاد الجمعية العامة.

دعوتُ حينها المتدينين الذين كانت دراساتهم متخصصة في مسار الآداب لمساعدتنا في البعثة، وهو ما جعلها أكثر نشاطاً من السابق. وقد دعوتُ السيد «أمير زماني نيا»، الطالب المتدين من كاليفورنيا، والذي كنتُ أعرفه مسبقاً، وأصبح فيما بعد المدير العام لوزارة الخارجية وسفيراً في ماليزيا، وكذلك السيد «محمد رضا أمير خيزي»، الصديق الذي أصبح فيما بعد سفيراً في فيينا، وهو الآن متقاعد.

هل كانت البعثة الإيرانية حتى ذلك الوقت في يد السيد «رجائي خراساني»؟

نعم، كان السيد رجائي سفيراً حتى نهاية الحرب بين إيران والعراق تقريباً، أي بين السنوات 1981م و1987م، وذلك لمدة ست سنوات. دخلتُ البعثة في العام 1982م كموظف محلي، وتعرفتُ

في العام نفسه إلى الدكتور ولايتي في الجمعية العامة، وكنتُ قد تمكنت من إنجاز الأعمال، وتعلّمتُ كتابة النصوص.

وفي الجمعية العامة، طُلب مني الاشتراك في «اللجنة الرابعة» للجمعية العامة، التي كانت تُسمى لجنة مناهضة الاستعمار، وكذلك في «اللجنة الثالثة» الخاصة بحقوق الإنسان، إضافة إلى الاشتراك في «اللجنة 24». بدأتُ العمل في اللجنة الثالثة، وأوكلنا العمل في اللجنة الرابعة إلى الأصدقاء الجدد القادمين حديثاً من إيران.

كان موضوع حقوق الإنسان في إيران قد طُرح حديثاً في «اللجنة الثالثة»، فأصبحت المسؤول عنها، وكان السيد «سعيد إمامي» والسيد «سيروس ناصري» مرافقيّ في الاجتماعات. في تلك الأيام، كنّا نُصرُّ على الرد على كل من يتحدث عن إيران بكلمة، واليوم أُضرب هذا الأمر مثلاً في المحاضرات. كنا وحدنا العاملين بقوانين الأمم المتحدة.

في الحقيقة، كانت هذه القوانين هي آلية العمل، ولكنها كانت بحاجة إلى تعقل، كنا نغفله بسبب قلة الخبرة. من هذه القوانين: قانون «حق الرد»، الذي يسمح لك بالرد على من يتحدث عن بلدك لمدة عشر دقائق، ومن ثمّ تتاح له فرصة الرد عليك عشر دقائق أيضاً، ثمّ تخفض هذه المدة إلى خمس دقائق. لم يكن أحد في الجمهورية الإسلامية يحيط علماً بهذه القوانين، وكنا نعتقد أنّ عدم استفادة الموظفين القدامى منها، يعود إلى عدم غيرتهم الوطنية. قد

يكون هذا صحيحًا إلى درجة ما، ولكنّ حاجتنا إلى الخبرة كانت أيضًا واضحة.

حينذاك، كان الأوروبيون يتحدثون عن عشرين دولة، من بينها إيران، وذلك لمدة دقيقة واحدة. ولأننا كنّا شبانًا نبحت عن الشهرة نوعًا ما، كنّا نُصرّ على الإجابة والحديث لعشر دقائق. لهذا، كنّا والسادة «سيروس ناصري» و«سعيد إمامي» نستمع بدقة إلى ما يُقال في الاجتماع، لأجيب عنه بعد ذلك. ولكثرة ما تحدثنا به، كنّا نتشاور لإيجاد الجديد.

كانت النتيجة هي حديث اللجنة عن إيران لمدة تزيد على نصف ساعة، عوضًا عن حديث عابر لعدّة دقائق. وبهذا، كنا نجرّها إلى الحديث عن إيران، ونحن نعتقد خطأً أننا ندافع بهذه الطريقة عن الجمهورية الإسلاميّة.

كانت هذه التجربة مُرّة. نعم، تعلّمنا منها، ولكنّ الثمن كان باهظًا، ولا يرغب الأصدقاء الجُدد في أن يصدقوا أنّنا غيّرنا أسلوبنا، لا لضعف العقيدة والغيرة، بل بسبب هذه التجارب والخبرات التي صقلت عملنا، وأنّ عليهم عدم تكرار هذه الأمور.

هل تنتقد الآن أسلوبكم السابق؟

نعم، لو كنا نمتلك خبرة، وكنا نتصرف بعقلانية، لما كان موضوع اللجنة ليتطرق إلى إيران أصلًا، ولم يكن ليصدر أيّ قرار عنها حتى عامين بعد ذلك. ولو كنّا نتصرف بعقلانية أيضًا، لما كنا جررنا اللجنة

إلى الحديث عن إيران، ظنًا منا، وهمًا، أننا ندافع عن الجمهورية الإسلامية.

كان هدفنا مقدسًا، ولكن لكل عمل طريقة مناسبة، وكنا مخطئين عندها.

ألم يكن في وزارة الخارجية من ينهاكم عن هذه الأمور؟

لا، لم يكن ثمة من ينبّهنا إلى هذه المسائل، ولم يكن أحد يهتم بكلام السابقين. طبعًا، لم يكن معظمهم مهتمًا بهذه الأمور أساسًا ليحذرنّا. كانوا يعلمون أنّ هناك ثمنًا للسباحة عكس التيار، كما أنّني أدفع الثمن الآن أيضًا. وعندما كانوا يقولون شيئًا، كنّا نعتقد أنّهم في صف مخالف نظام الجمهورية الإسلامية.

بطبيعة الحال، عندما التحقت بهذا العمل، كان معظم الزملاء القدامى لا يُصلّون، ولا يعرفون كيفية أداء الصلاة. لهذا كنت أعتقد أنّهم مخالفون للجمهورية الإسلامية. لكن، ومن خلال تجربة هذه السنين، أنصح الأصدقاء الجدد بعدم الحُكم بهذه الطريقة.

في إحدى الجلسات، تحدث مندوب الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت له كلمة عن إيران، فقررنا التصدي عندها «للاستعمار». وبعد مناقشة دارت بيننا، ارتأينا أن نردّ عليه بقصة الذئب والماعز؛ تلك القصة المعروفة، والتي يأتي فيها ذئب إلى منزل الماعز الصغار، ويدّعي أنّه أمّهم، فتطلب منه رؤية كفه لتتأكد من ادّعائه.

قصصنا هذه الحكاية في الاجتماع، وقلنا إنّنا نرويها لأطفالنا،

ليتعلموا منها مناهضة الاستعمار. والآن، نطلب من أمريكا أن تُرينا يدها من تحت الباب، لنرى دماء الشعبين الفيتنامي والفلسطيني، ونحن نعلم أنّ قلقها على حقوق الإنسان في إيران، مثل قلق الذئب.

هل كانت الحكاية مفهومة للحاضرين؟

نعم، كتبناها بشكل مفهوم. وعُلّق على إثرها مندوب الولايات المتحدة الأمريكية، بأنّ مندوب إيران يقيم من الوزن لهذه اللجنة ما يجعله يروي الأساطير أمامها...

من الحوادث الأخرى في ذلك العام، كانت كلمة لي حول عالمية حقوق الإنسان في اللجنة الثالثة. ولحسن الحظ، درستُ هذا الموضوع في الجامعة، وكتبْتُ مقالاً حوله. أذكر أنني والسادة «سعيد إمامي» و«باقر أسدي» كتبنا الكلمة، ومن ثم قمْتُ بإلقائها. كان السيد أسدي متمكناً من اللغة الإنجليزية بشكلٍ منقطع النظير، وكتبنا بمساعدته نصّاً طرحنا فيه تساؤلاً مفاده: كيف يمكن للعالم الغربي أن يصف للعالم حقوق الإنسان، في الوقت الذي تحكم فيه الغرائز البشرية بشكل بدائي؟ لا زلتُ أذكر كلمات ذلك النص حتى اليوم.

ومن النصوص الأخرى الخالدة في ذاكرتي، نصُّ كتبناه حول القرار 598؛ «قرار وقف الحرب بين إيران والعراق».

ومن الحكايات الأخرى، إغلاق الأمم المتحدة في المناسبات المحلية والعامّة، مثل عيد الشكر، وهو عطلة رسمية في الولايات

المتحدة، وقد أصبح عيد الأضحى أيضًا عطلة رسمية أخيرًا. كنتُ في السنة الأولى من عملي في البعثة الإيرانية، حين أعلنت أنني سأعمل في «عيد الشكر»، لأنّ المهاجرين الأوائل قتلوا الهنود الحمر في هذا اليوم. وفي هذه الذكرى، أُقيمَ حفل «عيد الشكر».

في الولايات المتحدة الأمريكية تاريخان، فعيد الشكر أقيم احتفالًا بالحصاد بمشاركة الهنود الحمر، بحسب البعض. ولكنّ المؤرخين الأمريكيين الجدد يقولون: إنّ هذا اليوم هو احتفال بقتل الهنود الحمر. أما الأمريكيون - الهنود الذين كنتُ أتواصل معهم، وخصوصًا عندما كنتُ أمنيًا للإعلام في الجمعية الإسلامية، فكانوا يقولون إنّ هذا اليوم كان احتفالًا بإبادتهم جماعيًا.

في ذلك العام، كتبتُ رسالة رسمية عن البعثة للأمم المتحدة، مستنكرًا إغلاق الأخيرة [الأمم المتحدة]، ولكنهم لم يعيرونا أي اهتمام. لستُ متأسفًا كثيرًا على ما فعلته عندها، ولكنني تعلمت أنّ هذه الأعمال لا تأتي بنتيجة، ولهذا، فإنّ تجاهل الدول لها أمر متوقع.

كيف كان ردّ فعلهم تجاه رسالتكم؟

أجابوا عليها بشكل طبيعي، قائلين: «يمكنكم العمل»، ذلك أنّ مكتب البعثة الإيرانية ليس في مقرّ الأمم المتحدة. صحيح أنّ المبنى كان مغلقًا، ولكن الحارس كان يتواجد دائمًا، لذا، ذهبنا للعمل في ذلك اليوم. في الواقع، لو أرادوا إعلان عيد الأضحى عطلة رسمية دون أن يكون عيد الشكر كذلك، لاعترض معظم المسيحيين.

وعلى أي حال، فإننا كثوريين لم نكن نقبل بأن يكون يوم عيد الشكر عطلة رسمية بسبب تاريخه. بهذا الإحساس، وبنية الدفاع عن الجمهورية الإسلامية، أصبحت إيران موضوعاً للجنة حقوق الإنسان.

قبل أن نبتعد عن هذه المرحلة، ماذا حدث معك في الجامعة؟ وكيف انتقلت من كولومبيا إلى دنفر؟

كنتُ الناشط الوحيد في جميع المجالات في البعثة، لأنني كنتُ أميناً للجمعية، وكان لديّ نشاط سياسي ثوري سابق. وكما يقول الدكتور رجائي، فقد كنتُ أتمتع فعلاً بالتخصص والالتزام، لذا، كانت معظم أعمال البعثة ملقاة على عاتقي.

عندما فُكِّرت في موضوع دراستي، التفتُّ إلى مضيّ شهرين على العام الدراسي، لم أحضر خلالهما صفّاً واحداً. كنتُ أدرس في كولومبيا العلوم السياسية، وكانت تكلفة الدراسة عالية، فقد كنتُ ندفع أربعة آلاف دولار للفصل الواحد، أي ما يقدر باثني عشر ألفاً في السنة الدراسية. والآن، يكلف العام الدراسي مبلغ أربعين ألفاً. كان يجب عليّ دفع هذا المبلغ، رغم أنني لم أتمكّن من حضور الصفوف الدراسية.

في جامعة كولومبيا، لا يستطيع الطلاب العمل، لأنّ موعد جميع الصفوف الدراسية في النهار، وكانت صفوفي عصراً، ولم يكن السيد رجائي يسمح لي بالخروج من البعثة طيلة النهار. أذكر أنني كنتُ أودّ حضور أحد الصفوف عند الساعة الخامسة، فالتقيت بالسيد رجائي

في المصعد. وعندما عرف أنني متوجه إلى الجامعة، لم يسمح لي بالمغادرة. وبهذا، أمضيت فصلين دراسيين دون دراسة.

في نيويورك، استبدلت بالتأشيرة العادية أخرى سياسية - بجواز السفر العادي - ذلك أن عمل الطلاب ممنوع، وقد كنت أعمل في البعثة، إضافة إلى أنني كنت أستطيع العودة إلى إيران بالتأشيرة السياسية سابقًا، بينما لم أكن أتمكن من ذلك بعد إلغاء كارتر للتأشيرة الطلابية، ولم نكن قد زرنا إيران لمدة أربع سنوات.

في أول فرصة بعد استبدال التأشيرة، أي في صيف العام 1983م، عدتُ إلى إيران. ولحسن الحظ، رأيت والدي قبل عام من وفاته، كما تمكنت زوجتي من لقاء أهلها. في إيران، انتبعت إلى أنني لن أتمكن من الحصول على الدكتوراه في نيويورك، وكنت قد فقدت الإعجاب بجامعة كولومبيا.

كانت جامعة كولومبيا تقدم برنامجًا لاختصاص العلوم السياسية فقط، بيد أنني كنت أريد الحصول على الدكتوراه فيها. وكانت العلاقات الدولية تقع ضمن تخصصات العلوم السياسية، وينبغي عليّ تقديم امتحان في تخصصين من العلوم السياسية، بينما كنت أرغب في دراسة العلاقات الدولية، وفي تقديم امتحان في تخصصين «مرتبطين» به، مثل الحقوق الدولية أو المنظمات الدولية.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، عليك أن تقدّم امتحانًا في ثلاثة مسارات وثلاثة تخصصات في كل مسار. وبما أن العلوم السياسية هو

المسار الذي اخترته، فيجب عليّ تقديم امتحان العلاقات الدولية كدرس تخصصي مع السياسة التطبيقية أو الفكر السياسي، ولكنني لم أكن أرغب في ذلك. من ناحية أخرى، كنتُ على يقين بأنّ السيد رجائي خراساني لن يسمح لي بالدراسة بسبب الحاجة إليّ.

من جهةٍ ثانية، كان والدي يظهر الشوق لرؤيتي، ويطلب مني البقاء في إيران، ذلك أنه لم يرني مذ كنت في السابعة عشرة من عمري، أي منذ هجرتي إلى أمريكا قبل ست سنوات.

قررت في النهاية الاستفادة من قبولي في جامعة دنفر في دراسة العلاقات الدولية، والذي حصلت عليه سابقاً بالتزامن مع قبولي في جامعة كولومبيا. وبما أننا رجعنا في نهاية الصيف، لم تكن هناك فرصة للبحث عن جامعة أخرى، ذلك أنّ التسجيل للعام التالي يتمّ في خريف العام الدراسي. لهذا، طلبتُ من السيد رجائي السماح لي بالذهاب، فلم يعترض على ذلك.

هل كان لديك عقد عمل مع البعثة الإيرانية؟

كان ثمة عقد أتقاضى بموجبه راتبًا، وكنتُ أعمل معهم كموظف محليّ، وأتقاضى راتبًا متواضعًا. كان راتب السائق المحلي للبعثة 1200 دولار، بينما كنت أتقاضى 900 دولار، رغم أنّي كنت أحمل شهادة ماجستير، وكنت متزوجًا، ولكنهم كانوا يقولون إنني أعمل بدوام جزئي، بينما كان الواقع أنني أبيت أحيانًا في البعثة.

بعد أن اتخذت قرار إكمال الدراسة وترك العمل، طلبتُ من

دائرة الهجرة استبدال تأشيرتي السابقة بتأشيرة طلابية، لأنني كنت أود الانتقال إلى دنفر كطالب. كان هذا الأمر ممكنًا بحسب قوانين الولايات المتحدة الأمريكية. وبذلك، تركت زوجتي نيويورك للدراسة في الجامعة بدنفير، حيث كنت أدرس بشكل دائم، كما استأنفت النشاط في الجمعية الإسلامية.

في منتصف الفصل الأول، اتصل بي السيد رجائي ليعلمني أنه لم يتمكن من إنجاز الأعمال اللازمة للجنة الثالثة بسبب مرض زوجته، وطلب مني مساعدته. وعندما تحدثتُ إلى أساتذتي، سمحوا لي بالخضوع للامتحانات قبل زملائي.

وبخلاف أوروبا التي لا يلتحق فيها طلبة الدكتوراه بصفوف دراسية، كان يتوجب عليّ حضور صفوف دراسية موزعة على ثلاثة فصول. وقد أتممت الفصل الأول كيفما اتفق، وذهبت إلى نيويورك في نوفمبر/تشرين الثاني، وبقيتُ فيها مع زوجتي حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول، أي بعد انتهاء اجتماعات الجمعية العامة، وشاركت بشكل خاص في موضوع حقوق الإنسان. ومن ثمّ عُدت إلى دنفر، وتابعت فيها دروسي حتى نهاية يونيو/حزيران من العام 1984م. وكان من عاداتهم إجراء امتحان أولي عام للطلبة، استعدادًا لامتحان شامل. وبعد أن نجحت في ذلك الامتحان، بدأت الدراسة للامتحان الشامل من يونيو/حزيران حتى ديسمبر/كانون الأول من العام 1984م.

في هذه الفترة، حملت زوجتي وتوفي والدي. وعلى الرغم من أنني طلبت استبدال التأشيرة، إلا أنها لم تكن جاهزة في ذلك الوقت. ولذلك، لم أتمكن من الرجوع إلى إيران لحضور دفنه. كانت صفوفي الدراسية قد انتهت، وأتيت إلى نيويورك للقاء الأصدقاء، فأخبروني بهذا الأمر. توفي والدي في صبيحة التاسع عشر من شهر رمضان، ودُفن في مشهد، في مقبرة في «صحن آزادي»، الذي أصبح الآن «رواقًا».

هل كانت وصيته أن يُدفن في مشهد؟

نعم، كان يرغب دائمًا في أن يُدفن في مشهد.

كيف كان حاله في ذلك الوقت؟

في الواقع، لم أكن متفاجئًا بموت أبي. كان رجلًا مسنًا، بيني وبينه خمسون سنة، كما أنه كان مريضًا جدًّا. لهذا، لم يكن عجيبيًا انتقاله إلى رحمة الله، ولكنني كنت قد فقدته.

هل أثر الحدث في عملك؟

ليس كثيرًا، ذلك أنني كنت قريبًا من أصدقائي في نيويورك، فتمكنت من اجتياز هذه المرحلة، كما أنَّ زوجتي كانت حاملًا.

رجعنا إلى دنفر، وكنت مجبرًا على الدراسة طيلة الوقت، من الساعة السادسة صباحًا حتى الساعة السادسة مساءً من كل يوم، فالحصول على الدكتوراه في الولايات المتحدة أمر صعب، في حين أن الحصول على شهادتي البكالوريوس والماجستير ليس بتلك

الصعوبة. في اعتقادي، لا توجد دولة تُصعّب على الطلبة الحصول على الدكتوراه مثل الولايات المتحدة الأمريكية. ولذلك، على العاقل أن يحصل البكالوريوس والماجستير في الولايات المتحدة، ويذهب إلى بريطانيا للحصول على الدكتوراه، لأنها أسهل بكثير.

أُجريَ الامتحان الشامل في شهر يناير/كانون الثاني من العام 1985م، وكانوا يعطوننا الأسئلة لنجيب عنها في المنزل. كنا قد اشترينا جهاز كمبيوتر حديثاً، وكنت أدخل الملاحظات فيه. وبعد عطلة شهر يناير/كانون الثاني، أرسلوا إلينا الأسئلة لنجيب عنها خلال أسبوع.

وُلد ابني في اليوم الرابع من الامتحان، فكنت أتنقل بين المنزل والمستشفى في اليومين الآخرين منه، وقد أرسلت الإجابات في اليوم التالي لولادته. بعد أسبوعين، كان موعد المناقشة في الامتحان الشامل، وعندما شرحت لأساتذتي ظرفي الخاص، قالوا إنهم كانوا يستطيعون ترتيب موعد مناسب للامتحان لو علموا بذلك مسبقاً. ولحسن الحظ اجتزته بعلامة جيدة، رغم أن النتيجة كانت على شكل نجاح أو رسوب.

بعد عدة أيام، جاءت رسالة من دائرة الهجرة، مفادها رفض تحويل تأشيرتي من تأشيرة سياسية إلى تأشيرة دراسية. لذا، كان عليّ إمّا ترك الولايات المتحدة وإمّا العودة إلى نيويورك والعمل في البعثة حتى أكمل أطروحتي للدكتوراه. وبما أنني كنت قد أنهيت الدروس النظرية واجتزت الامتحان الشامل، لم يكن بقائي في دنفر ضرورياً.

وبناءً على أطروحتي، كان لحضوري في نيويورك والوصول إلى مكتبة ووثائق الأمم المتحدة ميزة خاصة، ولكنني اكتشفت فيما بعد أن لهذا الأمر عيوباً، فقد تسبّب في إطالة مدة كتابة الأطروحة حتى ثلاث سنوات. وفي أي حال، انتقلت إلى نيويورك في أوائل العام 1985م، حين كان عمر ابني أربعين يوماً.

من ناحية ثقافية، كيف تجانست مع الأمريكيين؟ وكإيراني-طهراني تقليدي متدين، كيف تصرفت مع المجتمع والثقافة الأمريكيين؟

عندما كنت في الثانوية، ذهبتُ إلى سان فرانسيسكو. حينها، كان حضور الإيرانيين في الولايات المتحدة الأمريكية في ذروته، إذ كانت النسبة الأعلى للطلبة الأجانب في الولايات المتحدة تعود إلى الإيرانيين.

كان الإيرانيون متواجدين في كل مكان أذهب إليه - وخصوصاً كاليفورنيا - حتّى إنني كنت أشعر بأنّي في مجتمع إيراني. وبغض النظر عن الاتجاه الديني، كان معي في الثانوية طلبة إيرانيون بما فيه الكفاية.

هل كان هناك طلبة من سائر الجنسيات؟

نعم، كان هناك صينيون، كما كان قدوم العرب إلى أمريكا في بداياته، ولكن الإيرانيين كانوا الأغلبية، فقد كانوا ينتشرون في كل مكان يتواجد فيه الأجانب، لهذا لم أحتك بالمجتمع الأمريكي. وعندما قَدِمْتُ إلى الولايات المتحدة الأمريكية، استأجرتُ منزلاً خاصاً بي.

وبعد مدة، التحق بي أحد أصدقائي في مدرسة علوي، والذي انتقل معي إلى مدرسة خوارزمي أيضًا، ولا زلنا أصدقاء، ثم تعرفتُ إلى أعضاء الجمعية الإسلامية، وسكنتُ معهم إلى أن تزوجت. طيلة فترة دراستي الجامعية، دُعيتُ مرة واحدة مع أصدقائي إلى منزل معلمنا في الثانوية، ومرة واحدة إلى منزل أحد الأساتذة في الجامعة لتناول وجبة غداء. وبذلك، احتككت بالمجتمع الأمريكي مرتين فقط، وقد تناولنا لدى معلمنا في الثانوية بعض السلطة، ولدى أستاذنا في الجامعة - الذي كان يعرف عقائدنا الإسلامية - القليل من الجبن، ذلك أن سائر الأطعمة لم تكن مزكاة.

كنت تعلم أن الأطعمة غير مزكاة؟

نعم، ولهذا كانت علاقتي بالأمريكيين محدودة، وبقيت محدودة بهم بعد الزواج أيضًا، إلى أن أصبحت المندوب الدائم لإيران لدى الأمم المتحدة في نيويورك. عندها، وبطبيعة عملي، وانطلاقًا من ضرورة الاندماج في المجتمع الأمريكي، قررت وزوجتي إقامة علاقات بيننا وبين الأمريكيين وتبادل الزيارات مع بعضنا البعض.

وبما أنني عشت ثلاثين سنة في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تشكلت لدي معرفة جيدة بثقافتهم، حيث أمضيت معظم حياتي من عمر السابعة عشرة إلى عمر السابعة والأربعين في هذا البلد. وعندما كنت معاونًا للشؤون الدولية في إيران لمدة عشر سنوات، كنتُ بطبيعة عملي على علاقة وثيقة بالأمم المتحدة ونيويورك.

طبعًا، أنا بعيد عن الولايات المتحدة الأمريكية منذ ثلاث سنوات. ومن الطريف، أنَّ أكثر الإيرانيين في أمريكا يعرفون أسماء الأطعمة والبهارات باللغة الإنجليزية، ولكنني لم أكن أعرفها، وكذلك زوجتي.

لأنكما لم تعتادا الذهاب إلى المطاعم؟

كنا نذهب إلى مطاعم المسلمين، أو إلى المطاعم التي تبيع السمك والخضار، ولكننا لم نكن نذهب إلى بيوت الأمريكيين. أذكر أن ابنة أختي المتدينة التي سكنت في الولايات المتحدة، كانت تعرف أسماء كل البهارات بالإنجليزية، ولكن زوجتي لم تكن تذهب إلى بيوت الأمريكيين لتتحدث عن الأطعمة وأسماء البهارات.

وعندما كنت مفوضًا، وكنت أذهب إلى أمريكا، كنت أتعاطى الشأن السياسي فقط. لا أريد الرياء، ولكن ميولي الشخصية كانت كذلك. وفي إيران أيضًا، كانت علاقاتي محدودة، ربما لأنني لست اجتماعيًا.

هل تعني أنَّ ميولك كانت متأثرة بالثقافة والنظام الاجتماعي المتضاد بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية؟

ليس بالضرورة، فهناك الكثير من الأشخاص ممن أقاموا علاقات وثيقة مع المجتمع الأمريكي، ولكن ربما كان السبب أنَّني اعتدت الوحدة منذ الطفولة، ولم أكن أرغب كثيرًا في المشاركة في المناسبات والأفراح، كما كنت أفضل الاستماع إلى الخطب الدينية في بعض المناسبات الدينية في المنزل.

ذكرت أنك ذهبت إلى بريطانيا قبل الولايات المتحدة الأمريكية بسبب مرض والدتك، فهل سافرت إلى بلد آخر بعد إقامتك في أمريكا؟

لا، حتى إنني لم أسافر كثيرًا في إيران نفسها، فقد سافرت فقط إلى طهران وأصفهان ومشهد مع المرحوم والدي ووالدي، وذلك خلال أشهر الصيف الثلاثة، وأمضيت في كلٍّ من أصفهان ومشهد شهرًا. كانت حياتي خلال السنوات الستة عشر في إيران تسير على هذا الشكل.

كيف هي علاقتك بالشعر والآداب والموسيقى، وبالفن والخيال عموماً؟

تعدّ علاقتي بالشعر والآداب جيدة. ففي مدرسة علوي، ونظرًا إلى مستوى التعبير الجيد الذي تميزت به، أصبحت خطيبًا. ومنذ أن بدأت القراءة، كنتُ أقرأ الكتب بنهم، وأذكر أنني قرأت ثلاث نُسخ من ديوان حافظ في صيف واحد، وكنتُ أكتب بعض الملاحظات لنفسِي. ولا تزال لديّ نسخة قديمة من الديوان أحفظ بها منذ الطفولة، كما كان لديّ ختم «مكتبة محمد جواد ظريف»، ولا يزال موجودًا أيضًا على بعض كتبي.

وقد كتبتُ على ديوان حافظ المذكور: «هذه أفضل نسخة لمن يرغب في دراسة حافظ». هكذا كانت قراءاتي. وكان المرحوم والدي يمتلك موهبة شعرية، فكان ينشد الشعر بحق آل البيت عليه السلام، لهذا فإنّ للشعر بعض الخصوصية في عائلتي.

أما علاقتي بالموسيقى فلم تكن جيدة، لأنهم كانوا يرونها حرامًا، فلم أكن أستمع إلى أي موسيقى حتى بلغت سن الـ 15 - 16 عامًا. وعندما كانت الموسيقى تُبث في سيارات الأجرة، كنت أطلب إطفاءها. ولكننا تغيرنا بعد ذلك قليلًا، واستمعنا إلى بعض الموسيقى قبل الثورة. وبعد الثورة، كنّا نستمع إلى كل الموسيقى التي كانت تُبث.

بخلاف أبنائي، لم أرتبط بعالم الفن يومًا. أما ابنتي، فقد درست التصميم الداخلي وعزفت البيانو، وكان ابني كذلك يعزف القانون، وقد كانا متدينين حتى في الولايات المتحدة الأمريكية. كانت ابنتي محجبة، كما كانت زوجة ابني ترتدي العباءة. وكانت زوجتي مختصة بالشاعر «مولانا»⁽¹⁾، ولديها أبحاث تخصصية في هذا المجال - شخصيًا وليس أكاديميًا - وكانت تلقي محاضرات حوله عندما كنّا في الولايات المتحدة، ولكنها تركت تخصصها الجامعي - التغذية - بشكل كامل.

ما كانت اهتماماتك في فترة الشباب؟ بماذا كنت تفكر؟

أعتقد أنني كنتُ معنيًا بالثورة وبمصالح الجمهورية الإسلامية مذ وعيت نفسي، وكنت دائم القلق والتفكير في الحرب وفي ظروف وطني. لقد كانت هذه المواضيع تشغل بالي مذ كنتُ في التاسعة عشر من عمري وإلى الآن.

(1) جلال الدين الرومي. هو محمد بن محمد بن حسين بهاء الدين البلخي (بالفارسية: جلال الدين محمد بلخي) (604-672 هـ، 1207-1273م)، عُرف أيضًا باسم مولانا جلال الدين الرومي: شاعر، عالم ومتصوف (أي ترك الدنيا والتصنيف) كما يقول مؤرخو العرب. وهو صاحب المثنوي المشهور بالفارسية، وصاحب الطريقة المولوية المنسوبة إلى (مولانا) جلال الدين.

هل انتقدتك زوجتك أو والدتك أو والدك على اختيار هذا التخصص؟ وهل أخبرك أحد ما بأنك لو درست الكمبيوتر وعملت في شركة، لكان ذلك أفضل؟

بحمد الله، لم أكن منزعًا من هذه الناحية، لأنني كنت مرتاحًا على الصعيد المادي. ولكنني كنت أقضي الكثير من وقتي أمام الكمبيوتر، وكنت أول من أحضر جهاز كمبيوتر إلى وزارة الخارجية، كما أن أول مسؤول كمبيوتر في وزارة الخارجية تعرف إلى الكمبيوتر الشخصي pc عن طريقي.

اشترت أول كمبيوتر في العام 1984م، عندما كان الكمبيوتر الشخصي يعمل بقرصين مرنين، ولم يكن يحوي قرصًا صلبًا. لا زلت أحب علوم الكمبيوتر إلى اليوم، ولكن هذا لا يعني أنني لا أحب تخصصي، بل إنَّ الاحساس بالحاجة إلى تخصص العلاقات الدولية والحقوق الدولية، والشعور بضرورته، هما ما دفعني إلى دراسة هذا الاختصاص.

في عهد الدكتور شريعتي، كان كل الطلبة الثوريين يرغبون في دراسة علم الاجتماع تقليدًا له، وكنت أحمل هذه التوجهات، شأني في ذلك شأن أقراني. ولهذا، كان أول صف لي في العلوم الإنسانية في علم الاجتماع. ولكنني رغبت في تخصصي، لأنَّ جامعة سان فرانسيسكو كانت مرموقة في مجال العلاقات الدولية.

هذا التخصص حمَّلني مسؤولية ثقيلة. وأفكر كثيرًا أنَّ الأخطاء

التي ارتكبتها أو ارتكبتها أمثالي في مجال السياسة الخارجية، يحمل ثقلها سبعون مليون إيراني، حتى إنني أقلق حيال الآخرة، عوضاً عن الطمع بالأجر والثواب.

يحدث أن يؤثر سلوك معلم أو شخص من العائلة في شخصية الفرد، هل أثر أحد ما في شخصيتك بهذا الشكل؟

بحمد الله، كان في حياتي أشخاص مؤثرون. بشكل عام، كان الطلبة في مدرسة علوي يرون أنفسهم مختلفين عن المجتمع، ولكنني لم أكن طالباً عادياً فيها، بل كنت الطالب الأول والممتاز. ولهذا، كنت أعتدّ بنفسي كثيراً في ذلك الوقت.

ولكن كان لدي صديق يستحقني دائماً؛ هذا الشخص أسدى إليّ أئمن خدمة، ودفعني إلى أن أنزل من ذلك البرج، وأتواضع قليلاً. إن تحدّثت إلى الآخرين عني، أتمنى أن لا يخبروك أنني كنت أعيش ذلك الوهم السائد بين زملائي في تلك المدرسة.

أمي وزوجتي أيضاً أثّرتا فيّ كثيراً. حالة أمي معروفة، فهي لم ترث فقط أموالاً طائلة وأملاكاً كثيرة من والدها، بل حملت ميزة الإدارة وصفة الاقتدار التي عرّفت بها، وهي الآن في الخامسة والثمانين من عمرها.

بالنسبة إلى زوجتي، فقد تزوجنا في سن مبكرة، حيث كنت في التاسعة عشر من عمري عندها، وهي

في السابعة عشرة، ثم ذهبنا إلى أمريكا. في العقد الأول من زواجنا، أمضينا في إيران سنة واحدة فقط، ولهذا فقد ترعرعنا بعيداً عن العائلة، وأثر كل منا في الآخر كثيراً. في بداية الزواج، كانت ثورية جداً وغير مرنة نوعاً ما، فلم يكن لدينا تلفاز في أمريكا، نظراً إلى اعتراضها على هذا الأمر. وبعد مدة، وبإصرار مني، اشترت تلفازاً مكسوفاً لمتابعة الأخبار فقط.

عندما رجعنا إلى إيران، كانت زوجتي تلميذة المرحوم الحاج «إسماعيل الدولابي» [ت. 2003/1/29] لعشر سنوات. كان المرحوم من أولياء الله، وصاحب أثر عظيم فيها، حتى صارت مليئة بالهدوء والتسامح. بهذه الأخلاق والنظرة الجديدة، أصبح لزوجتي أثر كبير في وفي عائلتي، وبذلك، انتقلت إلينا بعض الأنفاس القدسية التي كان ذلك العارف العظيم يمتلكها، وأصبحت حياتنا مختلفة.

طبعاً، لم تؤثر زوجتي فينا وحدنا من خلال المرحوم دولابي، فنظراً إلى احتكاكها بالمجتمع الأمريكي، وتمكّنها من اللغة الإنجليزية، استطاعت الحضور في الكثير من مجالس الفئات العليا في المجتمع الأمريكي، لتطرح كزوجة مفوض الجمهورية الإسلامية هذه النظريات، حتى صار لديها - كما نقول باللهجة العامية - الكثير من المعجبين والمريدين من أصحاب النفوذ والأثرياء والناشطين اجتماعياً

في أمريكا والغرب، وهي ما تزال تُدعى حتى اليوم من مختلف أنحاء العالم، من مثل أمريكا وأوروبا والهند واليابان، بـ«مربية أخلاق».

في الأمم المتحدة

كيف بدأ عملك في الأمم المتحدة؟ وفي أي منصب؟

بدأت العمل في الأمم المتحدة في شهر يوليو/تموز من العام 1982م. وكما ذكرتُ سابقًا، بعد أن حصلتُ على درجة الماجستير، انتقلتُ إلى نيويورك لمتابعة الدكتوراه. وبتنسيق مسبق مع السيد رجائي خراساني، دخلتُ البعثة الإيرانية.

حدثنا عن أولى المسؤوليات والعقبات؟

عندما كنتُ طالبًا، ولم أكن بعد موظفًا رسميًا في وزارة الخارجية، كنتُ أتمتع بالإعفاء الطلابي من الجندية، كما كنتُ موظفًا محليًا لدى البعثة بصفة مستشار المندوب حتى شهر أغسطس/آب من العام 1988م. كذلك، توليت منصب «القائم بالأعمال» في أواخر فترة عمل السيد رجائي عند غيابه، رغم أنني كنتُ موظفًا محليًا. وقد توليتُ مناصب أخرى من مثل: مندوب، نائب المندوب الدائم، مستشار أول، مستشار ثانٍ، وغير ذلك أيضًا.

كان لدى البعثة بدايةً موظفون محليون فقط، من بينهم الدكتور هيأت وأنا، ثم انضمَّ إلينا الدكتور «زمانى نيا»، والدكتور «أمير خيزي»، والسيد «باقر أسدي»، وتمَّ توظيفنا كلنا بصفة «مستشار».

وفي نهاية فترة عمل الدكتور رجائي، ونظرًا إلى اعتقاده بعدم قدرة موظفي البعثة على إدارتها، جرى اختياري «قائمًا بالأعمال».

ولعلّ من عجائب تاريخ الدبلوماسية، اختيار موظف محلي لا يحمل صفة رسمية، ويتقاضى أجرًا أدنى من كلّ الموظفين، بمن فيهم السائق، قائمًا بالأعمال ورئيسًا للبعثة الإيرانية في غياب المندوب! كان من الواجب التنسيق مع طهران بهذا الخصوص، ولم يعترض أحدٌ على ذلك، لمعرفة الدكتور ولايتي بي خلال سفراته السابقة إلى الجمعية العامة. في الحقيقة، كانت أكبر مشكلة لدى البعثة في نيويورك، الافتقار إلى الكادر السياسي المتخصص، ولهذا كانوا مُجبرين على توظيف الموظفين المحليين لإنجاز الأعمال.

من المشاكل الأخرى في البعثة، هي «مشاغبة» الموظفين القدامى، فعلى الرغم من أنّ كل أعمال البعثة كانت ملقاة على عاتقنا، فقد تم تقديمنا إلى الأمم المتحدة بصفة «سائق»، وكانت بطاقة دخولي إلى الأمم المتحدة هي بطاقة سائق. في إحدى المناسبات، كنت أريد إلقاء كلمة في الجمعية العامة كقائم بالأعمال، ولم يتعرف إليّ الحارس عند رؤية البطاقة.

وفي الأمم المتحدة، كان الموظفون يضعون البطاقات التعريفية على صدورهم، ولكننا كنّا نخفي بطاقتنا في جيوبنا خجلًا، بسبب قيمتها البخسة. ذات يوم، أوقفني الحارس قائلاً: «نسمح لك بتسليم هذه الأوراق إلى رئيسك، ولكن أرجع بسرعة». من الطبيعي أنّ هذه الحالة خفضت إنتاجيتنا في العمل.

كان هؤلاء الموظفون قد أخبروا الدكتور رجائي بأن قوانين الأمم المتحدة تجبرهم على ذلك، إلا أننا اكتشفنا لاحقاً خلاف ذلك، فقد كان بإمكان البعثة أن تُعرِّف عني للأمم المتحدة كمستشار، حتى لو لم أحصل على جواز سفر سياسي، وهو ما قام به السيّد محلّاتي فيما بعد، وقبلت الأمم المتحدة به.

في الواقع، لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية تمنحنا حصانة دبلوماسية، لأن قوانينها تقيّد الحصانة بجواز السفر. أما الأمم المتحدة، فكانت تمنح المنصب بحسب رسالة البعثة.

هل اقتصر سلوكهم على ذلك؟

كان سلوكهم مع كلّ الموظفين المحليين مشابهاً. وكانت مصداقية الموظفين المحليين في الأمم المتحدة شأنها شأن مصداقية عمال البعثة، وهو ما صعب الكثير من أعمالنا. في الحقيقة، كنا نخفي بطاقات الهوية عند إنجازنا أعمالنا، عوضاً عن تحقيق الاستفادة المثلى منها.

كيف كانت بطاقاتكم التعريفية؟

تتضمّن بطاقة مندوبي الدّول مثلثاً أحمر، فيما تتضمّن بطاقة السفير مثلثاً أصفر. تبين هذه البطاقة صلاحيات حاملها. أما موظفو الخدمات، فهم يحملون بطاقات تعريفية تتضمّن مثلثاً أحمر بخطّ أزرق، مرفقةً بعبارة «موظف غير دبلوماسي». كنّا نحمل بطاقة من هذا النوع، رغم أنّ عملنا كان دبلوماسياً.

ومع الأسف، فإنّ كل الأصدقاء الذين كانوا يملكون بطاقات دبلوماسية، لم يكونوا يعملون في المجال الدبلوماسي.

هل استمرت هذه الحالة حتى فترة عمل السيّد محلاتي؟

نعم، ففي نهاية فترة عمل السيد رجائي خراساني، كنتُ قائمًا بالأعمال في البعثة، وكانت بطاقتي تحمل الصفة التي ذكرتها سابقًا، ولم أكن أعلم آنذاك أنني أستطيع الحصول على بطاقة تعريفية بالرسالة التي قدّمتني كقائم بالأعمال.

كانت المشكلة الثالثة هي الكمية الهائلة من الأعمال الملقاة على عاتق البعثة. لقد بدأ عملنا في فترة الحرب بين إيران والعراق، وكانت الأمم المتحدة أهم مكان لمتابعة هذا الأمر. في الواقع، لم نكن قادرين على تغطية شؤون الحرب بالكادر الموجود لدينا، إضافةً إلى أننا، كبعثة ثورية، كنا نريد المشاركة والتحدث في كل شيء، الأمر الذي كان يستنزف الكثير من الوقت.

أما المشكلة الرابعة، فهي عزلة إيران دوليًا. ففي فترة الحرب، كانت إيران منعزلة بشدة في الأمم المتحدة، وكان البعض يتحدثون عن تأييدهم لنا قلبًا، ولكنهم لم يكونوا حتى ليتواجدوا معنا في صالة أو في ممر لتناول كوب من الشاي. طيلة المفاوضات المتعلقة بالحرب، لم نتمكّن من التحدث إلّا مع أشخاص معدودين، إما لأنهم لا يرغبون في التحدث إلينا، وإما لأنهم يخافون ذلك، وكان البعض منهم دبلوماسيين عربًا، والبعض الآخر دبلوماسيين غربيين.

أذكر أننا عندما كنا نتفاوض حول القرارات، كنتُ أودّ مناقشة مسألة القنابل الكيميائية مع رئيس مجلس الأمن - السفير الفرنسي آنذاك - ولكنه أخبرني بكلّ صراحة أنّه لا يستطيع التحدث إلينا، لأن ذلك غير مسموح له. طبعاً، لم يكن سفيراً محترفاً ودبلوماسياً جيداً، وإلاّ لما أدلى بهذه الإجابة. الخلاصة، أنّ عزّلتنا كانت شديدة إلى هذه الدرجة التي تطرقت إليها.

بالطبع، كانت المفاوضات المتعلّقة بالقرار 598 في مجلس الأمن قد غيّرت الوضع نوعاً ما. ولكن طيلة تلك المفاوضات، وخصوصاً بعد الموافقة على القرار وحتى قبول إيران به، كان عدد الذين تحدّثوا إلينا محدوداً جدّاً. أذكر أنّ من تحدّث إلينا، كان دبلوماسياً روسياً يدعى أسميرنوف، ودبلوماسياً صينياً يدعى وانك، وصحافياً عربياً يدعى خليل مطر. أمّا الآخرون، فقد كان من الممكن أن يبادلونا التحية فقط. قد يرغب الدبلوماسيون بالتحدّث إلى نظرائهم عادةً، ولكننا كنا في معظم الأحيان - من الناحية الدبلوماسية (بحسب بطاقات التعريف) - دون ذلك.

في العام 1985م، قُدِّم قرار ضد إيران إلى الجمعية العامة، وكنتُ حينئذ مسؤول الوفد الإيراني في لجنة حقوق الإنسان، وبهذه الصفة طلبتُ وقتاً للقاء سائر الوفود. وفي أحد الأيام، اتفقنا مع السكرتيرة الأولى لهونغاريا على لقاء للتداول في قرار يتعلق بحقوق الإنسان، وقد ذهبنا بمظهر وملابس غير مألوفة. وعندما امتنعت عن مصافحتها، انزعجت وطلبت رؤية بطاقاتنا التعريفية. وبعد اطلاعها

على بطاقتنا التي تحمل صفة «مستشار»، قالت لنا: «ليس لديّ حديث معكم، فمجرد طلبكم موعدًا لملاقاتي إهانة لي. سأقابل نظيري إن لزم الأمر».

إذًا، العُزلة، القيود، والعقبات التي كنا نعانيتها، وعدم توفر موظفين لأداء الأعمال، كانت كلها أسبابًا لوقوعنا في المشاكل، والأسوأ هو أجورنا المتدنية جدًّا. في الواقع، من كان عمله مشابهًا لعملِي، مثل السيد أمير خيزي، السيد أسدي، السيد زماري نيا، والسيد هيأت، كان يتمتع بمستوى أكاديمي أعلى من بقية موظفي البعثة، الذين كان معظمهم يحمل شهادة الثانوية، وكان أقصى مستوى دراسي لديهم هو شهادة البكالوريوس.

إن كنت تذكر، كان الكثير من هؤلاء قد حازوا شهادة الثانوية من الخارج، إلى أن مَنَعَ المهندس موسوي، إبان تصديه لرئاسة الوزراء، دراسة الدبلوماسيين هناك، ذلك أن معظم هؤلاء لم يكونوا يتقنون الإنجليزية بشكل جيد، وكانوا في السنة الجامعية الأولى، ولكنهم كانوا يشغلون منصب سفير أو سكرتير الجمهورية الإسلامية، وكان لكل منهم منصب بديل أيضًا. ورغم أننا كنا نتمتع بأعلى مستوى دراسي، وكنا نقوم بمعظم أعمال البعثة، فقد كنا نتقاضى أدنى راتب.

ورغم أن عائلتي تكفّلت بمصاريف معيشتي حتى اليوم، فقد كنتُ مجبرًا كغيري على السكن في منطقة بعيدة عن البعثة، وهو

ما كلّفني الكثير، ذلك أننا كنا نقيم على مسافة تبعد أكثر من أربعين كيلومترًا عنها، بهدف الاقتصاد في المصاريف، لأنّ نيويورك من أغلى المدن للحياة، وإن كنتُ أرغب في السكن في منهاتن، ولكن التكاليف كانت أعلى من راتبي البالغ ألف دولار.

لهذا، كنا مجبرين على مغادرة المنزل في الساعة السادسة صباحًا حتى لا نقع في الازدحام، وإذا تأخرت في عملي مساءً إلى ما بعد السابعة، كنتُ أبقى في البعثة، فيما تظل زوجتي وأبنائي في المنزل وحدهم.

وعلى الرغم من كلّ هذه المشكلات، حافظ أصدقاؤني على البعثة الإيرانية بكلّ إصرار، وأنجزوا كلّ الأعمال، وهو ما جعل البعثة الإيرانية في طليعة الأمم المتحدة.

هل عملتم على إيصال صوت مظلومية الجمهورية الإسلامية في الحرب المفروضة عليها للعالم؟ وما هو السلوك الأفضل والأسوأ للدول في الدفاع عن مصالح إيران؟

لم يكن هناك أفضل وأساء بينهم، ولكن باستطاعتي القول إنّ كلّ الدول عملت بشكل سيئ. لقد قاطعنا مجلس الأمن بعد فتح خرمشهر، نظرًا إلى موقفه العدائي ضد إيران. وقبل فتح خرمشهر، كانت كل الدول تعتقد أنّ نظام الجمهورية الإسلامية سيسقط، ولهذا كان مجلس الأمن صامتًا طيلة سنتين، واكتفى بإصدار القرار 479 بتاريخ 28 سبتمبر/أيلول من العام 1980، أي بعد ستة أيام من الحرب، ولم يرد فيه تراجع القوى العراقية وخروجها من إيران.

لماذا؟

يرجع ذلك إلى الظروف التي شهدتها تلك المرحلة، فالاختطاف أخذ إيران نحو المجهول على المستوى الدولي. وبحسب بحثي، علمت أنّ السيد ماك هنري - سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة آنذاك - ذكر في المفاوضات غير الرسمية في فترة إصدار القرار 479، أنّ المنطقة التي احتلّها العراق هي منطقة حدودية مختلف عليها، ويجب الانتظار إلى أن يبتّ أمرها في المفاوضات.

ولهذا، لم يكن في القرار 479 حتى طلب صوريّ لوقف إطلاق النار بين الطرفين والرجوع إلى الحدود الدولية. وبعد فتح خرمشهر، ونظرًا إلى احتمال دخول إيران إلى الأراضي العراقية، ذكروا في القرار الجديد الرجوع إلى الحدود الدولية المعروفة!

وقد قاطعنا مجلس الأمن، لا لأننا نرغب في خوض الحروب، بل لأنّ هذا المجلس كان يشكّل بيئة خانقة. حاولنا أن نحفظ بقاءنا فيه، ولكن - للأسف - كان سلوك العراق باعثًا لأن يجعل سبب وجودنا، هو مناقشة المسائل المتعلقة بالأسلحة الكيميائية، وحرب المدن، والاعتداء على ناقلات النفط. وقد كنا نرسل العديد من البعثات إلى إيران عن طريق أمانة الأمم المتحدة.

كانت أولى البعثات بعد تحرير خرمشهر، وكُنّا قد بلغنا الأمم المتحدة أنّ العراق قام بتخريب المدينة قبل الخروج منها، وكان

ادعاءً مهمًا. عندها، أرسلت الأمم المتحدة بعثة للتقصي، وجاء في التقرير أنَّ المدينة خُرِّبت بأسلوب ممنهج، أي أنَّ الخراب لم يكن بفعل الحرب، بل بتخطيط مسبق. كان هذا أول تقرير إيجابي لأمانة الأمم المتحدة عن إيران.

عملنا كثيرًا حول الأسلحة الكيميائية التي استخدمها العراق في الحرب، وكانت التقارير حول هذا الأمر تصلنا قبل أن تُنشر في إيران، لنقدمها إلى أمانة الأمم المتحدة، إلى أن قبلوا بإرسال بعثة تقصي حقائق.

كذلك، فإنَّ حرب المدن أو هجوم صدام على المدن بصواريخ سكود، والتي بدأت بدزفول ووصلت إلى طهران، كانت من المواضيع التي كنَّا نتواصل مع الأمم المتحدة بشأنها، ولم تكن نقابلها بعمل عسكري.

من الموضوعات الأخرى التي كنَّا نعمل عليها في الأمم المتحدة، هي حقوق الإنسان، وكان عدد قليل من الدَّول يقف إلى جانبنا بهذا الخصوص.

هل يمكنك أن تذكر هذه الدَّول؟

كان التأييد يختلف بحسب كلِّ حالة. مثلاً، بعض الدول أيَّدتنا في موضوع حقوق الإنسان، لا لأنَّ علاقاتها مع إيران جيدة، بل لأنَّها كانت قلقة مما يصلها من أخبار عنها، مثل ما كان يقال عن سلوك إيران مع البهائيين.

لم تكن لدينا علاقات جيّدة مع الأردن والعراق، وفي بعض الأحيان مع السعودية والإمارات، لأنّ الأخيرة قدّمت رأياً ضد إيران في القرار، في حين كانت علاقاتنا مع الاتحاد السوفياتي منطقيّة، عدا الخلاف حول أفغانستان، حيث كان موقف إيران هو الأكثر حدّة بين الدول، حتى إنّ الباكستانيين دخلوا في مفاوضات مع الروس في جنيف، في الوقت الذي اخترنا عدم المشاركة فيها.

لم تكن علاقاتنا مع الصين متكاملة، ذلك أنّها لم تكن لاعباً أساسياً في العلاقات الدّوليّة آنذاك، فكان قد مضى على دخولها الأمم المتحدة 12 سنة فحسب، ولكن لم يعد بالإمكان مقارنة دور الصّين الحالي بما كان عليه آنذاك.

أذكر أنّ موقف سفير غانا كان مبدئيّاً أكثر بالنسبة إلى إيران. وكانت سوريا وكوبا من أصدقائها، فقد كان الكوبيون نشطين، ولكن لم تكن علاقتهم بالعراق سيئة، فكلاهما عضو في حركة عدم الانحياز.

كيف كانت مواقف جيران إيران؟

في موضوع حقوق الإنسان، كانت باكستان الأكثر دفاعاً عنّا، لأنّ علاقتنا بها كانت جيدة، كما كانت ترغب بأن يكون لها دور في إيقاف الحرب.

من أين أتت فكرة مقاطعة مجلس الأمن؟ يقال اليوم في نقد السياسة الخارجية، إنَّ إيران لم تكن تتصرف بواقعية مع الأمم المتحدة، أو إنَّ الجمهوريّة الإسلاميّة كانت على خصام مع الأمم المتحدة لمدة عقد من الزمن، فما رأيك في ذلك؟

في الحقيقة، لم تكن العلاقات بين الأمم المتحدة وإيران جيدة، وخصوصًا في موضوع الحرب. لقد ذكرتُ أنَّ إيران لم تكن تتصرف بواقعية بالنسبة إلى مجلس الأمن، ولكنَّ هذا السلوك طبيعي، فقد كنّا على خلاف وخصومة دائمين مع أحد الأعضاء الدائمين فيها. ونظرًا إلى هذا الخصام وسوء الظن، تمَّ اختطاف الدبلوماسيين. وهناك عضو دائم آخر قام باحتلال جارتنا أفغانستان. أيضًا، لم تكن علاقتنا جيدة مع بريطانيا، وكانت لفرنسا علاقات استراتيجيّة مع العراق.

على أيِّ حال، كان سلوك مجلس الأمن من حيث الجوهر والمظهر، سيئًا للغاية. ويعدّ موقفه من الحرب بين إيران والعراق، ولا سيّما في بدايته، من الصّفحات السّوداء في تاريخه. ففي نهاية الحرب، لم يذكر أنَّ العراق استخدم الأسلحة الكيميائيّة، بل إنَّ أول قرار صدر ضد العراق بهذا الصّد، اتخذ بعد انتهاء الحرب، وهو ما يظهر تجاهل مجلس الأمن لإيران.

من ناحية أخرى، يجب أن يكون العمل في منصة الدبلوماسية المتعدّدة الأبعاد، صحيحًا وعلميًا، ولم يكن عملنا جيدًا بهذا الخصوص بعد الثورة، فقد كنا نقوم بأعمال ونشاطات تضرّنا، كما ذكرتُ سابقًا بالنسبة إلى حقّ الردّ.

والجدير بالذكر، أنه لم يكن أمامنا طريق آخر للتعلّم غير التجربة والخطأ. ما تعلمته وأمثالي كان ثمنه غالياً، ومع الأسف، عندما أقول إننا ارتكبنا الأخطاء نفسها التي تُرتكب اليوم ويجب تجنبها، لا يستمع إلينا أحد. من مشاكل العالم الثالث، وخصوصاً بلدنا، عدم تراكم الخبرة المؤسسية، لأننا نرى المعلومات قوة، وعندما لا نتمكن من استخدام هذه القوة مع الآخرين، نستعملها ضدّ زملائنا. وفي الوقت نفسه، نبقى غير مستعدين لنقل هذه المعلومات والتجارب إليهم، وهو ما يبعث على تعزيز البيروقراطية، بينما يُبذل اليوم الكثير من الاهتمام لنقل التجارب وتبادلها في أساليب الإدارة العالمية حديثاً.

من أين أتت فكرة مقاطعة الأمم المتحدة؟ هل أتت من وزارة الخارجية أو من مكتب البعثة في نيويورك؟

أتت هذه الفكرة من مكتب البعثة، فقبل عدة أيام من دخولي إليها، وصل خبر فتح خرمشهر، وعلمنا أنّ مجلس الأمن يودّ ترتيب اجتماع، وقد كان للجمهورية الإسلامية موقف مبدئيّ يتمثّل بالتساؤل التالي: «لِمَ يتفاعل مجلس الأمن معنا بعد فتح خرمشهر؟».

من ناحية أخرى، لم تكن طهران قد قرّرت قبول وقف إطلاق النار بعد، وكانت مشاركتنا في مجلس الأمن تعني تقديم بعض الإجابات. لهذا، كانت هذه الفكرة مجرد تكتيك، ولم يكن وارداً اتخاذها كاستراتيجية للبلاد بالضرورة، وقد تسببت هذه الظروف بعدم مشاركتنا في اجتماع مجلس الأمن.

في تلك الأيام، كانت القرارات الثورية والحادة تُستقبل بسهولة، وتحوّلت هذه الفكرة من إجراء تكتيكي إلى استراتيجية، إلى أن قبلنا بالقرار 598. في الحقيقة، كانت بذرة هذا القرار فكري وفكرة الدكتور رجائي في الأيام الأولى من دخولي إلى البعثة.

هل تعرّفت إلى الدكتور رجائي خراساني عن طريق الجمعية الإسلامية للطلاب؟

نعم، كنتُ في العامين 1981 و1982م أمين الإعلام في الجمعية الإسلامية لطلبة أمريكا وكندا، وكان السيد رجائي - بحسب اعتقادنا - أول سفير «متدين» في الأمم المتحدة، ذلك أنّ الذين سبقوه، وفاقًا لرأينا، لم يكونوا متدينين.

آنذاك، ذهبت برفقة أمين التنظيم وأمين الثقافة في الجمعية للقاء السيد رجائي خراساني في نيويورك، وذكرت له حينها أنّي قُبلت في جامعة كولومبيا، ومن المُقرّر أن آتي إلى نيويورك، فاقترح عليّ العمل معه.

عندما أصبحت «قائمًا بالأعمال» في فترة السيد رجائي، هل كان لديك إبلاغ بذلك؟

لم يكن لديّ إبلاغ من طهران، ولكنني قُدّمتُ إلى الأمم المتحدة وإلى البنك بهذه الصّفة. ولما كانت إحدى مهام القائم بالأعمال التوقيع على الشيكات ورسائل الأمم المتحدة، كنت أوقع في تلك الفترة على الرسائل التي تقدّم إلى الأمم المتحدة، في حين كنت مستشارًا وفاقًا للكتيّب الدبلوماسي للأمم المتحدة، أي

لم تكن لديّ صفة دبلوماسية، حتى بعدما أصبح السيد محلاتي سفيراً، إذ كنتُ لا أزال موظّفاً محليّاً.

من كان أوّل مندوب لإيران في الأمم المتحدة بعد الثورة؟

كان السيّد جمال شميراني هو الشخص الثاني في بعثة إيران في عهد الدكتور فريدون هويدا. عندما غادر هويدا البعثة، تولى السيد شميراني إدارتها. بعد ذلك، أصبح الدكتور منصور فرهنك سفيراً ومندوباً دائماً لإيران في البعثة. كان السيد فرهنك أستاذاً جامعياً ومعارضاً ناشطاً لحكومة الشاه من الحركة الطلابية والأكاديمية في أمريكا، وبعد مدة ذهب مع بني صدر⁽¹⁾.

أعتقد أنّ السيّد جمال شميراني تولى مسؤولية القائم بالأعمال لمدة قصيرة، ثمّ أصبح السيد رجائي سفيراً ومندوباً دائماً لإيران من 1981م وحتى 1987م. بعد ذلك، تولى السيد محمد جعفر (أمير) محلاتي منصب القائم بأعمال البعثة، وكان سفيراً فيها لمدة قصيرة. في هذه الفترة، أصبحت مستشاراً في البعثة، وكان هذا المنصب غطاءً لعملي، حيث إنني كنت أقيم في نيويورك بجواز سفر عاديّ. وقد استلمت أوّل جواز سياسيّ في سبتمبر/أيلول من العام 1988م.

(1) هو أبو الحسن بني صدر: كان الرئيس الأوّل للجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد الثورة. صدر بحقه قرار بالعزل، ووافق عليه مرشد الثورة الإسلامية آنذاك الإمام الخميني بعد التصويت على القرار من قبل مجلس الشورى الإسلامي.

هل تقصد أنك لم تكن موظفًا رسميًا في وزارة الخارجية حتى ذلك الوقت؟

لا، لم أكن موظفًا رسميًا، وهذا ما سبّب لي الكثير من المشاكل في الحصول على التقاعد، ذلك أنهم لم يحتسبوا السنة التي عملت فيها في السفارة في سان فرانسيسكو، لأنني لم أكن أتقاضى أجرًا، كما لم يحتسبوا الفترة التي كنت أتردّد فيها إلى الأمم المتحدة، لأنني كنت موظفًا محليًا. وبهذا، تقاعدت خلال خمسة وعشرين سنة، وهو الحد الأدنى للتقاعد.

هل حصلت على تعليم أو تدريب بخصوص العمل في السفارة أو في بعثة إيران في الأمم المتحدة؟

العمل في السفارة ليس له أيّ علاقة بالعمل في الأمم المتحدة. عندما كنت مجبرًا على العمل في السفارة في سان فرانسيسكو، لم تكن لديّ أيّ تجربة في العمل القنصلي. وقد صادف دخولي إلى السفارة إغلاق وكر التجسس في إيران، ولهذا كان عملي يتمثل في حلّ مشاكل الإيرانيين في الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك أنّ لغتي الإنجليزية كانت أفضل من الآخرين، كما كان تخصصي مرتبطًا إلى حدّ ما بهذا العمل.

أما عندما عملت في الأمم المتحدة، فقد كانت دراستي في البكالوريوس والماجستير في تخصص العلاقات الدولية. كما أنّني كنت قد قرأت الكثير عن المنظّمات الدولية، وكانت رسالة الماجستير الخاصة بي تتمحور حول العقوبات. ولهذا، كنت أعرف

بشكل ما كيفية العمل في الأمم المتحدة، ولكن ما قرأته في الكتب كان يختلف كثيرًا عن الواقع.

كان توفيقى بين العمل والدراسة الجامعية فرصة نادرة لي. وبعد سنة من العمل في البعثة، رأيت أن العمل والدراسة معًا غير ممكنين، ولم أكن مخطئًا، فقد تخرج أحد الأصدقاء الذين قدموا إلى البعثة أثناء دراستي للماجستير، بعد عشر سنوات، وكان العمل مرهقًا في السنوات الأولى. بعد سنة من العمل في البعثة، ذهبت إلى دنفر، ودرست بشكل مكثف لمدة سنة ونصف السنة، ثم عدت إلى نيويورك لكي أعمل وأكتب رسالة الدكتوراه في آن واحد.

في العام 1983م، ونظرًا إلى كمية العمل التنفيذي، لم أبقَ في نيويورك، ورحلت إلى دنفر لإكمال الدراسة، حيث إنني رأيت أن البقاء في نيويورك يعني إضاعة الوقت. وقد قررت وزوجتي العودة إلى إيران، باعتباره القرار الأفضل، إذ كان بقاؤنا في الولايات المتحدة بحجة الدراسة فقط. وكان من الممكن أن نحصل على شهادة دراسية مع كم هائل من العمل، ولكن الدراسة لم تكن ممكنة. ثمة فرق دائمًا بين الدراسة والحصول على شهادة دراسية.

على مدى عام كامل (من يوليو/تموز 1983م حتى سبتمبر/أيلول 1984م)، كانت كل أعمال البعثة ملقاة على عاتقي، ثم أتى بعد

ذلك بعض الرفاق كموظفين محليين وقدموا المساعدة، رغم أنه كان لدينا بعض الموظفين الرسميين في البعثة قبل ذلك، إلا أنهم لم يكونوا يرغبون في العمل، ولم يكونوا محل ثقة.

لعل قلة من الموظفين القدامى كانوا مرتبطين بشكل شخصي، سياسي أو عقائدي، بالنظام الجديد، ولهذا، كانت غالبيتهم تمتنع عن العمل. أما الأعضاء الجدد، وكانوا غير متخصصين، فكان 95% منهم يحملون شهادة ثانوية أو شهادة في المجال الهندسي كحد أقصى، ولا يجيد اللغة الأجنبية إطلاقاً. أما الدكتور رجائي خراساني، فقد درس الفلسفة.

عندما ذهبت إلى المفوضية، كانت تضم ثمانية موظفين رسميين؛ ثلاثة منهم قدامى وخمسة جدد. والآن، صارت تضم 28 موظفاً. كان أحد الموظفين الخمسة الجدد، هو مسؤول الشيفرة والتلكس، ومن بينهم أيضاً الدكتور رجائي خراساني، الذي كان متمكناً من اللغة، ولكنه لم يكن متخصصاً في الحقوق أو العلاقات الدولية. ورغم أنه لم يكن متخصصاً من الناحية العلمية، فإنه كان يتمتع بحس سياسي جيد. ونتيجة لكل ما سبق، كانت كل الأعمال السياسية، بدءاً بكتابة الرسائل، وصولاً إلى المشاركة في الاجتماعات المختلفة، ملقاة على عاتقي.

بعد ذلك، انضم إلي السيدان زماني نيا وأمير خيزي لمتابعة هذه الأعمال. أما السادة الدكتور هيأت وباقر أسدي، فقد كانا ينجزان

الأعمال المالية للبعثة. وحتى فترة مفاوضات الدكتور ولايتي، كان موضوع الحرب بين إيران والعراق من المسؤوليات المهمة لديّ. وفي فترة النيابة في وزارة الخارجية، كنت دائماً أحد المسؤولين في الملف العراقي.

وعندما قدّم رئيس الجمهورية والقائد الحالي «السيد الخامنئي»⁽¹⁾ للمشاركة في الجمعية العامة في نيويورك، كنتُ موظفًا محليًا وقائمًا بأعمال البعثة. في تلك الأيام، كنّا نقوم بأعمال الترجمة والمفاوضات للوفد الأول لرئيس الجمهورية، أي أنّ كلّ أعمال الاستعدادات التنفيذية كانت ملقاة على عاتقنا.

لِمَ لَمْ يحضر المزيد من الكوادر؟ ولِمَ لَمْ يتواجد معكم مترجم على الأقل؟

لقد أحضروا معهم مترجمًا، ولكنني لاحظت أنه غريب عن البيئة بشكل كامل، ومن الممكن أن تكون لغته الإنجليزية المكتوبة مقبولة، ولكنها غير مفهومة بالنسبة إلى المستمع. لذا، طلبت منه الجلوس جانبًا لأتولى الترجمة.

في العقد الأول من الثورة، كانت وزارة الخارجية عاجزة تمامًا وخالية من الكوادر، وكان أولئك الذين يجيدون اللغة الإنجليزية يعدّون على الأصابع، وقلة هم من يعرفون معنى الأمم المتحدة أصلاً؛ ليس بشكل تخصّصي بل كثقافة عامة. دخلت أوّل مجموعة

(1) في إشارة إلى مرشد الثورة الإسلامية في إيران، وقد استخدم السفير محمد جواد ظريف عبارة «السيد القائد» في حديثه عنه في الكتاب.

من المختصين إلى وزارة الخارجية في العام 1987م، وكانوا خريجي الدورة الأولى والثانية من كلية العلاقات الدولية في وزارة الخارجية.

ولعلّ أفضل الخريجين هم طلبة الدورتين أو الدورات الثلاث الأولى، ذلك أنّهم لم يدخلوا الكلية مجبرين، بل قُبِلوا في الجامعات الحكومية، وتمّ استقطابهم في كلية وزارة الخارجية بسبب إغلاق الجامعات إبان الثورة الثقافية. كان هؤلاء الخريجون دبلوماسيين ممتازين، من بينهم الدكتور البرزي، كما أنّ معظم من حصلوا على مسؤوليات عليا كانوا من هذه الفئة.

هل يعني ذلك أنّ الموظفين السياسيين في وزارة الخارجية منذ عهد الشاه بهلوي الثاني [1979م]، أي بعد الثورة، لم يبقوا في عملهم؟

بقي القليل منهم، لأنّ أكثر من 90% من هؤلاء، لم يكونوا يحظون بثقة النظام، ولم يكن لهم دور في العمل.

يبدو أنّ توظيفك في وزارة الخارجية كان في العام 1988م. هل رجعت إلى إيران في ذلك الوقت؟

أنهيت مناقشة الدكتوراه في شهر يونيو/حزيران من العام 1988م، وحصلت على الشهادة في أغسطس/آب من العام نفسه. صادف هذا الأمر الهجوم على طائرة الإيرباس، وقبول القرار 589 بعد ذلك. كنتُ أريد الرجوع إلى إيران فور حصولي على الدكتوراه، ولهذا سلّمت منزلي وسكنت مؤقتًا في مقرّ سفير الجمهورية الإسلامية.

على مدى السنوات العشر بعد الثورة، كان المقر قد أصبح خراباً، حتّى إنّ السفير لم يكن يقيم فيه، ومن ثمّ تمّ تحديثه. وقد استأجر السيد كمال خرازي شقة حتى إصلاح المقر، أي لمدة عامين. تُعدّ المباني التي مضى على بنائها ثمانين سنة، مبانٍ تاريخية في أمريكا، مثل مبنى مقرّ السفير. تمّ تحديث ذلك المكان مرتين؛ مرة في فترة السيد خرازي، ومرة عندما كنّا سفيراً. وعندما سلّمنا منزلنا، سكنا في غرفة في ذلك المبنى لمدة ثلاثة أسابيع.

أذكر أنّني كنّا عائداً من التسوّق بلباسٍ غير رسمي في أحد أيام الاحاد - عطلة نهاية الأسبوع - حين رأيت الصحفيين أمام المقر، وسألوني عن رأيي في اعتداء أمريكا على الطائرة، فأجبتهم أنه نتيجة حضورها غير الشرعي في الخليج.

الخلاصة هي أنّني جهّزت تذكرة العودة إلى إيران بعد بدء مفاوضات 598، ولكن الدكتور ولايتي طلب مني البقاء في الولايات المتحدة الأمريكيّة إلى أن يتمّ التوصل إلى وقف لإطلاق النار، فعدتُ إلى إيران بعد القبول بالقرار، وكنت مستشاراً للوزير لأكثر من سنة، حيث كان عملي متعلّقاً بالقرار 598، ثمّ أصبحت الشخص الثاني في الأمم المتّحدة، بصفة سفير ونائب مندوب.

كم بقيت في إيران؟

من أغسطس/آب في العام 1988م وحتى سبتمبر/أيلول من العام 1989م.

ما هي المشاكل التي واجهتك في بدء العمل في البعثة الإيرانية؟ وما هي الحوادث التي تعرّضت لها مع المسؤولين المحليين والإيرانيين المقيمين هناك؟

لم يكن لدينا عمل مع المسؤولين الأمريكيين أو الإيرانيين. بدأ العمل مع الإيرانيين في البعثة بعد عهد سفارة الدكتور كمال خرازي بشكل مستقل. كانت هذه الأمور تتمّ قبل ذلك عن طريق مكتب حفظ المصالح. أما قانونيًا، فكان عليها القيام بالأمور القنصلية.

هل كان كلّ ذلك بسبب إغلاق السفارة الإيرانية في واشنطن؟ وكيف حدث ذلك؟

نعم، بعد هجوم أمريكا على طبرس، قرّر السيد كارتر قطع العلاقات مع إيران. أظنّ أنّ ذلك كان في شهر مايو/أيار من العام 1980م، حيث غادر موظّفو القنصليات والسفارة الولايات المتحدة الأمريكية خلال 48 ساعة.

من سوء حظي، أنّني كنت أعمل في قنصلية سان فرانسيسكو بشكل تطوّعي، ولهذا لم أطرّد، وأصبحت مسؤولاً عن تسيير أمور القنصلية حتى إغلاقها بشكل رسمي. كانت رواتب الموظّفين متأخرة، وكان ثمة أمور تتعلّق بالمبنى، فمُنحني السيّد خرم - القنصل في سان فرانسيسكو - تفويضًا لإنهاء هذه الأمور، ولم تعد لنا بعد ذلك سفارة.

كان لإيران جهاز سياسيّ عظيم في الولايات المتحدة الأمريكية، يشمل السفارة وعدّة قنصليات. كما كان لدينا قنصليات في كلّ من

نيويورك، سان فرانسيسكو، شيكاغو، هوستن، واشنطن، إضافةً إلى السفارة القائمة في العاصمة واشنطن. وبعد قطع العلاقات بين البلدين، أصبح عملنا محصوراً في مكتبنا في الأمم المتحدة، وفي مكتب حفظ المصالح في واشنطن.

من كان يتولى مكتب حفظ المصالح؟

كان ثمة عدد من الأشخاص يتولون هذا المكتب، لا أذكرهم بالترتيب، وهم السيد هادي صادقي، السيد علي سبزعليان، السيد فتح نجاد، السيد جزيني وبعدهم السيد رحمانى. وكان على موظفي مكتب حفظ المصالح أن يكونوا مقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية، بحسب القانون الأمريكي، وكان الاتفاق فيما بيننا يقضي بأن يكون الموظف حاصلاً على البطاقة الخضراء على الأقل، أو أن يعتبر مواطناً أميركياً، فلا يمكن للدبلوماسيين التواجد في مكتب حفظ المصالح، لهذا لم يكن لدينا في البعثة عمل رسمي مع الأمريكيين أو الإيرانيين. كان عملنا مع الأمريكيين ينحصر في منحنا التأشيرة وأمور من هذا القبيل.

قبلت أمريكا بتواجد بعثات الدول، مثل إيران، في مقر الأمم المتحدة بنحو إجباري، ولهذا، وضعت قوانين خاصة لذلك. فمثلاً، لم نكن قادرين على مغادرة المدينة لمسافة أكثر من 25 ميلاً (40 كيلومتراً). وبخلاف كل الدبلوماسيين في العالم، كانت التأشيرة الممنوحة لنا تخوّلنا الدخول مرة واحدة، وهذه الحالة لا زالت قائمة حتى يومنا هذا. ولذا، فإنّ المناصب الدبلوماسية في نيويورك ليست

ميزة لأيّ إيراني، فإن كنت تريد إجازة، فعليك صرف آلاف الدولارات للخروج من أمريكا، مع شرط توفر تأشيرة العودة.

حين كنتُ طالبًا، سافرت إلى عدد من المدن الأمريكية، ولكن منذ أن غيرتُ تأشيرتي من تأشيرة دراسية إلى تأشيرة سياسية، لم أتمكن من السفر، ذلك أنه ينبغي الحصول على إذن للسفر في كل مرة من الحكومة الأمريكية، ولا يُمنح هذا الإذن في 95% من الحالات.

طيلة إقامتي في نيويورك كمندوب دائم، سافرت إلى واشنطن عدة مرات، وذهبت إلى جامعات مختلفة، من بينها جامعة برنستون، التي زرتها مرة واحدة فقط، ولكن واجهت بعض المشاكل للذهاب إلى جامعتي في دنفر.

من الطريف أنّ السيدة كونداليزا رايس درست في جامعتي نفسها في دنفر، ولكنها تخرجت قبلي بخمس سنوات، عندما كنتُ سفيرًا. وقد كانوا يعرفونها، ولكنهم لم يتمكنوا من الحصول على تصريح خاصّ بي للذهاب للجامعة والتحدّث إلى الأساتذة. لهذا، فإنّ عملنا مع الأمريكيين كان يقتصر على الأمور الإداريّة.

كيف كانت علاقتك بالأمناء العامين للأمم المتحدة؟

تدريجياً، أقمت علاقة جيّدة بالسيد خافيير بيريز دي كويلار، فعندما ذهبت مع الدكتور ولايتي إليه، تعرّفنا إلى بعضنا البعض. ويبدو أنّه طلب من الدكتور ولايتي ترشيحي للعمل في وظيفة

في الأمم المتحدة، ولم أكن على علم بهذا الأمر إلى أن قرأته في أحد الكتب. وفي المفاوضات، قبل القرار 598 وبعده، أصبحت العلاقة أوسع. وبعد ذلك في موضوع تدخل الأمم المتحدة في تحرير المختطفين الأمريكيين في لبنان، كنا، الدكتور خرازي وأنا، نلتقي الأمين العام يوميًا. في السنوات الممتدة من 1990 حتى 1992م، كان الدكتور خرازي مندوبًا دائمًا، وكنت نائب المندوب الدائم.

كنت أعرف السيّد بطرس غالي، ولكنّ العلاقة التي جمعتنا لم تكن وثيقة، لأنني لم أكن منجذبًا إليه، كما أنني عدت إلى طهران حين أصبح أمينًا عامًا. ورغم أنني كنت نائب وزير الخارجية في العلاقات الدولية، فقد اتصلت به مرات معدودة فقط.

كذلك، كانت علاقتي بالسيّد كوفي عنان وثيقة، فقد كنت أعرفه منذ كان موظفًا في سكرتارية الأمم المتحدة، وكنا أصدقاء منذ كنت الشخص الثاني في البعثة، وكان ضيف البعثة في عدة حفلات خاصة، مثل حفل الوداع الذي أقيم لي. وعندما أصبح الأمين العام، كنا نعمل معًا عن كثب، وقد كنت، في فترة تولّيه منصب الأمين العام، سفيرًا لدى الأمم المتحدة.

وقبل ذلك، أي عندما كنت نائبًا في وزارة الخارجية، عملت معه عن قرب في موضوع حوار الحضارات، وموضوع العراق وأفغانستان،

حتى إنّه جعلني أحد أعضاء مجموعة الشخصيات البارزة الرفيعة المستوى للأمين العام للأمم المتحدة لحوار الحضارات، ولم تكن رتبة سائر الشخصيات أدنى من رئيس جمهورية أو الفائز بجائزة نوبل، ولعلّي كنتُ الأحدث سنًا والأدنى رتبة بينهم، فقد كان متوسط عمر الشخصيات 65-70 سنة، بينما كان عمري أقل من 40 سنة. بعد انتهاء فترة توليه المنصب، كنا متقاربين فكريًا في العديد من المواضيع.

بقيت في البعثة مدة قصيرة في فترة عمل السيد بان كي مون، وكانت علاقتنا محدودة، ذلك أنني كنتُ أجده من الناحية الشخصية متعلقًا بالغرب وأمريكا بشكل مفرط. ولهذا، لم يشكّل العمل معه فرصة يُستحق التوقّف عندها. كما أنّه اقترح عليّ عدة مرات في عهد السيد كوفي عنان العمل في منظمة الأمم المتحدة، وتولّي مناصب فيها، ولكنني رفضت.

هل عرّض عليك عمل من هذا النوع في هذه الفترة؟

حاليًا، ليس هناك عرض، ولا أرغب في العمل مع شخص مثل السيد بان كي مون، علمًا أنه ليس لدي مشكلة مع السيد كوفي عنان، وخصوصًا بعد فوز السيّد أحمددي نجاد في الانتخابات، والهمس الذي كان يدور حول انتهاء فترة بقائي في دوائر الجمهورية الإسلامية.

آنذاك، اقترح عليّ السيد كوفي عنان مباشرة العمل في أمانة الأمم المتحدة في أيّ منصب أختاره، ولكنني رفضت باحترام، لأنّ الحدث قد يُستغلّ سياسياً في الداخل والخارج.

الحرب الإيرانية العراقية

بقيت عدّة أمور قبل أن ندخل عقد التسعينيات. من الواضح أنّ سنوات الحرب كانت قاسية على الجميع، ومنهم بعثة إيران في الأمم المتحدة، وكان احتمال سقوط نظام الجمهورية الإسلامية باعثًا على القلق، فكيف سعيتم إلى إحقاق حقّ إيران، وأثبتتم أنّ العراق بلد معتدٍ؟

عندما ذهبت إلى الأمم المتحدة، لم يكن موضوع سقوط نظام الجمهورية ممكنًا. هذا القلق كان قائمًا في الأيام الأولى من الحرب، عندما كنت أدرس في سان فرانسيسكو. أما السنوات الخمس ونصف السنة، أي معظم السنوات الست التي قضيتها في البعثة، فكانت بعد فتح خرمشهر وحتى القبول بقرار 598، أي الانتصارات المتتالية للجمهورية الإسلامية في ساحة المعركة. لهذا، لم تكن حالتنا سيئة، ولكن مع الأسف في الأشهر الست الأخيرة من الحرب، عند سقوط جزيرة مجنون والفاو، واعتداء المنافقين على إيران، تغيّرت حالتنا العسكرية. وبشكل عام، كانت لدينا عدة مشاكل مهمّة.

المشكلة الأولى أن جميع الإيرانيين المقيمين خارج الوطن، كانوا

تحت ضغط نفسي هائل طيلة فترة الحرب، ذلك أن آباءهم وأمهاتهم وأقاربهم كانوا تحت القصف. كان الاتصال الهاتفي في إيران صعباً جداً، ولم تكن خطوط الإنترنت والأقمار الصناعية متوافرة، وكان علينا محاولة الاتصال عدة ساعات حتى يتاح لنا خطٌ حرٌّ، لأن الخطوط بين إيران والخارج كانت محدودة، لمنع التجسس المحتمل آنذاك، كما كنا ننتظر عدة أيام لوصول الأخبار.

من ناحية أخرى، كنا نشعر في البعثة بالمسؤولية حيال جميع الناس، فقد كنا نعلم أننا لا نؤدي إلى الشعب الإيراني حقّه، ليس لعدم رغبتنا في ذلك، بل لعدم قدرتنا عليه، ولم نكن نعلم ما الذي يتوجب علينا القيام به. هذا الأمر كان يزيد الضّغط على عاتقنا.

هل تتمتع العراق بالدعم الكامل من الغرب؟

لم يكن الدعم غربياً فحسب، بل إنّ العالم بأجمعه كان يدعم العراق.

هل كان الدّعم يعني الرغبة في انتصار العراق الكامل؟ ثمة رؤية تقول إنّ الغرب وأمريكا كانا يريدان خسارة الطرفين، وفي النتيجة، إضعاف كلا البلدين. ما هو رأيك؟

من المؤكد أنّهم كانوا يرغبون في انتصار العراق الكامل في بداية الحرب، ولكن ذلك الانتصار لم يكن محتملاً إلا في الأيام الأخيرة للحرب، إذ كرّر الغرب الخطأ نفسه الذي ارتكبه في البداية.

آنذاك، كان السيّد شولتز - وزير الخارجية الأمريكية - قد طلب

من السيد خافير دي كويلار التمهّل حتى شهر سبتمبر/أيلول، بانتظار الأحداث الأخيرة. كانوا يعتقدون أن الجمهورية الإسلامية قد تسقط إن طالت الحرب قليلاً. وباستثناء هاتين الفترتين، لم يكن أحد يعتقد أن الجمهورية الإسلامية ستسقط.

ومن المؤكد أيضاً، أنهم لم يبرزوا أدنى ردّ فعل، على الرغم من علمهم الكامل بكلّ جرائم العراق. كانت أقسى عبارة استخدموها في فترة الحرب حول استخدام العراق للأسلحة الكيميائية، تلك التي أُطلقت من مجلس الأمن: «ندين استخدام الأسلحة الكيميائية ضد الجنود الإيرانيين»، من دون ذكر الطرف الذي استخدمها، وكأننا استخدمنا الأسلحة الكيميائية ضدّ جنودنا!

أعتقد أن عمل الجهاز الدبلوماسي للجمهورية الإسلامية لم يكن سيئاً في السنوات الأخيرة للحرب، ولكنه لم يكن بالطّبع جهازاً محترفاً، وبمستوى الشعب، ولا زلنا دون ذلك أيضاً.

لا بدّ من أن الأيام التي سبقت الموافقة على القرار 598، كانت مليئة بالمرادوات والمراسلات مع وزارة الخارجية. ما هي الأعمال التي أثمرت في تلك الفترة، وكان لك دور فيها؟

تمّت الموافقة على القرار 598 في أوج انتصارات الجمهورية الإسلامية. بعد القرار 479، تمّ إعداد جميع القرارات لمنع إيران من الانتصار، بل إنّ البعض منها كان ضدّ إيران بشكل صريح. إن لم أخطئ، فإنّ القرار 540 كان يتعلّق بالهجوم على البواخر، فقد بدأ العراق بالهجوم عليها، لكن عندما ردّت إيران بالمثل، أصدروا قراراً

ضدّها يدين الاعتداء على بواخر طرف ثالث، رغم أنّ البواخر كانت تحمل نفط العراق. أعتقد أنّ سبب مفاوضات القرار 598، كان فتح الفاو، وقلقهم من سقوط العراق، وذلك حتى تغيير حالة الجبهات، عندما خسروا الفاو وجزيرة مجنون، ودخل العراقيّون الأراضي الإيرانيّة.

ينصّ القرار 598 في إحدى موادّه على الوقف الفوريّ لإطلاق النار، والتراجع دون تأخير. وعندما قبلنا بوقف إطلاق النار، أصبح طلب التراجع طلباً إيرانياً بعدما كان عراقياً. في فترة الموافقة على القرار 598، كان العراق يرغب في المفاوضات، ولكننا كنّا نطالب بوقف فوري لإطلاق النار.

من ناحية عمليّة، كانت رؤيتنا في فترة المفاوضات قبل الموافقة على القرار 598، الاستمرار في الحرب. ومن ناحية سياسيّة، كان ثمة رأي يقول بمواجهة مجلس الأمن، ورأي آخر يقول بتخفيف التوتر، باعتبار أنّ مجلس الأمن يتّجه إلى مقاطعة إيران. ولهذا، كان البعض في وزارة الخارجية يفضلون أن نكون لاعباً دولياً ناشطاً أكثر، أي أن نبتعد عن مقاطعة مجلس الأمن، بينما يرى آخرون في الوزارة خلاف ذلك. في النهاية، أصبح قرار وزارة الخارجيّة، بموافقة الإمام الخميني، هو أن ننتهج استراتيجية خاصّة، ونواصل ممارستها بما يمنع مقاطعة إيران.

وفي هذا الشأن، كنا نسعى إلى طرح رؤى إيران، مثل المادة

6 من القرار، والتي تنصّ على تحديد المعتدي، والمادة 8 التي تبين رؤيتنا تجاه أمن المنطقة، وحتى البند 5 الذي يحذّر القوى الأجنبية من ممارسة أيّ عمل يشعل الحرب، فقد كان يجب عن قلقنا من تواجد القوى الأمريكية في الخليج الفارسي⁽¹⁾. كان ينبغي أن يكون توفير الأمن في المنطقة في يد دول المنطقة، وقد تمّ تحديد المعتدي بناءً على رؤيتنا، علماً أنّ البعض في إيران لم يكونوا موافقين على هذا الطرح. ونظرًا إلى تردّد الدكتور رجائي الدائم إلى طهران، كنت أنجزُ معظم الأمور المتعلقة بمفاوضات القرار 598.

بخلاف كلّ القرارات التي كنّا نرفضها، لم نقبل القرار 598 ولم نرفضه، إلى أن تولّى الدكتور جواد لاريجاني مسؤولية المفاوضات. كان أسلوبه في المفاوضات كسب الوقت، وقد استعنا بطرق عدّة لتحقيق هذا الهدف. مثلاً، طلبنا من الأمين العام أن يكتب خطة تنفيذية للقرار 598، بحجّة أنّه مبهم وغير واضح، وقد تمت الموافقة عليه في شهر يونيو/حزيران من العام 1987م.

أمّا الخطة التنفيذية للأمين العام، فقد جهّزت في شهر أكتوبر/

(1) هو المسطح المائي الذي يقع إلى الشرق من شبه الجزيرة العربية، وإلى الغرب من إيران. وقد عُرف بأسماء مختلفة على مدى التاريخ، منها البحر الجنوبي والبحر السفلي وخليج البصرة. بالنسبة لسكان بلاد الرافدين قديماً. وأول من أطلق عليه «بحر فارس» هو الإسكندر الكبير المقدوني بناءً على المعلومة التي زوده بها قائد البحر نيارخوس في العام 326 ق. م. عند عودته بأسطوله من الهند عن طريق مضيق هرمز. وقد تسربت هذه التسمية إلى كل دول وكيانات الغرب الأوروبي، وبقيت متداولة حتى عند بعض الرّحالة والجغرافيين العرب في تلك العصور. كان اسم الخليج الفارسي مستخدماً في كل الخرائط وفي معظم المعاهدات والوثائق الدولية الحديثة قبل العام 1960، إلا أنه في ستينيات القرن العشرين، استخدمت جامعة الدول العربية اسم «الخليج العربي» بدلاً منه، وما تزال إيران تستخدم تسمية الخليج الفارسي.

تشرين الأول من العام 1987م، أي بعد حوالي ستة أشهر. قبلنا بالخطّة، وطلبنا البدء بها، لأنّها كانت أقرب إلى رؤية الجمهورية الإسلامية، في حين أنّ العراق كان يقول إنّّه لن يقبل بها إلا عندما توافق إيران على القرار 598.

هل يعني ذلك أنّ إيران لم تكن قد قبلت بعد بالقرار 598؟

لا، لم نكن قد قبلنا بعد بالقرار، ولكن قبلنا بالخطّة التنفيذية. كانت إيران في ذروة قدرتها، ولم تكن الخطّة التنفيذيّة تعني بالنسبة إلينا نهاية الحرب. كانت سياستنا الاستمرار في الحرب. أما في الداخل، فكان البعض يرى استمرار الحرب لفترة محدودة، بينما يرى آخرون ضرورة استمرارها حتى تحقيق النصر المبين.

لم أكن في أمريكا على علم بهذه الأمور. في الواقع، كانت سياسة نظام الجمهوريّة الإسلاميّة هي الاستمرار في المفاوضات وعدم قطع العلاقة بالأمم المتحدة، واستمرّ هذا الأمر حتى بداية العام 1988م، حيث بدأ الضّغط على إيران لتحديد موقفها من القرار 598.

كان هذا القرار حول الحرب بين إيران والعراق أول قرار مبنيّ على الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة. وإضافةً إلى الفكرة الشائعة حول قرارات الفصل السابع للميثاق بأنّها لازمة التنفيذ، فإن لهذه القرارات ضمانة تنفيذية أيضًا، إذ إنّ كل قرارات مجلس الأمن لازمة التنفيذ. وعندما يُصدر مجلس الأمن قرارًا بناءً على الفصل السابع، يمكنه البدء بالإجراءات المذكورة في الفصل نفسه، إن لم يُنفذ هذا القرار.

هل كنا سنواجه عمليات عسكرية ومقاطعة اقتصادية إن لم
نقبل بالقرار؟

في تلك الأوضاع، كنا نريد أن تُنفَّذ إجراءات مثل تحديد المعتدي، وهو ما طالبنا به قبل وقف إطلاق النار والتراجع، وكنا قد اقتربنا مما نريد. في الخطة التنفيذية، كان عمل لجنة تحديد المعتدي سيبدأ مع وقف إطلاق النار، ولكننا كنا نطالب في المفاوضات ببدء عمل اللجنة بشكل غير رسمي، حتى تُعلن نتائجها تزامناً مع وقف إطلاق النار. عندما انتبه العراقيون إلى هذا الأمر، طرحوا ضرورة قبولنا بالقرار، ووافقهم على ذلك الأمريكيون والفرنسيون والبريطانيون، وأخذوا بالضغط على إيران.

بدأت ظاهرة مجموعة الخمسة مع حرب إيران والعراق. انطلقت هذه الحرب في ذروة الحرب الباردة، أي هجوم السوفيات على أفغانستان، ولكن في آخر سنة من الحرب بين العراق وإيران. وعلى الرغم من الحرب الباردة، وبناء على اقتراح السيد دي كويلار، بدأت مفاوضات الأعضاء الدائمين. وكان القرار 598 ثمرة هذه المفاوضات، وقد شاع مصطلح P5 منذ ذلك الحين.

ورغم أنَّ مجلس الأمن كان دخیلاً في مفاوضات 598، إلا أنَّ الأعضاء الدائمين كانوا النواة، وكانت هذه الحالة هي الأولى في قرارات مجلس الأمن. في الحقيقة، كان ثمة نزاع حول حق النقض «الفيتو» بين القوى العظمى. لو راجعت الكتاب الذي ألفته مع

الدكتور سجادپور⁽¹⁾، ستلاحظ أننا ذكرنا أن قرار 598 كان نقطة تحوّل في مجلس الأمن، لأنّها كانت المرة الأولى التي يتعاون فيها الأعضاء الدائمون، وهو ما قوي أكثر عند اعتداء العراق على الكويت، ثمّ توقف التعاون بينهم ليعود بعد عشر سنوات في الموضوع النووي الإيراني. من الطريف في تاريخ مجلس الأمن، أنّ هذا التعاون لم يحصل إلّا في موضوع يخصّ الجمهورية الإسلامية أو يتعلق بها.

منذ بداية العام 1988م، خُصّصت عدة اجتماعات لمتابعة الشؤون المتعلّقة بالقرار 598. كان الأمريكيون يصرون على قرار ثانٍ، لأنّ إيران لم تكن قد قبلت بالقرار 598. وعندما يصدر قرار بناءً على الفصل السابع، يحذر مجلس الأمن من تنفيذ الإجراءات اللاحقة في حال عدم تنفيذه، ثم يصدر قراراً بعد ذلك. لو اطلّعت على كيفية عمل مجلس الأمن، ستلاحظ أنّهم كانوا يفعلون ذلك دائماً. في الموضوع النووي، لدينا القرار 1696 الذي حدّثنا فيه، والقرار 1737، وهو ثاني قرار مبني على الفصل السابع. وبحسب القرار 1696، ذكروا أنّهم سيقومون بإجراءات وسينفذون المقاطعة.

كان الأمريكيون قد أعدّوا مسودة القرار الثاني ضد إيران. ومن الطريف أنّهم كتبوا بعد المقدمة، في البند الأول، أنّ هذا البلد - وضعوا نقاطاً بدل ذكر اسم البلد، ولكن كان من الواضح أنّهم

(1) يقصد كتاب: دبلوماسي چند جانبه؛ نظريه وعملکرد سازمانهاي منطقه‌اي وبين‌المللي. محمود جواد ظريف، سيد محمد كاظم سجادپور، انتشارات وزارت امور خارجه، تهران 1378. أي [الدبلوماسية متعددة الأبعاد، نظرية ونشاط المنظمات المحلية والدولية].

يقصدون إيران - قد خالف القرار 598، ثمّ ذكروا إجراءات اقتصادية واسعة شبيهة بالإجراءات التي صدرت ضد العراق فيما بعد.

في أوائل العام 1988م، كتب الأمريكيون قرارًا موسعًا، وعرضوه في اجتماع الأعضاء الدائمين. كان يتضمّن الكثير من الإجراءات السياسية والاقتصادية ضد إيران، تشمل خفض مستوى العلاقات وتقييد جميع العلاقات التجارية. بالطبع، خالف الروس والصينيون ذلك الأمر لمدة. اعتقد أننا كنا في أواخر شهر فبراير/شباط، حين قال لي مندوب السوفيات: «لدينا أمر من المركز بالتوقّف عن المقاومة في اجتماع يوم الاثنين، أي الاجتماع القادم للأعضاء الدائمين، وبهذا سيفعل القرار».

كنت مسؤولًا عن أمور الحرب في البعثة، وحتى عندما كان الدكتور رجائي أو السيد محلاتي موجودًا، كنت أفاوض في الدرجة الثانية بعد السفراء. وقد قمنا بإرسال تقرير إلى طهران حول ما سبق ذكره.

في طهران، تمّت استشارة الإمام الخميني، واتّخذَ قرار بكتابة رسالة تشير إلى المعنى التالي: الموافقة على الخطة التنفيذية للأمين العام، مثل القبول بالقرار. في تلك الأيام، كانت طهران قد أرسلت، إضافة إلى السيد محلاتي - كسفير - سفيرين آخرين، لأنّهم كانوا يريدون تعزيز دور البعثة والتعاون بشكل أكبر مع المنظّمات الدولية. كان السفيران مهندسين، وكان أحدهما متمكّنًا من اللغة الفرنسية، أما الآخر، فلا يُتقن أي لغة أجنبية، وهما لا يزالان من أصدقاء الأعزاء. آنذاك، لم أكن الشّخص الثاني، بل كان السفير الثاني يحمل هذا المنصب.

هل هناك سفير ثانٍ في البعثة الإيرانية؟

نعم، كنت سفيرًا ثانيًا في إحدى الفترات، وكان يعمل تحت إشرافي أربعة سفراء. وعمل أيضًا مع السيد خرازي خمسة سفراء، هم: السيد علي صادقي طهراني، السيد صادق خرازي، السيد خوشرو، وأنا. كان لدينا سفير، ونائب للمندوب الدائم، فيما كان البقية سفراء. في عهدي، كان السيد فدائي فرد سفيرًا ونائبًا للمندوب الدائم، أما السفراء البقية، فقد كانوا الدكتور كامياب والسيد تابشيان. حتى ذلك الوقت، كان هناك ثلاثة سفراء تحت إشرافي.

بالعودة إلى السؤال السابق، أذكر أنني كتبت رسالة مطوّلة في يوم الأحد، بتوقيع السيد مادرشاهي، الذي كان الشخص الثاني. وأذكر أيضًا أنني خصّصت الكثير من الوقت لهذه الجملة: «القبول بالخطّة التنفيذية مثل القبول بالقرار».

في كلّ الرسائل، كنّا نذكر جرائم العراق، ونشير إلى أنّ مجلس الأمن أخطأ في حقّنا. وقد فكّرْتُ في كلمة مناسبة إلى ساعات متأخرة بعد منتصف الليل، ورجعت إلى القواميس للبحث عن كلمة تحمل معنى «قبول»، شرط أن لا تعني حقوقيًا القبول بالقرار 598. وفي النهاية، استخدمت كلمة «Tantamount»، بمعنى «بمثابة». عرّفت هذه الرسالة في القسم الدولي في وزارة الخارجية بـ «Tantamount Letter».

كان السيّد لاريجاني والسيّد محلاتي في البرازيل. ولهذا، أرسلتُ تلك الرّسالة، ليتابع أحد الأصدقاء الأمر مع الإمام الخميني. في صباح

يوم الاثنين، واجه أعضاء الأمم المتحدة موقفًا غير متوقع، كما تفاجأ الأمريكيون بالأمر، وادّعوا في اجتماع الأعضاء الدائمين أنّ هذه الرسالة من تحرير البعثة، وأنّ طهران غير موافقة عليها.

لماذا قاموا بهذا الأمر؟ هل كانوا يسعون إلى إصدار قرار ثانٍ؟

نعم، وقد دفعوا ثمنًا باهظًا بسبب عملنا. كانت سياسة أمريكا منذ بداية الثورة هي توريط إيران في مشكلة المقاطعة بقرار من مجلس الأمن. وفي هذا السياق، كانت مساعيهم في موضوع الاختطاف وموضوع الحرب بين إيران والعراق، لكنهم لم يوفقوا. ومنذ بداية المفاوضات في الموضوع النووي، قالوا إنّ هذا الملف يجب أن يناقش في مجلس الأمن، لأنّ وكالة الطاقة الذرية عاجزة. بالطبع، عملنا عدة سنوات دون تدخل مجلس الأمن.

في العام 2004م، وزع الأمريكيون رسالة على أعضاء مجلس الأمن، ذكروا فيها الأسباب الموجبة لنقاش ملف إيران النووي في مجلس الأمن. أحد هذه الأسباب، أنّ الوكالة لا يمكنها قانونيًا إيقاف برنامج إيران النووي، بينما يستطيع مجلس الأمن أن يقوم بذلك. لم نكن نريد لملف إيران أن ينتقل إلى مجلس الأمن، ليس قلقًا من المقاطعة فحسب، بل لأننا لم نكن نرد أيضًا أن يعلن أحد أنّ برنامجنا النووي غير قانوني. على أي حال، لم تعجب الرسالة أعضاء مجلس الأمن.

وبالعودة إلى موضوع السؤال، في تلك الفترة، حدث أمران أظنهما جاذبين جدًا لمن يقرأ تاريخ إيران:

الأول: إعلان الأمريكيين في المفاوضات غير الرسمية لمجلس الأمن، أنّ هذه الرسالة من تحرير البعثة، ولم تسمح الدولة في إيران بها، رغم أنّ الإمام الخميني كان قد سمح بها.

في يوم الجمعة، أعلن شخص بارز في الثورة، منتبهاً إلى التيار الإصلاحي، وخطيب قبل صلاة الجمعة في طهران، نيابةً عن الأمريكيين، أنّ هذه الرسالة صدرت عن السيد محلاتي، ولم توافق طهران عليها.

هل تقصد السيد محتشمي بور؟

نعم. وقد أعادوا السيد محلاتي إلى البلاد فيما بعد، وقرر الدكتور ولايتي إرساله كمشرف على البعثة الإيرانية. وقبل هذا القرار برفض من السيد محتشمي بور، الذي كان وزيراً للداخلية، وقال حينها في لجنة الحكومة: «إنّ هذا الشخص أميركي، ولا يمكنه الذهاب». عندها، أرسلت إليه رسالة مفادها: «لا يمكنني أن أفعل شيئاً في هذه الدنيا، ولكنني لن أسامحك في الآخرة».

هل ما زلت على موقفك منه؟

نعم، لا زلتُ على الموقف نفسه، فالإنسان يجب أن يراقب ما يطلقه لسانه. من الطريف أنّي لم أقل، ولن أقول، للسيد محتشمي بور إنه أميركي، لأنّه تحدّث بما تحدّث به الأمريكيون، ولكنني أقول فقط إنّ الأمريكيين لديهم طرق للتأثير غير المباشر في الأشخاص. للاتهام حدود أيضاً، فإن كنت تعتقد أنّ نظرتي شبيهة بنظرة الأمريكيين، قل ذلك، ولا تقل إنني أميركي. على أيّ حال، وعلى

الرغم من رفضه، فقد كان من المقرر أن أذهب قبل السيد خرازي، حتى إنهم أصدروا لي جواز سفر كمشرف على البعثة.

وحين قال ما قاله، كان القرار قد اتُخذ، ولم يكن بإمكانهم فعل شيء آخر. مع الأسف، بعد فترة وجيزة من ذلك، بدأت إخفاقاتنا، ولم يكونوا يرون فائدة في الضَّغط علينا.

الحدث الثاني، وهو الأكثر ظرافة، أنَّ «ال ك. ج. ب»⁽¹⁾ أرسلت بعثة إلى إيران بعد ثلاثة أسابيع، لتقول ل طهران إنَّ مفوضيتهم في نيويورك خانتهم، لأنَّنا [نحن السوفيات] قلنا لهم إنَّنا سنقاوم القرار الثاني، ولكنهم أرسلوا لكم رسالة خلاف ذلك.

هل أقامت ال ك. ج. ب. علاقة مباشرة مع السُّلطات الإيرانية؟

أرسلت ال ك. ج. ب. بعثة رسمية إلى إيران، وذكرت في لقاء رسمي ما هو مخالف للحقيقة بنسبة 180 درجة.

هل كان المقصود إضعاف اللّجنة الإيرانية؟

نعم، كان الهدف إضعاف الفريق المنتج؛ الفريق الذي تمكّن من إيقاف قرار صادر عن البند السابع لمُدّة عام. لم يكن العمل السِّياسي سبب قبولنا بالقرار 598، ولكنه وفّر ذريعة للقبول به عند الحاجة العسكرية إليه.

كان الاتحاد السوفياتي يريد إزاحة هذا الفريق، ولهذا جاؤوا إلى إيران بعد ثلاثة أسابيع ليكذبوا. كتبنا كثيراً لنبيّن الحقيقة، ولكن

(1) لجنة أمن الدولة في الاتحاد السوفياتي.

مع الأسف تنتشر هذه الأمور بسرعة في إيران. ففي عهد الدكتور ولايتي، كانت الوكالات الأجنبية تعلم أنها لو قامت بتركيب صورة لأحد السّفراء مع امرأة، ثمّ أرسلتها إلى إيران، لاستطاعت هدم مستقبله السّياسيّ. بالطبع، عندما تظهر نقاط ضعفنا للآخرين، فإنهم سيستغلّونها.

ماذا كانت نتيجة اللقاء؟

ضُغِطَ كثيرًا على السادة لاريجاني ومحلاتي، وكان ذلك مقدّمة ليفقدوا عملهم. طبعًا، من المحتمل أن تكون هناك عوامل أخرى ساهمت في ذلك، ولكنّ هذه الضّغوطات كانت الأساس في بدء تهميش هذين الرجلين.

كيف كانت لقاءات مندوب الجمهورية الإسلامية ومندوب العراق في الأمم المتّحدة خلال فترة الحرب؟

كانت علاقتنا عدائيّة. في الأمم المتحدة، كان كل من السيد رجائي والسيد قيسي يحدّث الآخر بعبارات غير لائقة، فأحدهم ينعت صدام بيزيد الكافر، والآخر يتحدّث عن سلطات البلد الآخر بـ «الملا ولايتي» و«الرادود رجائي».

والطّريف أنّهم كانوا يطلقون هذه الكلمات في الاجتماعات الرسمية، وباللغة الإنجليزيّة. بالطبع، لم يكن التحدّث بكلام غير لائق من سلوكي. لهذا، قال السيد القيسي بعد الحرب لأحد الأصدقاء في إحدى السفرات الأولى إلى العراق، إنّ بينه وبين الجميع مواجهات

لفظية، «عدا السيد ظريف، فإنه لم يخرج في حوار معه عن حدود الأدب»، بل إنني كنت أسلم عليهم أحياناً.

كانت قناة ABC News، إحدى القنوات الثلاث الأساسية في أمريكا، تبث برنامجاً بعنوان «هذا الأسبوع» (This Week). بدأ السيد ديفيد برينكلي بهذا البرنامج، وأظن أن أول لقاء لي كان فيه. كنتُ أحد أطراف الحوار، والطرف الثاني هو سفير العراق السيد عصمت الكتاني. ونظرًا إلى الخلافات الموجودة، ورغم أننا كنا في الاستوديو نفسه، فقد كنا نجلس في غرفتين منعزلتين.

ومن الطريف أنني وصلت إلى الاستوديو، وكان السيد عصمت الكتاني في صالة الانتظار، وعندما دخلت، سلم عليّ ورددت عليه التحيّة. بقينا أصدقاء حتى وفاته، وأعتقد أنه لم يكن رجلاً سيئاً. كان كرديّ الأصل، وأصبح من المغضوب عليهم فيما بعد. في تلك الأيام، كانت علاقة المندوبين قائمة على تبادل الحديث غير اللائق، أو الإعراض على الأقل، ولهذا، فإن تبادل التحيّة هو من التفاصيل التي تبقى في الذاكرة.

بشكل عام، مع مندوب أيّ من الدول كان العمل مغرياً أو مريحاً بالنسبة إليك؟ وهل حدث أن أقمت علاقة صداقة مع مندوب إحدى الدول؟

الأمر ليس محصوراً بتلك الفترة، فلم يحدث قط أن أقمت علاقة صداقة وثيقة مع مندوب دولة ما. إنَّ العمل الدبلوماسي صعب

جدًّا، وفي الدبلوماسية، يجب أن تكون واقعيًّا، وأن لا تعتبر أحدًا صديقًا، وفي الوقت نفسه، يجب أن تمثل دور الصديق.

عندما كانوا يريدون الموافقة على القرار الأول ضد إيران في الشَّان النوويّ، نشرتُ صورةً تجمعي بالسفير البريطاني وأنا أبتسم. كنت أريد إيصال رسالة مفادها أنّ عملهم ليس نهاية العالم بالنسبة إلينا، ولا يعتبر ذلك ثقةً بهم أو استمتاعًا بالعمل معهم، فقد يستمتع الدبلوماسيّ في عمله، لأنّه يرى أنّه يعمل لمصلحة بلاده، لكن يبقى أمامه عمل صعب يحتاج فيه إلى التفكير والتقييم الدائمين، ولا سيّما في الدبلوماسية المتعدّدة الأبعاد، إذ يجب أن تعمل مع 190 دولة، وفي كلّ موضوع، يجب أن تفكّر على الأقل في 15 بلدًا أصليًا من الأصدقاء والمعارضين والمنافسين. ودائمًا أسعى إلى تجنّب كلمة «عدو».

قصت من السّؤال أنّك عندما ذهبت إلى الغرب كدبلوماسيّ لدى نظام الجمهوريّة الإسلاميّة، كيف كنت تنظر إلى بقيّة الدول ومندوبيها؟ هل كانت نظرتك أعمّ من مسألة غربية أو شرقية؟ والأهمّ من ذلك، كيف كانت نظرتهم إلى إيران وإلى ثقافتها وشعبها؟ ماذا يعرفون عن إيران؟

بشكل عام، صورة الشرق الأوسط في الغرب غير صحيحة. جزء من هذا الأمر سببه الجهل، وجزء منه مقصود متعمّد. إنّ الكتاب المعروف للسيد إدوارد سعيد حول الاستشراق Orientalism في

أمريكا والغرب، يحوي موضوعًا مطوّلًا حول النظرة السلبية إلى العالم الإسلامي، وهو حقيقة وتجارة. ويعدّ، وفقًا للبعض، برنامجًا مخطّطًا، وليس حدثًا عشوائيًا، والحقيقة أنّ بلدنا ليس مستثنى من هذا الأمر، فالغربيون لا يعرفون إيران.

كنت طالبًا في أمريكا منذ عهد الشاه. ولأنّه كان صديقًا للأميركيين، كان سلوكهم جيدًا نسبيًا مع الإيرانيين. ورغم أنّهم كانوا أصدقاء للعرب أيضًا، فإنّ سلوكهم لم يكن مماثلًا معهم، لأنّهم كانوا يرون أنّ الإيرانيين أكثر ثقافة من العرب، فالعرب كانوا قد حصلوا على الأموال حديثًا، وصدرت عنهم أفعال غير مقبولة، ولكن الوضع تبدّل بمجرد حدوث الثورة. لا تنسَ أنّنا نتحدث عن السبعينيات من القرن المنصرم.

كانت هذه الأمور موجودة في الأمم المتحدة أيضًا، أي عدم المعرفة بنا والمواقف السياسية الحادة، إضافة إلى العلاقات غير الجيدة مع إيران. بالطبع، إنّ ابتعاد الدبلوماسيين الإيرانيين عن الفنون الدبلوماسية، وعدم إتقانهم للغة الإنجليزية، لم يعطِ صورة ناصعة عنهم.

كما أنّ ملابسهم لم تكن ملائمة. أذكر أنّني ذهبت في اليوم الأول إلى البعثة في نيويورك بسترّة، ولم يكن معي معطف [يقصد بزة رسمية]، وكان البعض يأتي بمعطف الجنديّة. وعندما تخلّوا عن معطف الجنديّة، كانوا يأتون ببزة متّسخة، وبشكل غير متناسق، كما كانوا يتركون الياقة مفتوحة.

أذكر أيضًا أن ثمة ياقةً بطول ثلاثة سنتيمترات، يُطلق عليها اسم «ياقة الملالي»، أصبحت موضة في وزارة الخارجية، وهو ما لم يكن مألوفًا في نيويورك. لذا، طلبت من زوجتي فتقها وإصلاحها، حتى تصبح شبيهةً بياقة ملابس الدبلوماسيين.

في اليوم الأول الذي ذهبت فيه إلى الأمم المتحدة بهذه الملابس، كانت السيدة مخرجي، مندوبة الهند، تجلس إلى جانبي، وهي ابنة وزير الخارجية الأخير للهند، وكانت آنذاك موظفة في الأمم المتحدة، وأصبحت مؤخرًا سفيرة الهند في الأونيسكو. عندما رأتني قالت لي: «هذه هي المرة الأولى التي تظهر فيها بشكل لائق، وهذا الأمر في غاية الأهمية، ذلك أن الآخرين لن يهتموا بعقائدك إن شاهدوك بمظهر غير مرتب». ومنذ أن تقاعدت وتوقفت عن ارتداء قمصان بياقة دبلوماسية، صرت أرتمي دائمًا قميصًا بأزرار ثلاث، كي لا أضطر إلى غلق الياقة. على أي حال، يسبب المظهر الغريب بعض المشاكل، وقد كانت المرة الأولى في تاريخ الدبلوماسية، التي تظهر فيها مجموعة سياسية تتقيّد بالحدود الشرعية.

يبقى من الضروري أن أذكر مسألة مهمّة، وهي أن الدبلوماسي يجب أن يظهر بشكل لائق، لكن عدم جدارة الدبلوماسيين الإيرانيين كان سببها عزلتهم. فمنذ أن أصبح دبلوماسيونا جديرين، أصبح كلامهم في الاجتماعات الدولية دقيقًا ومحسوبًا. قد تظنّ أحيانًا أنك يجب أن تتوافق مع الأعراف الغربية، ليستمع الغربيون إليك ويقبلوا نظرتك، ولكن الحقيقة مغايرة، لأننا سنبقى مختلفين عن الغرب دائمًا.

هل كان هذا الحال مماثلًا في عهد الشاه أيضًا؟ هل كنا مختلفين
عن الغرب؟

أعتقد أننا كنا مختلفين في عهد الشاه أيضًا، ولكن النظام كان
تابعًا للغرب. المسألة هي لو أنك طرحت رأيك في الاجتماعات
الدولية بشكل منطقي، وإن كان مخالفًا لرأي البقية، سيبقى رأيك،
لأنك تتحدث عن ذلك الموضوع تحديدًا. أضرب في المحاضرات
الدراسية مثالًا، رغم أنه قد يحمل الإهانة، ولكنه مناسب لإيصال
المفهوم، وللدلالة على أهمية المعرفة بموضوع النقاش، فليس
مناسبًا طلب الخبز من المطعم، أو طلب وجبة الطعام من الخباز،
أو الذهاب إلى مغسل الملابس لطلب وجبة الطعام. وذلك هو
الأسوأ!

كانت مشكلتنا أننا لا نتقن الإنجليزية أولًا، ولا نحيط علمًا
بموضوع النقاش ثانيًا، وكنا نخفي كل جهلنا باسم الاستكبار العالمي
وتصدينا له. ولهذا، منذ أن اكتسبنا تجربة، وأولينا الموضوعات
العالمية أهمية، استطعنا القيام بعمل ما، ليس بالضرورة أن نتحدث
بما يريدون، ولكنهم كانوا مجبرين على أخذ ما نقول بعين الاعتبار.
لهذا، لا أتحدث عن صديق أو عن عدو أو عن الاستمتاع بالعمل، بل
أتحدث عن الكفاءة.

كذلك، إن الدبلوماسية المتعددة الأبعاد تمنح الدول الشاذة، أو
الدول الأضعف، القدرة على التأثير إن كانت كفوءة. وكمثال، يمكننا
النظر إلى كوبا، فقد تمكنت دائمًا من التأثير في المناسبات الدولية،

كما تمكنت الجمهورية الإسلامية الإيرانية من تقديم مشروع حوار الحضارات كحلّ عالمي.

إذًا، في هذه الفترة قبلنا بالقرار، ثم توقفت الحرب، ومن ثمّ تركّزت الجهود على إعادة العلاقات مع العراق. هل رجعت إلى طهران؟

نعم، رجعت إلى طهران، وأصبحت مستشار الوزير فيما يخصّ القرار 598، وكنت أرافقه في جميع المفاوضات.

إذًا، بدأت مفاوضات إيران والعراق منذ هذا الحين، حدّثنا عن ذلك.

كان السيد ولايتي مسؤولًا عن المفاوضات بقرار من الإمام الخميني، وكانت لديه لجنة ضخمة أتت إلى جنيف، وكانت المفاوضات من العيار الثقيل.

كان العراق يسعى إلى عدم قبول وقف إطلاق النار حتى تحقيق مطالبه، لأنّ له يدًا طويلة في الحرب، أو كان يظن ذلك، ولكن حين أعلن وقف إطلاق النار بحركة دولية لائقة منّا، قبلنا بالمفاوضات المباشرة بحضور الأمين العام.

هل كانت خطة الأمريكيين المتعلقة بإيران قد فشلت؟

كانت قد مضت فترة طويلة على فشل خطة الأمريكيين في مقاطعة إيران عبر مجلس الأمن، إلا أنهم كانوا يملكون خطة بديلة. عندما قبلنا بالقرار، كانوا يريدون تأخير وقف إطلاق النار حتى تخسر إيران الحرب، وفقًا لحساباتهم.

وقد أشار السيّد شولتز -وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية- بعد موافقة إيران على القرار، وتهرب العراق من وقف إطلاق النار، على الأمين العام للأمم المتحدة، البدء بالمفاوضات تزامناً مع انطلاق اجتماعات الجمعية العامة، أي تأخير وقف إطلاق النار من يونيو/حزيران حتى سبتمبر/أيلول، لكن السيد خافيير دي كويلار تواصل مع السعوديين بهذا الشأن.

قُلْتُ في كتابي: «على الأمين العام أن يعلم موقف الدول، وأن يستمع أكثر ممّا يتحدث، كي يكون قادراً على التأثير». كان السيد خافيير دي كويلار يتمتع بهذه الميزة، وكان كثير الاستماع، أما السيد بطرس غالي، فقد كان سلوكه مغايراً، إذ إنّه كان يتحدث بقدر لا يسمح للطرف الآخر بالتحدّث، كما كان يبدي رأيه بشكل واضح وصريح، وكان يظنّ أنه أصبح رئيساً لكلّ العالم.

ولهذا، وعلى الرغم من خبرته العميقة، فقد أخفق في كلّ المجالات في فترة رئاسته، مثل أفغانستان والبلقان، بينما عمل السيد دي كويلار بشكل جيد في حرب إيران والعراق، وفي مسألة كمبوديا وأفغانستان وأمريكا اللاتينية وناميبيا وغيرها، حتى إنّ المكاسب التي حقّقها دي كويلار في فترته، مثل إدارة الحالة الأفغانية بعد خروج القوى السوفياتية، استحالَتْ إخفاً ومصيبةً في عهد بطرس غالي.

عليّ أيّ حال، كان السيد دي كويلار قد شعر في مفاوضاته أنّ السعوديين قلقون من طموحات صدام. أمّا صدام الذي توهم أنّه يسير في طريق النّصر، فأراد تأخير وقف إطلاق النار، كما أنّ عبارة

الإمام الخميني «تَجَرُّع السَّمِّ»، تشير إلى أننا نقبل بالقرار 598 بالإجبار. وبالنسبة إلى الأمريكيين، فقد كانوا يشاطرون صدام الرأي نفسه .

وبدعوة من الأمين العام، قَدِم طارق عزيز والدكتور ولايتي إلى نيويورك. وقد طرح الأول شروطاً للقبول بوقف إطلاق النار، كما طلب المفاوضات المباشرة بين إيران والعراق قبل ذلك، وترك نيويورك فوراً. وللضغط على العراق، اتَّصل السيد دي كويلار بداية بالسيد شولتز ليقبلوا بوقف إطلاق النار. ويبدو أنَّ السيد شولتز أجاب بدون تأخر: «سنتحدث عن الأمر في الجمعية العامة في شهر أكتوبر/تشرين الأول».

بعد ذلك، اتَّصل السيد دي كويلار مباشرةً بولي عهد السعودية الأمير عبدالله، ذلك أنه انتبه مسبقاً إلى قلق السعوديين من طموحات صدام وخططه في المنطقة، فطلب ولي العهد من صدام إيقاف الحرب. وبذلك، قبل صدام بالأمر رغماً عن إرادته واستجابةً للضغط. كان السيد طارق عزيز في رحلة العودة من نيويورك عندما أصدر صدام بياناً أعلن فيه وقف إطلاق النار.

أذكر أنَّ نقاشات كثيرة دارت في البعثة الإيرانية برئاسة الدكتور ولايتي في نيويورك، وكان القرار في النهاية يقضي بإعداد نصٍّ أقرَّاه على مسمع الصحافيين. وقد أعلنت بموجب ذلك النص، في لقاء مع قناة CNN، أننا مستعدون للمفاوضة تحت إشراف الأمين العام بعد وقف إطلاق النار. بهذا، توقف إطلاق النار بعد فترة قصيرة،

وتقرر أن تكون الجولة الأولى من المفاوضات بإشراف الأمين العام للأمم المتحدة - في جنيف - بعد وقف إطلاق النار بشهر واحد.

في مفاوضات جنيف، طرح العراق شروطاً للتراجع. كانت هذه الشروط ذريعتيه الوحيدة، وكان يحتل بين 1200 و2000 كيلومتر من الأراضي الإيرانية. ولأننا كنا نعلم بهذا الأمر، أكدنا على الأمين العام، وبناءً على القرار 598، ضرورة التراجع عن الحدود فور وقف إطلاق النار، وقد وعدنا أن يحدّد زمن التراجع عند افتتاحه للمفاوضات الرسمية.

افتتح الأمين العام حديثه في بداية المفاوضات بإبداء سروره لوقف إطلاق النار. وبحسب الاتفاق المسبق، كان من المقرر أن يتحدث بعد ذلك عن التراجع، إلّا أنّ طارق عزيز - وزير خارجية العراق - رفع يده وتحدث عن ضرورة جرف نهر «أروند». لا أعلم إذا حصلت هذه الخطوة بالتنسيق مع العراقيين، أو أنها حصلت مصادفةً، لأنّ إجراء مداخله عند حديث الآخرين هو تصرف غير مألوف في الدبلوماسية المتعدّدة الأبعاد. ويبقى الأمران محتملين، فمن الطبيعي أنّ الأمين العام تحدث إلى العراقيين كما تحدث إلينا، وقد تكون هذه «الطبقات» غير المألوفة متفقاً عليها بشكل مسبق

أيّاً يكن، كان هدف العراق نقض اتفاقية الجزائر⁽¹⁾ (1975م). ومن

(1) اتفاقية الجزائر (6 مارس/آذار 1975) اتفاقية وقعت بين نائب الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين، وشاه إيران محمد رضا بهلوي، بإشراف الرئيس الجزائري هواري بومدين، حول الحدود بين إيران والعراق. ألغى صدام حسين هذه الاتفاقية في العام 1980م، بعد سقوط الشاه، وهو ما أشعل حرب الخليج الأولى.

هذا المنطلق، بدأت الخلافات في المفاوضات، فعندما تحدثوا عن الجرف، ذكر الدكتور ولايتي الاتفاقية، فحدثت الخلافات.

من كان يتواجد معكم غير الدكتور ولايتي؟

كان معنا فريق كبير، إلا أن عددًا قليلًا منهم شارك في المفاوضات.

ما هو مستوى مسؤوليتك؟

كنت والسيد ناصري مستشاري الدكتور ولايتي في المفاوضات. ولكن من الناحية الرسمية، كانت البعثة كبيرة جدًا. كان عدد من الوزراء وآخرون بالمستوى نفسه مع الدكتور ولايتي، مثل السادة الدكتور حبيبي، الدكتور روحاني⁽¹⁾ (كان نائب رئيس مجلس الشورى ورئيس لجنة الدفاع)، الدكتور عطاء لله مهاجراني (نائب رئيس الوزراء)، الجنرال جمالي (قائد القوة البرية في الجيش). كنت والسيد سيروس ناصري (السفير الإيراني في جنيف) نجلس إلى جانب الدكتور ولايتي. وعلى الرغم من أن البعثة كانت تضم مترجمًا رسميًا، فإنني قبلت بترجمة أحاديث الدكتور ولايتي، مراعاةً للجزئيات السياسية والحقوقية، وقد رحب الدكتور ولايتي بهذا الاقتراح. كان السيد ناصري يدوّن الملاحظات الضرورية ويسلمها للدكتور ولايتي.

(1) الدكتور حسن روحاني: سياسي إيراني والرئيس السابع للجمهورية الإسلامية الإيرانية. ولد في يوم 12 نوفمبر/تشرين الثاني، 1948 وكان عضوًا في مجلس الخبراء منذ العام 1999، وعضوًا في مجلس تشخيص مصلحة النظام في إيران منذ العام 1991، وعضوًا في المجلس الأعلى للأمن القومي منذ العام 1989، كما كان رئيس مركز البحوث الاستراتيجية منذ العام 1992، وكان أيضًا كبير المفاوضين على البرنامج النووي الإيراني مع الاتحاد الأوروبي.

بعد المفاوضات الرسمية، كنت والسيد ناصري نقوم بالتنسيق اللازم، أي كنّا نتحدث إلى الأمين العام ومساعديه. أذكر أنّ الدكتور عباس ملكي، المدير العام لمركز أبحاث وزارة الخارجية، والذي أصبح بعد ذلك بعامين نائب وزير الخارجية، اشترك معنا - في حالة أو حالتين - في المفاوضات غير الرسمية.

هل كان بينكم وبين العراقيين حوار مباشر؟

لم نكن نتحدّث مباشرة إلى العراقيين. يوجد في جنيف صالة تحتوي طاولتين متقابلتين، وخلف كل طاولة قاعة انتظار. كنّا ندخل مع الفريق العراقي في وقت واحد، ونجلس من دون أن نحیی بعضنا البعض. وقد سعى السيد عصمت الكتاني إلى تلطيف هذه البيئة غير المناسبة. أعتقد أنّه ذهب إلى الدكتور شمس أردكاني وسلّم عليه.

في الواقع، لم نكن نتفاوض في هذه الاجتماعات، بل كنّا نتجادل. للأمانة، أبدى الدكتور ولايتي الكثير من المقاومة. ورغم أنّي كنت أختلف معه في بعض الأمور، إلا أنّه قاد المفاوضات بشكل جيّد، وأعتقد أنّ هذه المفاوضات هي التي وفرت أرضية لصدام للهجوم على الكويت، لأنّه ظنّ أنّ إيران لن تتنازل عن اتفاقية الجزائر (1975م)، وبهذا لن يتحقّق مُراد بلده في الوصول إلى المياه، فقرر الهجوم على الكويت.

بالتأكيد، كانت ثمة أسباب أخرى وراء هجوم العراق على الكويت!

نعم، بالتأكيد، هناك أكثر من سبب، ولكن هذه الحادثة تسببت بشكل رئيسي بسعي صدام إلى الهجوم. إنَّ صدام شخص ذكي، رغم أنَّ حساباته كانت خاطئة بشكل عام، فقد كان همه أنَّه لن يتمكن من تلبية الحاجة الاستراتيجية للمياه عن طريق إيران.

بعد المفاوضات، نشأت علاقة بين السيد ناصري وبرزان (الأخ غير الشقيق لصدام، سفير العراق في جنيف). وباقتراح من برزان، بدأت جولة أخرى من المفاوضات. كنْتُ عندها في نيويورك مع الدكتور خرازي. أمَّا المفاوضات بين السيد ناصري والسيد برزان، فقد أدَّت إلى مراسلات بين السيد هاشمي وصدام. أعتقد أنَّ العراق قرَّر الهجوم على الكويت قبل هذه المفاوضات، ذلك أنَّه كان يرى في الجمهورية الإسلامية العدو الأول حتى آخر رمق، ولا يزال الكثيرون في العراق يرون في إيران خطرًا وعدوًّا أساسيًا، ولم تتغير نظرة صدام إلى إيران حتى إعدامه.

أظنَّ أنَّ نائب الرئيس العراقيَّ زار إيران بعد ذلك، هل هذا صحيح؟ وهل زار طارق عزيز إيران أيضًا؟

نعم، جاء السيد عزت إبراهيم - نائب رئيس الجمهورية - إلى إيران، وكذلك طارق عزيز فيما بعد. ولم نصل إلى تلك الفترة بعد [يقصد السياق الزمني لسرد الأحداث]. في هذه الفترة، كنا نتفاوض مع العراقيين بشكل رسمي بحضور الأمين العام للأمم المتحدة كل

شهرين أو ثلاثة أشهر. وإن لم أكن مخطئاً، فقد حصلت المفاوضات الثانية في نيويورك بالتزامن مع انعقاد الجمعية العامة.

كانت إيران تطالب بتراجع العراق إلى الحدود المتفق عليها في اتفاق الجزائر (1975م)، وكان العراق يطالب بجرف نهر «أروند» وتحرير الأسرى.

في موضوع الأسرى، لم يكن العراق قد صرّح عن عدد كبير من الأسرى الموجودين لديه، بينما كنّا قد صرّحنا عن عدد أكبر. ولهذا، كان العراق يطالب بتحرير كل الأسرى المصرّح عنهم، بينما كنّا نطالب بالتصريح عن الأسرى أولاً. وقد تحوّل هذا الموضوع إلى جدال عالمي حينذاك. ورغم أنّنا كنّا نعلم أنّ عدد الأسرى الإيرانيين أكبر، ولكننا كنّا مقيدين، لأنّ الموضوع إنساني، وقد تبين بعد هجوم العراق على الكويت أنّنا كنّا على صواب.

في الحقيقة، كنا نعلن في فترة الحرب عن أعداد أكبر من الأسرى، ولم تكن هذه سياسة العراق. كمثال، أسر العراقيون وزيراً إيرانياً، هو السيد تندكويان، ولكنهم لم يعلنوا عن ذلك. كان لدينا 49000 أسيرٍ مصرّحٍ عنهم، بينما كان العراق قد صرّح عن 19000 أسير فقط. ولكن عدد الأسرى الذين تمت مبادلتهم في النهاية كان متساوياً، أي أنّ العراق كان لديه 30000 أسيرٍ إيراني غير مصرّح عنهم.

هل كان هذا الأمر يُعزّز مكانة العراق في الاجتماعات العالمية؟

نعم، كان هذا الأمر يساعدكم. كان العراقيون متمكّنين من القوانين الدولية بشكل جيد، وكانوا يعلمون أنّ الصليب الأحمر، وبناءً على القوانين، يجب عليه تحرير الأسرى المسجّلين أولاً، ثمّ تشكيل لجنة تقصّي حقائق للأسرى غير المصرّح عنهم. لهذا، كان الصليب الأحمر يدافع عن العراق، ويطالب بتحرير الأسرى المصرّح عنهم.

ألم يُطرح موضوع تغريم العراق؟

لا، كان لدينا أولويات أخرى، وكان من الواجب أن يخرجوا أولاً من أراضينا. كنّا نقول قبل ذلك، إنّنا لن نقبل بوقف إطلاق النار قبل تحديد المعتدي. ولكن بعد ذلك، وبسبب الأوضاع، كنا نطالب بوقف إطلاق النار والتراجع إلى الحدود. أعتقد أنّ هذا الأمر استمر إلى أن يئس صدام من المفاوضات مع إيران، وقرر إنهاء موضوع إيران والعراق، وفتح بوابة جيدة هي الكويت. على أي حال، خرج العراق من الأراضي الإيرانية، وتم تحرير بقية الأسرى. هذان الموضوعان كانا أكثر أهمية وألويةً للبلاد، في حين لم نترك موضوع لجنة تحديد المعتدي أبداً.

بعد حلّ الموضوعين السابقين، ضغطت إيران على السيد دي كويلار كي ينهي موضوع الحرب قبل اختتام مسؤولياته، وخصوصاً أنّ فترة تولي منصب الأمين العام كانت ستنتهي في العام 1991م، وكانت كل مفاوضات القرار 598 قد تمّت خلال فترة ولايته.

في هذه الفترة، كان لدينا موضوع إنساني آخر، هو المختطفين الأمريكيين في لبنان، وكذلك موضوع المختطفين الإيرانيين واللبنانيين. كان الأسرى اللبنانيون في يد ميليشا لحد - المتعاملة مع إسرائيل - في سجن «الخيام»، حيث يُعتقل أسرى حزب الله وبقية قوى المقاومة اللبنانية والفلسطينية. هذه الأمور أجبرتني والدكتور خرازي في فترة توليه السفارة، على متابعة أمرين مختلفين مع الأمين العام. الأمر الأول هو المختطفون وتحريرهم، والثاني تحديد مسؤولية الحرب، إضافةً إلى تنفيذ الفصل السادس من القرار 598، ونشر تقرير عنه.

استغرقت هذه المفاوضات عدة أشهر، وعمل الكثيرون فيها. من جهة الجمهورية الإسلامية، كنت والدكتور خرازي نعمل بشكل مباشر. كان أحدهما يأتي إلى إيران للتنسيق بمعدل مرتين في الشهر الواحد، كما سافر السيد بيكو⁽¹⁾ مندوب الأمين العام إلى سوريا ولبنان عدة مرات للتفاوض مع الأفراد والجماعات التي اختطفت الأمريكيين. وقد نشر تجربته فيما بعد في كتاب اسمه «رجل بلا سلاح»⁽²⁾.

لم يكن المختطفون من حزب الله، بل من فصائل أخرى، ولكننا كنا نتوسط ونسهّل للأمم المتحدة التفاوض معهم. ونظرًا إلى التعقيدات اللوجستية والأمنية، كان السيد بيكو يقيم في دمشق، ويذهب إلى

(1) جياندومينكو بيكو Giandominco Picco.

(2) انظر:

Picco G. Man without a gun: One diplomat's secret struggle to free the hostages, fights terrorism, and end a war. 1st Ed. New York, N.Y: Times Books/Random House; 1999. 334 p.

لبنان وفقاً للمفاوضات. وتزامناً مع سفر بيكو إلى المنطقة، كنت أقيم في سفارتنا في دمشق، للقيام بالتنسيق اللازم عن قرب. وفي النهاية، ومن دون أي مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة مع الأمريكيين أو «إسرائيل»، بل عن طريق العمل المركز مع الأمين العام للأمم المتحدة، ومندوبه الخاص السيد بيكو، قمنا باستعادة عدد من الأسرى والشهداء اللبنانيين من «إسرائيل». وفي المقابل، سلّمنا عدّة جثث لجنود إسرائيليين كانوا بحوزة اللبنانيين للأمم المتحدة. كما تمّ تحرير ثمانية مختطفين أميركيين في لبنان. بهذه العملية، تمّ تحرير المئات من الأسرى اللبنانيين في «إسرائيل»، وأُخْلِى سجن الخيام تقريباً.

من دلائل عدم التزام الأمريكيين بوعودهم، قولهم في المراحل الأخيرة، نظراً إلى الانتخابات، إنهم لا يستطيعون الالتزام بوعودهم التي قالوا فيها إنّ حسن النية مستمرّ. هذه الجملة قالها السيد بوش في خطاب له، وقد أرسلوا عن طريق النائب الخاص للأمين العام، رسالة مفادها إنهم لا يستطيعون الالتزام بوعودهم.

ماذا كنتم تتوقعون منهم؟

لم نكن نتوقّع شيئاً، ولم نفاوضهم بشكل مباشر. عندما انتُخب بوش (الأب)، وصلتنا رسائل عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة، مفادها أنّنا لو ساعدنا في تحرير المختطفين، فإنّ الأمريكيين سيظهرون حسن النية. كان معنى حسن النية آنذاك، الإفراج عن أموال إيران المجمّدة وما شابه ذلك.

هل حُرّر الأسرى الإيرانيون؟

شعر الإسرائيليون بأن الظروف ليست مؤاتية لهم، ولهذا ضغطوا على أمريكا حتى لا تفي بوعودها، لأنّ تدخلها في لبنان، ووجود أسرى لها، يصبّ في صالح «إسرائيل». وعندما لم يتمكّنوا من إدخال أمريكا إلى لبنان بشكل مباشر، وبعد مقاومة حزب الله ببسالة، اضطروا إلى الخروج من لبنان.

أيّا يكن، عندما حُرّر ثلاثة من الرهائن الأمريكيين، أرسل المندوب الخاص للأمين العام في طهران رسالة إلى السيد هاشمي رفسنجاني، مفادها عدم تمكّن أمريكا من الالتزام بوعودها. ولكن، نظرًا إلى حسن نياتنا في الجانب الإنساني، عملنا حتى تحرير كلّ المختطفين. في الحقيقة، أصبحت «إسرائيل» عندها في عزلة، وسعت إلى عرقلة عمل إيران في تحرير المختطفين.

هل تقصد بالمختطفين الإيرانيين، الدبلوماسيين الأربعة؟
أي الحاج أحمد متوسليان، تقي رستكار مقدم، سيد محسن الموسوي، وكاظم إخوان؟
نعم، أقصد هؤلاء الأربعة.

هل كان موضوع الإمام موسى الصدر مطروحًا آنذاك؟

لا، كان موضوع الإمام موسى الصدر مع ليبيا، وليس مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يكن بمقدور الأمريكيين القيام بشيء بهذا الخصوص، ولكن الأسرى اللبنانيين في الغرب، مثل الأسرى في ألمانيا، تمّ تحريرهم جميعًا. بشكل عام، كان عملنا فيما يخصّ لبنان ناجحًا.

مع الأسف، فيما يخص المختطفين الإيرانيين، وصلتنا أجوبة متناقضة. البعض ادّعى أنّهم استشهدوا، والبعض الآخر قال إنّهم على قيد الحياة، فيما ادّعى الإسرائيليون أنّهم قُتلوا على يد ميليشيا انطوان لحد، ولم تصل المفاوضات إلى نتيجة.

كانت «إسرائيل» تدّعي سقوط طائرة لها في لبنان، وأسر طيارها المسمّى «رون آراد» من قبل إيران. وحيث إنّنا لم نكن نعرف «بإسرائيل»، ولم نكن نتحاور معها ومع الأمريكيين بسبب العلاقات السياسية، كنّا نحاور الأمم المتحدة. ونتيجة لهذه الجهود، تمّ تحرير المختطفين وعدد كبير من اللبنانيين.

بحسب الخطة التي كنّا نعمل وفقها، صدر تقرير قبل انتهاء ولاية السيد دي كويلار، بأنّ المعتدي في الحرب هو العراق. في الحقيقة، لم يكن هذان الموضوعان مرتبطين، ولكنهما كانا في فترة واحدة، وكنا نعمل عليهما بشكل متوازٍ. كنا نريد الاستفادة من هذا الموضوع، ليقوم الأمين العام بواجبه، فلم يكن ثمة شكّ في أنّ العراق هو من بدأ الحرب، ولكن كان من الواجب أن تؤيد الأمم المتحدة هذا الأمر، وهو أمر صعب بحسب الظروف آنذاك. ولهذا، كان عملاً شاقاً بذلنا فيه الكثير من الجهد.

إنّ أحد أفضل أوسمة الشرف في حياتي، هو تمكّني من إنجاز هذا الأمر، وأفضل نجاح سياسي للجمهورية الإسلامية في الحرب، هو الحصول على تقرير من الأمين العام يصف فيه العراق رسمياً بأنّه المسؤول عن الاعتداء على إيران.

هل تحدثتم مع دول أخرى للوصول إلى هذا الإنجاز؟ وهل قمتم بمفاوضات خلف الستار؟

تحدثنا إلى الأمين العام فقط، ولم نتدخل في مفاوضاته مع بقية الدول، إن حدثت. لقد كان تداول هذا الموضوع في البلاد وفي الأمم المتحدة يتم في دوائر ضيقة، فقد كان الأمين العام والسيد بيكو - مندوبه الخاص - يعلمان بمجرى الأمر، وكذلك، كانت دائرة هذا العمل ضيقة في إيران.

كانت الأمم المتحدة تقوم بالتنسيق اللازم، الذي لم يكن لنا دور فيه، وخصوصًا في موضوع تحرير المختطفين والأسرى اللبنانيين. وكانوا يستخدمون عددًا من الطرق في هذا الصدد، مثل الاستفادة من المعلومات المتوافرة لديهم عن جثث الجنود الإسرائيليين الموجودين لدى حزب الله، أو سائر المعلومات بهذا الخصوص لتحرير الأسرى اللبنانيين في «إسرائيل».

وقد شارك في المفاوضات الدكتور خرازي، والأمين العام للأمم المتحدة، ومندوبه فقط، وأنا. ولم يكن ثمة إيراني آخر غيرنا نحن الاثنين، ولهذا، أنا على يقين بعدم وجود التنسيق مع دولة أخرى. وبطبيعة الحال، لم تكن ثمة حاجة للتنسيق مع دول أخرى، فقد كانت مسؤولية الاعتداء واضحة، ويجب الاعتراف بها.

هل كان من الواجب أن يقبل الأمين العام بهذا الموضوع (اعتداء العراق) أو أن تقبل به الجمعية العامة؟

كان من الواجب أن يقبل الأمين العام به. في الفصل السادس من

القرار 598، تمّ تفويض الأمين العام بهذا الأمر، وكان من الواجب أن يقوم به. ولكن، كان من الطبيعي أن يعمل في بيئة سياسية مؤاتية، ولم يكن بإمكانه ذلك قبل توفير هذه البيئة، وقد قام بتوفيرها بنفسه. ولهذا، كان كل ما يمكننا فعله هو المساعدة في تحرير المختطفين، كعمل إنساني، والتفاوض بالتزامن مع ذلك.

في الحقيقة، كانت خطة الأمين العام تدريجية، وقائمة على عدة مراحل دُرست مسبقاً بعناية. أولاً، توجه إلى المنطقة، وطلب في الوقت نفسه تقريراً من إيران والعراق حول مسؤولية الاعتداء. ونظراً إلى عجز العراقيين، فإنهم لم يقوموا بشيء في هذا الصدد، لكننا قدّمنا لهم تقريراً بأدلة مقنعة، وقد كان الجزء الأكبر منه مبنياً على أطروحتي للدكتوراه.

كما أشرت سابقاً، كان موضوع أطروحتي يتمحور حول أصل الاعتداء والدفاع، وناقشت في جزء منه موضوع الحرب بين إيران والعراق. أمّا التقرير، فقد كتبته بمساعدة صديقين في وزارة الخارجية، هما السيد باقر أسدي والسيد دانش يزدي. واستعنا بالوثائق والكتب التي نُشرت، وبتقرير من الدائرة الحقوقية في وزارة الخارجية. وبالتزامن، كنّا نتابع المفاوضات. وفي آخر أيام ولاية السيد دي كويلار، صدر تقرير حول مسؤولية المعتدي.

من جهةٍ، كان هذا الأمر يُعدّ أكبر نصرٍ سياسي لنا في الحرب، ومن جهةٍ أخرى، كنت أشعر، بتمام التواضع، بأنّي أسديت خدمة جلييلة في هذا المجال.

لنعد إلى السؤال السابق. كنا قد وصلنا إلى قبولنا بالقرار في العام 1988م، ومررنا على دورك في تلك المفاوضات، ورجوع السيد محلاتي بعد تلك الأحداث إلى طهران.

جاء السيد محلاتي إلى نيويورك في فترة قبول القرار 598، وإن لم أكن مخطئاً، فقد صدر القرار في شهر يونيو/حزيران، وجاء رئيس الجمهورية - السيد القائد حالياً - إلى نيويورك للمشاركة في الجمعية العامة. كنت آنذاك الشخص الثاني في البعثة، وفي الحقيقة، كنت موظفاً محلياً. كنت المسؤول عن تنسيق سفره، ومنذ ذلك الحين رأي أهلاً للمحبة.

كانت مهمّة السيد رجائي خراساني قد انتهت، فرجع معهم إلى إيران، وجاء السيد محلاتي بعده، أي بعد حوالي خمسة أشهر بعد صدور القرار 598، وربما بعد شهرين من مفاوضات وقف إطلاق النار بين إيران والعراق. كان السيد محلاتي سفيراً، وقد عُزل بعد ذلك.

بعد العام 1989م، أي بعد القبول بالقرار، وحتى العام 1992م، عملت كنائب مندوب إيران لدى الأمم المتحدة، أخبرنا عما حدث في هذه الفترة.

بعد أن رجعت إلى طهران، أصبحت مستشار وزير الخارجية لمتابعة المفاوضات المتعلقة بالقرار 598. كما ذكرت، ذهب السيد محلاتي إلى نيويورك كمسؤول للبعثة، ثم أصبح المندوب الدائم. اسمه الحقيقي هو محمد جعفر محلاتي، ولكنه مشهور باسم أمير محلاتي، وقد ارتدى لباس رجال الدين بعد وفاة والده.

هل هو ابن الشهيد محلاتي المعروف؟

لا، هو ابن آية الله مجد الدين محلاتي، وكانوا يسكنون في شيراز. بعد وفاته، تعمّم السيد أمير محلاتي على يد آية الله مكارم. وهو يقيم الآن عدة أشهر في الولايات المتحدة الأمريكية كباحث، وعدة أشهر في شيراز كنائب عن والده، ويبحث في مجال العلوم الإسلامية والحقوق الدولية، ولكنه غير معمم في أمريكا. انتهت مهمة السيد محلاتي في الأمم المتحدة بشكل مفاجئ، لأسباب لا أعلمها.

ذكرت سابقاً، أنّ سفر بعثة من الك.ج.ب. تبعه تهميش لبعض الشخصيات، مثل الدكتور لاريجاني والسيد محلاتي. ولا أعلم إلى الآن السبب الذي نُحّي السيد محلاتي لأجله، وهو الذي كان منذ بداية الثورة مسؤولاً دولياً في وزارة الخارجية، وكان لفترة من الزمن قائماً بالأعمال في جنيف، ولفترة أخرى مديراً عاماً للشؤون الدولية، ثمّ أصبح بعد رجوع السيد رجائي خراساني مسؤول البعثة، وبعد ذلك أصبح سفيراً ومندوباً دائماً. بالطبع، لم يرجع إلى طهران بعد عزله، بل أكمل دراسته في أمريكا حتّى نال شهادة الدكتوراه، وهو يتنقّل الآن بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية. وقد أخذ على عاتقه بجدية مسؤولية الأوقاف التي تركها والده بعد وفاته.

بعد عزله، بقيت البعثة الإيرانية من دون مسؤول. كان الدكتور ولايتي يصرّ على أن أذهب إلى نيويورك كمسؤول

مؤقت لها، ولكن زوجتي لم تكن ترغب في هذا الأمر. كما أنني كنت قد عدت إلى إيران بعد 13 عامًا من الغربة والبُعد عن العائلة. في السنين التي تلت وفاة والدي، كانت أُمي وحيدة، وكان ثمة فرصة للبقاء إلى جوارها، ولم أكن أريد السفر، ولكن الدكتور ولايتي قال لي: «أنت بمثابة جندي، وكان بإمكاننا أن نرسلك إلى جيرُفت، ولكن القرار يقضي بإرسالك إلى نيويورك».

لهذا، سافرت لفترة قصيرة إلى نيويورك لإنجاز بعض المفاوضات المتعلقة بالقرار 598، على أن أرجع بعد ذلك، لأعود ثانية إلى زوجتي وأبنائي، وأتابع عملي كمسؤول عن البعثة في نيويورك.

في أي عام حصل ذلك؟

في بداية شتاء العام 1988م. ولكن كما أشرت سابقًا، عندما عدت ألغوا مهمّتي. طلبني الدكتور ولايتي، وعندما ذهبت إليه كان يصلي، وقد كان معروفًا بصلاته الطويلة. وعندما لا تكون صلاته في جماعة، فإنها تطول أكثر. كان لديه وسواس عجيب في الصلاة.

كان على سجادة الصلاة عندما قال إن أحد الوزراء عارض في اجتماع لجنة الحكومة ذهابي إلى نيويورك، مدّعيًا أنني أمريكي. ولهذا، قرر المهندس موسوي أن يرسل الادعاء إلى المخابرات للدراسة. طلبت من الدكتور ولايتي إعفائي من هذا الأمر، مهما كان جواب المخابرات، لأنني لن أكون قادرًا على إنجاز أي عمل بوجود مثل هذه الآراء.

وكما قلت سابقاً، هذا الشخص الذي اتهمني بأني أمريكي، هو الذي نطق بكلام الأمريكيين في رسالة 28 فبراير/شباط - رسالة Tantamount Letter. وبهذا، ألغيت ابتهائي إلى نيويورك كمسؤول للبعثة.

ماذا كان جواب وزارة المخابرات؟

لا أعلم. ويبدو أنّ وزارة المخابرات لم تعارض ذهابي، ولكنّ الموضوع انتفى بسبب رفضي الذهاب، وموافقة الدكتور ولايتي على ذلك.

أذكر أنّ الدكتور ولايتي، وتصحيحاً لما حدث، تناول القضية في حوار مع صحيفة «رسالت». ورغم أنّي لم أكن شخصاً معروفاً، فقد بالغ في الدفاع عني وفي تقديري.

من ذهب عوضاً عنك إلى نيويورك؟

لم يذهب أحد عوضاً عني. الأصدقاء الذين أرسلوا بعد الحرب لتعزيز دور البعثة، تولوا مسؤوليتها، إلى أن برز موضوع تعيين الدكتور كمال خرازي كمندوب دائم بعد شهرين تقريباً. كان في ذلك الحين، رئيس وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية.

أي أنّ الدكتور خرازي لم يعمل قبل ذلك في وزارة الخارجية!

في عهد الدكتور يزدي، كان الدكتور خرازي في بداية الثورة نائباً سياسياً في وزارة الخارجية، ولكنه فصل أو استقال، في عهد السيّد قطب زاده. كان يريد الذهاب إلى نيويورك باستعداد كامل، ولهذا استشارني وطلب رأيي، وأقام اجتماعات مطوّلة في وكالة الأنباء في طهران، كما أنّه أرسل ابن أخيه السيّد صادق إلى نيويورك لدراسة

الوضع عن قرب. قدّم السيد صادق تقريراً كاملاً حول القوى البشرية، والحالة السياسية، وكذلك المباني والموارد. وقد قبل الدكتور خرازي هذه المسؤولية بشروط. من الطريف أنّ الدكتور ولايتي - الذي لا يقبل بشروط أحد - قبل بهذه الشروط.

أعتقد أنّه من الشروط الأولى للدكتور خرازي، هو أن أكون الشخص الثاني المُبتعث معه، كما كان من شروطه، وضع آلية للتعاون مع وزارة الخارجية، بحيث لا تقيده النظم الإدارية فيها، وكان منها أيضاً طبيعة الارتباط مع رئيس الجمهورية. عندما برز موضوع نيابة الدكتور خرازي، كان الإمام الخميني حيّاً. ومن الطريف أيضاً أنّ الدكتور خرازي كانت لديه توصيتان، الأولى من رئيس الجمهورية آنذاك - السيد القائد حالياً - والأخرى من السيد هاشمي، كرئيس للجمهورية بعد وفاة الإمام الخميني.

لم أكن أرغب في هذه المَهْمَة لأسباب شخصية، وبسبب التهمة التي ألصقها بي الشخص المذكور سابقاً. أذكر أنّ زوجتي بعدما يُتست مني، اتصلت بالدكتور خرازي طالبةً منه إرسال شخص غيري معه، ولكنّه رفض. على أي حال، بعد وفاة الإمام الخميني بعدة أشهر، أي في سبتمبر/أيلول من العام 1989م، سافرت إلى نيويورك كسفير ونائب المندوب.

في تلك الأيام، كان السادة حسن زماني، مادرشاهي، وعلي خوشرو، سفراء في نيويورك. رجع هؤلاء السفراء الثلاثة إلى طهران،

ثمّ أصبح السيد مادرشاهي سفيراً في المكسيك، وصار السيد زماري مسؤول المعلوماتية في وزارة الخارجية، وقام بمكننة وزارة الخارجية. وبقي السيد خوشرو في نيويورك، ثمّ حلّ مكاني نائباً للشؤون الدولية في وزارة الخارجية.

عندما ذهبنا إلى الأمم المتحدة، كانت أولوية إيران هي الحرب. ومع انتهاء الحرب، كانت المفاوضات قد وصلت إلى طريق مسدود. كانت القوات العراقية لا تزال في أرضنا ولم تنسحب. وكما ذكرت، كنا نواجه في موضوع الحرب مسألتين: الانسحاب ومبادلة الأسرى. كان هذان الموضوعان من مسؤولية الدكتور خرازي أيضاً. فيما بعد، عندما بدأت المفاوضات مع برزان التكريتي - شقيق صدام - أصبحت معظم مفاوضات إيران والعراق في جنيف، ولكن كان من الواجب المتابعة مع الأمين العام للأمم المتحدة، لتواجهه في نيويورك.

من الأمور الأخرى التي كنّا نعمل عليها في البعثة، حقوق الإنسان، رغم أنّ أولوية الدكتور خرازي بعد الموضوعين المذكورين، كانت إعادة هيكلة البعثة، حيث أحضر معه كوادر متخصص في القضايا الإنسانية من وزارة الخارجية للعمل كموظفين، حتى إنّ بعضهم كان يشغل منصب رئيس قسم! وهو أمر فريد في تاريخ وزارة الخارجية بعد الثورة، حيث إنّ رؤساء الأقسام لم يكونوا أدنى مرتبة من السفراء أو النواب في البعثة.

رسم الدكتور خرازي مسؤوليات متعددة لنفسه، تشمل الأمور الثقافية والعلاقات الثنائية، فقد حصل من السيد القائد على إجازة للتداول مع الشخصيات الأمريكية غير الحكومية، وجلب معه أيضًا السيد صادق خرازي كملحق ثقافي - وهو ملمّ ومتمكّن - لمتابعة أحوال الإيرانيين خارج الوطن. ورغم أنّ متابعة أحوال الإيرانيين في الخارج ليست من الأعمال الرسمية للبعثة، إلا أن السيد صادق قام بعمل جبار فيما يخص الإيرانيين المقيمين في أمريكا، وحقّق نجاحًا. بالطبع، لا زال يُتابع هذا العمل حتى اليوم، ولكن بشكل أضعف.

كان الإيرانيون على علاقة بمكتب حفظ المصالح الإيرانية لإصدار الجوازات وتجديدها وإصدار الهويات فقط. والجدير بالذكر، أنّ المكتب كان يدار من قبل مجموعة تتكوّن من أربعين موظفًا محليًا غير مختصين في الأمور القنصلية، لتلبية طلبات مئات الآلاف من الإيرانيين، البالغ عددهم حوالي مليون، بينما تواجدت في عهد الشاه خمس قنصليات تديرها كوادر أكثر، علمًا أنّ عدد الإيرانيين كان أقل.

أيّا يكن، فقد كنت المسؤول الدولي في البعثة، وكنت أؤدي الأعمال الرسمية. كان الدكتور خرازي يُشرف على عملي ويدعمني في الوقت نفسه. ولولا دعمه في الحالات الضرورية، لما استمرّ العمل.

كما تعلم، تمّ تعيين مندوب خاص من قبل لجنة حقوق الإنسان للتقصي عن حقوق الإنسان في إيران، وذلك في العام 1984م. ونظرًا إلى ازدواجية المعايير في الأمم المتحدة فيما يخصّ حقوق الإنسان، لم تسمح الجمهورية الإسلامية لهذا المندوب بالسفر إلى إيران، وأصبحت البيئة حادّة جدًّا ضد إيران، كما كانت أداة لدى أعداء الجمهورية الإسلامية، ليوجهوا التّهم إليها في هذا المجال.

وبناءً على هذه الأمور، تبدّلت أولويات الدكتور خرازي لتصير تغيير هذه الحالة. بشكل عام، كانت أولوية الدكتور خرازي تحسين سمعة الجمهورية الإسلامية لدى الدول الأجنبية، فقد كانت الصورة السائدة زورًا عن الجمهورية سيئة للغاية، إذ بدأت بالاختطاف، واستمرّت بالحرب الإيرانية - العراقية. وكان موضوع حقوق الإنسان يزيد الأمر سوءًا، ولهذا قررنا التحدّث إلى المندوب الخاص لتوفير الأرضية اللازمة لسفّره إلى إيران. كان المندوب الخاص حينها السيد كاليندوبل من السلفادور. وكان أول مندوب يعيّن فيما يخص إيران، شخصًا يدعى السيد أندراس آكيلار من فنزويلا، وقد أصبح قاضيًا في محكمة العدل الدولية فيما بعد. ونظرًا إلى أنّه شغل منصبًا آخر، وأصبح مندوبًا لبلاده في الأمم المتحدة، فقد استقال من منصب المندوب الخاص، وانتُخب السيد كاليندوبل عوضًا عنه.

بدأنا المفاوضات مع السيد كاليندوبل ومندوبي الدول الغربية، وكنت مسؤولًا عنها. وقد أثمرت في العام الثاني من تواجدها في

الأمم المتحدة، أي في العام 1990م. وبهذا، تمّ التنسيق لسفر السيد كاليندوبل إلى إيران. كان أول تقرير له بعد الرجوع من إيران إيجابياً، إلى درجة أن البعثة الإيرانية قامت بطباعته، فاعترضت الأمم المتحدة على ذلك، قائلة: «لا يحقّ لكم طباعة منشورات منظمة الأمم المتحدة. إذا كانت طباعته لازمة، فستتولى نحن القيام بها». لم يكن التقرير يحوي مدحاً لإيران، وعلى الرغم من انتقاداته للجمهورية الإسلامية، إلا أنه كسر الصورة السيئة عنها.

في تلك الفترة، حدث أمرٌ مهمٌّ سبّب تغييراً أساسياً في المنطقة، وهو اعتداء العراق على الكويت. كان العالم الغربي بحاجة إلى أن تتخذ إيران موقفاً معتدلاً إزاء هذه القضية، وأن لا تتجه نحو العراق، على الرغم من سعيه وبعض القوى في الداخل إلى هذا الأمر.

بالطبع، كنا نرى هذا الموضوع من الحاجات الاستراتيجية للجمهورية الإسلامية، لهذا كان هجوم العراق على الكويت من أسباب نجاحنا في الوصول إلى اتفاق في تلك المفاوضات، ولم تكن الدبلوماسية الناجحة التي تمتعت والدكتور خرازي بها هي السبب الوحيد للنجاح. بحسب الظروف الدولية، لم يصدر أي قرار ضد إيران طيلة عامين، على الرغم من أنّ السيد كاليندوبل سافر إلى إيران ثلاث مرات، وعرض العديد من المسائل.

في الختام، وبسبب التغييرات السياسية في العالم، أو بسبب مخالفة إرادة البعض في الداخل للأسس الفكرية عند غيرهم، توقّف التعاون مع السيد كاليندوبل، وجرى استئناف عملية صدور البيانات ضد إيران في الأمم المتحدة، والتي استمرّت لفترة.

من أعمالنا الأخرى، موضوع حرب العراق والكويت. هذه الحرب منحتنا فرصة لتتواجد في الأمم المتحدة بشكل إيجابي، فاستفدنا منها حتى أصبح حضورنا بارزاً، إلى درجة أنّهم اقترحوا علينا العضوية في مجلس الأمن من المجموعة الآسيوية. ولكن، لأسباب عديدة، لم نتابع هذا الأمر، رغم أنّنا رشحنا أنفسنا له، ثمّ تنازلنا عنه لصالح باكستان.

تغيّر سلوكنا بعد مقاطعة مجلس الأمن بسبب تغير تعاملهم معنا من جهة، وتغيّر حاجات المجتمع الدولي من جهة أخرى. بالطبع، كان بإمكان إدارة سياسية غير مناسبة أن تتسبّب بعكس هذه الحالة، ولكن الإدارة السياسية والعمل كانا متناسقين. وكذلك، فإنّ السمعة البارزة للدكتور خرازي في إيران تمكنت من حماية هيكل البعثة المختص. وبهذا، أصبحنا من البلدان المؤثرة.

كما ذكرت في موضوع مفاوضات إيران والعراق، تبدّلت الولايات المتحدة عند انتخاب السيد بوش (الأب) كرئيس للبلاد، فقد ذكر في القسم الرئاسي، أنّه طلب من إيران المساعدة في تحرير المختطفين الأمريكيين في لبنان، وأشار

إلى أنَّ حسن النيات ستقابل بحسن نيات مماثلة. وبهذا، قامت البعثة بطلب الإذن من طهران للدخول في مفاوضات مع الأمم المتحدة بخصوص تحرير المختطفين في لبنان. حمل هذا النشاط معه عدة مواضيع بشكل مباشر وموضوع غير مباشر. من المواضيع المباشرة، كان المختطفين الإيرانيين والأسرى والشهداء اللبنانيين والفلسطينيين في «إسرائيل»، أما الموضوع غير المباشر، فقد كان ما نتابعه مع الأمم المتحدة إلى جانب هذه المفاوضات، وهو أن تؤدي واجبها في تحديد المعتدي في حرب إيران والعراق.

من ناحية أخرى، وبهجوم العراق على الكويت، تمَّ حلّ الموضوعين، أي موضوع الأراضي الإيرانية المحتلة والمختطفين الإيرانيين، لأنَّ العراق لم يكن يريد التورط في جبهتين. وبهذا، أصبح تحديد المعتدي من أولويات الجمهورية مجدداً.

تغيَّرت حالتنا كثيراً، بحيث انتُخبت في العام 1992م كرئيس للجنة الحقوقية في الجمعية العامة. يشير هذا الأمر بوضوح إلى تغير حالة الجمهورية الإسلامية خلال ثلاث سنوات؛ تغيرها من بلد مُقاطع للأمم المتحدة إلى بلد مرشح لعضوية مجلس الأمن من ناحية، ورئيس لإحدى أهم اللجان في الجمعية العامة من ناحية أخرى.

كان هذا أول نجاح باهر للجمهورية الإسلامية بعد الثورة. في ذلك

العام - وهو آخر عام لتواجدي في نيويورك - أصبحت رئيس اللجنة السادسة في الأمم المتحدة. وبالطبع، لم أكن أعلم أنها آخر سنة لمهامي في الأمم المتحدة.

كما تعلم، تتضمن الجمعية العامة ست لجان تعمل بشكل متزامن، ويشترك فيها كل أعضاء منظمة الأمم المتحدة. يقال للجنة الحقوقية في الجمعية العامة «اللجنة السادسة»، وهي تهتمّ بالموضوعات المتعلقة بالحقوق الدولية والإرهاب والمحكمة الجنائية الدولية، وغير ذلك.

من الأمور المهمة التي أنجزت في فترة رئاستي، هي طلبنا من لجنة الحقوق الدولية كتابة التشريع الأساس للمحكمة الجنائية الدولية. كنت في هذه المفاوضات وسيطاً بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. كان الأمريكيون معارضين لتأسيس المحكمة، ولم ينضموا إليها إلى الآن، بعكس الأوروبيين الموافقين لها.

وكرئيس للجنة، ولكي أتمكن من إصدار أمر للجنة الحقوق الدولية، كان عليّ التوسط بين الأمريكيين والأوروبيين. من الطريف أنّ السفير الأمريكي قال لي ذات يوم: «لو علمت واشنطن أنّ سفير إيران يتوسط بيننا وبين أقرب حلفائنا، لانتحرت».

من الأحداث الطريفة أيضاً في ذلك العام، إضافة إلى موضوع المحكمة الجنائية الدولية، موضوع اختطاف قوى مناهضة المخدرات الأمريكية لمكسيكي. كان المُختطف طبيباً له دور في

تعذيب الأمريكيين الواقعين في قبضة عصابات توزيع المخدرات. ذهب به الأمريكيون إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحوكم هناك.

الطريف في الأمر أنَّ المحكمة العليا - أي الجهاز القضائي - كانت تجد الأمر قانونيًا، فيما طلبت الدول الأورو- أمريكية، أي الدول الأوروبية والأمريكية ذات الأصل اللاتيني، ومنها إسبانيا، استشارة محكمة العدل الدولية بهذا الخصوص. ولكن لا يمكن إصدار طلب الاستشارة إلا عن طريق الجمعية العامة، وكان علينا في اللجنة السادسة القيام بهذا الأمر. هذا الموضوع من الأمور الطريفة التي قمنا بها في ذلك العام.

وفي الختام، ماذا كانت النتيجة؟

لم تتوصل المفاوضات إلى نتيجة، لأنَّ الأمريكيين والأوروبيين لم يستطيعوا التوصل إلى حل. في الختام، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم اقتراح تنظيمي عن طريق تركيا - حليفها الأقرب تلك الأيام - وبهذا منعت اتخاذ قرار في الجمعية العامة، وتوصّلت المفاوضات فيما يخص المحكمة إلى نتيجة.

كانت هذه نهاية فترة مهمني في البعثة كنائب عن الدكتور خرازي، حيث أخبرني الدكتور ولايتي حين قدم إلى نيويورك للمشاركة في الجمعية العامة في سبتمبر/أيلول من العام 1992م، بشكل مفاجئ، أنَّ مسؤولية النيابة الدولية في وزارة الخارجية

ستقع على عاتقي، عوضاً عن السيد متكي، لأنّه سيشغل منصب
القنصلية وشؤون مجلس الشورى في وزارة الخارجية. وحيث
إنّي كنت أرغب في الرجوع إلى إيران، ولم أكن أطيع البقاء
في أمريكا، قبلت بهذا الاقتراح. ولكن، ونظراً إلى مسؤوليتي في
اللجنة السادسة، كرئيس لها، كنت مضطراً إلى البقاء في نيويورك
حتى شهر نوفمبر/ تشرين الثاني. بهذا، كانت نهاية مسؤوليتي في
اللجنة السادسة، نهاية مهمّتي في نيويورك.

السياسة الخارجية من الداخل

بين العامين 1992م و2002م، كنتَ المعاون الحقوقي والدولي في وزارة الخارجية في حكومة السادة هاشمي وخاتمي. حدّثنا عن تلك السّنوات.

نعم، كان من المقرّر أن أكون المعاون الحقوقيّ والدّوليّ. تتشكّل وزارة الخارجية من «المعاونة الدوليّة» و «المعاونة الحقوقية، والقنصلية، وشؤون المجلس». عندما اتُّخذَ القرار بأن أتولّى مسؤوليّة المعاونة الدّوليّة، ذكر الدكتور ولايتي أنّهم يريدون فصل الأمور الحقوقية عن القنصلية وعن شؤون المجلس، ودمجها مع المعاونة الدّوليّة.

ولكن حتى فترة بقاء السيد منوچهر متكي في إيران، بقي القسم الحقوقي في معاونة المجلس والقنصلية، ذلك أنّه - وخلافًا لرغبته - نُقل من «المعاونة الدوليّة» إلى «المعاونة الحقوقية، القنصلية، والمجلس»، ورأى أنّ عزل جزء من عمله الجديد ليُنقل إلى المعاونة الدولية، لن يكون مناسبًا.

لذا، كنتُ لفترة سنتين أو ثلاث سنوات معاونًا دوليًا في وزارة الخارجية، إلى أن ابتعث السيد متكي إلى اليابان كسفير. حينئذ، نُقل القسم الحقوقي إلى معاونيتي، وأصبحت المعاونة الحقوقي

والدولي في وزارة الخارجية، وصار المعاون التالي للسيد متكي، وهو السيد مرسلي، معاون شؤون القنصلية والمجلس. ولا يزال المجلس بهذه الهيكلية.

في سنوات إقامتي في إيران من العام 1992م وحتى العام 2002م، حصل عدد من التغيرات السياسية والاجتماعية في الداخل والخارج؛ ففيما يتعلق بالداخل، كانت فترة إصلاحات اقتصادية مع تصدي السيد هاشمي رفسنجاني لرئاسة الجمهورية. هذه الفترة قامت على عمود التنمية الاقتصادية، وإصلاح الخراب الذي سببته الحرب، وقد تلتها مباشرة تغييرات سياسية اجتماعية مع تصدي السيد خاتمي للرئاسة.

وبشكل مواز، كان الخارج يشهد انهيار الاتحاد السوفياتي؛ الجار الشمالي لإيران، وقائد القطب الشرقي. وكانت نتيجة انهياره، تشكّل الجمهوريات المستقلة حديثاً في آسيا المركزية والقوقاز. كذلك، اعتدى نظام صدام حسين على الكويت. وفي أوروبا، كانت أزمة البلقان تخنق المجتمع الدولي. وفي أفريقيا، كانت أزمة الصومال والإبادة الجماعية في روندا...

كيف كنت ترصد تغيرات العلاقات الدولية في عالم لم يعد ثنائي الأقطاب؟ وكيف كان تحليلك للبيئة الدولية وللحوادث الجارية؟

لست مختصاً في الشؤون الداخلية، كما أنها ليست مجال عملي، لهذا أتجنب التطرق إلى هذه المواضيع. في تلك السنوات، كانت

رغبة الدكتور ولايتي جدية بشأن التحاق المختصين بوزارة الخارجية. لعلي من الشخصيات البارزة، في نظر الكثيرين، لإثبات هذا الأمر، إذ تمّ تعييني بشكل مفاجئ كمعاون في وزارة الخارجية، وأنا حديث السن.

قضيت معظم عمري في الخارج، وكنت قد أمضيت حتى ذلك الوقت ثلاث سنوات فقط كموظف رسمي في وزارة الخارجية، منها ثلاثون شهرًا أمضيتها كجندي في وزارة الخارجية. وعندما أصبحت معاونًا للشؤون الدولية، كان قد مضى على انتهاء فترة جنديتي ستة أشهر فقط.

وقد لاقى هذا القرار الكثير من الاعتراض داخل وزارة الخارجية. من الطريف أنّ المعارضين لوجودي في هيكل وزارة الخارجية، من ناحية سياسية أو من ناحية تاريخي المهني، أصبحوا تدريجيًا من أصدقائي المقربين، وأبدوا الكثير من المحبة تجاهي، حتى إنّ البعض منهم ممن تعرّض لي بكلام غير مناسب، اعتذر عن كلامه، أو كتب مقالات أعاد النظر فيها في أقواله السابقة. لهذا، كانت فترة وزارة الدكتور ولايتي [سبتمبر/أيلول 1981م - أغسطس/آب 1997م] فترة جديرة بالاهتمام.

في قسم الشؤون الدولية، ولعلّه أكثر الأقسام تخصصًا، بذلت كلّ جهدي كي يكون قسمًا علميًا متخصصًا ومبنيًا على أحدث التغييرات. هذا الجزء من العمل الدبلوماسي، والذي يرتبط بشكل مباشر بالشرعية والقبول، أصبح لاحقًا من مجالات القوى الناعمة.

في السنة الأولى أو الثانية من عملي، كتبتُ موضوعًا لمؤتمر السفراء حول التغيير الحادث مؤخرًا، حيث أصبح الغرب يعتقد أنه رائد العالم، ويظن أنه ربح الحرب الباردة، وبدأ حركةً عظيمةً في مجال نشر الأعراف الدولية؛ حركةً تهدف إلى ترسيخ نجاحه المؤقت والعابر.

تكلمتُ في كتابي عن طريقة عمل المنظمات الدولية بالتفصيل، ومن أهمها صناعة الأعراف. ولو لم يكن الموضوع مهمًا إلى هذه الدرجة، لما كانت الدول تنفق عليه بهذا الكمّ. تعمل الدول لتبديل أعرافها إلى عرف مقبول عالميًا، لأنّ العرف في الحقيقة نوع من الشرعية التي تصنع القدرة، وبهذا فإنها ترسخ قدراتها.

ولذلك، من أهمّ التّغييرات الدوليّة بعد الحرب الباردة، النشاط الذي حدث في مجال صناعة الأعراف. وعلى الرغم من أنّ الولايات المتحدة الأمريكية، كانت القوّة الأولى في العالم، وأنّ أوروبا استطاعت الشعور بالانتصار بفضل أمريكا، ولكن الأوروبيين عملوا بشكل أفضل من الأمريكيين في هذا المجال، علمًا أن قضية البلقان مثال بارز على أنّ الأوروبيين لا يستطيعون حلّ مشاكلهم بمفردهم، وأنهم تجاوزوا هذه المشكلة بتدخل أميركي وباتفاقية ديتون⁽¹⁾، ولكنهم تمكنوا من وضع عرف، سواء ضد الولايات المتحدة الأمريكية أو معها.

(1) وقّعت القوى المشاركة في حرب البوسنة اتفاقية صلح في دايتون، أوهايو بتاريخ 21 نوفمبر/تشرين الثاني 1995م، توقّفت على إثرها الحرب الداخلية بين الإثنيات.

من هذه الأعراف، تأسيس المحكمة الجنائية الدولية، على الرغم من المخالفة الأمريكية التي كانت في ذروة قوتها. هذه المسألة مهمة، ولا سيّما للذين يريدون معرفة كيف تستطيع الدبلوماسية المتعددة الأبعاد تعديل موازين القوى، رغم أنّها لا تتمكّن من تغييره. إنّ التوظيف العقلاني للمنظمات الدوليّة، المؤسسات متعدّدة الأبعاد، والدبلوماسية متعدّدة الأبعاد، يمكنه العمل بفاعلية على تعديل القدرة وترسيخها.

عندما قبلتُ بالوظيفة في وزارة الخارجية، قرّرت المعاونة الدوليّة أن ترسل تقريراً لمؤتمر السفراء، ذلك أنّ سفراءنا لم يكونوا على درايةٍ بالمواضيع الدولية، أو أنّ فهمهم كان قاصراً في هذا الخصوص. ولو لاحظت، لرأيت أنّ المؤتمرات الدولية، منذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة وحتى بداية عقد التسعينيات، كانت بعدد أصابع اليد، ولكن، وبشكل مفاجئ، بدأت المؤتمرات الدولية تقام منذ التسعينيات في المجالات كافة، مثل تغييرات الأرصاد الجوية، السكان، البيئة، حقوق الإنسان، حقوق المرأة، وغيرها من المواضيع. وفي كلّ هذه المؤتمرات الدولية، كانت ثمة أمور مشتركة تطرح، مثل: الديمقراطية، المشاركة، الشفافية، والمساواة بين الجنسين. أعتقد أنّ هذه الحركة منظّمة غريباً، وخصوصاً من جانب الأوروبيين، لترسيخ الأعراف التي يريدونها، وقد وُفقوا في هذا الأمر.

من أسباب نجاح الأوروبيين في هذا المجال، هو أنّ الأمريكيين، ولا سيما بعد الحرب الباردة، وفي عهد بوش (الأب)، كلينتون، بوش

(الابن)، سعوا إلى الحفاظ على هيمنتهم عبر الأسلوب العسكري. وبخلاف التصوّر العام، كان السيد كليتون نشطاً جداً من الناحية العسكرية. ففي فترة رئاسته للجمهورية، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بعملية عسكرية واسعة في كل عام تقريباً ضد العراق، السودان، الصومال، وبلاد أخرى. ولكن الولايات المتحدة الأمريكية اقتربت من الطريقة الأوروبية في نهاية تولّي بوش لرئاسة الجمهورية، وبداية عهد السيد أوباما.

في الحقيقة، يُعدّ أوباما مظهرًا من مظاهر التغيير، كما أنه يستفيد من لون بشرته كأداة للإشارة إلى تغيّر السياسة الأمريكية. لهذا، وعلى الرغم من أنّه لا يتمتّع بشعبية عالية في الداخل الأمريكي، فإنّه يحظى خارج بلاده، وفي الغرب تحديدًا، بشعبية تفوق نسبة 85%، بل قد تصل إلى 90%. يشير هذا الأمر إلى فشل الولايات المتحدة في الهيمنة بالطرق العسكرية، وضرورة تدخلها في صناعة الأعراف.

إنّ خطاب أوباما في براغ والقاهرة، وتغيير الموقف الأمريكي في اجتماع العام 2010م حول معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وتغيير أسلوب مفاوضات 5+1 مع إيران، وغيرها من الأعمال المختلفة، كانت تصب كلّها في خانة تقليل الشرعية المكتسبة بطرق عسكرية سابقًا، لتتّجه نحو صناعة العرف وتثبيت القدرة بالاستعانة بهذا الأسلوب والأسلوب العسكري معًا.

في بداية عقد التسعينيات، فهمنا هذا الأمر في القسم الدولي، وكنا نريد المشاركة بفعالية في هذا المجال على الرغم من صعوبته، ففي مؤتمر التنمية والسكان، الذي عقد في القاهرة في العام 1993م، ذكرت عدة دول، مثل السعودية، أنها ستقاطع المؤتمر، لأنه سيتحدث عن الإجهاض. ناقشنا المسألة في الداخل، وتوصلنا إلى أن مقاطعتنا للمؤتمر ستساعد في ترسيخ الفكر الغربي بهذا الخصوص فقط، ولن تؤثر مطلقاً، بل سيتم اتخاذ القرارات من دوننا.

كما أن الكثير من قوانين حقوق الإنسان، والتي عُرفت كقوانين دولية، صيغت دون مشاركة دول العالم الثالث، ولا سيما العالم الإسلامي. على أي حال، اقتنع الداخل بهذه الفكرة، وأرسلنا بعثة برئاسة آية الله التسخيري للمشاركة في المؤتمر في القاهرة. ولحسن الحظ، وُفقنا في منع ترسيخ بعض المفاهيم المخالفة للآديان.

من الطريف أننا شكّلنا ائتلافاً مع الدول المتديّنة، مثل الفاتيكان والدول الكاثوليكية القريبة منه. كانت رؤية الفاتيكان فيما يخص تنظيم السكان متطرفة جداً، ويمكنني الادّعاء أن نظرتنا كانت أكثر اعتدالاً في هذا المجال.

هكذا، تمكّننا من المشاركة والبروز في سائر المؤتمرات. في الحقيقة، كانت ثمة علاقة بين تخصّص القسم الدولي في وزارة الخارجية والمشاركة في هذه المؤتمرات، بمعنى أننا لو أردنا

المشاركة في هذه المؤتمرات، فمن الواجب أن يكون القسم الدولي متخصصًا بشكل أكبر.

وفي ظلّ المشاركة في هذه المؤتمرات، راكمت الكثير من الخبرات، ما دفع البعض إلى الاعتقاد بأننا نعمل بشكل عصابة. وعندما أصبح الدكتور خرازي وزيرًا، اكتملت «العصابة»، كما يحلو للبعض أن يسميها، وهو ما عبّر عنه أحد أساتذة جامعة طهران بـ «عصابة نيويورك». وقد بدأت المشاكل مع عصابة نيويورك - كما يصطلحون عليها - منذ كنتُ معاونًا في وزارة الخارجية.

في الحقيقة، لا يمكن للقسم الدولي أن يوظّف شخصًا مثلما توظّف الأقسام الإدارية والمالية محاسبًا، فهذا القسم تخصصي. لو قرأت الكتاب الذي ألفته والدكتور سجادبور، لاحظتّ الهوة الهائلة بين الدبلوماسية المتعددة الأبعاد والدبلوماسية الثنائية الأبعاد. قد يكون بينهما تشابه في الأساسيات والأمور العامة، ولكنهما مختلفتان جدًّا في الأساليب.

إن كنا نريد ممارسة دور حقيقي في البيئة الدولية، فيجب علينا أن نعمل بتخصّص في هذا القسم، وأن نحدّد الأعمال بحسب المهام، لا بحسب الأفراد، وفي الوقت نفسه، أن نخصّص الأشخاص بحسب المهام، لا أن نخص المهام بحسب الأشخاص.

هل تعني أنكم استفدتم من شخصيات معيّنة؟

استفدنا من الأشخاص الموهوبين والتمكّنين.

إذًا، لم تكن النظرة إلى الأشخاص سياسية. هل كانت صداقاتك السابقة عاملاً في هذا الأمر؟

لا. ولكن، بالطبع، قد يكون في وزارة الخارجية أشخاص متمكنون وجديرون بالعمل، غير أنني لم أتمكن من التعرف إليهم. ومع قدومي إلى إيران، دعيتي وزارة الخارجية للبدء بتدريس الدبلوماسية المتعددة الأبعاد، فكنت أتعرف إلى الطلبة الموهوبين خلال هذه الدروس، وقد كان لدي طلبية متفوقون، ولكنني كنت أعتقد أنهم لن يكونوا موظفين دوليين مناسبين. لهذا، كنت أقترح عليهم عدم القدوم إلى القسم الدولي.

أذكر أنني كنت مشرفاً على أطروحة ماجستير أحد هؤلاء الطلاب، والذي أصر على الالتحاق بالقسم الدولي. يومها، لم أعترض، ولكنني قلت له: «بحسب اطلاعي على سلوكك، ومعرفتي بخجلك، أعتقد أنك لن تتمكن من العمل بكفاءة في القسم الدولي». وقد جاء إلى هذا القسم، وأضاع عدة سنين من عمره دون جدوى، ثم انتقل إلى القسم الثنائي، وتمكن من البروز فيه.

حتى الآن، وعلى الرغم من أن الحكومة الحديثة [يقصد حكومة أحمد نجاد] سعت بشدة إلى تخريب الهيكل النخبوي الذي كنا ننتقد من أجله، فقد بقي الهيكل متخصصاً نخبويّاً بسبب ضروريات العمل. ونظرًا إلى علاقة الدكتور ولايتي بالإمام الخميني، وبعد ذلك بالسيد القائد، ونظرًا إلى قربته من السيد هاشمي، كانت إدارة وزارة الخارجية من الداخل طريفة.

اقتربت انتخابات مايو/أيار من العام 1997م [فاز بها السيد خاتمي]، باجتماع رؤساء منظمة المؤتمر الإسلامي في إيران. لهذا، كنا معنيين بالمؤتمر الإسلامي، ولم ننتبه إلى الحالة الداخلية. كما أنّ التحزّب في وزارة الخارجية ممنوع، إذ ورد في القانون الأساسي لوزارة الخارجية: «من ينتم إلى أي حزب سياسي، يُعدّ معفيًا من منصبه في وزارة الخارجية»، أي أنّه سيُفصل بشكل تلقائي من الوزارة. اعتقد أنّ محافظة وزارة الخارجية على المصالح الوطنية أمر جيد، كما أن أضرار تحزّب وزارة الخارجية أكبر من نفعه، ويجب أن تبقى غير حزبية دائمًا.

كانت وزارة الخارجية غير حزبية في الانتخابات، ولكن، مع الأسف، وقّع بعض المعاونين في الأيام الأخيرة قبل جمع الآراء، بيانًا أيّدوا فيه مرشحًا خاسرًا. وبصفتي المعاون الحقوقي لوزارة الخارجية، ونظرًا إلى أنّ واجبي يقضي بحراسة القانون الأساسي، أرسلتُ إليهم تحذيرًا يفيد بأنّ سلوكهم يعدّ استقالة من وزارة الخارجية. في الختام، خرج هؤلاء من وزارة الخارجية، نظرًا إلى تغير الظروف، وليس بسبب تلك الرسالة.

كما أشرت سابقًا، سعى الدكتور ولايتي إلى تحويل وزارة الخارجية إلى مؤسسة مختصة توظّف الكفوئين. بغض النظر عن الملاحظات السياسية على إدارته، فكان أحد الانتقادات الموجهة إليه، أنّه طبيب مختص في صحة الأطفال، ومن الطبيعي أن لا يكون ملهمًا بالشؤون السياسية والدولية. فكيف كان يستطيع تشخيص الأمور بشكل سليم؟

كما أنني لم أحصل على إجابة واضحة في ما يخص السؤال السابق، هل أدى تفكك الاتحاد السوفياتي إلى تغيير واضح في الجهاز الدبلوماسي في البلاد؟ وكيف كانت نظرة وكلاء السياسة الخارجية الإيرانية في تلك البيئة؟

بالنسبة إلى الموضوع الأول، من الضروري أن يكون وزير الخارجية على علم بالسياسة الخارجية، ولكن من الواجب أن يكون موثقاً أيضاً في الداخل. إن المختص في السياسة الخارجية، إن لم يكن موضع ثقة من السلطات في الداخل، فسيعمل بشكل أضعف بكثير من مختص غير موثق.

بالطبع، ليس بالضرورة أن يكون غير المختص جاهلاً بالسياسة الخارجية. إن الدكتور ولايتي كان، ولا يزال، يهوى الموضوعات التاريخية، وهو باحث بشغف في هذا المجال. لا يعني ذلك بالضرورة أن دراسة التاريخ مفيدة في مجال السياسة الخارجية، ولكن هذه المعرفة تبقى نافعة. ولدى الدكتور ولايتي معرفة جيدة نسبياً بالسياسة الخارجية.

بشكل عام، لا أعتقد أن عهد وزارة الدكتور ولايتي، ولا سيما في الفترة الأخيرة منه، كان غريباً عن السياسة الخارجية. لقد سعت إلى طرح مواضيع جديدة، نظراً إلى عضويتي في مجلس المعاونين، مثل ضرورة كتابة استراتيجية. وقد كتبت مسودتها بالاستعانة بطريقة التخطيط السياسي (policy paper)، الذي درسته في الولايات المتحدة الأمريكية.

تُدْرَس هذه الطريقة في الخارج، ويشير إليها البعض في إيران بدرس منهج البحث. من أهداف التخطيط السياسي، أخذ جميع الخيارات بعين الاعتبار، لأنّ السلوك الفردي في المؤسسات، أو البيروقراطيات، يتّجه نحو نظرة الرؤساء. في الحقيقة، يسعى الموظفون إلى الوصول إلى رؤى الرئيس.

للوّاية من هذه الحالة، وبالاستعانة بالتخطيط السياسي، نجبر الأفراد على أخذ جميع الاحتمالات بعين الاعتبار، مع الاهتمام بفوائد كل احتمال ومضاره، والتخطيط له بحسب النظرة الفرديّة. بغير هذه الطريقة، من الممكن أن لا يُعْجَب الرئيس بالخيارات، لأنّ الموظفين لم يذكروا أدلّتهم لاستحسانها، وبالتالي لم يطلّع على ميزاتها أو مخاطرها، وبذلك، فإنّه سيملي رأيه.

في الحقيقة، تنصّ القاعدة على جمع آراء الموظفين من دون حذف أيّ منها، وتؤدي هذه العملية إلى نشاط فكري، لئلاّ يتجه الموظفون إلى خيار واحد فقط، أو تصدر عنهم اقتراحات حمقاء. فمن الواجب عليهم تقديم خيارات عقلانية ومختلفة، مع الأخذ بعين الاعتبار فوائد كل منها وأضرارها. بعد تحرير الخيارات، تُقدّم إلى المسؤول الأعلى ليختار الأصلح منها بحسب علمه الأشمل. كتبتُ استراتيجية بهذا الخصوص، وكانت تُنفَّذ في عهد الدكتور ولايتي، واستمرّت حتى عهد الدكتور خرازي، وأظنّ أنّها كانت عملاً ممتازاً.

في عهد الدكتور ولايتي، قمنا بتأسيس مجلس استراتيجي تعزّز

في عهد الدكتور خرازي. وأصبح هذا المجلس محلًّا لاجتماع جميع معاونين، ودُرست جميع المواضيع فيه. أذكر أنني قدّمتُ أول استراتيجية في موضوع حقوق الإنسان كمثال للتخطيط الاستراتيجي للمجلس. كنا نستخدم مصطلح «استراتيجية»، وفي عهد الدكتور خرازي، بدأنا باستخدام المعادل الفارسي «راهبرد».

لذا، للإجابة عن سؤالك، عليّ أن أقول: «صحيح أنّ البعض انتقد تخصّص الدكتور ولايتي العلمي كطبيب، ولم ينتقد السياسة الخارجية، ولكن ثمة انتقاداً أهمّ قد طُرِح، هو احتياطه السياسي». في الحقيقة، من أساليب إزالة الاحتياط السياسي، عرض جميع الخيارات، ليقوم جهاز السياسة الخارجية بأداء عمله دون التأثير بالضغوط، لأن السلطات التي تتخذ القرار، تقرّر ذلك بعد العلم بالفوائد والتكاليف.

أما السؤال الثاني، أي انهيار الاتحاد السوفياتي والتغيرات الحاصلة بعد ذلك، فيجب أن أذكر أنّ ثمة تشابهاً ثقافياً بين إيران والاتحاد السوفياتي، فقد قام مكتب الدراسات السياسية والدولية في وزارة الخارجية بجهود جمة في هذا الصدد، وكان من كوادره شخصيات بارزة. لهذا، كنّا على علم بموضوع انهيار الاتحاد السوفياتي والجمهوريات الاشتراكية، ولأنني لست مختصّاً في هذا المجال، فقد كنت شاهداً فقط.

في الحقيقة، كانت ثمة أزمات أهمّ في تلك الأيام ضمن أولوياتنا، مثل أزمة حقوق الإنسان، التي كان تتّجه إلى الصدام،

وأزمة ميكونوس⁽¹⁾ التي لم يكن لي دور مباشر فيها، ولكن لأنها تتعلق بالإرهاب الذي يختص به قسم العلاقات الدولية في وزارة الخارجية، أصبحنا معنيين بها. كذلك أزمة آميا في الأرجنتين⁽²⁾، وموضوع تفجير الخُبر في السعودية⁽³⁾.

من المواضيع المطروحة أيضاً، مجموعة عقود متعلقة بنزع السلاح، مثل الاتفاقية الكيميائية. ونظراً إلى المشاكل الأساسية فيها، والتي كانت المنظمات الدولية تعمل على تحريرها - وقد كنا نعلم أن القواعد الدولية يمكن أن تشكل فرصة وتهديداً للجمهورية الإسلامية - رأينا أن نشارك في هذه المواضيع بشكل متناسق. من حسن الحظ، حصول التنسيق بين الأجهزة المختلفة للدولة، مثل جهاز الاستخبارات والأجهزة الصناعية وغير ذلك.

أذكر أن الدكتور ولايتي حملني مسؤولية اللجنة الحقوقية لبحر قزوين. ولأن هذا الموضوع لم يكن بمعزل عن علاقاتنا الثنائية مع

- (1) عملية اغتيال ميكونوس: حدثت في العاصمة الألمانية برلين في 17 سبتمبر/أيلول 1992م، وقُتل على إثرها عدد من قادة المعارضة الشيوعية والديموقراطية الكردية. اتهمت إيران بتنفيذ هذه العملية التي أثرت في العلاقات بينها وبين الاتحاد الأوروبي.
- (2) تفجير آميا أو AMIA bombing: عملية تفجير الرابطة الإسرائيلية الأرجنتينية المشتركة بتاريخ 18 يوليو/تموز 1994م. نتج منها مقتل 85 يهودياً أرجنتينياً الأصل، وجرح أكثر من ثلاثمائة. اتهمت إيران بالتخطيط، فيما اتهم حزب الله بتنفيذ العملية، ولكن إيران أنكرت الاتهام، نظراً إلى عدم وجود أدلة تثبت ذلك، وبسبب فساد الجهاز القضائي الأرجنتيني، معتبرة أن التهمة مؤامرة سياسية. أدت العملية إلى توتر العلاقة بين إيران والأرجنتين، وتسببت بأزمة داخلية في الأرجنتين.
- (3) تفجير سيارة مفخخة قرب مجمع سكني للقوات العسكرية الأمريكية في 25 يونيو/حزيران 1996م. نتج منه مقتل 19 شخصاً وإصابة 498 آخرين. اتهمت إيران و«حزب الله الحجاز» والقاعدة بتنفيذ العملية. وقد عبّر وزير الدفاع الأمريكي وليم بري في العام 2007م عن اعتقاده بأن القاعدة هي المسؤولة عن هذه العملية.

الدول المحيطة ببحيرة خزر، وحيث إنّ المقاومة السياسية كانت شديدة، لم نتمكن من متابعة هذا الموضوع بشكل وافي.

عُقدت جلسة واحدة مع المديرين الحقوقيين للدول المحيطة بالبحيرة برئاستي، ولكنّ هدفها كان إنجاز أهم عمل يخص العلاقات الثنائية في مجال البحيرة وانهيار الاتحاد السوفياتي. بشكل عام، أعتقد أنّ عمل وزارة الخارجية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، كان بعد الاطلاع على الموضوع وحيثياته، ولم يكن لدينا تحليل خاطئ في هذا الخصوص.

في الحقيقة، كنّا نظنّ أنّ النظام العالمي الثنائي الأقطاب قد انهار، وسيكون في مرحلة مخاض. وفي هذه المرحلة، سيكون أحد هذه الأقطاب أقوى، ولكن المنافسة ستكون شديدة ومليئة بالفرص والمخاطر. في فترات المخاض، تنهار الدول التي تخطئ، أي أنّ قيمة الأخطاء تكون باهظة. لم نكن نعتقد أنّ قدرة أمريكا وسيطرتها ستكونان دائمتين، ولكن كنا نعلم أنّها ستكون القوة الأولى في العالم لفترة طويلة، من دون أن يكون العالم أحادي القطب.

في مجال صناعة الأعراف، والذي يقع بشكل أساس في مجال العلاقات المتعددة الأبعاد، تتوفر الفرص والمخاطر بشكل خاص في مراحل المخاض. لحسن الحظ، انتبهنا إلى هذا الأمر باكراً، وتمكّنّا من حصد الكثير من فرص النجاح، وخصوصاً في البلقان. وفي المؤتمر الإسلامي أيضاً، تمكّنّا من إنجاز أعمال مفيدة. وفي موضوع نزع السلاح، كنا موفقين نوعاً ما.

أظنّ أنّ وزارة الخارجية لم تعمل بشكل مناسب في بعض المجالات. الأولى في قضية الشيشان، إذ لم يصدر عنها ردّ فعل كما حصل عند دفاعنا عن المسلمين في فلسطين ولبنان، وكذلك أحداث رواندا، التي يعتقد الكثيرون أنّها كانت إبادة بشرية بكلّ معنى الكلمة، وكان لبلجيكا وفرنسا علاقة بها بشكل ما. حتى إنّ فرنسا في عهد الرئيس ميتران [1981-1995م]، منعت إجماع مجلس الأمن على إصدار قرار لتدخل الأمم المتحدة لحماية الضحايا الروانديين. يعتقد البعض أنّ هذا الحدث كان أفضل فرصة للجهاز الدبلوماسي والسياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية لتندّد بعدم مراعاة العالم الغربي لمعايير حقوق الإنسان، ولتفضّح جرائمهم بشكل مؤثر.

إنّ كنّا نريد التحدّث بحسب التسلسل التاريخي للأحداث، فعندما حدثت قضية رواندا، كنّا نركّز على البوسنة ومنطقة البلقان. في الحقيقة، البلقان من المناطق التي تمكّنّا من لعب دور جيّد فيها.

كيف؟ وفي أيّ مجال؟

في عدة مجالات. في الحقيقة، حركنا منظمة المؤتمر الإسلامي بخصوص موضوع البلقان، وكان أول موضوع يعمل فيه المؤتمر الإسلامي بشكل متناسق، علماً أنّ المؤتمر، ونظراً لاختلاف الرؤى، لم يعمل بشكل متناسق في موضوع فلسطين. في ملف البلقان، اتفقت مصالح الدول الإسلامية لعدة أسباب. كان لتركيا والسعودية وماليزيا مصالح في هذا الخصوص. وبعض الدول، مثل السعودية ومصر، تدخّلت في هذا الموضوع لمنع إيران من التفوق.

لا شك في أنَّ الجمهورية الإسلامية كانت رائدة في هذا الموضوع في المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز، فقد أسَّسنا مجموعة تواصل في المؤتمر الإسلامي ومجموعة لمساعدة البوسنة. كانت إيران والولايات المتحدة الأمريكية تساعدان البوسنيين عسكريًا. وعلى الرغم من مقاطعة الأمم المتحدة، كانت مساعدتنا العسكرية في البلقان أكثر من أمريكا التي كانت تراقبنا. وبالرغم من أنَّ هذه المساعدات كانت مخالفة لقرارات مجلس الأمن، فقد تمكَّنَّا من إيجاد بيئة لا تعتبر عملنا غير شرعي، بل أُعْلِن أنَّ قرار مجلس الأمن حول الحظر على البوسنة غير قانوني. خلال عامين متتاليين، أصدرنا في الجمعية العامة قرارات تطالب بإلغاء الحظر على البوسنة.

في الحقيقة، كنا نشطين في موضوع البوسنة، وكان لنا دور مهم، بل إنَّ إيران كانت البلد الوحيد الممثل بسفير مقيم فيها. كان السيد طاهريان السفير الأجنبي الوحيد في البوسنة، وقد أصبح فيما بعد سفير إيران في أفغانستان. عندما ذهبت إلى سراييفو، انتهت إلى مكانة إيران في البوسنة، حيث إنَّ الشخصيات كانت تسافر إلى سراييفو بطائرات الناتو، ولعدم وجود علاقات بيننا وبين الناتو، سافرت بالسيارة. والطريف أنَّ وزير الخارجية البوسني قال لي عندما علم بالطريق الذي سلكته للوصول إلى سراييفو: «الحمد لله على وصولك بخير، وبقائك حيًّا، فقد جئت من بين الصرب». بالطبع، كان سفيرنا يسلك أسبوعيًّا هذا الطريق.

أمَّا رواندا، فلم تكن ضمن أولوية سياستنا الخارجية، ولم يكن

لدينا أيضًا كوادر بشرية لذلك. وفي موضوع الشيشان، كانت ذروة الموضوع في عهد حكومة السيد خاتمي ورئاسة إيران للمؤتمر الإسلامي. شكلنا لجنة خاصة، وسافرنا عدة مرات إلى روسيا، حتى إنني كنت مسؤول اللجنة بأمر من رئيس المؤتمر الإسلامي في إحدى الرحلات، والتقيت عدة وزراء روس. سافر السيد خرازي بعدي على رأس لجنة من قبل المؤتمر الإسلامي أيضًا.

في هذا الموضوع، عملنا على توحيد العالم الإسلامي قدر استطاعتنا. ولكن المشكلة الأصلية في الشيشان، كانت العلاقة الوثيقة بين الشيشانيين والقاعدة وطالبان، فالتيارات المتطرفة في الشيشان، حالت دون تواجدها فيها، كما في فلسطين والبلقان. في الحقيقة، كان الرأي العام في الشيشان متطرفًا.

إذًا، لم تكن ثمة ملاحظات حول روسيا أثرت في هذا الأمر؟

لم أكن أ تدخل في هذا المجال، لكن لا بدّ من أنّ الملاحظات أخذت بعين الاعتبار. إن أهم ملاحظة لدينا، كانت بشأن التطرف في الشيشان، وعلاقتهم بطالبان والمتطرفين الوهابيين. كانوا يقومون بأعمال تثير الازمئزاز، مثل الاعتداء على المدارس، كما كانت لديهم علاقات وثيقة مع المجموعات غير المشروعة التي ترتكب الجرائم.

لهذا، رسمت معظم الدول الإسلامية حدودًا فيما يخص هؤلاء. كما أنّ الدول التي لم تكن لديها ملاحظات من حيث العلاقة الثنائية مع الروس، وضعت حدودًا لتعاملها مع الشيشان. ومن الطبيعي أن ينشأ تساؤل حول سبب اختلاف تعامل الجمهورية الإسلامية في الشيشان

عن تعاملها مع فلسطين، ولكن الموضوعين يظنان مختلفين كلياً من الأساس.

لو افترضنا عدم وجود علاقة وثيقة بين المسلمين الشيشانيين والمجموعات المتطرفة، في رأيك، كيف كانت ستكون سياستنا الخارجية؟ هل ستمثل في الدفاع عن هؤلاء المسلمين مع الاستعداد للتضحية بمصالحنا الاستراتيجية مع الروس؟

لدينا ملاحظات متعددة في مجال علاقاتنا بهم، نلتفت إليها جميعاً. كما أنّ كلّ الدول تعمل بهذه الطريقة. والأمر نفسه في موضوع كشمير، من حيث علاقتنا بالهند وباكستان، وموضوع الأتراك في علاقاتنا مع اليونان وقبرص. وكذلك موضوع قره باغ⁽¹⁾ في علاقتنا مع آذربيجان وأرمينيا.

إنّ السياسة الخارجيّة لكلّ الدّول تضع مصالحها الوطنية في الأولوية.

من الشائع عن السياسة الخارجيّة الإيرانيّة في الدّاخل والخارج، اهتمامها الزائد بالمصالح الأيديولوجيّة في مقابل المصالح الوطنية (على افتراض علمنا الدقيق بتعريف المصالح الوطنيّة). ما هو رأيك في الأمر؟

من الممكن أن تخطئ الدولة أحياناً في تعريف المصالح الوطنيّة.

(1) حرب ناجورنو قره باغ: صراع مسلّح وقع بين العام 1988 و1994 في جنوب غرب آذربيجان. سبب الصراع هو ادعاء أرمينيا أنّ المنطقة تعود إليها، لأنّ أغلبية سكانها من الأرمن. وقد نتج من هذا الصراع عملية تطهير عرقي أدت إلى مقتل أكثر من 45000 شخص، وهجرة الآلاف.

وقد توّصل أصحاب الرؤية الواقعية إلى أنّ فهمنا للمصالح الوطنية هو ما يحدّد سلوكنا. ولعلّ فهم أصحاب القرار بهذا الخصوص لا يتشابه بالضرورة، ولو تناقشت مع المعتقدين بالسياسة الخارجية الفعلية للجمهورية الإسلامية، لرأيت أنّهم يرون أنّ هذه السلوكيات هي عين المصالح الوطنية، أي أنّ المصالح المثالية تصبّ في اتجاه المصالح الوطنية نفسها.

من الناحية النظريّة، أعتقد أنّ المصالح المثالية يمكن أن تكون في اتجاه المصالح الوطنية. كما ذكرت سابقاً، فإنّ صناعة الأعراف والشرعية من قواعد السّلطة، كما أن تتّبع المصالح المثلى بشكل صحيح، يمكن أن تكون أساساً للمضي قدماً بالمصالح الوطنية. كما أنّ متابعة المصالح المثالية لدى الآخرين تسبّبت في أن نكون بلدًا مؤثّرًا في العراق ولبنان. طبعًا، من الممكن أن تكون السياسات الخاطئة مؤخرًا قد تسبّبت بركود نفوذنا في المنطقة، ولكن ذلك لن يكون سببًا للفصل بين المصالح المثالية والمصالح الوطنية، بل إنّ التصور المتصلّب عن المصالح الوطنية هو العائق، فمثلاً، عندما يطرح موضوع القوة الناعمة، يجب أن ننظر إلى المصالح الوطنية من منظور واسع، كي نتمكّن من متابعتها على المدى الطويل.

لهذا، أعتقد في المحصّلة، أنّ السياسة تتشكّل على أساس تصوّر السّاسة عن المصالح الوطنية. ومن الممكن أن يكون اعتقاد سياسي في الدّاخل خاطئًا بالنّسبة إلى المصالح الوطنيّة، أو أن يكون منطلقًا من معلومات غير وافية.

عندما تنظر إلى السياسة الخارجية من وجهة نظرك، لا يمكنك الادّعاء أنك أخذت بعين الاعتبار جميع الأبعاد. حتى أنا كمحلل للسياسة الخارجية، لا أتمكن من ملاحظة بعض الأمور، بينما يمكن لصاحب قرار ذي رتبة عالية أن يرى الأبعاد الاقتصادية العسكرية والأمنية في رسم السياسة الخارجية.

اسمح لي بالعودة إلى فترة عملك في طهران في العام 1992م، عندما كان السيد كمال خرازي المندوب الدائم لإيران لدى الأمم المتحدة. هل استمرّ هذا الوضع حتى نهاية حكومة السيد هاشمي؟ نعم، كان السيد خرازي المندوب الدائم. ووفقاً للهيكل الإداري لوزارة الخارجية، يُعدّ معاون الشؤون الدولية مسؤولاً عن البعثة في نيويورك. لهذا، عرض الدكتور ولايتي مسؤولية إدارة الشؤون الدولية على السيد خرازي، لكنّه رفضها، ثم عُرضت عليّ.

إنّ الدكتور خرازي شخص جليل. كان يرعاني بلطف طيلة تلك الفترة، أي أنّه لم يتعامل معي قط كموظف سابق لديه، وحفظ منصبه كمعاون للشؤون الدولية في وزارة الخارجية. وإضافةً إلى مشاركتي في الجمعية العامة، ونظرًا إلى مسؤولياتي، كنتُ كثير التردّد إلى نيويورك، فكما ذكرتُ سابقًا، كنت رئيس اللجنة السادسة.

إذًا، استمرّ عملك مع الأمم المتحدة؟

نعم، طيلة السنوات العشر التي كنتُ أشغل فيها منصب معاون الشؤون الدوليّة، كنتُ أتردّد إلى الأمم المتحدة بمتوسط ثلاث إلى أربع مرات كلّ عام، وكانت لديّ علاقة وثيقة بها.

وعندما رجعت إلى طهران، اتسعت هذه العلاقة أكثر. لم تكن نيويورك وحدها ضمن مسؤولياتي، بل شمل عملي فيينا وجنيف وجدة، إذ كنتُ أتابع شؤون المفاوضات فيها. ونظرًا إلى سيرتي السابقة، كانت نيويورك تحتل مكانة خاصة لدي.

كما تعلم، وقعت حادثة اغتيال ميكونوس في عهد حكومة رفسنجاني، حيث قُتل أربعة أكراد إيرانيين في مطعم ميكونوس في ألمانيا، وشهدت العلاقات الإيرانية مع الاتحاد الأوروبي فترة مظلمة ومليئة بالضغط. كيف تأثرت وزارة الخارجية بهذا الحدث؟

كانت مسؤولية ميكونوس تقع على عاتق قسم العلاقات الثنائية في وزارة الخارجية، وقد حصل نقاش حول هذه القضية عندما كنت المعاون. وكان ثمة علاقة صداقة تربطني بالسيد محمود واعظي - معاون شؤون أوروبا وأمريكا - مذ كنتُ عضوًا في الجمعية الإسلامية للطلبة في أمريكا وكندا.

عندما رجعت إلى إيران، وحملت مسؤولية معاونية الشؤون الدولية، كان الدكتور واعظي يستشيرني في المواضيع التي تخص عمله، ومنها الشؤون المتعلقة بأمريكا. كان أحد أعمالي عندما كنت المعاون، كتابة الرسائل الموجهة إلى الأمريكيين، والتي كنتُ نرسلها عن طريق السفارة السويدية، على الرغم من أن هذا العمل لم يكن ضمن واجباتي، إلا أن الدكتور واعظي كان يطلبه مني، نظرًا إلى دراستي في أمريكا وسكني فيها وإطلاعي عليها، فكان يرسل مدير مكتبه إلى مكنتي لصياغة الرسائل معًا. في

قضية ميكونوس، وقضية تفجير «مركز اليهود» في الأرجنتين، المعروفة بقضية آميا، كنت أساعده أيضًا بشكل ما في الأمور المتعلقة بمجال عمله.

مع الأسف، حدثت عدة أمور في نهاية عهد حكومة السيد هاشمي، اسمح لي بالإشارة إلى أهمها. أحدها، تفجير الخُبَر في السعودية، وهي المنطقة التي يقيم بها الأمريكيون. ورغم أن جميع الشواهد تشير إلى تورط القاعدة في التفجير، ونظرًا إلى عدم استعداد الحكومة السعودية لمواجهتها، فقد اتجهت إلى اتهام الشيعة بشكل غير مباشر. في هذا الموضوع، توترت العلاقات بين إيران وأمريكا بشدة. وهذه القضية، إلى جانب قضيتي ميكونوس وآميا، جعلت إيران موضع تهديد عسكري، وتهديد سياسي (قطع العلاقات مع أوروبا)، وتهديد دولي.

عندما طُرح موضوع آميا أو «مركز اليهود» في بوينس آيرس، كانت الأرجنتين عضوًا في مجلس الأمن، وقد سعى وزير خارجيتها إلى جرّ الموضوع إلى مجلس الأمن. لهذا، كنّا مجبرين على العمل الدبلوماسي في هذا الصدد. في قضيتي الخُبَر وآميا، كان لديّ دور أكثر بروزًا، لمنع تحول هذه القضايا إلى تهديد عسكري ودولي على إيران. أما قضية ميكونوس، ونظرًا إلى أنها كانت تخصّ العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والعلاقات الثنائية مع ألمانيا، فكان دوري فيها أقلّ بروزًا.

حدّثنا عن البيئة التي شَهِدَتْها تلك الفترة؟

كانت بيئةً حادّةً. كما ذكرت، كنا نعيش أزمةً وتوترًا في المجالات السياسيّة والعسكريّة والدوليّة. وعندما أصبح الدكتور خرازي [أغسطس/آب 1997 - أغسطس/آب 2005] وزيرًا للخارجيّة، لم يتواجد أيّ سفير من سفراء الاتّحاد الأوروبيّ في إيران، كما كان سفراؤنا في دول الاتّحاد الأوروبيّ متواجدين في طهران، ولم تكن ظروفنا مؤاتية.

الانفراج السياسي

هكذا استعرضنا، ولو بشكل مختصر، الفترة الممتدة حتى نهاية حكومة السيد هاشمي. مع بداية عهد حكومة السيد خاتمي، اتجهت السياسة الخارجية الإيرانية نحو تطبيع العلاقات الإيرانية مع جيرانها، وبشكل أعم مع العالم، وهو ما يُعَبَّر عنه بمبدأ الانفراج.

يعتقد الكثير من المحللين للسياسة الخارجية الإيرانية، أنَّ سياسة السيد خاتمي كانت استمراراً لما بدأ في عهد السيد هاشمي. هل أنت موافق على هذا التصنيف؟

نعم، أصبح الانفراج مبدأً لسياسة الجمهورية الإسلامية الخارجية بعد الحرب مع العراق. بالطبع، كان أحد آثاره رفع الشبهات عن إيران، لأننا كنا على قطيعة مع العالم في فترة الحرب. بعد الحرب، انتبهنا إلى أنَّ العالم يحمل صورة غير صحيحة عنّا. ولكن مع اتضاح الصورة الحقيقية لصدام، كان بإمكاننا فتح صفحة جديدة من العلاقات، وبالطبع كانت بعض القصص جديّة.

كانت إيران تتعرّض لضغوط حقيقية، كما أنَّ موضوع التعاون في المنطقة لحماية الأمن في الخليج الفارسي، والذي بدأ في السنين

الأخيرة من الحرب باقتراح من إيران، تعزّز عند الحرب بين العراق والكويت، لينقطع مع بروز مشكلة الجزر. هذه الأحداث وقعت عندما كانت إيران تمارس دورًا إيجابيًا في المنطقة والعالم. كانت الأمور مشابهة في الموضوع النووي، وتحديدًا عندما برزت إيران كقوة لها دور في استقرار المنطقة وأمنها.

أذكر أننا كتبنا مشروعًا حول الاستقرار والأمن في الخليج الفارسي في العام 1987م، كرسالة للأمين العام للأمم المتحدة، وهو ما أصبح أساسًا للمادة 8 من القرار 598.

بعد اعتداء العراق على الكويت، اجتمع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي مع إيران في مقرّ البعثة الإيرانية في نيويورك. وفي العام التالي، اجتمعنا في مقرّ إقامة السيد سعود الفيصل في نيويورك مع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي. في هذا الصدد، أعددنا إعلانًا حول بدء نظام أمني وتعاون جديد في الخليج الفارسي. في العامين الثاني والثالث لحكومة السيد هاشمي، أي في العام 1992م، عُرض موضوع الجزر بشكل مفاجئ. وقد تعطلّ النص الذي اتفق عليه الجميع في الاجتماع بسبب وزير خارجية الإمارات، ذلك أنه حوّل المجلس إلى جلسة غير لائقة.

كنت أرى أنه يتوجب علينا إصلاح علاقاتنا مع العالم بعد الحرب، وتلك كانت سياسة السيد هاشمي أيضًا. في عهد حكومة السيد هاشمي، كانت الاتجاهات متعددة، فكان ثمة اتجاه حاد، وآخر أقل حدة، وآخر معتدل. في مجال السياسة الخارجية في تلك الأيام،

كانت الأمور مغايرة تمامًا [عهد السيد أحمدي نجاد]، أي أن التيار المحافظ كان معتدلاً أكثر من التيار اليساري الأكثر حدةً. ورغم أنني لم أكن أبداً ضمن التيار المحافظ، فقد كانت علاقة شخصيات من التيار الإصلاحية معي ومع أمثالي سيئة، نظراً إلى مواقفي المعتدلة. والأكثر غرابةً أنه، حتى في عهد السيد خاتمي، حين اتخذ الأصدقاء في التيار اليساري مواقف أكثر اعتدالاً في السياسة الخارجية، لم تتغير علاقتهم بشخصيات مثلي. في عهد السيد هاشمي، كان الأصدقاء المنتمون إلى الخط الفكري للسيد خاتمي مخالفيين لسياستنا المعتدلة، وعندما انضموا إلى الحكومة تحت راية السيد خاتمي الإصلاحية، قبلوا بسياسته.

في عهد السيد هاشمي، كنا نرتجف عند ذكر صحيفة «سلام». في إحدى المرات، كتبت هذه الصحيفة رسالة لوزير الخارجية، مفادها أن «ظريف» تحدث عن أمريكا [بطريقة إيجابية]، وعلى وزارة الخارجية أن تبين موقفها منه، وإلا ستنتشر [الصحيفة] فضيحة في اليوم التالي.

ما الذي كانوا يريدونه؟

كانوا يريدون مناهضة أمريكا. إن أغلب المتطرفين منذ وكر التجسس وقضية مكة وقطع العلاقات مع مصر، كانوا ضمن التيار الإصلاحية. مازحت السيد خاتمي بجد في أحد الأيام قائلاً له: «خالفنا أصدقاءك يوماً لأننا كنّا نتحدث باعتدال، ورغم أنهم يتحدثون اليوم بحديثنا نفسه، فلا يزالون مخالفيين لنا». كمثال على ذلك، ما حصل

في الدورة الثانية للسيد خاتمي، إذ كان أحد شروط المتطرفين الإصلاحيين في المجلس السادس لمنح الثقة للدكتور خرازي، هو عزلي من منصب معاون في وزارة الخارجية.

على أي حال، كنّا نظنّ أنّ الاتجاهات ستتلاقى بمجيء خاتمي واتجاهه المعتدل في السياسة الخارجية. ولكن مع الأسف، تدخلت خلافات السياسة الداخلية، حيث تحوّل المعتدلون في السياسة الخارجية من التيار المحافظ إلى متطرفين، وهو ما تسبّب في استمرار الجدل مع تبدّل مواقع اللاعبين فقط، وقد صمت السيد هاشمي إزاء هذه الأحداث.

في بداية عهد حكومة السيد خاتمي، سعى البعض، بغير رضا، إلى إلغاء السيد هاشمي. أصبح المذكور الشخص الثلاثين في مجلس الشورى، وتعرّض لإهانات كثيرة حتى فضّل العزلة. لهذا، تموضع المعتقدون بالاعتدال في الجبهة المقابلة، كما قامت بعض الشخصيات، مثل السيد ناطق نوري، المؤمن بالاعتدال والعلاقات المنطقية، بالتطرف أو اختارت العزلة. لا أقصد أنّ جميع هذه الأحداث حصلت بسبب التسييس. كان التيار الإصلاحي عاطلاً عن العمل، ثمّ تخصص أتباعه وزادت معلوماتهم وبصيرتهم السياسية.

في الواقع، لم تكن الكوادر قد تخصّصت في مجال السياسة الخارجية في بداية الثورة، وقد كان هذا التطرّف نتيجة الأفكار والفهم غير التخصصي، فيمكنك أن تكون ضد الإمبريالية، وأن تتمتع بالعقلانية والمنطق في الوقت نفسه. لم أكن يوماً في صف الإمبريالية، ولكنني

لم أطرّف. في الحقيقة، لمناهضة الإمبريالية أسلوب خاص، وأسلوب مناهضة نظام الهيمنة لا يقوم على تقوية أسسه بسلوكك وأعمالك. إن كنت تريد مناهضة نظام الهيمنة، فعليك طعن قواعده.

من المؤكّد أنّك لا تعتقد بقدرتنا على مجابهة أمريكا عسكرياً. إذًا، لماذا تتّبع هذا الأسلوب؟

عندما تتّبعه، فإنك تقوم بتعزيز أسس نظام الهيمنة. وما يمنحك القدرة على الصمود في مقابل نظام الهيمنة، ليس قوتك العسكرية، بل إنّك تحتاج إلى أمور أخرى، مثل العقلانية والمنطق والعلم، لا روح الحرب.

كيف تصف المشتركات والاختلافات في السياسة الخارجية الإيرانية بين عهدي حكم السادة خاتمي وهاشمي؟

من ناحية خارجية، وبعد ولاية خاتمي، انتبهت جميع الدول إلى أنّ الديمقراطية تحكم إيران، نظرًا إلى خطاب السيد خاتمي وأحداث الانتخابات، ذلك أنّ السيد «ناطق نوري»، المرشح ممثلًا عن التيار الحاكم، بل مرشح النظام، لم يفز. لهذا، تشكّلت في العالم قناعة جديدة تُعدّ ثروة للبلاد. في الحقيقة، لم يكن السيد خاتمي قائد التيار الإصلاحية. كان قادة هذا التيار شخصيات مثل السيد موسوي خوئينيها، وفي السياسة الخارجية، كان هناك السيد بهزاد نبوي، وكان هؤلاء يحملون رؤى متطرفة. كان السيد خاتمي من الوجوه المعتدلة في التيار الإصلاحية، وقد اضطر الباقون إلى الانسجام مع رئيسهم الجديد.

ثمة أمر آخر حول الاختلاف بين السيد هاشمي والسيد خاتمي، فقد انتُخب السيد خاتمي في يونيو/حزيران [1997]، وتولى الحكم في أغسطس/آب، كما أقيم اجتماع قادة منظمة المؤتمر الإسلامي في نوفمبر/تشرين الثاني، أي أنه استقبل قادة الدول الإسلامية بعد شهرين من توليه الحكم. من الطبيعي، أنه لم يكن بالإمكان توفير كل المشاركة في الاجتماع خلال شهرين. وما تجدر الإشارة إليه، هو أنّ المجموعة المكلفة بالتنسيق للاجتماع في عهد السيد هاشمي هي التي عملت دون غيرها. بالطبع، كانت ثمة ضغوط ومخالفات، من بينها عدم تقدير أي منهم، رغم أن كل من دخل هذا العمل في ولاية السيد خاتمي تمّ منحه الجوائز والأوسمة.

كنت والسيد صادق خرازي نحمل على عاتقنا الحمل الأثقل، ولكننا لم نحظّ بأي تقدير منذ ولاية السيد هاشمي وحتى ولاية السيد خاتمي. وقد واجه اقتراح منحنا وسام الكفاءة مخالفة لجنة الحكومة من قبل أكثر الوزراء. أحبّ السيد خاتمي كثيرًا، وأؤمن به، ولكن لا يجب نسيان الوقائع. كنت والسيد صادق خرازي من أقرب الناس إليه، وقد عملنا ليلاً نهارًا طيلة ثمانية أشهر، لأنّ أرض مقر الاجتماع حُفرت في أبريل/نيسان [1996]، وتمّ بناؤه وتجهيزه كاملاً في نوفمبر/تشرين الثاني. هذه الأمور كلها قام بها السيد صادق، كما أننا استضفنا 29 رئيس دولة على أفضل وجه، ولم نحصل على أيّ تقدير.

ما هي مسؤوليتك في الاجتماع؟

كنت المسؤول السياسي لاجتماع الرؤساء في طهران، وكانت جميع الأعمال السياسية ملقاة على عاتقي. كما كنت رئيس اجتماع الخبراء، ورئيس اللجنة السياسية، والمتحدث في الاجتماع.

وما هي مسؤولية السيد خرازي؟

كان الدكتور كمال خرازي رئيس اجتماع الوزراء، وكان السيد صادق خرازي رئيس طاقم تنظيم الاجتماع، أي جميع الأعمال المتعلقة بالاجتماع، مثل البناء، تهيئة الفنادق، وكل إقامة الاجتماع. في ولاية السيد هاشمي، تمكنا من كسب موافقة المؤتمر الإسلامي لاستضافة الرؤساء، وحافظنا عليه بالكثير من الجهد. من الجيد أن يُذكر ما حدث بهذا الخصوص، وكيف كانوا يريدون تولي الاستضافة دوننا.

في البداية، سعت السعودية ومصر، ثم السيدة بي نظير بوتو، بحجة الذكرى الخمسين لاستقلال باكستان، إلى إقامة اجتماع خاص في إسلام آباد، وبذلوا كل جهدهم لإلغاء الاجتماع في طهران، ولكنهم لم يوفقوا. في الحقيقة، هذا الحدث هو أحد الأمور العظيمة التي حدثت في ولاية السيد هاشمي، واستفاد منها السيد خاتمي. في اجتماع القادة في باكستان، التقى السيد هاشمي الأمير عبدالله، ولي عهد السعودية آنذاك. كان هذا اللقاء أرضية لصداقة طويلة بينهما. وقد أثّرت هذه الصداقة جدًّا في إقامة الاجتماع الناجح في طهران. ما أريد قوله هو أنَّ سياسة الانفراج كانت استمرارًا لقرار اتّخذه السيد هاشمي، واستمرّ السيد خاتمي به برؤية وحوار جديدين.

إذًا، هل ترى أن إقامة اجتماع قادة الدول الإسلامية في طهران كان بداية سياسة الانفراج؟

كانت إقامة اجتماع القادة بداية قويّة. يُعدّ هذا الاجتماع أحد أهم اجتماعات قادة منظمة المؤتمر الإسلامي، إذ حضره رؤساء 29 دولة. كان من الممكن أن يقام بشكل أفضل، ولكن لم يكن أحد يتصوّر أن تحضر كلّ هذه الدول الاجتماع. حضره على الأقل رؤساء 29 دولة، ووزراء خارجية أكثر من خمسين دولةً عضوًا في منظمة المؤتمر الإسلامي. كان هذا الرقم مثيرًا للإعجاب. وقد شاركت الدول الإسلامية في الاجتماع بقلق، ذلك أنّها كانت تفكر في أننا سنستغلّ حضورها.

لتفهم السياسة الخارجية، تصوّر كمثال أنّك تريد بيع سيارة بأيّ طريقة ممكنة، وأنّك ستقوم بأيّ عمل لذلك، من دون إيلاء الأخلاق أهميّة، بل إنك ستلجأ إلى الاحتيال للحصول على المال. إن كنت صاحب معرض سيارات، وكرّرت هذا العمل، فلن يعود الزبون للشراء من معرضك. مع الأسف، ينظر البعض إلى السياسة الخارجية كما لو أنها عملية بيع سيارة مستخدمة، ويريدون الاستفادة منها بشكل قصير الأمد.

إنّ الصّورة التي يرسمها هذا السلوك في أذهان السّاسة الدوليين، هي نفسها صورة البائع الذي يريد بيع السّيارة بالنّصب والاحتيال. لهذا، لن تسمح بقيّة الدول باستمرار هذا السلوك. إن كان سلوكك ومعاييرك سلبيين، فلن تُعرف في المجتمع الدولي كسياسيّ جادّ.

أشار قادة الدول بعد الاجتماع الناجح في الصحف واللقاءات، إلى أنهم لم يكونوا يتصورون إقامة اجتماع ديمقراطي بهذا الشكل. لعلهم كانوا يظنون أننا سنملي عليهم عقائدنا ورؤيتنا.

هل احتفظت بمنصبك السابق في تلك السنين؟

نعم، كنت المعاون الوحيد في وزارة الخارجية الذي احتفظ بمنصبه في عهد السيد هاشمي، وفي عهد السيد خاتمي. كنت معاونًا لخمس سنوات. وفي السنوات الثلاث الأخيرة، كنت مندوبًا لدى الأمم المتحدة.

قبل أن ننسى موضوع الانفراج، من الأفضل أن نعود إلى شرح المعايير بهذا الخصوص في مجال علاقة إيران بجيرانها، ثمّ تعاملها مع العالم. هل أثّرت سياسة الانفراج في ارتقاء موقع إيران، وساعدت في حصولها على الأهداف الوطنية؟

إنّ تعريف السياسة الخارجية مبنيّ على متابعة المصالح الوطنية، والدبلوماسية تريد تحقيق هذه المصالح بأقل التكاليف، أي الحصول على أكبر قدر ممكن من الأهداف بأقل قدر من التكاليف، ولكننا لن نحصل على شيء من دون حسابات. بالطبع، قد تنفق بهدف الحصول على مصالح أعلى على المدى الطويل.

إنّ الكثير من السياسات المثلى للجمهورية الإسلامية، ليس هدفها الحصول على مصالح مادية فحسب، بل الدفاع عن القيم المثلى أيضًا. كذلك، فإن أخذ موضوع المحاسبة بعين الاعتبار، يقلّل من التكاليف. وما جعل لإيران قدرة بارزة ومؤثرة في الشرق الأوسط،

هو أنها تحملت التكاليف في إحدى الفترات، لدعم معارضي صدام والمجاهدين الأفغان إبان الحرب ضد الروس، وكذلك ما تحملته من أجل حزب الله وحماس. أصبحت هذه التكاليف اليوم جزءاً من رصيدنا في المنطقة. لهذا، لا يعني تقليل التكاليف عن طريق الدبلوماسية عدم الإنفاق. في الحقيقة، يجب أن تكون التكاليف مدروسة في برنامج استراتيجي.

إن سياسة الانفراج لا تعني التخلي عن القيم، ولهذه السياسة مقدّمة من الضروري فهمها جيداً. تقول هذه المقدّمة إن بعض المجموعات في العالم بحاجة إلى عدوّ لتستمرّ في العيش، وهذه المجموعات هي أكثر المجموعات الاستعماريّة تطرفاً. بعبارة أخرى، إن الاستعمار والهيمنة بحاجة دائمة إلى تبرير أعمالهما غير الإنسانية، والدّعاء أنّهما بحاجة إلى هذه الأساليب لمواجهة عدوّ حقيقيّ أو وهميّ.

يمكن أن يكون هذا العدوّ هو التخلّف، أي أن يتم احتلال بلد بحجّة الإعمار. في فترة ما، شاعت عبارة مسؤوليّة «الرجل الأبيض»، الذي يحمل على عاتقه مسؤولية صناعة المدينة، أي أنّ العالم يضمّ قوماً متخلفين، ومن حقّ الرجل الأبيض الاستثمار لمنحهم المدينة.

فيما بعد، أصبح هذا العدو هو الشيوعية، أي أنّ الهيمنة ترى ضرورة التصدي للشيوعية، وتبرر أي سياسة للتصدي لهذا العدو، وترى معيار الحق والباطل في مستوى القرب والبعد منه. في الحقيقة، يعدّ البلد القريب من هذا العدو عدوّاً، فيما يبقى البلد البعيد

عنه، حتى ولو كان يمارس القمع والاستبداد، مقبولا، مثل حكومة محمد رضا شاه أو النظام السعودي. كمثال، انظر لماذا يتحملون هذه العلاقات؟ لماذا تدعم الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعي الديمقراطية حكومة البحرين التي تقمع شعبها بهذه الطريقة؟

عندما كان الاتحاد السوفياتي يتجه نحو الانهيار، كان القلق يعمّ أوساط نظام الهيمنة، لأنّ نظامهم لا يمكن له الاستمرار من دون عدوّ. من الدول الأخرى التي لا يمكن لها البقاء من دون عدوّ «إسرائيل»، فالنظام الصهيوني بحاجة إلى عدوّ كي يستمر في الحياة، وكان هذا العدو هو الاتحاد السوفياتي.

من الطريف أنّ أكثر الأنظمة الحاكمة قمعا هي التي تبرر شرعية وجودها بعدوّ، مثل نظام الفصل العنصري في أفريقيا الجنوبية. إنّ آداب نظام الفصل العنصري تقوم على التبرير، فقد كان أنصاره يقولون إنهم حاجز لمنع دخول الشيوعية إلى أفريقيا، كما كان لديهم كتاب لتبرير الفصل العنصري، اسمه «الدبة على البوابة»، ويقصد أنّ الدبة - أي الروس والشيوعيين - سيأتون لاحتلال أفريقيا، إذا قُعد النظام.

إنّ حاجة إسرائيل إلى تبرير وجودها عن طريق عدو خارجي هي حاجة مضاعفة، لحفظ الانسجام الداخلي، أي أنّ الخلافات الداخلية لقوى النظام الصهيوني كثيرة، إلى درجة أنّ عليها صناعة عدو في اليوم الذي تفقد فيه عدوها. هذا الكلام ليس كلامي، بل هو حديث وزير الحرب والخارجية السابق لإسرائيل آبا إبان، أحد

منظري الصهيونية، إذ يقول: «لو لم يكن لـ«إسرائيل» عدو، ولم يبدأ العرب بعض هذه الحروب، لبدأنا بها نحن، لأننا بحاجة إلى ذلك». طبقت «إسرائيل» هذه الفكرة على إيران عند انتهاء مؤتمر مدريد، بعد أن أرادت التصالح مع العرب، إذ قامت بنقل العداء لإيران وفق حسابات مدروسة، لئلا تفقد العدو. لهذا، فإن أكثر الشخصيات تطرفاً ضد إيران، مثل شمعون بيريز، هو أكثرهم سلماً مع العرب.

منذ الخمسينيات، حين بدأت الحرب الباردة، وحتى نهاية الثمانينيات، كان العدو العالمي هو الاتحاد السوفياتي والشيوعية. ومنذ أواخر الثمانينيات، ومع أفول نجم الاتحاد السوفياتي، قامت مجموعة بالتنظير لإبراز عدو جديد، وكان هذا العدو هو الإسلام الثوري أو الإسلام السياسي. في أمريكا، كان هناك نقاش حول تحويل المصيبة الحمراء إلى مصيبة خضراء، أي تحويل العدو الشيوعي إلى العدو الإسلامي. لو لاحظت آداب أكثر الوجوه الغربية تطرفاً، لاحظت مصطلحات مثل «الفاشية الإسلامية»، والذي بدأ من هذا المنطلق.

انتبهت الجمهورية الإسلامية إلى هذه الحقائق في عهدي السيد هاشمي والسيد خاتمي. لهذا، أصبحت سياستنا عدم السماح لنظام الهيمنة بأن يصل إلى هذا الهدف. أحياناً، تُصوّر سياسة الانفراج كسياسة سلبية بمعنى الاستسلام، ولكنها ليست كذلك. في الحقيقة، إن الانفراج وقاية من اتخاذ نظام الهيمنة ذريعة للبقاء، وكما قلت سابقاً، ثمة دول لا يمكنها البقاء دون عدو.

في التسعينيات، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، برزت هذه القضية في مشروع صدام الحضارات، أي التخطيط لصدام الحضارات وإنتاج نظرية عدو جديد، إلى جانب التخطيط لنهاية التاريخ. في الحقيقة، لو نظرت إلى هذه الآراء، لاحظت أن الأسس النظرية لعدو جديد تؤيد الحاجة إلى عدو لدى النظام المحتاج.

في تلك الظروف، كنّا نريد منع ترسيخ هذه النظرة. بدأت سياسة الانفراج في عهد السيد هاشمي، واستمرت حتى عهد السيد خاتمي. ويرى البعض سياسة الانفراج في الابتعاد عن أضرار الدول القوية، وعدم التورط في أمورها، وهي لا تعدّ نظرة غير عقلانية، ولكن الأساس الفكري لسياسة الانفراج في عهد السيد خاتمي، بدأ بمشروع حوار الحضارات. في الحقيقة، كان حوار الحضارات هو التشخيص الصحيح والترياق الناجع لسياسة نظام الهيمنة، لأنهم كانوا يسعون إلى صدام الحضارات، ولكن حوار الحضارات شكك في الأساس النظري لمشروعهم.

لو أردت متابعة هذا الموضوع بتوسّع، فقد ناقشنا - مجموعة الشخصيات البارزة باختيار الأمين العام للأمم المتحدة - هذه النظريات في كتابنا «العبور من الفجوة: حوار الحضارات». إنّ الأساس النظري لسياسة الانفراج هو منع استغلال بعض الأنظمة لعلاقاتها مع الجيران والآخرين، لجعلنا في مصاف الأعداء.

في الحقيقة، أنت تعتقد أنَّ فكرة حوار الحضارات أداة تنفيذية مناسبة لمبدأ الانفراج؟

نعم، إنَّ نظام الهيمنة بحاجة إلى نظرية صراع الحضارات ليبقى حيًّا، فهي أداة في يده، ولكنَّ حوار الحضارات أداة نظرية للوقاية من ذلك.

ألم يكن المشروع ناتجًا من حاجة الجمهورية الإسلامية الإيرانية الاستراتيجية على المستوى العالمي، إلى الهروب من المضايقات؟

كانت حاجةً لكل العالم، وليس للجمهورية الإسلامية فقط، أي أنَّ ما طرحته إيران بصفتها رئيسًا للمؤتمر الإسلامي، هو أنَّهم يريدون صناعة عدو وتعريفه كنموذج، وعلى العالم الإسلامي أن يكون السَّباق للوقاية من ذلك، لأنَّهم يريدون قولبة العدو الجديد في لباس الإسلام والمسلمين. وقد كانت الحاجة للتصدي النظري حاجة عالمية، وقُبِلت سريعًا. ورغم أنَّ الأمريكيين كانوا معارضين للموضوع، فإنهم رافقوا المشروع منعًا للعزلة. ولهذا، فبمجرد تقاعسنا عن العمل، وجدوا الفرصة سانحة لتحويل مشروع حوار الحضارات إلى ائتلاف الحضارات. في الحقيقة، وجَّهوا المشروع مجددًا إلى هذا الأساس: لديكم عدو، وعليكم الائتلاف ضده.

إنَّ الكلمة المفتاح في مشروع «حوار الحضارات» هي «الحوار»، ولكلمة «الحضارات» معنى ثانوي. لو انتبهت، ستلاحظ أنَّ الحضارة في ذاتها أمر جيد، ولكن صدام الحضارات يحمل في طياته جانبًا

من الحضارة. لهذا، كانت مشكلتنا مع الموافقين لحوار الحضارات والمخالفين له، هو أنهم لم يفهموا بعد قيمته من حيث صناعة الأعراف.

حقّق السيد خاتمي الاستفادة القصوى من الحاجة العالميّة والثروة الوطنيّة - أي الانتخابات - وكذلك الثروة الإقليمية - أي رئاستنا للمؤتمر الإسلامي - في الوقت والمكان الصحيحين، وتمكّن من ترسيخ مشروع حوار الحضارات. وقد أسّمت الجمعية العامة للأمم المتّحدة العام 2001م، عام حوار الحضارات، ولكنّ هذه الثمار فسدت كلّها بسبب السياسات الخاطئة.

بحسب الشرح الذي قدّمته حول مشروع حوار الحضارات، والذي يستند إلى سياسة الانفراج، لماذا لم يُستقبل هذا المشروع داخليّاً بشكل جاد؟ كما أنّه استقبل بشكل متواضع على المستوى الخارجي - والذي اقترن بهجمات 11 سبتمبر/ أيلول - وبهذا خابت جميع الحسابات المأمولة لأثره؟ بشكل عام، لم ينجح المشروع؟

لو قبلنا بوجود فئة متطرفة في الخارج تحتاج إلى عدو ليحفظ نظام الهيمنة، فمن الطبيعي أن نتوقّع أن يبذلوا قصارى جهدهم للحيلولة دون رواج عُرف جديد. من أهم أسباب عدم نجاح مشروع حوار الحضارات، هو تواجد مخالفين أساسيين له. ورغم أنّ هؤلاء المخالفين انضموا إلى حماة قرار حوار الحضارات - ويعلم المطلعون على قواعد الدبلوماسية المتعددة الأبعاد فقط أسباب ذلك جيّداً - فإنهم لم يوفروا جهداً في تخريب المشروع. كمثال على ذلك،

سعت أمريكا إلى منع تداول هذا الموضوع في الجمعية العامة. كما أنَّ ثمة مجموعة، مثل المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية، كانت تريد الصدام.

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، يمكن تصور خيارين متناقضين. بعد أسبوعين من 11 سبتمبر/أيلول، قلتُ في الاجتماع الاستثنائي للجمعية العامة، بصفتي نائباً عن إيران حول الإرهاب: «إنَّ الشَّاءَ على السلطة هو الوجه الثاني للإرهاب، أي أنك لو أوجبت للسلطة حقاً، لا تتوقع من المظلوم الذي لا يملك هذه السلطة أن لا يستخدم أساليب أخرى». يقول السيد خاتمي أيضاً: «طالبان وبوش وجهان لعملة واحدة. هذه الكلمة ليست شعاراً، بل رؤية». وفي هذا السياق، لا أعتقد أنَّ طالبان وبوش وجهان لعملة واحدة، بل هما الوجه ذاته.

إنَّ الرؤية الأولى هي دفع العالم إلى الحرب على الإرهاب. لدينا هنا ثلاث كلمات هي «حرب»، «على»، «الإرهاب». لو قمنا بتحليل هذه الكلمات، لوجدنا أنَّ الحرب تعني الدولة الأقوى التي تمتلك القدرات العسكرية. ولحفظ منصب القوة، عليها إيجاد عدو، ويعدُّ الإرهاب هو العدو البديل للشَّيوعية.

أما الرؤية الثانية، فتقول إنه بالإمكان الاستفادة بشكل آخر من أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول. كان بإمكانهم القول إنَّ تحقيق أمن العالم بثمن سلب أمن الآخرين، هو أمرٌ مستحيل حتى بالنسبة إلى أمريكا التي كانت تستشعر الأمان آنذاك.

إنَّ الصورة الأبرز التي ثبتتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول، هي أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تُعدُّ قوتها العسكرية مماثلة لقوة العالم أجمع، لا تزال تعاني الضعف. وبما أنَّ منطق صفر أو واحد غير موجود في هذا العالم، فلا يمكن الاحتكام إلى فكرة: «كن غير آمن لأتمتع بالأمن». لو توفر لأمریکا هذا الأمر لقامت به، ولكنها لم تكن قادرة عليه.

في المحصلة، لو كان مشروع حوار الحضارات نشطاً، لاستفادت الولايات المتحدة الأمريكية منه بهذا الشكل، ولكنها كانت من آخر الموافقين على بيان حوار الحضارات، من خلال الأدلة التي وجدت عدة مرات في مجال الدبلوماسية المتعددة الأبعاد. لقد وافقت 108 دول على البيان، منها دول نامية ودول أوروبية وأمريكية.

انضمَّ الأوروبيون إلى حماة المشروع لتقليل ضرره، كما يرون. نحن أيضاً كنَّا بحاجة إلى ائتلاف شامل لتدشين مفهوم في العلاقات الدولية، إذ إن التآلف ضرورة، ذلك أنه يجب تجنُّب الفرعيات وتكريس الأساسيات.

إنَّ المفهوم الأساس الَّذي كنت أسعى إلى تكريسه في بيان حوار الحضارات - والذي كنتُ كاتبه والمفاوض عنه - هو التخلُّص من الإلغاء في العالم، ليحلَّ التعارف محلَّها. لم يكن هذا الأمر مجرد ضرورة عالمية، بل كان واجباً لحفظ المصالح القومية، لأننا كنَّا أول مرشح للإلغاء من العالم. في الحقيقة، كنت أنظر إلى المصالح الوطنية في هذا المشروع.

وقد ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية - والتي أصبحت من حماة المشروع - على الأمم المتحدة لمنع تخصيص يومين لحوار الحضارات، كما كان مقرراً، لأنّ حوار الحضارات مناهض للحرب على الإرهاب. ليس غريباً أن تقوم أمريكا (حكومة بوش) بهذا الأمر، لكن من العجيب أننا لم ندرك قيمة الثروة التي كانت بين أيدينا. ومع الأسف، هجمنا لاحقاً على بضاعتنا الثقافية القيّمة.

بما أنّك سألت عن أدلة فشل المشروع، فإنّ أوّل الأدلة الواضحة هو أنّ الولايات المتحدة الأمريكية خفّضت مدة مشروع حوار الحضارات في الجمعية العامة من يومين إلى نصف يوم فقط، حتى إن جميع الشخصيات البارزة لم تتمكّن من الخطابة فيه. كان رئيس الاجتماع كوريّاً، وقد أصبح مساعده أميناً عاماً للأمم المتحدة، وحصل على المنصب لحسن أدائه آنذاك. لم يستطع الأمريكيون حذف المشروع، لأنّه كان موجوداً ضمن البرنامج. ومن ناحية أخرى، لم نبذل مقاومة جادة، كما أنّ الموضوع لم يكن مفهوماً لكل الدول، وتوفرت رؤى مخالفة له.

إنّ المتطرفين متّحدون في جميع العالم (من دون علمٍ منهم)، ليس في الظاهر والأسلوب (والذي قد يكون متضارباً بالطبع)، بل في الهدف. كمثال، لا أتفق مع من يعتقد بأنّ أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول من عمل الولايات المتحدة، ويظنون أنّ أمريكا جنت ثمار الأحداث، وبالتالي فهي الفاعلة. أعتقد أنّه ليس من الضروري لمن يقطف الثمار أن يكون الفاعل، بل إن المنفعة

والثمار مشتركة بين المتطرفين؛ منافع السيد ابن لادن والسيد بوش في الصدام.

لهذا، ليس من المستبعد أن يقوم السيد ابن لادن بعمل، ويكون بوش هو المستفيد الأول منه. لم تكن منافع السيد ابن لادن قليلة، فقد تحول تنظيمه من مجموعة مجهولة إلى قوة عالمية غير متكافئة. قد يكون السيد بوش على علم مسبق بذلك، لكنه لم يتصدَّ له لأسبابٍ ما. لهذا، فإن جميع المتطرفين مخالفون لمشروع حوار الحضارات، سواء كانوا في الظاهر ثوريين أو متطرفين من نظام الهيمنة العسكرية.

في عهد السيد خاتمي، الذي امتد لثماني سنوات، حدثت أمور كثيرة أعرضها بشكل مختصر. تغيّر نموذج العلاقات للسياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة مع الجيران، وأدّى الانفراج إلى نظرة إيجابية إلى العلاقة مع العرب، وتغيّرت علاقاتنا مع دول آسيا المركزية والقوقاز، وانتقلنا إلى مستويات علاقة أخرى مع الصين وروسيا. كان حوار إيران والاتحاد الأوروبي منظماً وممنهجاً، رغم الانتقاد الذي وُجّه إليه. كانت تُسمع بين الفينة والأخرى همهمة حول تحسّن العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية. كمثال على ذلك، في حادثة زلزال بم، كانت نتيجة المساعدات الإنسانية لضحايا الزلزال، الاستفادة من الحدث ضمن مشروع سمي بـ «دبلوماسية الزلزال». وهناك أمر شبيه به، هو دبلوماسية كرة الطاولة بين الصين والولايات المتحدة⁽¹⁾

(1) دبلوماسية كرة الطاولة أو Ping-pong diplomacy: مجموعة حوارات سرية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في بداية سبعينات القرن المنصرم. لم تكن ثمة علاقة سياسية بين البلدين =

في ستينيات القرن الماضي. لِمَ لَمْ تتمكّن سياسة الانفراج من إيجاد فرصة إيجابية في العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية؟ إنّ الفكرة القائمة على سياسة الانفراج هي حفظ عزة الجمهورية الإسلامية والوقاية من أحادية أمريكا. لهذا، اتجهنا إلى السياسات التي تعزّز دور إيران، وتحدّ من قدرة الولايات المتحدة في العالم. إن أمريكا تنفرد بالقدرة في العالم، حين تكون الأداة هي القوة.

كذلك الأمر في الموضوع النووي. كمثال، أرى أنّ طرح الملف النووي في السياسة الدولية كان سببه رغبتهم في الحد من قدرة إيران، لأنّهم استشعروا أن سياسة صناعة الأعداء ستفشل. كما أنّ عمليّتي السيد بوش - أي الهجوم على العراق وأفغانستان وإضعافهما - تسبّبتا في تحول إيران إلى القوة الأساسية في المنطقة.

بالطبع، لم يكن ذلك بسبب سياسة السيد بوش فقط، بل لأنّنا أنفقنا الكثير طيلة عشرين سنة ونيف بعد الثورة، بناءً على سياسات مثلى، ولكن بحسابات المصالح الوطنية، أي دعم الشعوب، وكذلك لأنّ أعداء إيران - أي صدام وطالبان - أزيلوا، كما أنّ صورتنا الدوليّة تحسّنت، ولم يكن هذا الأمر مناسباً لأمريكا.

نحن لا ننتبه إلى أهداف العدو، ونستخدم كلمة «عدوّ» كأداة فقط. إن كُنّا ندّعي أنّ البعض يكتّون لنا العداء، فيجب علينا

= آنذاك، بل تمت المفاوضات السياسية على هامش مباريات كرة الطاولة. نتج من هذه المفاوضات سفر هنري كيسنجر، مستشار الأمن القومي لحكومة نيكسون، إلى الصين بشكل سري.

الانتباه إلى بعض المواضيع: لمَ ركّزوا على موضوع الهولوكوست إلى هذا الحد؟ لأنّه كان مفيداً لهم؟ لمَ نقول إنّ «إسرائيل» قدّمت معلومات للمنافقين الذين استعملوها في حوارات ضدنا؟ كنّا نعلم أنّ أمريكا تعلم بقضية نطنز⁽¹⁾ منذ مدة طويلة، لمَ استفادوا منها الآن؟ لأنّه كان يجب تقييد إيران، وكانت ثمة حاجة لمنع سياسة الاعتدال والانفراج.

لا ترى أمريكا الآن ضرورة لتقييد إيران، لأنّها ليست خطراً عليها. إنّ الخطر الذي يتحدّثون عنه فيما يتعلّق بإيران في اتّجاه تقوية أدواتهم - أي تقوية حاجة العالم إلى حارس عسكري قادر على مواجهة أي تهديد عسكري - هو إحساس العالم بحاجته إلى القوة الأمريكية في حال وجود خطر نووي جديد يزداد شدة. لهذا، تتمكّن الولايات المتّحدة من إنتاج ملفّ إيران النووي. لم يكن هذا السّعي ليصل إلى هدفه في حكومة السيد خاتمي. كان عملنا في حكومته في الملفّ النووي بالشكل الذي تحدّثت السيدة رايس عنه في لقاء مع رويترز في مارس من العام 2005م، حين قالت: «تمكّن الإيرانيون من العمل بطريقة يرانا العالم من خلالها مذنبين»، أي أنّ القوة العظمى استشعرت الضّعف، وأحسّت بأنّها غير قادرة على الاستفادة

(1) الحديث هنا عن المفاعل النووي في نطنز، وهو أحد أهم منشآت إيران النووية. ونطنز هي مدينة في محافظة أصفهان وسط إيران تبعد حوالي 70 كم جنوب شرق مدينة كاشان. وتُعدّ محطة نطنز لتخصيب الوقود أكبر منشأة طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم في إيران. وهي تعمل منذ فبراير/شباط 2007، فيما تمّ اعتباره مخالفة لقرارات مجلس الأمن الدولي التي تطالب إيران بوقف تخصيب اليورانيوم. وتتكون المنشأة من ثلاثة مباني كبيرة تحت الأرض، قادرة على تشغيل ما يصل إلى 50 ألف جهاز طرد مركزي.

من قوتها، لأنّ العالم يراها مذبذبة. بدأت سياسة إلقاء المسؤولية على إيران في الموضوع النووي في فترة السيد بوش. ومع الأسف، ترافق ذلك مع تغيير الحكومة وتبدّل سياساتنا أيضًا.

نظرًا إلى التاريخ الأسود المليء بالتوتر في العلاقات الإيرانية الأمريكية، أو كما يقول البروفسور جيمز بيل، «ملحمة العلاقات الإيرانية الأمريكية»، وأخذًا بعين الاعتبار التدخل المتكرر لهذا البلد في الشؤون الداخلية لبلدان العالم الثالث، ومنها إيران، يعتقد الكثيرون أنّ العلاقة مع أمريكا ليست من مصلحة إيران. أتساءل: هل ترى أنّ تجديد العلاقة مع الولايات المتحدة أمر ضروري؟

إنّ العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية أو أيّ بلد آخر، هي أداة يجب الاستفادة منها في تحقيق المصالح الوطنية. بالطبع، لا أرى «إسرائيل» كبلد ذي شرعية، ولهذا ليس له موضوعيّة فيما قلت. إنّ القاعدة هي تتبّع المصالح والأهداف الوطنية، كما أنّ العلاقة مع الأمريكيين، كما يقول الفقهاء، ليست واجبة، وفي الوقت نفسه، ليست حرامًا.

في العالم حاليًا، ثمة لاعبان مهمان، مثل إيران وأمريكا، وهما متواصلان بشكلٍ ما بإرادة منهما أو من دون ذلك، مثلًا، في البوسنة في تسعينيات القرن الماضي، وفي أفغانستان والعراق بعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، وسوريا، والملف النووي...

لعدّة أسباب، أعتقد أنّ علاقتنا المباشرة ستكون أقلّ ضررًا، لأنّ الوسطاء الدوليين أو الأشخاص، لا يتمتعون بالصدق، ولا يفهمون رؤيتنا

بشكل صحيح، ولا ينقلون الرسائل بشكل سليم. في كل الحالات، تنقل الرسائل قلق الوسيط وفهمه أو مصالحه، وليس مصالحنا أو قلقنا، أو مصالح الأمريكيين وقلقهم.

بالطبع، إنَّ العلاقة المباشرة مع أمريكا، بخلاف تصور الكثير من الناس، حتى بعض النخب، لن تكون حلاً لمشاكلنا، لأنها عمل صعب وتخصّصي، وتحتاج إلى كثير من الاستعدادات الداخلية والعالمية. كما أنَّ هذه العلاقة لن تعني علاقة صداقة. لا يوجد بلدان تجمعهما علاقة صداقة كاملة، وأعتقد أنَّ علاقتنا مع الأمريكيين لن تكون يوماً علاقة صداقة. كما أننا نختلف مع الكثير من الدول التي تربطنا بها علاقة قائمة على الصداقة في ظاهرها، نختلف محققياً وأساسياً.

في الحقيقة، لا ترغب الدول، سواء تلك التي يصح إطلاق صفة الصديق أو العدو عليها، بالمعنى الرائج، في إقامة علاقات مع إيران، لأننا لو صدقنا بأننا قدمنا نموذج نظام حكومي جديد - في الجانب النظري على الأقل - وضمن جوهر نظام الجمهورية الإسلامية، فإنَّ هذا النموذج جعل منا لاعباً أكبر من مساحتنا الجيوسياسية.

بحثت في مقال⁽¹⁾ كتبتّه في السنة الأخيرة من سفري في نيويورك في مجلة جامعة كولومبيا، الأسس المعرفية للمواجهة الإيرانية الأمريكية. إن من أهم الأسباب التاريخية لأزمة الثقة والمواجهة بين أمريكا

(1) انظر:

Taching the Iran-US Crisis: Need for a paradigm shift, Columbia University Journal of International Affairs, Summer 2007.

وإيران، هي تراكم المواجهات غير المحلولة منذ الانقلاب العسكري «28 مرداد» [1953م] حتى وكر التجسس، دعم الأمريكيين للعراق وصولاً إلى الملف النووي، الفهم الخاطئ لسلوك إيران، وخصوصاً في أمريكا، سوء الفهم الناتج من العلاقة غير المباشرة، والفهم الخاطئ لدى كل طرف لضعف الآخر عند الاستعداد للعلاقة وغيرها.

ولعلّ الأهم من كلّ ذلك، هو سوء الظن، انطلاقاً من النيات والأهداف القصيرة والمتوسطة المدى للطرفين، والتي منعت من تحسّن العلاقة أو التقليل من التوتر، حتى في فترات التعاون القصيرة. نظراً إلى الأسباب المختلفة داخلياً وخارجياً في إيران وأمريكا، والخارجة عن موضوع البحث، فإنّ النشاطات الإيجابية في بعض الفترات لم تفشل فقط في تحسين العلاقات، بل تسبّبت في المزيد التوتر، مثل السلوك الإيجابي لإيران في حرب الخليج الأولى، والمساعدة في تحرير المختطفين الأمريكيين في لبنان. وعوضاً عن تخفيف التوتر، أنتجت سياسة احتواء مزدوجة لديهم. وكذلك، كان جواب بوش ردّاً على دور إيران الأساسي في حلّ أزمة أفغانستان، وضعنا في محور الشر! هذه التبدلات السلبية في مقابل سلوكنا الإيجابي، تُسبّب المزيد من عدم الثقة والخصومة.

لهذا، فإنّ علاقة إيران وأمريكا بحاجة إلى صيغة جديدة. ونظراً إلى السلوك الأمريكي السابق، يجب أن تكون البداية تغييراً أساسياً في النظرة الأمريكية. وللدخول في هذه المرحلة، على الطرفين تحديد المطالب والقلق والرؤى المتعلقة بالطرف الآخر.

هذا الأمر عمل داخلي قبل أن يكون علاقة ثنائية، أي أن على كل طرف أن يرسم في نظامه الداخلي - مثل مجلس الأمن القومي في أمريكا، أو المجلس الأعلى للأمن القومي، أو مكتب السيد القائد في إيران، وغيرها - صورة واضحة لنفسه حول المشاكل التي يعانيها مع الطرف الآخر، وأن يجد حلولاً لها.

بالطبع، ستضمّ الصورة مجالات لن يدخل فيها أي من الطرفين، أو بعبارة أخرى، سيجري الاحتفاظ بها كمجال اختلاف، أو كخصوصية قليلة التوتر. بناءً على التجارب السابقة، أعتقد أن الأمريكيين قاموا بهذا الأمر، كما قام نيكسون وكيسنجر بذلك فيما يخص الصين، وعُرف بـ «مذكرات نيكسون»⁽¹⁾.

نحن بحاجة أيضاً إلى القيام بأمر مشابه. يجب علينا أولاً أن نبين لأنفسنا ثم للجهة الثانية (في حالة العلاقة المباشرة)، الدور الذي نرآيه لهم، والدور الذي نرآيه لأنفسنا على المدى المتوسط. هذا العمل سيؤدي إلى أن تكون المفاوضات الجزئية قائمة على نظرة أعم، وليس على سوء ظنّ نسبةً إلى أهداف الجانبين.

كذلك، نحن بحاجة إلى تحديد دقيق، وبالجزئيات، لنقاط التوافق والاختلاف، حتى وإن كان ذلك لفترة محدودة، والمسائل القابلة للحل، ومقابل ذلك بالحد الأدنى والحد الأقصى الواقعيين، وكذلك المسائل غير القابلة للحل (أو التي لا نريد أن تُحل)، دون إعلام الجانب الآخر بها.

(1) انظر:

Nixon Yellow-pad Method.

أهمّ ما في الأمر، هو أنّ الإحصاء الدقيق لهذه الأمور، يوفّر علينا استنزاف نقاط القوة للمفاوضات. في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي بعض الدول الغربية، يقومون بالبحث وكتابة نصوص حول طرق مفاوضة اللاعبين الدوليين. فمثلاً، في الولايات المتحدة الأمريكية، تقوم «المؤسسة الدولية للسلام»⁽¹⁾ بطباعة كتب ضخمة حول المفاوضات مع الدول المختلفة، مثل إيران وألمانيا وفرنسا.

إنّ محاكاة المفاوضات هي من الطرق الأخرى التي تُقام في غرف الفكر نصف الحكومية أو غير الحكومية في الدول الغربية. ومع الأسف، ولأسباب متعدّدة، لم تنشأ لدينا هذه النشاطات.

(1) انظر:

أفغانستان

من الأحداث المهمة التي شهدتها عهد حكومة السيد خاتمي، واقرنت بفترة مسؤولياتك، هي سقوط طالبان وتولي نظام جديد الحكم في البلاد. إن كنت موافقًا، أتمنى التطرّق إلى اجتماع بن⁽¹⁾ وكيفية تولي النظام الجديد للحكم في أفغانستان. يبدو أنّ السيّد ربّاني لم يكن مستعدًّا لترك منصبه كرئيس جمهورية بعد سقوط طالبان، وقبل بالتنحي بضغوط من دول 2+6، بشرط تولي المجاهدين الطّاجيك رئاسة الجمهورية، ولكن البشتون رفضوا هذا الأمر بضغط من أمريكا وباكستان وعدم دعم إيران لهم. ما هي الحقيقة؟

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، رفض السيد ربّاني، الذي تولّى رئاسة الجمهورية، التنحّي من منصبه، وحدثت خلافات بين الأعضاء المجاهدين، الأمر الذي سبّب لنا قلقًا، ودفعنا إلى الطّلب من الأمم المتحدة التواجد في أفغانستان. مع الأسف، لم يقبل السيد بطرس غالي بذلك لأسباب خاصة به، ولم تتواجد الأمم المتحدة في ذلك البلد، وهو ما سبّب حربًا داخلية فيه، أدّت في النهاية إلى انتصار طالبان.

(1) اجتماع بن (2001م): مؤتمر أقيم في مدينة بُن الألمانية بعد العمليات العسكرية التي أدّت إلى سقوط حكومة طالبان، وذلك لاختيار رئيس الحكومة الانتقالية في أفغانستان. تمّ اختيار السيّد حامد كرزاي كرئيس للحكومة الانتقالية، ومرة أخرى في العام 2004م كرئيس للجمهورية.

في هذه الظروف، كان المجتمع العالمي يعترف بدولة السيد رباني بشكل رسمي، وقد أنفقنا الكثير من الموارد في هذا الصدد. للأسف، في المؤتمر الإسلامي، بحضور السعودية وباكستان وأصدقائها، أخلي كرسى أفغانستان، غير أننا لم نسمح لهم بتقديم الكرسى لطالبان. ولكن، في الأمم المتحدة، كان كرسى أفغانستان بيد مندوب السيد رباني، وكانت الجمهورية الإسلامية الدولة الوحيدة التي تعترف رسمياً بدولة السيد رباني، المسماة «اتحاد الشمال». كانت إيران تؤمن حماية السيد رباني وأحمد شاه مسعود⁽¹⁾، علماً أنهما لم يكونا في أفغانستان، بل كانا يتواجدان في طاجيكستان غالباً، وكان العالم يعترف بهما كممثلين لحكومة أفغانستان. وقد استمر هذا الوضع حتى السنوات الأخيرة لحكومة طالبان.

قبل أحداث 11 سبتمبر/أيلول، انطلقت حركة باسم 6+2، شملت جيران أفغانستان [الستة]، أي إيران، باكستان، تركمانستان، أوزبكستان، طاجيكستان، والصين، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. لم تكن مجموعة 6+2 تقوم بنشاطات سياسية، لأن باكستان كانت تدعم طالبان. كما كان دور تركمانستان مؤثراً أيضاً، لأنها كانت تريد بيع نفطها وغازها لطالبان عن طريق أفغانستان. كذلك، كانت سياسة أمريكا مزدوجة بهذا الخصوص قبل الحادي عشر من سبتمبر/أيلول.

(1) أحمد شاه مسعود (يناير/كانون الثاني 1953م - سبتمبر/أيلول 2001م): من القادة المجاهدين الأفغان ضد الاحتلال السوفياتي، وخصوصاً في مسقط رأسه وادي بنجشير الاستيراتيجي. أصبح لاحقاً وزيراً للدفاع، ثم نائباً للرئيس برهان الدين رباني، والقائد العسكري لتحالف الشمال في الحرب الأهلية. اغتيل شاه مسعود قبل يومين من تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، واتهمت القاعدة باغتياله.

لهذا، كانت مناقشات 6+2 في مجال المخدرات وغيرها، حجة لبقاء المجموعة فقط، وكانت اجتماعاتها فرصة لحضور إيران في هذه المنصة، وكان من المقرر أن يحضر الدكتور كمال خرازي والسيدة مادلين أولبرايت أحد هذه الاجتماعات، ولكن الدكتور خرازي عدل عن الحضور في اللحظات الأخيرة، وحضرت الاجتماع عوضاً عنه. من الطريف في هذا الاجتماع، أن السيدة أولبرايت بقيت تظنّ لمدة أنني الدكتور خرازي، وكانت تخاطبني بهذا الاسم، إلى أن نبّها أحد مرافقيها إلى الأمر.

بناءً على طلب الأمم المتحدة، وبموازاة 6+2، تمّ تشكيل آلية أخرى باسم «مبادرة جنيف»، بمشاركة جميع الدول الداعمة للقوى الأفغانية، ما عدا «تحالف الشمال» وطالبان، كي تتمكن من المفاوضات الهادفة إلى تحقيق الصّح في أفغانستان.

كما كان هدفهم توفير أرضية تعاون بين إيران وأمريكا بخصوص أفغانستان. أُقصيت باكستان من هذه المبادرة لأنها كانت تدعم طالبان، بينما كانت إيران تدعم قوة أخرى باسم مجموعة قبرص، مسؤولها صهر السيد حكمتيار⁽¹⁾. قام الأخير بالتنسيق لتنظيم اجتماع في قبرص، وقرّ أرضية لتواجد إيران فيه. من أعضاء مبادرة جنيف، إيران، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، وإيطاليا. هذه الدول كانت أساس التغييرات السياسية في أفغانستان، والتي فُعّلت بشكل

(1) غلبدين حكمتيار (1947م): أحد قادة المجاهدين الأفغان ضد الغزو السوفياتي، وزعيم الحزب الإسلامي الأفغاني. أصبح رئيساً للوزراء في التسعينيات، تصفه وزارة الخارجية الأمريكية بأنه إرهابي عالمي، وتعتبره مساعداً لابن لادن.

أكثر جدية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول. أدّى هذا الأمر في مبادرة جنيف إلى حوار بين إيران وأمريكا حول أفغانستان. إنّ أساس اجتماع بن، هو مبادرة جنيف، وهو لا يعدّ استمراراً لمجموعة 2+6. في بعض الفترات، سعت إيران إلى دعوة روسيا إلى مبادرة جنيف، ولكنّ الأمريكيين لم يتقبلوا ذلك برحابة صدر. كذلك، دُعيت عدة دول إلى الاجتماع، مثل باكستان، وكذلك الهند، التي لم تكن عضواً في المبادرة. ولكن النواة المركزية لاجتماع بن، كانت أعضاء المبادرة، أي إيران، ألمانيا، أمريكا، وإيطاليا. أما تواجد الدول الثلاث، أي روسيا والهند وباكستان، فكان على الشكل التالي: كان الروس والهنود يشاركون في الجلسات، من دون مشاركة الهنود في الجلسات الخاصة. أما الباكستانيون، فقد كان حضورهم على هامش الاجتماعات بشكل جزئي.

لم أكن مشاركاً في الحوارات بين إيران وأمريكا، وخصوصاً بعد 11 سبتمبر/أيلول وحتى اجتماع بن. كان السيد بزركمهر (رضا) زياران، يرافقه مدير القسم الثنائي السيد إبراهيم طاهريان، والذي كان مسؤول لجنة أفغانستان، يشاركان في تلك الاجتماعات. وقد أصبح السيد زياران سفيراً في هولندا بعد ذلك، لأنّ موضوع المخدرات كان من المواضيع المطروحة إلى جانب مبادرة جنيف.

أُرسل السيد زياران كمدير مختصّ في الشؤون الدبلوماسية. أمّا السيد إبراهيم طاهريان، الذي كان المسؤول عن قسم أفغانستان، وأصبح فيما بعد سفيراً في أفغانستان وباكستان، فقد كان يشارك عن قسم

العلاقات الثنائية. كانت المفاوضات مع الأمريكيين قد بدأت بهذا الصدد، وهذه النواة شكّلت عمود اجتماع بن.

يعدّ مؤتمر بن حدثًا مهمًا في أفغانستان. بعد انهيار طالبان، واجهت جارتنا الشرقية مستقبلًا كانت إيران شريكًا فيه، ما هي الأمور التي ناقشتموها في المؤتمر؟ وما هي أهداف إيران من المشاركة فيه؟

كان الإعداد لمؤتمر بن مبادرة من ألمانيا وإيطاليا، ذلك أنّ الألمان كانوا يدعمون جماعة تُسمّى مجموعة فرانكفورت. أما الإيطاليون، فقد كانوا يدعمون ظاهرشاه⁽¹⁾. ونظرًا لدعم الإيطاليين له، فقد بذلوا كل جهدهم ليعود إلى أفغانستان كرئيس للحكومة الانتقالية. كانت إيران معارضة لحكومة ظاهرشاه، فألى جانب أهدافها الاستراتيجية المختلفة في أفغانستان، فإنّها تودّ أولاً أن يحكم نظام ديمقراطي أفغانستان، وثانيًا أن يتم التصدي بشكل جادّ لحكومة طالبان، وأيضًا الاعتراف رسميًا بالمذهب الشيعي وحقوق الشيعة، لأنّهم يشكّلون 25% من الشعب الأفغاني، وكان سيتم تجاهل حقوقهم.

كان قلقنا الأساس من حضور المحور الأوروبي في مؤتمر بن،

(1) محمد ظاهرشاه (16 أكتوبر/تشرين الأول 1914م - 23 يوليو/تموز 2007م): آخر الملوك الأفغان. تقلّد الحكم بعد اغتيال والده في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 1933م. تميّزت فترة حكمه بالاستقرار السياسي، إذ لم تخض أفغانستان أي حرب، كما أعلنت الحياد في الحرب العالمية الثانية. نشر في العام 1964م دستورًا للبلاد، وهو ما اعتمد بعد سقوط طالبان مع تغييرات طفيفة تتعلق بنظام الحكم الملكي. انتهى حكمه في العام 1973م عندما سافر إلى إيطاليا لإجراء عملية في عينه، حيث أعلن عمه رئيس الوزراء انقلابًا ضده، أعلن بموجبه نظام الحكم في أفغانستان نظامًا جمهوريًا. دعم ظاهرشاه عددًا من أحزاب المجاهدين ضد الغزو السوفياتي.

هو وصول ظاهرشاه إلى السلطة، فقد كانت عودته ممكنة، وهو ما كان سيُعدّ مشكلة بالنسبة إلى إيران. لهذا شاركنا في اجتماع بن لمنع عودته. وأذكر أنّ مجموعة قبرص التي كانت تعدّ من حلفائنا، توصّلت إلى تفاهم مع شخصيات تنتمي إليه.

قبل الذهاب إلى بن، دعونا الدكتور عبد الله عبد الله، وزير خارجية حكومة السيد رباني، إلى مكتب الدراسات السياسية والدولية في وزارة الخارجية في طهران، والتقيتُ والدكتور خرازي به، وكان القرار يقضي بأن نرفع مستوى التمثيل في مؤتمر بن، وأن أشارك بصفة رئيس اللجنة الإيرانية. بالطبع، رافقني مديران عامان هما السيد زياران والسيد طاهريان، إضافةً إلى السيد يعقوبي. كان السيد طاهريان رئيس لجنة أفغانستان، والسيد يعقوبي المدير العام لغرب آسيا في معاونة السيد أمين زاده.

ذكر لنا الدكتور عبد الله في اللقاء، أنّ السيد كرازي هو أفضل مرشّح لتحالف الشمال، ليكون رئيس جمهورية أفغانستان. لهذا، وخلافاً لما ذكرته عن السيد رباني، كنّا قد اتخذنا القرار مع مندوب دولته. بالطبع، من الممكن أن يكون المرحوم رباني راغباً في الاحتفاظ برئاسة الجمهورية، ويبدو أنّه كان يودّ أن لا تتوصّل إلى قرار، لأنّ ذلك كان يعني قدرته على الاحتفاظ برئاسة الجمهورية كالسابق، لكن السيد عبد الله، الذي كان المندوب الرسمي لرباني، أخبرنا أنّهم يودون تولي السيد رباني رئاسة الجمهورية، ولكنهم يعتقدون أنّ المرشح الأكثر احتمالاً لرئاسة الدولة الانتقالية هو

السيد كرازاي. وقد ذهبنا إلى بن بعد التفاهم في اللقاء مع السيد عبد الله.

نظرًا لوصولنا متأخرين إلى بن، كان الأوروبيون قد توصلوا إلى اتفاق عام حول عودة السيد ظاهرشاه، بل إنهم تحدثوا عن تولي شخص باسم سيرت منصب رئاسة الوزراء. وبعد التنسيق مع الأمريكيين وحلفائنا، استطعنا منع ظاهرشاه وحاشيته من تولي المناصب. وقد ذكر السيد جيمز داينز⁽¹⁾ - رئيس اللجنة الأمريكية - في كتابه، أنه سمع باقتراح السيد كرازاي كمرشح لرئاسة الدولة الانتقالية في أفغانستان لأول مرة من اللجنة الإيرانية.

كنا نعلم أن الأمريكيين يميلون إلى السيد كرازاي. ومن خلال هذه المبادرة، تمكنا من نيل ثقتهم، وغيّرنا القرارات التي اتخذت قبل حضورنا لبدء عملية جديدة. كان لهذه العملية عدة ميزات ونتائج. الأولى، أننا وصلنا إلى ما نريد، أي منعنا ظاهرشاه من تولي السلطة، واستطعنا انتزاع الاعتراف بالمذهب الشيعي بشكل رسمي لأول مرة في أفغانستان، كما صارت الحكومة الأفغانية تتمتع بجوهر إسلامي. وبالطبع، عرضنا موضوعات أخرى تخص مصالحنا، وتعجب الأمريكيون منها.

(1) جيمس دوبينز James Dobbins (31 مايو/ أيار 1942م): دبلوماسي أميركي أصبح سفير الولايات المتحدة الأمريكية في الاتحاد الأوروبي (1991-1993م)، وكان مساعد وزير الخارجية للشؤون الأوروبية (2001م)، والممثل الخاص لأفغانستان وباكستان (2013-2014م). قاد المفاوضات التي أدت إلى اتفاقية بن، كما ترأس قسم السياسات الدولية والأمن في مؤسسة راند.

يقول دوبينز في كتابه ما معناه: «ذات صباح، سألني ظريف بنبرة مليئة بالتلميح: أستم من دعاة الديمقراطية والتصدي للإرهاب في أفغانستان؟ أجبته: نعم، نحن كذلك. فأراني وثيقة وقال لي: أين الديمقراطية ومحاربة الإرهاب في هذه الوثيقة؟ بعد أن استمعت إلى هذه الكلمات، شعرت بالخجل والإحراج من أن يعلمنا الإيرانيون الديمقراطية».

كانت محاربة الإرهاب تعني محاربة طالبان؛ أحد أعداء إيران، وكانت الديمقراطية تعني تمتع كل الشعب الأفغاني بحقوقه التي حُرِم منها سابقًا، والتي أنتجت نظامًا طبقيًا. كانت هذه المواضيع من المصالح الوطنية، وتمكّننا من عرضها في نموذج مقبول عالميًا، وأدخلناها في بيان المؤتمر النهائي بالشكل نفسه. كلّ هذه الأمور، تمت في عهد السيد خاتمي، وسط ظروف تسمح لنا بالمناورة.

في مؤتمر بن، كان عملنا صعبًا. فمن جهةٍ، كان علينا التحكم بطلبات السيد رباني عن طريق مندوبه السيد يونس قانوني. ومن جهةٍ أخرى، كان علينا أخذ ما تريده المجموعات الشيعية المختلفة في آرائها بعين الاعتبار، وقد كانت علاقة بعض هذه المجموعات بباكستان أفضل من علاقتها بإيران، وكان من الممكن أن تدافع عن مصالح باكستان. وكمثال على ذلك ما حصل في اليوم الأخير، إذ طلب أحد الشيعة، ممن لا تربطنا به علاقة حسنة، وزيرًا إضافيًا، وقال إنّه سيفسد الاجتماع إن لم تتم تلبية طلبه. قمنا ببذل الكثير

من الجهد لإقناع الجميع بوزير إضافي، عدا أقرب حلفائنا السيد يونس قانوني. كان المذكور من أكثر المخالفين لتواجد الشيعة في الحكومة، وكان السيد رباني مخالفاً بشدة لسلطة الشيعة، نظراً للخلافات الحادة التي حدثت إبان رئاسته. كما أن المرحوم مزاري اقترب في إحدى الفترات من طالبان، نظراً للسلوك غير المناسب لاتحاد الشمال مع الشيعة. لهذا، كان دورنا متزعزعاً بشدة، كما كان علينا التصدي لما يريده الأمريكيون والأوروبيون وأتباع ظاهرشاه من جانب، وتعديل موقف أصدقائنا، ولعب دور سياسي منطقي من جانب آخر.

بالطبع، كانت لدينا ثروة عظيمة. كانت إيران البلد الوحيد الذي يتميز بدور مهم في تحالف الشمال المتواجد على الأرض في أفغانستان. عندما أرادت الطائرات الأمريكية أن تهبط في أفغانستان، كان مطار باكرام في يد أصدقائنا، أي أن أصدقاءنا وحلفاءنا كانوا على الأرض بشكل مؤثر، ولهذا كانت لدينا فرصة، إضافة إلى بعض العقبات المهمة.

كانت المفاوضات خاصة بأفغانستان، وكانت لدينا أوامر بعدم التطرق إلى أي موضوع يخص إيران والولايات المتحدة الأمريكية، وبالبقاء فقط ضمن إطار الشأن الأفغاني. ورغم كل هذه القيود، فقد وصلنا إلى أهدافنا. يعتقد الكثيرون أنني الفأز في هذه العملية، ولكنني أعتقد أن الفوز كان من نصيب البعثة الإيرانية والسياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية.

في اليوم الأخير في أفغانستان، وبعد أن تمكنا من تأمين ثمانية عشر وزيراً لتحالف الشمال، خمسة منهم من الشيعة، كان القرار بأن يقيم وزير الخارجية الألماني المؤتمر الختامي. في هذا المؤتمر، كان الأفغان قد توصلوا إلى تفاهم حول عدة أمور، من بينها تشكيل حكومة انتقالية، وإعداد البنية الأساسية للدستور الذي يعترف بالشيعة والمذهب الجعفري كمذهب رسمي، ويتطرق إلى موضوعات مثل حقوق الشيعة والديموقراطية ومناهضة الإرهاب، وكذلك عدد أعضاء كل مجموعة في الحكومة التالية. كان جميع أعضاء تحالف الشمال من المجاهدين، وقد أصبح الجنرال فهيم وزيراً للدفاع، وأصبح شخص آخر منهم مساعداً لرئيس الجمهورية.

هل كان خلفاء أحمد شاه مسعود من المجاهدين أيضاً؟

نعم، كانوا جميعاً من المجاهدين، وقد أصبح شقيق أحمد شاه مسعود مساعداً لرئيس الجمهورية. كان تواجد المجاهدين سببه ضغوط إيران، ولولا ذلك، كان الجميع سيصبحون راضين بحكومة تكنوقراطية تابعة للغرب.

في اللحظة الأخيرة، أمر السيد رباني السيد يونس قانوني - بسبب مشورة قدمت له أو أخبار كاذبة وصلت إليه - بطلب وزيرين إضافيين. كانت الساعة الثانية بعد منتصف الليل، عندما أيقظوني من النوم ليخبروني باجتماع عُقد في مكتب الأخضر الإبراهيمي مندوب الأمم المتحدة. عندما وصلتُ، أخبرني الأخضر الإبراهيمي بطلب السيد قانوني، وهو ما أثار همهمة في المجلس. كان القرار

أن أترجمَ والسيد زلماي خليل زاده الحديث للسيد قانوني، لأنّه لم يكن ناطقًا بالإنجليزية. أثناء الحديث، رأيتُ أن أنفرد بالسيد قانوني وأسعى إلى تغيير رأيه. أشار الأمريكيون إلى هذا الأمر بعبارة: «لا نعلم ما الذي قاله ظريف للسيد قانوني خلال ثلاثين ثانية ليقبل».

والجدير بالذكر، أنّني في اليوم الأول من وصولي إلى بن، ذهبت للقاء السيد يونس قانوني، وقلت له: «إضافةً إلى كلّ أعمالنا هنا، لدينا واجب تاريخي، ونحن مسؤولون أمام الله والناس. ومن المحتمل أن لا تتاح فرصة أخرى للصلح في أفغانستان. لهذا طلبت منه أخذ هذه المسألة بعين الاعتبار».

في ذلك الاجتماع، ذكّرته بحديثنا في اليوم الأول، وقلت له: «أستبعد أن تتمكّنوا من الحصول على عدد أكبر من ثمانية عشر وزيراً في الحكومة. لهذا أطلب منك أن لا تصرّ على أكثر من هذا العدد، وأن تقنع السيد رباني». أعلن السيد قانوني موافقته، واختتم الاجتماع بسرور الجميع.

في صبيحة اليوم التالي، وقبل بدء مراسم الاختتام، وصل خبرٌ مفاده أنّ إحدى المجموعات الشيعية طلبت وزيراً إضافياً، فعبر السيد الأخضر الإبراهيمي عن عدم اعتراضه، وأشار علينا بالتحدث إلى السيد يونس قانوني. كان الأخير قد ذهب إلى منطقة خاصّة بالأفغان كي لا نتمكّن من محاورته، ولم يرض بالأمر. في النهاية، ذهبنا إلى مندوب تلك المجموعة الشيعيّة، وهو ابن آية الله آصف محسني - ولم تكن علاقته بإيران جيدة - وطلبنا منه التنازل عن

طلبه، وشرحنا له أن الشيعة سيكونون السبب في حال اندلاع حرب، فقبل بالأمر.

هكذا حققت إيران مصالحها في أفغانستان، وحازت سمعة إيجابية في المجالس السياسية الأمريكية. وقال السيد كولن باول - وزير الخارجية الأمريكية - في تقريره لمجلس الشيوخ: لولا إيران، لما نجح المؤتمر. وصادق الألمان على هذا الأمر.

بهذا الوصف، هل تعتقد أن قاعدة الحياة السياسية في أفغانستان الجديدة قد أُسِّت بشكل صحيح؟

وصلنا إلى ما نصبو إليه وحققنا أهدافنا. تشكّلت حكومة ديمقراطية في أفغانستان، وتم الاعتراف بالشيعة رسميًا، وحصلت جميع المجموعات على حصة أو تم تحقيق ما يُعرّف بالحكومة الشاملة. إن القاعدة صحيحة، ولكن ثمة سلسلة من المشاكل المهمة، مثل التدخل الأجنبي في أفغانستان، هيكل النظام السياسي في هذا البلد، الحيرة في كيفية التعامل مع طالبان، دور باكستان في التصدي لطالبان، والدور التاريخي لأفغانستان.

نقلت الهند وباكستان جزءًا من حربهما التاريخية إلى أفغانستان، كما نقلت الولايات المتحدة الأمريكية عداها مع إيران إلى أفغانستان. كل هذه التفاصيل كانت من المشاكل المهمة في تأسيس أفغانستان الجديدة. ورغم ذلك، وبناءً على التجربة المؤلمة لأفغانستان، أعتقد أن توقّف الحرب ونزيف الدم، ولو لفترة وجيزة، جعل مؤتمر بن مؤتمراً ناجحاً.

في النشاط السياسي الناتج من فقدان الثقة في العلاقة بين إيران والولايات المتحدة بعد الثورة الإسلامية، وبعد سقوط طالبان، وحتى مؤتمر بن، وبعد ذلك تولي الحكومة الانتقالية، فُتِحَتْ صفحة جديدة من تاريخ الدبلوماسية الإيرانية والأمريكية، تتضمن علامات من التعاون والثقة بين البلدين. كيف تقيم التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة؟ هل كان بإمكان تلك الأحداث أن تقلل من منسوب فقدان الثقة بين إيران والولايات المتحدة إلى أدنى مستوى؟

كما أشرت إلى الأمر سابقاً، كان من المقرر أن نتحدث في مؤتمر بن عن أفغانستان فقط. لهذا لم نتناول العلاقة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية وخفض التوتر، ورغم ذلك، نتجت بيئة إيجابية. بعدما تحدث السيد كولن باول في مجلس الشيوخ عن الدور الإيجابي لإيران في أفغانستان ومؤتمر بن، كان من الممكن أن ينتج تعاون مؤثر بين البلدين، كما كان قد اتضح التعاون الإيراني مع الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص أفغانستان.

كانت هذه الحالة تدفع «إسرائيل» إلى القلق، وهو ما تسبب بأحداث مَرَّة بعد مؤتمر بن. أحد هذه الأحداث هو موضوع السفينة «Karine A» في أوائل يناير/كانون الثاني، حيث ادعت «إسرائيل» توقيف باخرة تحمل أسلحة من إيران إلى ياسر عرفات في البحر المتوسط. صدق الأمريكيون الادعاء بشكل فوري، رغم أنه غير قابل للتصديق من جانبنا لأسباب عدة، ويبحث على

القلق. فمن ناحية، لم يكن لدينا علاقة جيدة مع ياسر عرفات والمجموعات المستقلة، وإذا رغبتنا في إرسال أسلحة إلى فلسطين، فسنرسلها إلى مجموعات مثل حماس والجهاد الإسلامي، التي تجمعنا علاقات استراتيجية بها. في مؤتمر قادة الدول الإسلامية، كان السيد عرفات الشخص الوحيد الذي لم يسمح له السيد القائد بلقائه.

ومن ناحية أخرى، لا يحتاج عرفات أو حركة فتح إلى أسلحة. لهذا، وفي هذه الحادثة، قد تكون «إسرائيل» وفّرت الأسلحة من الدول التي تصدر إيران السلاح إليها، أو أنّ مجموعات داخلية غير مطلعة تعاونت معهم. سُجّنت الأسلحة من ميناء في الإمارات إلى «إسرائيل» الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن الواضح أنّ العملية كانت قد خطط لها مسبقاً.

كانت المرة الأولى التي ترسل فيها إيران رسالة إلى الولايات المتحدة عن طريق السفارة السويدية، ذلك أنّ الرسائل كانت تُرسل دائماً من الولايات المتحدة الأمريكية وتجب إيران عليها. ذكرنا في الرسالة، أنّ الحادثة تثير الريبة، لأنّ الأدلة تشير إلى عدم واقعية الأمر، وإن كانت لديهم وثائق، فليرسلوها لنا لتتحري الأمر. بالطبع، لم يُعثر على أي وثائق بهذا الخصوص.

بعد عدة أيام، وتحديداً في 29 يناير/كانون الثاني، ذكر بوش في خطابه ما أسماه «محور الشر»، الذي بدّد أثر جميع السياسات

والاستعدادات. يعتقد الكثيرون أنَّ حادثة السفينة «Karine A» كانت مقدمة لمنع إمكانية تشكيل علاقة وتعاون بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

تحدثنا حتى الآن عن الأحداث من ناحية تاريخية. أمَّا من الناحية النظرية، فتكمن مشكلة إيران وأمريكا في فقدان الثقة بينهما، وعدم بذلهما جهدًا ليفهم كلُّ منهما نية الآخر. لهذا، فإنَّ أي حركة إيجابية من أحد الأطراف، نظرًا إلى الأفكار السابقة، يبقى بلا نتيجة، بل يؤدي أحيانًا إلى زيادة التوتر.

على أيِّ حال، لم تكن هناك في يوم من الأيام سياسة واضحة ومكتوبة تهدف إلى تحسين العلاقة بين إيران وأمريكا، وكانت جميع النشاطات التي تحصل، تُفسَّر بشكل خاطئ، أو تُعتبر دليلًا على ضعف البلاد أو على فساد ما، أو على تدخل بلد أو جهة خارجية، وكانت تسلك طريقًا يجانب الحقيقة.

بعد عقد مؤتمر بن الأول، شهدنا عقد مؤتمر بن الثاني، كيف تقيّم دور الجمهورية الإسلامية الإيرانية في هذا المؤتمر؟

حَضَرْتُ في هذا المؤتمر. ومما يبعث على الأسى، أنَّ إيران لعبت دورًا أساسيًا في المؤتمر الأول، ولكن لم يكن لها تواجد مؤثر في المؤتمر الثاني. كان حضور إيران في هذه الفترة هدفه تخفيف القلق الحاصل جراء أحداث السَّفارة البريطانيَّة في طهران، وهو أمر يبعث على التأمل.

بعض النظريات في العلاقات الدولية، مثل النظرية الوظيفية أو الوظيفية الحديثة، ترى أنَّ التعاون بين الدول يبدأ في مستوى الجزئيات بشكل تعاون تقني واقتصادي. وفي ختام هذا التعاون، يمكن البحث في التعاون ودراسته في مستويات أعلى كالمستوى السياسي. وكما تعلم، مع تولي السيد خاتمي للحكم، اعترفت السيدة أولبرايت - وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية - بخطأ بلادها في فترة تأميم النفط وإسقاط الدولة الوطنية لمصدق، مُتأسفةً لذلك، وتشكَّلت أرضية مراودة الفرق الرياضية بين إيران وأمريكا. كمثال على ذلك، حضر فريق المصارعة الأمريكي إلى إيران، وحظي باستقبال حار في الصالة الرياضية. وبعد حكومة بوش (الابن)، الذي نعتبر حكومته طالبة حرب، كانت ثمة نوافذ يمكننا من خلالها خفض الحالة الهجومية للولايات المتحدة على الأقل. ما هو رأيك في هذا الموضوع؟

يستمد كل ما ذكرت جذوره من النظرية الوظيفية الحديثة. سأبين أولاً مشكلات الرؤية الوظيفية الحديثة. تغفل النظرية الوظيفية الحديثة عادةً عن حقيقة مهمة، هي أثر الملاحظات السياسية والأمنية في المجال الوظيفي، وهذه هي المشكلة الأساسية للنظرية الوظيفية والوظيفية الحديثة.

بالطبع، لا يعني هذا الأمر أنَّ النظريتين لا تحملان حقيقة، بل إنَّ ما يعرف اليوم بسلوكيات بناء الثقة قائم على النظرية الوظيفية والوظيفية الحديثة. لنجاح هذه السلوكيات، ثمة ضرورة تقضي بأن يتوصَّل أصحاب القرار الأصليين إلى صورة متوافقة كلياً للمستقبل، وأن تكون لديهم إرادة الوصول إلى تلك الصورة، والتي ستكون إما

علاقة وإما صلحًا. بخلاف هذه الحالة، ستتغلب الملاحظات السياسية والأمنية على الأهداف الوظيفية، ولن يتسبب ذلك في عدم الثقة فحسب، بل ستكون نتيجته عكسية، وهذا ما حدث في جميع مجالات العلاقة بين إيران وأمريكا، وفي كل المجالات المتعلقة بالعلاقات بين الناس، ذلك أنه لم يكن ثمة اتفاق عام على أصل موضوع ما.

تحدثنا حتى الآن عن الموضوع من ناحية المفهوم. ومن ناحية عينية وحقيقية، إن أمريكا وإيران ليستا نظامًا منسجمًا. ومن أكبر خدمات النظرية الوظيفية والوظيفية الحديثة في العلاقات الدولية، أن نعرف أن الدول ليست نظامًا منسجمًا، بل عدة أنظمة تقع ضمن مجموعة واحدة ولديها علاقات متبادلة، ولكل وحدة مصالح خاصة.

كان هدف السيدة أولبرايت محو الماضي، ولكن الخطاب حمل معه مشكلة جديدة في العلاقة بين إيران وأمريكا، وهي مشكلة «الشخصيات المنتخبة»، و«الشخصيات غير المنتخبة»، أي أنه قام بتقسيم المجتمع السياسي أو النظام الحكومي في إيران إلى قسمين هما: «مجموعة فازت في الانتخابات الأخيرة، وهي جيدة، ومجموعة لم تُنتخب، وهي سيئة».

بحسب البحث والتحري والحديث الذي أجرته بعد انتهاء عهد السيد كلينتون مع الساسة الأمريكيين، وجدت أن هذه المسألة، ودون أن تناقش على المستوى السياسي، وصلت إلى خطاب السيدة

أولبرايت عن طريق بعض الإيرانيين المخالفين لنظام الحكم في إيران، وهو ما كان له الأثر البارز في فشلها. على أي حال، كان خطاب السيدة أولبرايت يحمل سلسلة من المسائل الإيجابية، ومسألة سلبية جداً، هي التشكيك في جوهر النظام السياسي الإيراني.

من وجهة نظر الكثير من أصحاب القرار الإيرانيين، كان خطاب السيدة أولبرايت تزويراً يهدف إلى بث الخلاف بين المسؤولين الإيرانيين. في تلك الفترة، كنا نقول: «لم على السيدة أولبرايت أن ترتكب هذه حماقة؟»، وكان البعض يقول: «إن خطابها مقصود لأنها تريد بث الخلاف».

بالطبع، لا بد من أن الذين أدخلوا هذه الجملة إلى خطاب السيدة أولبرايت، لم يكونوا يرغبون في تطبيع العلاقة بين إيران وأمريكا، ولكن السيدة أولبرايت أيضاً لم تنتبه إلى مضمون خطابها. أقول ذلك بعد الاطلاع على الأدلة التي توصلت إليها إثر الحادثة.

على أي حال، وصلت المجموعة التي لا ترغب في تطبيع العلاقة إلى أهدافها، حيث إنهم لم يكونوا يودون أن يكون للخطاب أثر جيد. من الأخطاء الأصلية في سياستنا الخارجية، الاعتقاد بأن سلوكاً إيجابياً سيؤدي بشكل تلقائي إلى نتيجة إيجابية. بدأ هذا الخطأ في عهد السيد هاشمي، عندما قمنا بعدة نشاطات إيجابية، ولكن كانت النتيجة سلبية في العلاقة الثنائية، مثل المساعدة في تحرير المختطفين الأمريكيين، والدور الذي لعبناه في حرب الكويت وأفغانستان والحرب الأولى والثانية للعراق.

من مميّزات النظريّة الوظيفيّة، أنّها تشير إلى أنّك تستطيع القيام بنشاطات بناء الثقة، لكنّ المشكلة تكمن في أنّ النظرية تتوهم أنّ هذه النشاطات يمكنها الحدوث في ظل غياب إرادة سياسية، أو أنّها تستطيع صناعة الإرادة السياسية، بينما الواقع مغاير، فيجب توفر الإرادة وصورة واضحة للمستقبل لدى الطرفين، لتتمكّن هذه النشاطات من تأدية دورها.

أما سبب نجاح دبلوماسية كرة الطاولة للسيد كيسنجر في بناء علاقة جيدة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، فهو أنّه والحكومة الأمريكية توصّلوا إلى أنّهم يريدون إقامة علاقة مع الصين. عندما نريد اتخاذ قرار بخصوص بدء علاقة، وفقًا للسيد كيسنجر، على الجانبين بدايةً العلم بمستقبل العلاقة. كمثال على ذلك، يجب على الأمريكيين أن يعلموا أنّ الصين لا تريد إزالة أمريكا، والأمر نفسه بالنسبة إلى الصين. عندما تكتمل الصورة، يمكن لدبلوماسية كرة الطاولة أن تساعد في بناء الثقة.

نعم، كانت لدينا فترات تعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن لم يتمكن أيّ من الجانبين من بيان الرؤية المستقبلية للعلاقة، كأن يُقال مثلاً: سنبقى نختلف معكم دائماً، ولكننا لسنا بصدد إسقاطكم أو تشكيل خطر عسكري عليكم. لم يحدث مثل هذا الأمر في العلاقة بين إيران والولايات المتحدة أبداً. لهذا، وعلى الرغم من أنّ كل تعاون حصّد ثماراً عظيمة للبلدين (مثل إسقاط طالبان وصادام وغيرهما)، فإنه لم يؤدّ إلى تحسين العلاقة الثنائية.

بالطبع، يمكن الادّعاء أنّ هذه السياسة منعت الكثير من الأخطار. فمثلاً، في حرب أفغانستان، قدّم جهاز المخابرات الباكستاني معلومات خاطئة تماماً للأميركيين حول إحداثيات تواجد تحالف الشمال، على أنّها أماكن تجمّع طالبان. لعلّه من غير المنطقي التصديق أنّ أمريكا - القوة العظمى - وبكلّ قدرتها الاستخباراتية، خُدعت من قِبَل الجهاز الاستخباراتي الباكستاني الضعيف، وكانت بصدد الهجوم على أماكن تموضع تحالف الشمال. تدخلنا في الوقت المناسب من خلال معلومات ميدانية من المسؤول المعني، ومنعنا الهجوم. إن مفاوضات مجموعة «تواصل جنيف» أنقذت الأميركيين من الخطأ، ومنعت الكارثة.

كذلك في مسألة الحرب الثانية على العراق، والتي أدّت إلى إسقاط صدام، فقد سعى اللوبي الإسرائيلي والعربي إلى توجيه جنون الهيمنة لدى السيد بوش والمحافظين الجدد إلى إيران عوضاً عن العراق. ولكن، وبحمد الله، منعنا هذا النشاط من خلال عملنا السياسي. لهذا، لا يمكن الادّعاء أيضاً أنّ نشاطاتنا الإيجابية لبناء الثقة لم تنتج أي ثمار، ولكن، وللأدلة المذكورة سابقاً، فإنها لم تؤدّ إلى تطبيع العلاقات الثنائية.

من السّذاجة أن تعتقد أنّ لديك أصدقاء دائمين. لديك مصالح في هذا العالم، ولدى الآخرين مصالح أيضاً. والهدف هو الحصول على أقصى قدر من المصالح دون الإضرار بمصالح الآخرين، أي يجب عليك أن تفهم أنّ الحصول على مصالحك على حساب مصالح

الآخرين، لن يكون بشكل دائم. أعتقد أنّ فهم هذا الأمر هو ما يصنع سياسة خارجية ناجحة لأي دولة.

إن كنا نريد التوسّع أكثر، يجب أن نشير إلى العقوبات التي فرضت على إيران في فترة السيد كلينتون. بدا كلينتون متبّعاً لسياسة التعاون مع إيران، ولكن الكونغرس كان نشطاً ضد إيران. إنّ قانون داماتو⁽¹⁾ وُضع في عهد السيد كلينتون، وحيث إنّ [الشركة] كانت تريد الالتفاف على القانون، أتت على ذكر قوانين رئيس الجمهورية.

في عهد بوش (الأب)، كانت العلاقات في مجال النفط بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية نشطة، ولكن في عهد كلينتون، ونظراً إلى تحرك شركة النفط «كونوكو» للاستثمار في مجال النفط الإيراني، وضع كلينتون قرارات لمنع العلاقة التجارية في مجال النفط بين أمريكا وإيران، وقبل الكونغرس بها.

وبموازاة قانون داماتو، أقرّ الكونغرس قانوناً يقيّد الحصانة الدبلوماسية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، فكانت حركة عزيمة ضد إيران في الجهازين القضائي والتشريعي في الولايات المتحدة الأمريكية، حتى إنهم حكموا على إيران قضائياً بدفع مليارات الدولارات. حصل كلّ ذلك، لأنّ هناك أطرافاً كانوا يحتاجون إلى عدو، وعلى رأسهم الصهيونية، وكانوا يريدون منع تطبيع العلاقة بين البلدين. في عهد بوش، سار الأمر على هذا الشكل أيضاً.

(1) قانون داماتو: قانون أمريكي تمت الموافقة عليه في العام 1996م. يجري من خلاله منع الشركات التي تتعامل مع إيران بمبلغ يزيد على أربعين مليون دولار في العام من التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية.

كلّما فُتحت نافذة للعلاقة بين إيران وأمريكا، بُذِلَ نشاط في الولايات المتحدة لئلا تنطفئ نار العداء بين البلدين، كما حصل في قضية أفغانستان في عهد السيد خاتمي أو قضية العراق. لهذا، وفي كل الفترات التي بدا فيها أنّ اتجاه العلاقة يسير نحو التحسن، حدث أمر ما، وأهم تلك الأمور الخطاب الذي تحدّث فيه بوش عن أفغانستان قبل الهجوم على العراق، وبعد عدة أسابيع من مؤتمر بن، والذي أطلق فيه على أفغانستان وإيران والعراق، وكوريا الشمالية، اسم «محور الشر».

كيف كانت الرؤية الإيرانية لهذا الموضوع؟

في عهدي بوش وكلينتون، كان ثمة نشاط في إيران أيضًا، فهناك اتجاه يرى صحة العداء، إما لأنّه قلق من تحديث العلاقة، أو لأنّه يرى الازدواجية في السلوك الأمريكي، والذي يستوجب العداء حقيقةً، أي أنّ عدم الثقة والحاجة إلى العدو في الولايات المتحدة، كان، ولا يزال، في إيران أيضًا. وقد تسبّب هذان العاملان في عدم تأثير أيّ نشاط يهدف إلى تحسين العلاقة.

لو تأملت في الجانب النظريّ من العلاقات الدولية للنظرية البنائية، وانتبهت إلى الأثر المتبادل بين العميل (أو الدولة) والهيكل (أي النظام الدولي)، عند ذلك ستفهم هذا الموضوع. أظنّ أنّ الاعتقاد المطلق بالبنويّة سيضللّك، أي أنّك ستكون مجبراً على العمل في نظام مبني على الجبر، لأنّ كل شيء مبني على أساس الهيكل.

من الطَّبيعي أنَّ الهيكل ليس فاقداً للأثر. هذا الأمر يعني أنَّ العميل لا يمكنه العمل في النظام خارج بيئة فقدان الثقة. وبالطبع، لا يعني كلُّ هذا أنَّ جهاز وزارة الخارجية لم يرتكب أخطاء في هذا الخصوص.

إنَّ وزارة الخارجية، بل نحن كذلك، ارتكبنا عدة أخطاء في عهد السيد خاتمي. ربما لا نتمكّن من ذكر أخطائنا ضمن موضوع عام، كما أنَّها من الممكن أن تسبّب سوء فهم، ولكن أعتقد أنَّه بالإمكان إظهار حدوده وثغراته في مواضيع خاصة.

يُقال إنَّ السيد خاتمي تجنّب لقاء كلينتون في أحد الاجتماعات السنوية للجمعية العامة في الأمم المتحدة، وذهب عمداً من طريق آخر، ثلّا يضطر إلى لقائه ومصافحته. بحسب سياسته المبنية على بناء الثقة، أليس هذا التجنّب والتخوُّف متصنَّعا؟ وهل صحيح أنَّ الخوف هو سبب عدم لقائه كلينتون؟

إنَّ السَّبب الَّذِي ذكرته صحيح. قد يقول البعض إنَّ السيد خاتمي لا يتمتع بالشجاعة، ولكن بما أنَّ الطرفين لم يتوصلا إلى رؤية مشتركة حول كيفية إزالة المشاكل، ليدركا المستقبل الذي يلوح في أفق العلاقة، فمن الممكن أن تسبب كل حركة سوء فهم. لهذا، كان من المحتمل أن يحدث سوء فهم، فلو صافح السيد خاتمي كلينتون، لكان من الممكن أن يسيء البعض الاستفادة من الحدث، ولو تجنّب مصافحته، لأسيتت الاستفادة منه بشكل آخر.

تسببت مساعدة إيران لأفغانستان باستغلال البعض لها، في حين أن الامتناع عن مساعدتها كان ثمنه خسارة المصالح الوطنية. إن الذين يقولون إننا لم نستفد من مساعدة أفغانستان، لا ينتبهون إلى أنَّ استقرار دولة صديقة للجمهورية الإسلامية، وتوفير الأمن والمصالح الوطنية لبلدنا، هما فائدة عظيمة حصلنا عليها، رغم أنَّ التعاون لم يساعد في خفض التوتر بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، لأنَّ الجانبين لم يبيِّنا أهدافهما. لذا، كان كل سلوك يصدر عن أحد الأطراف يفسَّر بشكل خاطئ لدى الطرف الآخر.

عندما اعتدت الولايات المتحدة الأمريكية على العراق، بُذلت جهود كثيرة لكي يستهدف الاعتداء إيران عوضاً عن العراق. كان كل الضغط الصهيوني يسير بهذا الاتجاه: لِمَ لم يهاجموا إيران؟ ولم خابت آمال أولئك؟ لا يوجد حدث عشوائي في عالم السياسة، كان هذا من ثمار نجاح السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية آنذاك. كما أنَّ عجز التعاون في موضوع أفغانستان عن تحفيز العلاقة بين الدولتين، يُعدُّ خسارة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة وإيران، لأنهما لم تشرحا رؤيتهما.

على أيِّ حال، أعتقد أنَّ المصالح والاتجاهات الفكرية المتضادة في الداخل الأمريكي، ولا سيَّما المصالح الناتجة من العداء، تتفوق كثيراً في ذلك البلد، حيث سيكون مانعاً مهماً للعلاقات الثنائية للبلدين. بخلاف الكثير من الأشخاص الذين يعتقدون أنَّ ذنب الحالة السيئة للعلاقة بين إيران والولايات المتحدة يقع على عاتق إيران،

أعتقد - من ناحية تحليلية، وليس من ناحية سياسية - أنه يقع على كاهل أمريكا بشكل أكثر ثقلًا، رغم أنها مشكلة بين البلدين، أي أن إيران قامت بردّ فعل تجاه التطرف المعادي لأمريكا.

كمثال على ذلك، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، أعلن السيد القائد أن الإرهاب ليس مغايرًا للجهاد فحسب، بل إنّ التصدي له جهاد، في حين أن الجناح المتطرف في أمريكا، أي السيدة رايس والسيد رامسفيلد، أعلن أن إيران لا تستطيع تصنيف الإرهاب إلى إرهاب سيئ وإرهاب حسن، في الوقت الذي تضمّ فيه حزب الله تحت مظلتها.

هكذا تحدثوا عن إيران بحدة، وبعدما كان الهتاف بشعار الموت لأمريكا قد توقف لأسبوعين في صلاة الجمعة، أجاب السيد القائد على كلامهم الحاد، وهو ما أثار بيئة «الموت لأمريكا» في الداخل بشكل أشدّ من السابق. وأضيف هنا أيضًا أن الحرب المحتملة بين إيران والولايات المتحدة لن تنفع أحدًا في العالم.

ألن تنتفع الدول المنافسة والجيران القلقون أحيانًا من وجود الجمهورية الإسلامية؟

لن ينتفع أحد من الحرب، فلا توجد فائدة منها. رأينا سابقًا أن الجهلة من حكام العالم العربي كانوا يظنون أن صدام أو الولايات المتحدة الأمريكية يستطيعان تعجيز إيران ببضع قنابل، إذ اختلط عليهم الأمر بين إيران وليبيا. لن ينتفع بالحرب بين إيران والولايات المتحدة أحد، عدا «إسرائيل»، وقد رسمت كل الدول مصالحها في

ضوء العلاقات المتوترة بيننا وبين أمريكا، كما لن ينتفع أحد من تحسن العلاقات بيننا، من البلد الصديق والشقيق سوريا، إلى روسيا، إلى الصين وتركيا والعراق.

لو لم تكن العلاقة الإيرانية-الأمريكية بهذا الشكل، لم تكن تركيا لتبرز في العالم الإسلامي كنموذج جيد للحكم. بالطبع، يبقى للذكاء والتعقل التركي والتغييرات الحاصلة بعد الدولة التاسعة [أحمدي نجاد]، دور في إبراز النموذج التركي. إنّ الراية التي أراد السيد خاتمي رفعها في العالم الإسلامي، أي راية الاعتدال، راية الحوار، وراية المخالفة العقلانية ضد «إسرائيل»، وراية الاستقلال عن أمريكا، أصبحت اليوم في يد تركيا. بالطبع، كانت حركة السيد خاتمي حركة مبدئية، بينما كانت الحركة التركية سياسية بشكل عام.

العلاقات الأمريكية - الإيرانية

مع تولي باراك أوباما مقاليد الحكم، وسياسة التغيير والرؤية الجديدة التي اتخذها مع العالم الإسلامي، هل هناك نافذة أمل؟

لا، إن سياسة أوباما ناتجة من فهم النخب الأمريكية للقادرة التي يتمتع بها العُرف في مقابل الهيمنة العسكرية. لو استبدلنا شعاراً سياسياً بهذه النظرية، عندها سيكون «التغيير». على الرغم من أن الأمريكي المتحضر يسعى دائماً لأن يتحرك ضمن قيمه، ويحصل على صورة مثلى في العالم، فقد أصبحت الصورة المعروفة في العالم عن الولايات المتحدة الأمريكية تحمل مفهوم العداء، ويعدّ أوباما المحفّز الأصلي لتغييرها.

إن ثمرة المفاوضات التي ترتبط بإيران أيضاً، هي أن أمريكا استلمت مجدداً زمام قيادة العالم، أي أن الأمريكيين لم يعودوا محل كراهية، كما كانوا في عهد ولاية بوش. يصل مستوى شعبية السيد أوباما إلى 87% في أوروبا، رغم أنها في الداخل الأمريكي أدنى من 60%. يدلّ هذا الأمر على نجاح هذه السياسة. وهناك دليل آخر، هو أن البيان 1929 ضدّ إيران، كتبه الأمريكيون،

بينما كتب الأوروبيون البيانات الأخرى، رغم أنها تخدم الأهداف الأمريكية.

بيّن هذا التغيير مستوى شرعية الولايات المتحدة الأمريكية، ويجب أن يكون جرس إنذار لنا، أي أنّ أمريكا، ونظرًا إلى سياسة أوباما، اكتسبت شرعية القيادة. هذا التغيير هو تغيير مهمّ. وقد قال أوباما إنّه سيتخذ سياسات ناعمة حتى تتنازل إيران عن رؤيتها السياسية، وإن لم تتنازل، فإنه يستطيع عندها زيادة العقوبات وتوفير الشرعية والقبول لسياساته المعادية لها في العالم.

هل استعدّ الجهاز الدبلوماسي الإيراني لهذه الظروف؟ وهل أعدّ الإجابات المناسبة؟

إنّ توفير الإجابات المناسبة أو عدمه، يعود إلى الظروف التي كانت إيران قد وصلت إليها في نهاية عهد بوش. يجب أن نسأل هنا: هل كان بإمكان إيران أن تقدم جوابًا مناسبًا؟

كانت الجمهورية الإسلامية الإيرانية تعيش ظروفًا تُعدّ فيها الإجابة المناسبة على حركة أوباما، تنازلًا عن السياسات التي اتخذتها الدولة التاسعة [أحمدي نجاد] في السنتين أو السنوات الثلاث الأخيرة من عهد بوش، وكان أي تغيير في هذا السلوك، سيُعتبر تنازلًا أساسيًا عن المثل والقيم.

لهذا، لو انتخب أوباما بدلًا من بوش في الدورة الثانية، عوضًا عن انتخابه الآن، لكانت الظروف مختلفة تمامًا. إنّ السياسة التي

رُسِمَتْ في الدولة السابقة كردُّ فعل على السياسات العدائية للولايات المتحدة الأمريكية، وقُرت أرضية السياسات الحادة للدولة التاسعة [أحمدي نجاد].

في الحقيقة، كانت السياسة بحاجة إلى تغيير مع انتخاب أوباما، كي يكونا معها في اتجاه واحد. وعندما انتُخب أوباما، كانت خمس قرارات تقف ضدنا في مجلس الأمن. لم تكن هذه الظروف مؤاتية لتقوم إيران بتغيير سياساتها.

ما هي آفاق العلاقة الإيرانية-الأمريكية الآن، نظرًا إلى النموذج السلبي القائم على فقدان الثقة بين البلدين؟ وما هو المستقبل الذي ينتظرها؟

على الرغم من أنَّ الكثير من الأصدقاء في المحافل الأكاديمية يظنون أنَّ هذه الحالة لن تكون مستقرة، وأنه على إيران والولايات المتحدة في النهاية اتخاذ قرار بهذا الخصوص، فإنني أظنُّ أنَّ استمرارها مفيد للكثيرين في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أماكن أخرى.

صحيح أنَّ هذه الحالة هشة، ولكنَّ هذه الهشاشة تبقى مثل سيولة العالم بعد فترة القطبية ونهاية الحرب الباردة. في العلاقات الدولية المعقَّدة، لا تكون مدة الفترة الانتقالية بالضرورة أسبوعًا أو أسبوعين، أو شهرًا، أو سنةً أو سنتين، ولكنها قد تستمر لمدة 20 سنة أو 50 سنة. تنتفع مجموعات عديدة من هذه الظروف الهشة والخطرة، لهذا لا أرى أفقًا للتغيير.

إذاً، ستبقى العلاقات بين إيران وأمريكا متوترة إلى فترة غير معلومة الأمد؟

أعتقد أنّ إيران وأمريكا ستحتفظان بخلافاتهما في الرؤى دائماً، ولكن مستوى التوتر سيكون متغيراً. وأظنّ أنّ ثمة توتراً مُسيطرًا عليه، سيكون مستمراً.

هل يمكن صياغة إجابتك على الشكل التالي: لا أمل في تحسن العلاقات بين إيران وأمريكا في المدى المنظور؟

لا يمكن قولها بهذا الشكل، ولا يجب على أحد أن يتنبأ بهذا الأمر. من الممكن أن تحصل تغييرات استثنائية أو أحداث غير متوقعة. إنّ المتغيرات ليست بيدنا، ولذا غفلنا عنها في التحليل أعلاه. ولكن لو استمرت الظروف الحالية كما ذكرت، فلا أرى أملاً لتغيير العلاقة، ونظراً إلى هشاشة العلاقة، يبقى احتمال الخطر عالياً.

في جميع العلاقات السائلة⁽¹⁾، ثمة أثر عميق لخطأ الساسة، فقد يسبّب خطأ أمريكا صداماً يغيّر نوع اللعبة، ولكن في ظلّ غياب خطأ أساسي، ستبقى هذه العلاقة مظلمة وبعيدة من الصدام.

تحدّثت عن الدور النشط للجهاز الدبلوماسي الإيراني في قضية أفغانستان، فهل استمرّ هذا الدور بخصوص إزاحة صدام حسين، ثم احتلال العراق، وحتى تشكيل نظام الحكم الجديد؟

إنّ حكومة بوش (الابن)، وبناء على رؤية المحافظين الجدد، سعت إلى الهيمنة الأمريكية بالطريقة العسكرية. بالطبع، لم تكن

(1) مصطلح فارسي يُستخدم للدلالة على العلاقات المتغيرة.

هذه السياسة هي سياسة بوش الابن فقط، فمنذ عهد والده، وحتى عهد كلينتون، كانت الأداة العسكرية ضمن أولويات العمل الأمريكي، لأنهم كانوا يعتقدون أنهم يمتلكون التفوق القاطع على العالم من خلالها.

في حكومة بوش الابن، وبعد الهجوم على أفغانستان والنجاح السريع فيها، كان من الضروري أن يحصلوا على منطقة أكثر أهمية عبر حركة عسكرية ناجحة، وبأي حجة. كان العراق مرشحاً مناسباً لاتباع هذه السياسة، لأنه بلد مهم من جهة، ولأنه - من جهة أخرى - فقد قدرته بعد 12 سنة من عقوبات الأمم المتحدة، وهو معزول في المجتمع العالمي، ما يجعل تكاليف محاربته أقل. ونظراً إلى تاريخ العراق في إنتاج أسلحة الدمار الشامل واستخدامها، كانت الحجة جاهزة.

أنا متيقن من أن الموضوع لم يكن يتعلّق بالأسلحة، ولا أعتقد أن الهدف الأساس هو الحصول على النفط العراقي. إن الهدف هو اتباع سياسة تكريس الهيمنة الأمريكية على العالم. ظنّ الأمريكيون أنهم يستطيعون حصد انتصار سريع في العراق، وبعد أن يستتب الأمن أو الديمقراطية بزعمهم، يمكنهم تقديم نموذج في المنطقة، وبهذا يثبتون تفوقهم على العالم. كانت هذه الأمنيات رائجة في حكومة بوش. لهذا، وبعد فترة قصيرة من إسقاط صدام، أعلن بوش الانتصار.

من الطَّبِيعِيَّ أَنَّ البعض، حتى في إيران، ساورهم القلق حيال الانتصار الأمريكي السريع على العراق، بما يؤدي إلى سُنَّة لا تنتهي. لهذا، كان أحد الأهداف الاستراتيجية لإيران، مخالفة السياسة العسكرية، والتصدي لاعتداء أمريكا على العراق، بينما اعتقد آخرون، وفي إيران أيضًا - منهم مسؤولون في وزارة الخارجية ووزارة المخابرات - أَنَّ أمريكا لن تهجم على العراق.

في إحدى رحلاتي إلى طهران قبل أسبوعين من بدء الهجوم الأمريكي، قلت في لجنة الأمن الوطني في مجلس الشورى الإسلامي، إِنَّ الولايات المتحدة الأمريكية ستهجم على العراق خلال ثلاثة أسابيع. قال بعض أعضاء اللجنة إِنَّ الجهاز الذي تنتمي إليه يتوقَّع أمرًا آخر، فأجبتهم: هذا هو تحليلي الشخصي، ولا يمكنني تقديم تحليلاتي الشخصية بناءً على الإرشادات الموجودة.

كُنْتُ معارضًا لهجوم الولايات المتحدة الأمريكية على العراق بشكل علنيّ. قبل عدة أشهر من الهجوم، وعندما كانت طبول الحرب تُقرع، وصفت الحرب ونتائجها بالوخيمة في عدة حوارات وخطابات لك في مجلس الأمن في الأمم المتحدة. فمثلاً، بتاريخ 18 فبراير/شباط 2003، قلتَ عبارة نشرها عدد كبير من المطبوعات الأمريكية، مفادها: «نظرًا إلى التعقيدات في العراق والمنطقة، لا يمكن لأحد أن يتنبأ بنتائج الحرب». هل يمكنك شرح هذه العبارة؟

وفقًا لما كنت أراه في نيويورك، كانت الحرب حتمية، ولكنني لم أكن أعتقد بالنصر الحتمي لأمريكا، وتنبأت في الاجتماعات الداخلية

بأنّ صدام سيُهزم سريعًا، ولكن أمريكا لن تنتصر، لأنّ الاحتلال العسكري الأجنبي سيبعث على المقاومة، وعلى التطرف أيضًا بلا شك. هذا هو الموضوع الذي قلته في اجتماع مجلس الأمن.

إضافة إلى ذلك، اعتقدت، ولا أزال، أن الاستناد إلى القوة بحجج بالية، هو أمر خطير يجب الوقاية منه، بغض النظر عن الموافقة أو المخالفة أو التوقعات الرائجة. ذكرت هذا الأمر في حواراتي في أمريكا، وأكّدتُه في كلّ خطاباتي في مجلس الأمن.

بالطبع، كانت إيران عرضة لخطر فوري عندما كان موضوع الهجوم على العراق مطروحًا، أي في الفترة الممتدة بين العامين 2001 و2003، إذ كانت هناك مجموعة في داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، تسعى إلى أن يكون الهجوم على إيران عوضًا عن العراق.

كان شعار المحافظين الجدد: «الرجل الحقيقي يذهب إلى طهران»، ويُقال إنّ شارون قال لبوش: «إنّ بغداد عنوانٌ خاطئ، ويجب أن تفكّر في طهران»، كما كان اللوبي العربي ناشطًا لاستهداف إيران ومنع الهجوم على العراق. من نتائج هذا الائتلاف الملعون، حوار مع المنافقين في واشنطن في شهر أكتوبر/تشرين الأول من العام 2002، وفضح برنامج نطنز، من خلال المعلومات التي حصلوا عليها من الإسرائيليين والمتطرفين الأمريكيين، بهدف توجيه العدوان من العراق إلى إيران. وقد كان جهاز السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية بحاجة إلى الوقاية من هذه المؤامرة بفطنة.

إضافةً إلى الملاحظات السابقة، كان مستقبل العراق، ولا يزال، مهمًّا جدًا بالنسبة إلى الجمهورية الإسلامية، من ناحية العقائد الدينية والمشاعر المذهبية، ومن ناحية أهمية العراق واستراتيجيته للجمهورية الإسلامية وللمنطقة.

وكانت ثمة حقيقة مهمة وواضحة لي ولجهاز السياسة الخارجية آنذاك، قمنا على أساسها بالتحليل والتصرف، بناءً على ما توصلنا إليه، وهي أنّ بقية دول المنطقة أنداد لنا في العراق، ول بعضهم مصالح ضد إيران. مثلاً، إن دول المنطقة، ومن بينها سوريا، لم تكن ترغب في انحلال حزب البعث بعد إسقاط صدام. أما تركيا والسعودية وآخرون، ومن بينهم بريطانيا، فلم يريدوا إقامة انتخابات في العراق، لأنّ نتيجتها ستكون فوز الشيعة. وكانت سوريا مخالفة لشيوع الانتخابات في المنطقة وحكومة الأغلبية، ولم تكن تريد فقدان حزب البعث.

ثبت هذا التنبؤ في اجتماع شرم الشيخ بعد عدة أشهر من هجوم الولايات المتحدة الأمريكية على العراق، بحضور الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن وجيران العراق. في ذلك الاجتماع، كان وزراء خارجية إيران والولايات المتحدة الأمريكية يدعمون الانتخابات وحدهم. أما بقية الدول، مثل سوريا والسعودية، فكانت معارضة لها بشكل مباشر، فيما كان البعض معارضاً لها بشكل غير مباشر، وبطرق مؤذية، مثل بريطانيا. لهذا، كانت مصالح إيران في العراق بحاجة إلى حضور جاد فيما يتعلّق برسم الأمور الخاصة بالعراق.

الغزو الأمريكي للعراق

لعلّ هناك مفاوضات تمّت مع الأمريكيين حول العراق، كما حصل بالنسبة إلى أفغانستان. ما هي أهم المواضيع المتداولة في هذه الحوارات؟

في شهر مارس/آذار من العام 2002م، أي قبل أكثر من عام على هجوم الأمريكيين على العراق، وخلال إحدى سفراتي إلى نيويورك كمعاون لوزارة الخارجية، اقترحتُ على الأمين العام للأمم المتحدة تشكيل فريق مشابه لفريق 6+2 المعني بأفغانستان، خاص بالعراق، ويضم جيرانه والأعضاء الدائمين لمجلس الأمن، للوقاية من بروز كارثة جديدة في المنطقة.

رحّب الأمين العام بحفاوة بهذا الاقتراح، وتقرّر أن يقوم بمتابعة الأمر مع جيران العراق والأعضاء الدائمين. عارضت الولايات المتحدة هذا الاقتراح بشكل قاطع، وأوصلت إلينا رسالة عن طريق الأمين العام، مفادها أنّها تريد التحوار بشكل مباشر مع إيران، كما كانت قد أرسلت إلينا هذه الرسالة عن طريق آخر.

بعد مدّة، تبين أنّ سبب اعتراض أمريكا على عقد اجتماع لجيران العراق مع الأعضاء الدائمين، هو خلافها في تلك الفترة مع فرنسا

وروسيا، اللتين كان لديهما توجه يقابل الخطط الأمريكية للعراق، ولم يكن الأمريكيون يرغبون في تدخل هذين البلدين في الموضوع.

أصرت الشخصيات والتيارات العاقلة في الداخل، أو القريبة من الحكومة الأمريكية، على حوار بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، فمنذ أن ذهبت إلى البعثة الإيرانية كمندوب دائم في شهر أغسطس/ آب من العام 2002، اتصلوا بي عدة مرات سعيًا إلى حوار مباشر في إيران والولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص العراق. وكنت أؤيد فكرة إرسال تقرير إلى طهران بهذا الخصوص، أذكر فيه الوسطاء دائمًا بأفغانستان وبـ«محور الشر»، وبأن إيران لا تثق بأمريكا.

ختامًا، اتخذت طهران قرارًا على أعلى المستويات بحوار مع الأمريكيين بخصوص العراق، بموازاة مفاوضات جنيف المتعلقة بأفغانستان. كنت في نيويورك عندها، ولم أكن حاضرًا عند اتخاذ القرار، ولكنني أعتقد أن ضرورة التعاون المباشر كان هدفها الوقاية من المخاطر التي أشرت إليها في إجابة السؤال السابق. اتخذ المسؤولون هذا القرار، وأبلغوني بأن مسؤولية اللجنة الإيرانية ستكون على عاتقي.

في تلك الفترة، كنت مقيمًا في نيويورك، ولهذا كنت مجبرًا على العودة إلى طهران قبل كل جلسة، لأطلع على الشروط والمواقف، ثم أغادر إلى أوروبا، وأرجع بتقرير إلى طهران بعد المفاوضات. قمنا بالتحاور ثلاث مرات؛ المرة الأولى في باريس، والثانية والثالثة في جنيف. اثنتان منها قبل الهجوم على العراق، وواحدة بعد الهجوم.

وقد مثَّل الأمريكيين زلماي خليل زاده ورايان كراكر. وعن إيران، حضرتُ والأصدقاء الذين شاركوا في مفاوضات أفغانستان.

في هذه المفاوضات، ولا سيَّما قبل الهجوم، نبَّهناهم إلى مخاطر الهجوم على العراق وعواقبه، وصحَّحنا ما ينقله العرب وآخرون عن الشيعة وحزب البعث والجيش العراقي، وقد كان الأمريكيون يجهلون الكثير حول الحالة الداخلية في العراق.

أذكر أنني شرحت لهم دور الحوزة العلمية وآية الله السيستاني، وأوضحت لهم عدم إمكانية معالجة المشاعر الدينية للناس بعدد من رجال الدين الشباب، ممن لا يملكون رصيْدًا في الحوزة، وتطرقت إلى مخاطر تشكيل حكومة عسكرية أميركية في العراق قبل الهجوم وبعده، وضرورة الاهتمام بإرادة الأكثرية، وعجز الولايات المتحدة عن تشكيل حكومة قمعية، مثل حكومة صدام، ومواضيع أخرى شبيهة.

في أحد الحوارات، اتخذتُ موقفًا حادًا حول تفاوضهم مع المنافقين، وسلوكهم المزدوج إزاء الإرهاب، لكنَّهم قدَّموا أَعذارًا واهية، كقولهم إنَّ هذه القرارات اتخذت في الميدان، وليس لواشنطن دور فيها، لكنَّهم تعهدوا بعدم تكرارها مرة أخرى، وسألوا عن حالة تخصَّص العراق وعن القاعدة، وعن تواجد بعض عناصرها في السجون الإيرانية.

ورغم أنَّ هذه المفاوضات - مثل مفاوضات أفغانستان - كانت مفيدة، بل ضرورية، فيما يخص الشأن العراقي، واستطاعت توفير الكثير من أهدافنا والوقاية من الكثير من المخاطر والكوارث، ولكن،

وللأدلة نفسها التي ذكرتها سابقًا، فإنها لم تتمكن من تخفيف التوتر بين إيران وأمريكا.

في الختام، وعلى الرغم من اتفاق المتفاوضين وتحديد تاريخ للحوار الرابع، لم نجتمع مرة أخرى. من الطريف أن أصحاب القرار في طهران وواشنطن، وفي فترة متزامنة - من دون علم كل طرف بقرار الطرف الآخر -، قرروا عدم الاجتماع للمرة الرابعة.

بعد عدة سنوات، وفي عهد السيد أحمدي نجاد، كانت لديّ جلسة مفاوضات مع السيد جايمس بيكر - وزير الخارجية السابق ورئيس لجنة خاصة برئيس الجمهورية [الولايات المتحدة الأمريكية] بخصوص العراق - وكانت أمريكا قد غرقت في وحل العراق، وهو ما دفع بوش، وبضغط من الكونغرس، إلى أن يشكل لجنة مستقلة برئاسة السيد بيكر (جمهوري) والسيد هاميلتون (ديمقراطي)، لإيجاد حلّ للخلاص من كارثة العراق.

وقد جاء السيد بيكر إلى نيويورك ودعاني لزيارته. كان ذلك في شهر رمضان المبارك، ولكي لا نذهب للقاءه، دعوته إلى المقر، ف جاء مع أحد السفراء السابقين في المنطقة، وتحدثنا بشكل مفصلي وجاد حول هذا الأمر، ولكن طهران لم ترغب في استمرار المفاوضات.

هناك صورة تظهر فيها مع السيد خرازي وانت تصافح صدام حسين. إلى أي فترة تعود هذه الصورة؟ وما هي حكايتها؟

كنت برفقة السيد خرازي عندما سافر إلى العراق في العام 2000

أو 2001م، لمناقشة العلاقة الثنائية بين إيران والعراق، وموضوعات متبقية منذ الحرب، وكان من المقرر أن يلتقي صدام. وقد شدد العراقيون آنذاك على وجود عددٍ قليل المرافقين لأسباب أمنية.

لهذا، كان المرافقون للدكتور خرازي هم القائم بأعمال إيران في بغداد، والمترجم، وأنا. قبل العراقيون بذهابي فقط كمرافق للدكتور خرازي، وبعد إصرار منا قبلوا بذهاب المترجم أيضاً. وربما اعتقدوا أنّ القائم بأعمال إيران يعرف المدينة وضواحيها، ولم يكونوا يرغبون في أن يعرف مكان إقامة صدام، ولهذا ألغوا مشاركته في المجموعة.

كانت حواشي اللقاء طريفة، ولكنهم لم يحددوا وقته. في أحد الصباحات، عندما كانت البعثة تستعد لزيارة الكاظمين، طلبوا منا البقاء، وتبيّن أنّ برنامج لقاء صدام كان في ذلك اليوم. في حوالى الساعة التاسعة صباحاً، أتت سيارتا استقبال خاستان بوزارة الخارجية العراقية، لنقلنا من الفندق إلى مكان يبدو أنّه أحد قصور رئاسة الجمهورية في المدينة.

كان السيد الصحاف - وزير خارجية العراق آنذاك - ينتظرنا أمام أحد المداخل لاستقبالنا. جلسنا في غرفة الانتظار بينما انشغل الوزراء بالحديث. بعد مدة، جاء المساعد الخاص لصدام، الذي يظهر في جميع الصور، ومنها وقوفه خلف صدام في صورنا، وتحدث إلى السيد الصحاف، الذي أخبرنا بدوره بضرورة الانتقال إلى مكان آخر للقاء صدام.

قاد مساعد صدام شخصياً سيارة BMW، وتبعته سيارتان حديثتان لعلهما تخصان رئاسة الجمهورية، تقلان الدكتور خرازي والسيد

الصحاف والمترجم وأنا. تجولنا لفترة في المدينة ثم غادرناها. لعلهم كانوا يريدون التيقن من أننا أضعنا الطريق.

خارج المدينة، قادوا السيارة إلى أن وصلنا إلى مزرعة تخلو من أي علامة خاصة، عدا غرفة مراقبة عادية جدًّا، يتواجد الكثير منها في العراق. بعد عدة دقائق من القيادة داخل المزرعة، وصلنا إلى مبنى عادي جدًّا، ونزلنا من السيارة، حيث كان اثنان من موظفي وزارة الخارجية في استقبالنا. وبعد وقفة قصيرة، وتجاوز عدة ممرات، وصلنا إلى صالة فخمة جدًّا، يبدو أنها تقع تحت الأرض، وكان صدام بانتظارنا، حيث استقبلنا بحفاوة.

بعد المجاملات الأولية، بدأ صدام الحديث. وخلاصة حديثه هي أنّ العقبات الفنية قابلة للحل لو توافرت الإرادة السياسية لدى أصحاب القرار. من الطريف أنّه استشهد بمفاوضات مع الشاه، والتي نتجت عنها اتفاقية العام 1975م. ذكر صدام بتفصيل مبالغ فيه لقاءه مع الشاه مرتين، وتحدث باختصار مبينًا فكرته العامة لحل المشكلات العالقة، وموضحًا أنّ الشاه قَبِلَ فكرته بعد أن تحدث كثيرًا في كل مرة.

بعد الاتفاق السياسي على المستوى العالي، اتفق متخصصو الجانبين في الموضوعات التي يبدو أنّها غير قابلة للحل. واللافت للانتباه في هذا الحوار، كان إعجاب صدام الغريب بنفسه، ف فيما يخص اتفاقية العام 1975م، إبان ضعف العراق وقوة الشاه، كان يتحدث وكأنّه أجبر الشاه على القبول برأيه. أعتقد أنّ هذا الاعتداد بالنفس، هو ما سبّب سقوطه في النهاية.

المندوب الدائم في الأمم المتحدة

لنعد إلى ذكرياتك الأخرى. انتهى عملك كمعاون في القسم الدولي في حكومة السيد خاتمي في العام 2002م، وأصبحت منذ تلك الفترة وحتى العام 2007م، سفيراً ومندوباً دائماً لإيران لدى الأمم المتحدة. تبدو هذه المرحلة الأهم في عملك، إذ توليت فيها هذا المنصب، هل هذا صحيح؟

ليس ضرورياً أن تكون هذه الفترة أهم فترة في عملي. في هذه المرحلة، برز اسمي في الأخبار أكثر، ولم يكن الأمر متعلقاً بعملتي في الأمم المتحدة، بل كان متعلقاً بالمفاوضات النووية ودوري في تلك الأحداث. وقد سلّمت أوراق اعتمادتي كمندوب دائم للجمهورية الإسلامية إلى الأمين العام في شهر أغسطس/آب من العام 2002م.

كيف تمّ اختيارك؟ وكيف رجعت إلى الأمم المتحدة بعد عشر سنوات من العمل في المعاونة الدولية في وزارة الخارجية؟

اسمح لي أن أبدأ من هذه النقطة؛ ففي فترة كوني معاوناً في وزارة الخارجية، سعت مجموعة مخادعة، وبأكاذيب واضحة، إلى تغيير الرأي العام. برز هذا الجهد في مجال النشاط الدولي للجمهورية الإسلامية، ولا سيّما بخصوص نزع السلاح والمفاوضات

النووية. مع الأسف، بدأ هذا النشاط منذ بداية حكومة السيد خاتمي، إذ قاموا بنشر الأكاذيب على نطاق واسع.

كمثال على ذلك، كتبت صحيفة كيهان ذات يوم [23 أبريل/نيسان 2002]، وبعنوان بارز: «هنا جاران، تعالوا معنا إلى CTBT»⁽¹⁾. وكتبوا في أسفل الصفحة: «وضعت المجموعة المعروفة بعصابة نيويورك في وزارة الخارجية محطة تجسس في طريق كرج - جالوس، تُرسل المعلومات إلى فيينا مباشرة». هذا نموذج من تلك الأكاذيب. وفي اليوم التالي، وبعد أن اتصل أعلى منصب في البلاد بصحيفة كيهان، كتبوا مُجَبِّرِينَ أَنَّ المحطة أُسِّت بعد التنسيق مع الأجهزة المعنية.

أعتقد أَنَّ السياسة الخارجية يجب أن تكون متناسقة ومنسجمة. إِنَّ أحد أكبر مشاكلنا في السياسة الخارجية، عدم الانسجام ووحدة العمل. بالطبع، قد تكون هذه المشكلة موجودة في بقية الدول، ولكنني، وطيلة فترة عملي في جهاز السياسة الخارجية، لم أقم بأي عمل من دون تنسيق مسبق مع السلطات العليا، ليس لأنني إنسان جبان - وقد أكون كذلك - بل لأنني أعتقد أَنَّ السياسة الخارجية يجب أن تكون قائمة على هيكل عام، وأن تسير وفق طريق منسجم، فحتى لو عانت سياسة ما - فرضاً - انتقادات أساسية، فعندما تتابع بشكل متناسق ومنسجم، فإنَّ احتمال وصولها إلى نتيجة، سيكون أكبر من

(1) يُقصد بها اتفاقية منع التجارب النووية، انظر:

CTBT: Comprehensive Nuclear Test Ban Treaty.

اتباع كل شخص لسياسة مختلفة على أساس فهمه الشخصي. لهذا، لم أقم بأي عمل طيلة فترة عملي دون التنسيق مع السلطات العليا. أما العمل الذي تمّ في محطة رصد الزلازل وفقاً للـ IRSC، فقد حصل بالتنسيق مع أرفع السلطات، ونال موافقة المجلس الأعلى للأمن القومي. ولكن، مع الأسف، بدأ هجوم واسع ومنسق عليه، ولم يكن مصدره الأصلي سوى شخص أو شخصين فقط.

هل تعرفهم؟

نعم، كان أحد هؤلاء موظفًا سابقًا، فيما كان الآخر زميلًا لي في الجامعة. وكان أحدهم من وزارة الخارجية، والآخر من خارجها. وقد سبق لي أن عملت معهما.

ما هو موضوع هذه المحطة؟

سيكون بحثًا تخصصيًا جدًا. لذا، سأكمل أولاً الإجابة عن السؤال السابق، ثم سأحدث عن معاهدة CTBT وعن هذه المحطة.

أعلنت تلك المجموعة أننا وقّعنا معاهدة الـ CTBT، وأنشأنا محطة في إيران بتصرف شخصي، وتبيّن فيما بعد، كما ذكرت، أنّ عملنا حصل على موافقة رئيس الجمهورية ومجلس الأمن القومي، وتمّ بعد الحصول على إذن السلطات العليا. أقيمت المحطة بعد التنسيق مع كلّ الأجهزة العسكرية والسياسية والاستخباراتية ومجلس أمن البلاد. كانت هذه الحركة تُتابع في عدة أماكن، وخصوصًا في مكتب رئيس الجمهورية - السيد خاتمي آنذاك - وهو ما جعل عملي في طهران صعبًا.

كانوا يكتبون الكثير من التقارير ضدنا، وكانت تُرسل من الوزارات المختلفة إلى مكتب رئيس الجمهورية. وكان مصدرها وفحواها واحداً، شأنها شأن الخبر الذي نشر صحيفة كيهان، وكان مبنياً على الكذب. لهذا، أصبح عملي وعمل بعض الزملاء كتابة إجابات عن تلك التقارير. في إحدى المرات، أذكر أننا ذهبنا إلى وزارة الخارجية منذ صباح يوم الخميس، ولم ننم حتى عصر الجمعة، لكتابة إجابة عن أحد التقارير.

كنت أشعر بأن وقتنا يُستهلك في الرد على موضوع ليس له أدنى قيمة، كما كنت أعرف تاريخ هؤلاء واتجاهاتهم. مع الأسف، يمكن إشاعة سوء الظن لدى الكثير من المسؤولين بهذه السهولة. وقد ضغطت على الدكتور خرازي مبيئاً له أنني لم أعد أرغب في تولي منصب المعاونة.

في العام 1999م، وقبل هذه الأحداث، طلبت الانتقال إلى جامعة طهران. في الحقيقة، أرسلت كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة طهران رسالةً إلى الدكتور خرازي، طلبت فيها نقلي إلى قسم الحقوق العامة، وأنجزت جميع الأمور، وحصلت على موافقة القسم والجامعة. وقد قامت بكل هذه الأمور، لما تكنه لي من محبة، ولأنني لم أكن أملك الوقت الكافي لمتابعة الإجراءات.

كان من المقرر أن أكون عضواً في الهيئة العلمية في جامعة طهران، وكان من الممكن أن يعمل عضو الهيئة العلمية في وزارة الخارجية. مع الأسف، لم يوافق الدكتور خرازي على هذا الطلب،

رغم أنه جامعي مبتعث إلى وزارة الخارجية. ونظرًا إلى المحبة التي يكنّها لي أيضًا، ذكر أنه لن يكون الشخص الذي يسمح لي بالخروج من وزارة الخارجية.

من الطريف أن أحد أولئك الأصدقاء الذين نشروا الإشاعات عني، ادّعى أخيرًا عبر أحد المواقع الإلكترونية أنني وبعد العودة من نيويورك، كنت أريد أن أصبح عضوًا في قسم العلاقات الدولية في جامعة طهران، ولكنّه رفض ذلك، علمًا أنني كنت قبل ذلك بعقد من الزمن عضوًا في قسم الحقوق العامة، ولا شك في أنه أعلى مكانة من قسم العلاقات الدولية، كما أنني لم أطلب قط أن أصبح عضوًا في قسم العلاقات الدوليّة.

بدأت الضغوط تنهال عليّ بدءًا من العام 1999م، ووصلت إلى ذروتها في العامين 2000م و2001م. طلبت من الدكتور خرازي أن يسمح لي بالذهاب إلى جامعة طهران أو أن يرسلني في مهمّة من دون مشاكل. أذكر أنني عبّرت للدكتور خرازي في مكتبه، عن رغبتني في الابتعاث إلى ماليزيا كسفير.

في تلك الفترة، كان السيد ماهاتير محمد هو رئيس وزراء ماليزيا، وكان يبدي الكثير من المحبة والاحترام لي. فبعد أن اشتركنا معًا في اجتماع بقرطاجنة⁽¹⁾، قال لمندوبهم في الأمم المتحدة: «عندما يفرغ ظريف من العمل في وطنه، اطلب أن يعمل معنا». كان دائم

(1) الاجتماع المشار إليه هو المؤتمر الوزاري الثالث عشر لحركة عدم الانحياز المنعقد في 8 و9 نيسان/أبريل 2000 في مدينة قرطاجنة (كارتاخينا) في كولومبيا.

المحبة لي، وقد رشّحني الماليزيون لمنصب الأمين العام للمؤتمر الإسلامي، بينما كانت الجمهورية الإسلامية تبحث عن آخرين لهذا المنصب.

في تلك الفترة، تمّ ترشيح أشخاص لم يكن احتمال حصولهم على منصب الأمين العام يتعدى الواحد في الألف، ولو رشّحت بدلاً منهم، لكنّ قد أصبحتُ الأمين العام للمؤتمر الإسلامي عوضاً عن السيد إحسان أوغلو. بالطبع، رشّحني الماليزيون للمنصب قبل الدورة التي فاز فيها السيد إحسان أوغلو. ولأنّ إيران لم تعتنِ باقتراح ماليزيا بشكل جاد، فقد رشّحوا شخصاً من بلدهم، ولكنه خسر في مقابل السيد أوغلو من تركيا.

بغضّ النظر عن هذا الأمر، عندما أخبرت الدكتور خرازي عن رغبتني في أن أصبح سفيراً في ماليزيا، وأنني سأكون ناجحاً، نظراً إلى علاقتي الجيدة معهم، بما يوفّر فرصة لتقدّم مصالح بلدي، أجاب: «يبدو أنّك تريد أخذ إجازة للاستراحة»، فقلت له: «ألا يحق لي بعد 25 سنة من الخدمة المتواصلة لبلدي، أن أستريح لفترة، وأن أبتعث في مهمّة أقل ضغطاً بعد كلّ هذه الضغوط؟»، لكنّه لم يقبل.

في تلك الفترة، وللتخلّص من الضغوط الداخلية، كنت مستعدّاً للقبول بأيّ عمل، حتى ولو قيل إنّهُ دون مستواي. فمثلاً، عُرض عليّ منصب الأمين العام لمنظمة ECO⁽¹⁾، فقلت إنّني مستعدّ لتولي مسؤوليته، ولكن اسمحوا لي فقط بالتخلّص من وظيفتي الحالية.

(1) منظمة التعاون الاقتصادي: تأسّست في بداية العام 1962م بين ثلاث دول هي: إيران، تركيا =

في النهاية، طرأ موضوع المندوب في نيويورك. بالطبع، كنت مرشحاً لهذا المنصب قبل أن يصبح الدكتور خرازي سفيراً ومندوباً دائماً فيها، ولكن، كما أشرت سابقاً، انتفى الأمر بعد رفض أحد أعضاء حكومة السيد موسوي، الذي قال عني إنني أمريكي. وكذلك كان الأمر حين كان السيد خرازي سفيراً في العام 1995م، لأنه كان يرغب في العودة إلى إيران لأسباب عائلية. حينها، كنت معاون وزير، ورشحوني لتولي هذا المنصب. في تلك الفترة، تحدثت إلى الدكتور خرازي وزوجته، التي وجدت طريقة لابنهما لمتابعة دراسته في أمريكا، لكي يتمكنوا من البقاء فيها، وقد كنت أُلح عليهم للبقاء في إيران.

ولكن هذه المرة، رأيت أنني لا أستطيع العمل في طهران، لذا وافقت على الذهاب إلى نيويورك. أظن أنني والدكتور خرازي توصلنا إلى اتفاق لرحيلي إلى نيويورك في يناير/كانون الثاني من العام 2002م، ويبدو أنه أخبر السيد القائد بموضوع ابتعائي. وقال لي السيد القائد فيما بعد إنه أخبر السيد حجازي في اليوم نفسه أنني أفضل مرشح لهذا المنصب، على أن تسير الأمور وفق الإجراءات الطبيعية في وزارة الخارجية.

في تلك الفترة، كانت الإشاعات المنتشرة طريفة، مثل مخالفة السيد القائد لفكرة تقلدي منصب السفير، أو أنني كنت مصرّاً على

= وباكستان. وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، انضم إليها سبع دول هي: أفغانستان، جمهورية أذربيجان، كازاخستان، تركمنستان، قرغيزستان، أوزبكستان، طاجيكستان، انظر:

Economic Cooperation Organization (ECO).

مقابلته لأتولى هذا المنصب. بالطبع، دعاني السيد القائد لاحقاً لزيارته، وشمّلني بالكثير من المحبة، وقال لي: «تحدّث الدكتور خرازي عن اختيارك، وقلت للسيد حجازي إنني موافق، وإنك أفضل خيار»، وذكر ملاحظات ضرورية لمهمتي، من بينها ملاحظة قلّتها للطلبة في كل محاضراتي، إذ قال لي: «إنّ وظيفتك هي أن تطرح رؤيتك، حتى لو تيقنت أنّها مخالفة لرؤيتي بنسبة 180 درجة. لا تُعيّب رؤاك الشخصية، بل إنّ طرحها يعدّ وظيفة شرعية». بحمد الله، كنت أقوم دائماً بهذا الأمر، رغم أنه لم يكن من مصلحتي ظاهرياً، ولكنني كنت متقيداً بوظيفتي من الناحية الشرعية والقانونية والضميرية.

في اليوم الذي التقيت فيه السيد القائد، قالت صحيفة كيهان في الصفحة الأولى أنّ هناك مجموعة في وزارة الخارجية تسعى إلى إرسال ظريف إلى نيويورك بالطرق الإدارية، على الرغم من معارضة السلطات العليا في النظام. كل هذه الأكاذيب كان لها منشأ واحد، وقد حصلتُ على وثائق هذه الأفعال وأدلتها في فترات مختلفة، ولكنني لن أذكرها لكونها معلومات سرية، علماً أنّ هؤلاء الأصدقاء لم يتوقّفوا عن أي غيبة وتهمة.

وقد أُجبرت الصحيفة على الاعتذار في اليوم التالي. في الحالتين، عندما كالت الاتهامات لي، قلت إنّني لن أعفو عن المسؤول، الذي لم يعتذر إليّ أبداً، بل اعتذر إلى القراء الذين كذب عليهم. لا أعلم أيّ دين هذا! وأي نوع من المتدينين هم هؤلاء الذين لا يعتذرون

إلى من اتهموهم، ولا يطلبون منهم الصفح والغفران! ولا يزال هؤلاء
يكنون لي العداوة والبغضاء.

هذه الأحداث وقعت قبل ذهابي إلى نيويورك. ختامًا، وفي
بداية أيام يوليو/تموز [2002م]، غادرت إلى نيويورك وسلّمت أوراق
اعتمادي إلى الأمين العام. من الطريف أنّ المنافقين بدأوا الحرب
النووية في الأيام التي سلّمت فيه أوراق اعتمادي، أي أنّ السيد «سيد
المحدثين» أجرى لقاءً صحفيًا، تحدّث فيه عن أراك⁽¹⁾ ونطنز، وكان
هذا اللقاء أساس التهم النووية ضد الجمهورية الإسلامية والملف
النووي الإيراني.

في الحقيقة، تأثرت وظيفتي في نيويورك، وهي القيام بالعمل
الدولي وتجهيز البيئة، بالملف النووي. لقد تَفَضَّلَ بالقول إنّ هذه
الفترة هي أهمّ فترة عمل بالنسبة إليّ، ليس لكونها في نيويورك، بل
لأنّها تداخلت مع الملف النووي.

قبل أن ندخل في صلب موضوع نيويورك وما حدث فيها، أخبرنا
قصة الموافقة على معاهدة CTBT، والانتقادات التي وُجّهت إليك؟

كانت سياسة الجمهورية الإسلامية طيلة الثمانينيات والتسعينيات،
أي فترة رئاسة السيد القائد والسيد هاشمي للجمهورية، الشفافية
في المجال النووي وأسلحة الدمار الشامل. فمن ناحية، كانوا يريدون

(1) الحديث هنا عن منشأة أراك النووية، وقد ظهرت المنشأة التي تنتج الماء الثقيل بالقرب من
بلدة أراك لأول مرة مع نشر صور بالأقمار الصناعية من قبل معهد العلوم والأمن الدولي (مقره
في الولايات المتحدة) في ديسمبر/كانون الأول 2002. ويحتوي الوقود المستنفد من مفاعل الماء
الثقيل على البلوتونيوم الذي يمكن استخدامه في تصنيع قنبلة نووية.

القول إنهم ليسوا بصدد امتلاك السلاح النووي، ومن ناحية أخرى، كانوا يريدون التأكيد على حق امتلاك هذه التقنيات سلمياً، للضغط على الغربيين لرفع العقوبات المزدوجة على إيران والوصول إلى التقنيات السلمية.

كانت هذه السياسة هي سياسة السيد القائد والسيد هاشمي بشكل خاص. وكذلك، كانت لدينا سياسة أخرى، هي الحد من التدخل الدولي، لأننا كنا نشعر بأن هذا التدخل يتزايد يوماً بعد يوم، ونعلم أن هذه التدخلات هي من أساليب الضغط على دول مثل بلدنا. لهذا، كنا نبذل أقصى جهدنا للحد منها، فكان لعملنا ثلاثة محاور هي:

أولاً: حفظ استقلال البلاد والحد من التدخل.

ثانياً: تطوير القدرات العلمية والتقنية للبلاد، والاكتفاء الذاتي في مجالات التقنية الكيميائية والنووية والبيولوجية، وكل التقنيات الحديثة والمواد اللازمة لتنمية البلاد.

ثالثاً: التعاون بنشاط في العالم في مجال محاربة أسلحة الدمار الشامل، لأننا كنا من ضحايا الأسلحة الكيميائية.

بالنسبة إلى الأسلحة النووية، فهي محرمة شرعاً بفتوى السيد القائد. لهذا، كنا نريد الضغط على الدول التي تمتلك هذه الأسلحة لتعمل على تدميرها. ومن ناحية أخرى، كنا نريد أن نظهر للعالم أن نظرتنا إلى الأمن لا تقوم على أساس أسلحة الدمار الشامل.

لهذا، كنا في الثمانينيات وحتى أواسط التسعينيات، نشطين في محاربة الأسلحة الكيميائية، لأننا من ضحايا الأسلحة الكيميائية التي استخدمها صدام ضدنا في الحرب.

كنا نؤكد في كل خطاب على اتفاقية دولية قانونية لا يمكن التهرب منها لمحاربة الأسلحة الكيميائية. كان الدكتور ولايتي - الذي شغل منصب وزير خارجية لستة عشر عامًا - يذكر موضوع الأسلحة الكيميائية في خطابه في الأمم المتحدة كل عام، كما كان يذكره في بقية خطابه.

لم يكن موضوع الأسلحة الكيميائية مطروحًا في العالم. ترك هذا الموضوع بعد الحرب العالمية الأولى، وبعد حرب فيتنام، نظرًا إلى المنافسة بين القطبين. من ناحية أخرى، في حرب العراق المفروضة على إيران، استخدم العراق أسلحة كيميائية، ولكن جميع القوى كانت تدعمه.

وكما قلت سابقًا، لم يذكر مجلس الأمن حتى نهاية الحرب اسم العراق كبلد يستخدم هذه الأسلحة. لهذا، لم يكن في البيئة الدولية بلد غير إيران يتطرق بنشاط إلى موضوع الأسلحة الكيميائية. عندما كان السيد القائد رئيس الجمهورية، والدكتور ولايتي وزير خارجية ومسؤول جهاز السياسة الخارجية، خصصا جزءًا من بحثهما لموضوع الأسلحة الكيميائية. وكان البحث النووي يسير بهذا الشكل أيضًا.

نظرًا إلى أنَّ سياسة البلاد كانت الحصول على التقنية النووية مع الشفافية بخصوص عدم سعيها إلى الحصول على الأسلحة النووية، فكلّ ما يمكنه إثارة شبهة بهذا الصدد كان مخالفًا لسياسة البلاد. كان هذا السلوك الدقيق هو السلوك المتّبع في عهد آية الله خامنئي كرئيس للجمهورية. إلى جانب هذه السياسة، كانت الحساسية في الداخل حيال التدخل الخارجي شديدة، لأنّ الاستقلال والتصدي للتدخل الأجنبي كان، ولا يزال، من أسس الثورة.

لهذا، ونظرًا إلى مبادئنا وإلى الحساسية في الداخل، كان من الواجب أن نقلل التدخلات التي يجري العمل على تقنينها، ما أمكن، وكنا مُجبرين على إيجاد تعادل صعب في الجهاز الدبلوماسي للبلاد، فمع تصدينا للتدخل، يجب أن لا يفهم أحد أنّنا نسعى إلى امتلاك الأسلحة. كان من الواجب أن نطرح معارضتنا للتدخل، بحيث لا ترتبط بالأسلحة. كانت دبلوماسية صعبة جدًّا، ولكننا تمكّنا من المضي في هذا الطريق بشكل جيد لفترة ما، ومنها متابعة اتفاقية بخصوص الأسلحة الكيميائية. في الختام، وعندما وصلت الاتفاقية إلى مرحلة التوقيع، قمنا بذلك.

في نهاية عهد حكومة السيد هاشمي، أصبحت الاتفاقية جاهزة ليوافق عليها مجلس الشورى، ولكنّ هناك مجموعة استفادت بشكل خاطئ من نظريات العلاقات الدولية، وعبر صناعة بيئة مريضة من ناحية نظرية، مثل نشر الأكاذيب في البلاد، بل حتى بين القوى المسلحة، لمنع الموافقة على الاتفاقية، لكونها تعتقد أنّ الموافقة

عليها تُضَرِّبنا. في النهاية، تدخل السيد القائد بشكل مباشر، وحلّ الموضوع بأمرٍ مباشرٍ منه.

ورغم أنّ مجلس الشورى وافق على الاتفاقية، فقد منعوا الأمر أيضًا، وأمر السيد القائد بتنفيذه مرة ثانية. أذكر أنّ من أول الأعمال التي قام بها السيد خاتمي خلّافًا لإرادته، وبناءً على أمر السيد القائد، هو التوقيع على وثيقة انضمام إيران إلى اتفاقية منع الأسلحة الكيميائية. وافق مجلس الشورى على هذه الوثيقة في عهد السيد هاشمي، لكنّها وصلت إلى عهد السيد خاتمي. ومجددًا، عملت الضغوط نفسها التي كانت تودّ منع الموافقة على الوثيقة في مجلس الشورى على منعها في مكتب رئاسة الجمهورية. في الختام، صرّح السيد القائد أننا عملنا على مناهضة الأسلحة الكيميائية عشر سنوات، فكيف لا ننضمّ الآن إلى الاتفاقية؟ لذلك، يجب عدم الوقوف في وجه توقيع الاتفاقية، وما هي الصورة التي سترسم عنا ونحن ضحايا الأسلحة الكيميائية؟

لو تجاوزنا موضوع الأسلحة الكيميائية، في الفترة نفسها، بدأ تشكّل موضوعين يخصان الملف النووي، الأول: البروتوكول الإضافي بالوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا، والآخر: معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في مؤتمر نزع الأسلحة في جنيف.

كان التفاوض بشأن البروتوكول الإضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا في يد منظمة الطاقة الذرية، وكانت وزارة الخارجية معفية من المشاركة فيها. كانت هذه الخلافات موجودة منذ

عهد الشاه، وكانوا يقولون إنَّ هذه الأعمال تخصصية، ويجب على وزارة الخارجية عدم التدخل فيها، وكانوا يبذلون قصارى جهدهم لمنع تدخلها. لهذا - ومع الأسف - لم يكن للدبلوماسيين دور في المفاوضات المتعلقة بالبروتوكول الإضافي، بل شارك فقط مندوبو إيران من منظمة الطاقة النووية، غافلين عن الملاحظات الدبلوماسية والسيادية.

أما مفاوضات معاهدة CTBT، في جنيف، فقد كانت في يد وزارة الخارجية، ولا سيما سفيرنا في جنيف آنذاك، السيد سيروس نصري، وأنا معه، إذ كنت المعاون الدولي في وزارة الخارجية.

تعني معاهدة CTBT منع أي تجربة تفجيرية لسلح نووي. إنَّ التجارب التفجيرية تخصّ الدول التي تمتلك الأسلحة الذرية فقط. فمنذ أن انفجر أول سلاح نووي، ضغط العالم لمنع هذه الأسلحة، وقد كانت أعمال معاهدة NPT⁽¹⁾ أيضًا تصبّ في هذا السياق. بالطبع، تغلّبت الدول القوية، وفرضت رأيها على بقية الدول، ولكنّها ضمن هذا الإطار، قبلت بأن تزال هذه الأسلحة منها أيضًا. ذُكرتْ هذه الفكرة في المادة السادسة لمعاهدة NPT.

تمّ توقيع معاهدة منع مقيّدة للتجارب النووية في العام 1963م. ووفقًا لها، تُمنع التجارب النووية في الفضاء وتحت البحار. تمّ توقيع هذه المعاهدة استجابةً للقلق العالمي، بينما كان العالم، ولا سيّما

(1) وهي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام 1968م. وتسمى أيضًا معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، انظر: (NPT) Non Proliferation Treaty.

الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، يطالب بمعاهدة توقف الدول النووية عن أي اختبار نووي.

تُعرّف هذه المعاهدة بـ CTBT، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أي بخلاف ما يذكره البعض في إيران تمامًا، كانت الـ CTBT في البداية تعني ضغط دول العالم غير النووية على العالم النووي. وفي العام 2000، كانت إحدى الخطوات الثلاثة عشرة في اجتماع إعادة النظر في الـ NPT لمناهضة الأسلحة النووية - وبضغط من الدول غير المنحازة - ضرورة تنفيذ معاهدة CTBT، والتي رفضت الولايات المتحدة الأمريكية الإشارة إليها، حتى [بعد ذلك] في اجتماع 2005م. لهذا فشل اجتماع 2005م للـ NPT.

ماذا تعني اتفاقية CTBT؟ تعني هذه الاتفاقية أنّ على الدول التي يمكنها إجراء الاختبارات النووية، تجنّب ذلك. في الحقيقة، إنّ على الدول التي لم تنضم إلى الـ NPT، أي «إسرائيل»، الهند، باكستان، والدول الخمس التي تملك السلاح الذري بحسب الـ NPT، أي أمريكا، روسيا، الصين، فرنسا وبريطانيا، تجنّب إجراء اختبارات نووية. وقد تعهدت بقية الدول في الـ NPT بتجنّب السعي إلى امتلاك الأسلحة النووية، أي أنّها لن تصل إلى مرحلة تتمكن فيها من تنفيذ اختبارات نووية، فلو أرادت إيران الوصول إلى مرحلة تستطيع فيها إجراء اختبارات نووية، فعليها نقض معاهدة NPT لسبع أو ثماني سنوات على الأقل، أي منذ بدء عملية التخصيب ومعالجة

المواد القابلة للانشطار، وكذلك إعداد الزناد وأجهزة الإطلاق. عندها، تكون قد نقضت المعاهدة.

في الحقيقة، على الدول تجنب أعمال قبل التعهدات المذكورة في الـ CTBT. بعبارة أخرى، لو أرادت دولة غير الدول الثمانية المذكورة نقض الـ CTBT، فإنها تكون قد نقضت قبل ذلك بسنوات معاهدة الـ NPT.

لهذا، ومنذ العام 1980م، ذكرت في جميع قرارات حركة عدم الانحياز ضرورة إقرار الـ CTBT. وقد تمت الموافقة على هذه المعاهدة بضغط من هذه الحركة. في العام 2000م، كان من أبرز إنجازات عدم الانحياز في إقرار الخطوات الثلاثة عشرة التنفيذية في القمة «الموافقة على معاهدة CTBT».

رغم ذلك، كانت ثمة مجموعة تنشر خلاف هذا الأمر في الداخل، فلو اعتقد شخص أنه لا يجب أن ننضم إلى الـ CTBT، فيجب قبل ذلك أن يعتقد بالخروج من الـ NPT. ذلك الرجل الذي أثار الغوغاء حول معاهدة CTBT، ذكر عدة مرات بعد التجارب النووية للهند وباكستان، أنه علينا الخروج من الـ NPT أيضًا، لكنه حين كان يثير الغوغاء، لم يكن يذكر الخروج من الـ NPT، بل كان يدّعي أمورًا مختلفة، مثل الاعتراف بـ «إسرائيل»، وحتى التجسس عبر محطات CTBT، لأنه كان يعلم أن السلطات العليا في النظام معارضة بشكل كامل للخروج من الـ NPT. وبعد كل هذا الظلم الواقع على إيران،

لم يأخذوا بخيار الخروج من الـ NPT، لهذا فقط كان يغالط الـ CTBT.

في المسألة التالية، ما دام البرلمان في 44 دولة لم يوافق على الـ CTBT، فلن تُنفَّذ. «إسرائيل» إحدى هذه الدول الأربعة وأربعين. وإيران وأمريكا وروسيا أيضًا من هذه الدول. يقول البعض كذبًا إنَّ الموافقة على الـ CTBT نزع لسلح إيران أمام «إسرائيل»، ولكن إن لم توافق «إسرائيل» على الاتفاقية، حتى لو وافقت عليها إيران، فلن تكون إيران ملزمة بتنفيذها.

هل يُعدّ ذلك نوعًا من الشرط؟

لا، لا يُعدّ شرطًا، بل هو النصاب القانوني للتنفيذ. مثلاً، في الاتفاقيات الدولية، عندما توافق 60 دولة على اتفاقية، فإنها تدخل حيّز التنفيذ. وكذلك في معاهدة CTBT، إن وافقت عليها 192 دولة، ولم توافق عليها إسرائيل، فلن تدخل حيّز التنفيذ.

إذًا، هل الأربع والأربعون دولة هي دول محددة؟

نعم، لقد تمّ تحديد أربع وأربعين دولة في هذه الاتفاقية، من بينها إيران. انتقدنا البعض لأنَّ اسم «إسرائيل» مذكور في الاتفاقية، فاتهمنا بأننا اعترفنا بها! انظر كيف يخلطون الأمور؟ عفا الله عن الجميع، هل يعتقد هؤلاء أنَّه يجب إعفاء «إسرائيل» من الاتفاقية؟ أليس هذا هو نزع سلاح الوطن الذي يتهموننا به مقابل «إسرائيل» المسلحة؟

على أيّ حال، ليس في معاهدة CTBT حق الاشتراط، إذ لا يمكن لأي بلد أن يضع شروطاً كي ينضم إلى الاتفاقية، كما أنّه يجب على الجميع القبول بها دون شروط. صدّقت الولايات المتحدة الأمريكية على الاتفاقية، ولكنها انسحبت منها في عهد بوش، عندما كانت إيران من البلدان النشطة في هذا المجال. ونظرًا إلى قلقنا في المجال الأول - أي التدخل الأجنبي - كنّا نريد أن نزرع الثقة بمشاركتنا في هذه المعاهدة.

صحيح أنّ هناك 116 دولة ضمن حركة عدم الانحياز، ولكن هناك سبع دول أو ثمانية منها فقط قلقة بشأن الموضوع النووي، فهو لا يهمّ البقية أصلًا، ولا يوجد بلد غير منتمٍ إلى أيّ جهة، كما كنا، مثلاً: إنّ الداعم لأحد البلدان العربية هو بلد عربي آخر، والداعم لأحد البلدان اليسارية هو بلد يساري آخر، فنحن وحيدون في العالم وفريدون من هذه الناحية، وقد كنّا نصرّ على أن نشارك في هذه المفاوضات.

الخلاصة، أنّ معاهدة CTBT هي اتفاقية واسعة، ولديها أكثر من 330 محطة مراقبة في العالم. وقد تمّ تأسيس 260 محطة منها، حصلت كلها على مصادقة المنظّمة. بعض هذه المحطات هو مراكز لرصد الزلازل، والبعض الآخر مراكز صوت مائية⁽¹⁾، وهناك محطات تحت صوتية، وأخرى تخصّ الإشعاعات النووية.

(1) انظر اسمها باللغة الإنجليزية: Hydroacoustics.

كما تعلم، ينتج عن كل اختبار نووي زلزال في الأرض، فتقوم أجهزة رصد الزلازل بحفظه، وإن كان الاختبار تحت المحيطات، تقوم أجهزة الصوت المائية بالتعرف إليه، وكذا هو دور الأجهزة الصوتية المعنية برصد الاختبارات في الفضاء. أمّا مراكز الإشعاعات النووية، فتقوم بالتفريق بين الهزات الأرضية الناتجة عن الزلازل والتفجيرات العادية، وتلك الناتجة عن الاختبارات النووية، بحسب الذرات النووية المنتشرة في الجو بعد الانفجار. وقد تمّ تأسيس هذه المراكز، كي لا يتمّ إجراء أي اختبار نووي من دون رصد.

من الموضوعات المطوّلة، هي تحديد مكان استقرار كل واحدة من هذه المحطات في العالم. اجتمعنا في الداخل أيضاً مع الأجهزة التقنية والعسكرية والاستخباراتية والسياسية المختصة لبحث هذا الموضوع. كان الدكتور محسن آشتياني - رئيس مركز الزلازل في إيران - نشطاً في هذا المجال، ولا يزال من المعتمدين في العالم فيه، وقد تولى رئاسة الاجتماعات التخصصية في الـ CTBT عدة مرات، الأمر الذي يدل على أننا وصلنا إلى درجة مهمة من التخصص، وأن تخصصنا لم يكن لتلبية احتياجات البلاد فقط، بل تخطّينا ذلك، ووصلنا إلى الخارج أيضاً. وقد تمّ وضع هذه المحطات بطريقة يمكنها رصد أيّ تفجير نووي في العالم، ولو توقّفت مئة محطة منها عن العمل.

في أيّ دول تمّ وضع هذه الأجهزة؟ هل وُضعت في الدول الأربعة والأربعين كلها؟

تمّ وضع هذه المحطات في كلّ الدول في أنحاء العالم.

هل تمّ وضعها في أمريكا «وإسرائيل» أيضًا؟

تمّ وضعها في كلّ مكان. شخصيًا، أعتقد أنّ وجود هذه المحطات في «إسرائيل» وأمريكا يفيدهما قبل أن يفيد الآخرين. وبغض النظر عن وجود هذه الأجهزة أو عدم وجودها في مكان مثل إسرائيل، فإنّ أي اختبار نووي يتمّ فيها، سيجري رصده في كلّ مكان.

هل يعني ذلك أنّ المحطات الموجودة في بلدنا قادرة على رصد الانفجار في «إسرائيل»؟

نعم، ففي الاجتماعات التخصّصية، كان القرار يقضي بتأسيس ثلاث محطات لرصد الهزات الأرضية في إيران؛ إحداها في «چاران» في طريق كرج - چالوس. لكن، وقبل بناء المحطة، ونظرًا لقلق بعض الأجهزة العسكرية من قرب المكان من منطقة التجارب الصاروخية، بذلنا جهودنا لتغيير مكانها إلى منطقة أبعد.

اجتمع الاختصاصيون في القوى المسلّحة مع الاختصاصيين في مجال رصد الهزات الأرضية، ومن بينهم الدكتور محسن آشتياني، وهو بروفيسور معروف عالميًا في مجال الزلازل، وكانت الخلاصة تأسيس لجنة تقنية مختصة. أعتقد أنّ إحدى أهم خدماتنا، هي أنّنا تمكّنّا من تشكيل هذه اللجنة، ولكن هناك عدة أشخاص قاموا بالتهويل ونشر الذعر والتهديد إلى أن فشل العمل.

كانت المحطة الثانية بالقرب من كرمان، ولا أعلم مكان المحطة الثالثة. حتى لو توقفت هذه المحطات الثلاث عن العمل، فهناك في أطراف إيران من المحطات ما يكفي لرصد كل ما يجري فيها. في الحقيقة، هذه المحطات موجودة في كل مكان يدور حوله القلق. ومن الطريف، أنهم لم يؤسسوا محطة في العراق، كما لم يعلنوا العراق من بين الدول الأربعة والأربعين، حتى تكون موافقته ضرورية.

حصل كل هذا لأنَّ أحدًا لم يكن يريد الالتفات إلى العراق. كانت هذه المفاوضات في تسعينيات القرن المنصرم، حيث كان العراق تحت وطأة العقوبات الدولية، وإن كانوا يريدون وضع المحطات في البلدان العدو، لكان من الواجب إنشاء محطة في العراق، ولكن ذلك لم يتمَّ لأنَّ أطراف العراق تمتلئ بالمحطات.

إذًا، تعتقد أنَّ التوقيع على معاهدة CTBT ليس تهديدًا غريبًا للعالم الثالث؟

هذا كذب. صحيح أنَّ العالم يريد الاستفادة من أي وسيلة لتحقيق مصالحه الوطنية، ولكن اعتبار معاهدة CTBT إرادة غريبة هو أمر كاذب. تعمل هذه المحطات بطريقة تُمكن المحطة في الأرجنتين من رصد التفجير النووي في باكستان. وقد ذكر البعض عدة مواضيع، من دون وجود أدلة عليها، بحيث لا يمكن تناولها أصلًا. على سبيل المثال، رصدت جميع المحطات التجربة النووية لكوريا الشمالية، ولكن محطة واحدة فقط اعترفت بهذا الأمر، هي

محطة الإشعاعات النووية في روسيا، أما بقية المحطات، فقالت إنها لم ترصد أي أثر للإشعاعات النووية.

كيف يمكن هذا؟

بأي حال، رصدت إحدى المحطات هذا الأمر. الملاحظة الأخرى هي أنّ هذه المحطات متصلة ببعضها البعض بشكل دائم، فعندما تكون لديك محطة في طهران، فهذا لا يعني أنّ الآخرين فقط يستطيعون الوصول إلى معلوماتك، بل تستطيع أنت أيضًا الوصول إلى معلوماتهم، فلو حدث أمر ما في طهران، فالمحطات الموجودة في تركمانستان، تركيا، الكويت، وكل المحطات المحيطة بإيران، ستستطيع رصده.

كانوا يقولون إنّ هذه المحطة ترسل المعلومات إلى فيينا مباشرة، ولكنهم لم يقولوا إنّ المعلومات التي تصل إلى فيينا تصلنا بشكل مباشر أيضًا. بعبارة أخرى، لم يذكروا أصلًا أنّ الاتصال يتم من الجانبين. والنتيجة الوحيدة الآن، هي أنّه عندما أُغْلِقَت محطة چاران، لم نعد قادرين على الحصول على المعلومات من العالم، فبمجرد إغلاقنا لهذه المحطة، افتتحو محطة تركمانستان.

لماذا قامت إيران بهذا العمل؟ ومتى؟

بعد عهد حكومة السيد أحمددي نجاد، عاد البعض مجددًا إلى نشر الأكاذيب التي تشير إلى أن الـ CTBT تقيّدنا، فكنا قلقين حيال القضايا المتعلقة بالسيادة. وعندما بدأت المفاوضات المتعلقة بالـ CTBT، نُوقِشَ الكثير من المواضيع حرفيًا في المنظمة التي تأسست للإشراف

على الـ CTBT. ولأننا كنّا نريد التواجد في هذه المنظمة، قمنا بتوقيع الاتفاقية بعد موافقة المجلس الأعلى للأمن القومي.

بالطبع، وقبل القلاقل التي أثارها البعض، كان لدى مفوضيتنا في جنيف ملاحظات فنية حول الـ CTBT، ولهذا عارضنا الأمر، ومنعنا الموافقة عليها من قبل مؤتمر نزع الأسلحة - والذي كان نظام الموافقة فيه يُتخذ بالإجماع - وحيث إنّ أستراليا المخالفة للتجارب النووية الفرنسية والصينية في المحيط الهادئ، حملت الموضوع للجمعية العامة بالأمم المتحدة مباشرة، فقد انتقل الملف إلى المجلس الأعلى للأمن القومي. عندها، قرر المجلس ضمن ملاحظات عدة، الموافقة على الاتفاقية مع نقل اعتراضاتنا، ودراسة المصادقة على الاتفاقية فيما بعد.

أعتقد اليوم أنّ قرار المجلس الأعلى كان عاقلاً وذا نظرة أشمل، فقد كان من الواجب أن نحذر من إثارة حساسية العالم، ذلك أنّني والسيد ناصري - المشارك معي في المفاوضات - وقعنا في فخ موضوعات تخصصية، مثل سبب تواجد «إسرائيل» في مجموعة الشرق الأوسط، ولماذا يحق للدول أن تستخدم أنظمة التجسس الوطنية، إضافة إلى النظام الواسع للمراقبة في الـ CTBT. في الحقيقة، كانت ملاحظات سيادية، وكنّا - السيد ناصري وأنا - معارضين لها وحدنا.

فجأة، حذرونا من أنّنا دخلنا صراعاً وجدالاً، ونسينا الطريق العام للمفاوضات. وإن عارضنا الـ CTBT الآن، فهذا يعني أنّنا نسعى إلى السلاح النووي. يتعلق هذا الموضوع بعهد السيد هاشمي، أي أنّ السيد

القائد والسيد هاشمي ومجلس الأمن الوطني، صححوا خطئي - وأنا المختص - وبناءً على رؤيتهم الصائبة، وقّعنا على معاهدة الـ CTBT. أعتز اليوم أنّ رؤيتي التخصصية كانت خاطئة، ورغم هذا، فقد كنّا متهمين من قبل الغوغائيين الجهلة أو المُغرضين (لا يمكن أن يكونوا خلاف هذين الاحتمالين)، بأننا نجرّ البلاد إلى التوقيع على الـ CTBT، بينما كان خطؤنا - السيد ناصري وأنا - رفض الـ CTBT، نظراً لملاحظات سيادية جزئية. مثلاً، كنّا نتساءل معترضين: لماذا يحق للولايات المتحدة الاستفادة من أجهزة التجسس، إضافة إلى آليات عمل الـ CTBT؟

ألم يكن يحق لبقية الدول الاستفادة من أجهزة التجسس؟

تمتلك جميع الدول هذا الحق، ولكن لا يمكنها القيام بذلك. في الحقيقة، كنّا نريد حصر مصادر المعلومات في محطات الرصد الخاصة بالـ CTBT، وكانت أمريكا تريد استخدام سائر مصادرها، إذ لم تكن تلك المصادر تتوفر لدينا. كما كنّا نريد أن نحدّ من قدرتهم، وأن لا نسمح لهم - مثلما حدث الآن في موضوع الكمبيوتر المحمول في الوكالة - بالحصول على وثيقة ضدنا.

الخلاف هو: هل ما تتوصل إليه الوكالة فقط يُعدّ وثيقة؟ ولو تمكن أحد - بأي طريقة - من صناعة وثيقة وتقديمها إلى الوكالة، هل يمكن الاستفادة منها كوثيقة؟ كان هذا قلقنا - السيد ناصري والزملاء وأنا - فقالوا لنا [مجلس الأمن القومي]: «أنتم تتمسكون بالشجرة وتنسون الغابة». أذكر أنّ الدكتور ولايتي استدعاني ليقول:

«لماذا تضعون إيران في موضع التهمة؟». هكذا وقعنا على معاهدة الـ CTBT.

مع الأسف، لم نتمكن قبل موافقة مجلس الشورى - والذي لم نكن نتابعه - من الحصول على ميزانية للجنة الأولية، لئلا نفقد حق العضوية فيه. بهذا، كان من الممكن أن نتدخل أكثر في الجزئيات، وفي تشكيل آليات الرقابة، والتي ذكرت بشكل عام في الاتفاقية. وكان من المقرر أن يتم بحث هذا الموضوع بشكل تفصيلي ونهائي في فيينا.

بشكل عام، كيف تقيّم نجاحك؟

كان نجاحًا متوسطًا. إن موضوع المصالح التي حصلنا عليها هو موضوع فني بحث، حتى إنني لا أعرفه كله. فمثلاً، يمكنك منع استخدامهم لجهاز ما عندما تكون موجوداً. هذه الملاحظات عرضتها وزارة الدفاع، كما عرضت مثلاً آثار الاختبارات الصاروخية. إنها ملاحظات فنية، ولست مختصاً في علوم الأرض أو في المواد المتفجرة، لكنني على دراية بالأمور السيادية فقط.

إنّ المواضيع الفنيّة والتخصّصية متروكة لهم [الأجهزة المعنية]، فمثلاً في اتفاقية المواد الكيميائية، كانوا يذكرون قائمة بالمواد، وكان العاملون في الصناعة الكيميائية يعلمون سبب أهمية المادة، فيذكرونها أيضاً. في الاتفاقية الكيميائية، شكّلنا لجنة من كل الصناعات والاختصاصيين للتعرف إلى المواد الضرورية بالنسبة إلينا،

وهذا ما فعلناه في الـ CTBT أيضاً، فقد كانوا يبحثون في الأمور بشكل جيد في الاجتماعات.

ولكن، بسبب البلبلة التي أحدثها البعض في مجلس الشورى، رفض المجلس السادس النقاش معنا. أحد الساسة المشهورين - والذي انقلب بنسبة 180 درجة، لينادي بمشروع فوري للموافقة على البروتوكول الإضافي لاحقاً - كان على وشك طردي من المجلس، وهو يقول: «قمت بتهديد الأمن القومي بالتوقيع على الـ CTBT».

ألم يكن هؤلاء على علم بالأمر من مصادر أخرى؟ ألم تتخذوا القرار بموافقة رؤوس النظام؟

في تلك الأيام، لم تكن الحجة وعدمها مهمة. كنا نناقش أموراً فنية، ولكنهم لم يكونوا يفهمونها، أو لم يبحثوا عنها جيداً. وعندما كنّا نقول لهم إنّ السيد القائد سمح لنا بذلك، كانوا يقولون مجدداً: «لَمْ قمتم بهذا العمل؟ يجب عليكم تجنب التبرير!»

أعتقد أنّ سوء الفهم أشعل أول شرارة. في هذه المرحلة، بدأ التشكيك في أهداف إيران على المستوى الدولي، حيث كانت أمريكا وغيرها يوجهون التهم إلينا، ولكن لم يستمع أحد إلى هؤلاء، إلى أن وجدوا الحجة لتبرير اتهاماتهم، ومن أهمها الخلاف الداخلي بالنسبة إلى الـ CTBT.

لعلّ كلمة «خيانة» هي الكلمة الوحيدة المناسبة لوصف حالة الغوغاء التي جرت، ولو بذلنا شيئاً من التساهل، فسنذكر كلمات مثل «الجهل»، «الأمية»، «الحقد»، و«الحسد». إن السياسة التي

اتبعتها إيران طيلة خمسة عشر عامًا، وكل النجاح الذي حصلت عليه خلال إحدى عشرة سنة، استحال فشلًا بسبب أكاذيب البعض ونشرهم للغوغاء، وصار العالم يعتقد أنّ إيران تسعى إلى الحصول على السلاح.

من الأفضل أن تشرح لنا الأحداث الممتدة من العام 2002 حتى العام 2007. بغض النظر عن الموضوع النووي، والذي سيكون فحوى السؤال التالي، كيف تقيّم هذه الفترة من توليك البعثة، من حيث المشاكل والعقبات والنجاحات والإخفاقات؟

في الأيام الأولى من مهمتي الممتدة لخمس سنوات في نيويورك (يوليو/تموز 2002م)، بدأت تهمة المنافقين، ولكنها بقيت جمراً تحت الرماد حتى العام التالي (مايو/أيار 2003م)، لأنّ الأولوية كانت لموضوع العراق. بعد القرار الصادر في أغسطس/آب من العام 2003م في مجلس الأمن، دخلنا في «الجدال النووي».

منذ بداية العام 2003م، وعند التردد بين إيران ونيويورك لمناقشة أمور أخرى مثل المفاوضات حول العراق، كنت أذكرهم دائماً بأنّ الموضوع النووي يتجه نحو المشاكل. كانت منظمة الطاقة النووية تقدم تقارير للحكومة تشير إلى أنّ الموضوع النووي تحت السيطرة. وقد قال الدكتور روحاني عدة مرات: «يقول الجميع إنّ كل شيء تحت السيطرة، ولكن ظريف يقول خلاف هذا في كل مرة يأتي فيها إلى طهران». بالطبع، لم يكن الأمر يقع ضمن دائرة مسؤوليتي، ولكنني كنت أرغب في تذكيرهم به فحسب.

من أين لك هذا العلم أو الاستدلال؟

من التجربة والتدقيق والتحليل. كنت أقرأ المنشورات، وألاحظ البيانات المختلفة، وأرى أنهم يثيرون القلق، فيحصد الموضوع أبعادًا مختلفة. منذ العام 2004م وحتى انتخاب السيد أحمددي نجاد، كنت أقضي نصف الوقت بين طهران وأوروبا، والنصف الآخر في نيويورك.

كان هناك الكثير من القيود الموجودة على التأشيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، فلو كان لديّ ثلاثة لقاءات، من بينها أسبوع في أوروبا وإيران، كان عليّ أن أقضي 21 يومًا في طهران وأوروبا، وإذا ذهبت إلى نيويورك، فلن تكون لدي تأشيرة للعودة، لأنهم كانوا يعطوننا تأشيرة دخول لمرة واحدة، بخلاف سائر الدبلوماسيين الذين يمنحونهم تأشيرة «كثير السفر».

قضيت معظم تلك المدة (السنتين) في نيويورك. في السنة الأولى، كنت أعود إلى طهران كل شهر أو كل شهر ونصف الشهر، وأقضي بقية الوقت في نيويورك. لهذا كانت الفرصة مؤاتية لديّ لرصد التغييرات السياسية والصحافية.

بالعودة إلى موضوع المهمة في نيويورك، كانت البعثة بحاجة إلى عدة أعمال تنفيذية، كمثال: كانت مدة إيجار مقر البعثة قد انتهت منذ عامين، ولم نكن قد توصلنا إلى اتفاق حول تمديد العقد، وكُنّا قد استأجرنا المكان من العام 1971م، ولا نزال نقيم فيه.

أعتقد أن شراء مقر الإقامة تمّ في الستينيات، وهو مبنى شبه أرستقراطي، كبير وقديم، يعود إلى بداية القرن العشرين، لكنّ المحافظة عليه كانت في غاية الصعوبة. إن الذين يظنون أننا نستطيع ترك المبنى خاليًا لمدة خمس سنوات كانوا مخطئين. لقد تمّ ترميمه في بداية عمل الدكتور خرازي، ولكنّه ترك لعشر سنوات، ثم أصبحت المسؤول عنه.

حينذاك، كنتُ مجبرًا على الإقامة خارجه. خلال فترة مهمّتي الممتدة لخمس سنوات، عشتُ مدة عامين ونصف العام تقريبًا في شقق سكنية في مناطق مختلفة في نيويورك، لأنّ المبنى حينها ظلّ قيد الصيانة لمدة سنة ونصف السنة تقريبًا.

في البداية، قمنا بصيانة المبنى وانتقلنا إليه. وفي أعمال الصيانة المتبقية، قام العامل - بخلاف القوانين - باستخدام الغاز، وهو ما تسبّب بحريق عظيم. وقد رحمنا الله، لأنّ زوجتي وأبنائي كانوا في المبنى، فألقدهم رجال الإطفاء. انتقلنا مجبرين إلى خارج مقرّ الإقامة مرتين حتى انتهاء الأعمال. إضافة إلى ذلك، كانت لدينا أعمال تخصّ الموظفين.

من حيث المضمون، كان عليّ تتبّع مهمتين، إحداها الأمور الخاصة بمنظمة الأمم المتحدة، والأخرى الموضوعات المتعلقة بالداخل الأمريكي. كان الموضوعان مرتبطين بهجوم الولايات المتحدة الأمريكية على العراق. في الحقيقة، فُعلّ الموضوع النووي لهذا السبب، لأن «إسرائيل» كانت قلقة من التغييرات الإقليمية، والتي ستكون إيران

فيها القوة الأولى في المنطقة. لهذا، كانوا يسعون إلى منع هذا الأمر، ففعلوا الموضوع النووي، أي أن مصالح المنافقين - «إسرائيل» والعراق [عراق صدام حسين] - قد اتحدت.

كان اللقاء الصحافي مع المنافقين - الذين تحدثوا فيه عن الملف النووي الإيراني - لمصلحة القوى الثلاث، ليكون الهجوم على إيران عوضاً عن العراق. وبهذا، فقد بذلوا الكثير من الجهد في هذا الصدد. وقد يكون لجزء من خدماتي سهمٌ في الوقاية من هذا الهجوم.

في الحقيقة، كنت أسعى منذ العام الأول إلى منع تشكيل بيئة مضادة لإيران، وكان كافيًا بالنسبة إلي أن أُوفَّق في هذا الأمر. كان هدفي واضحًا، وكانوا يسعون إلى تشكيل بيئة عسكرية معادية لإيران. كان العرب يتمنون أن تهاجم الولايات المتحدة إيران عوضًا عن العراق، وتلك كانت رغبة «إسرائيل» ومجموعة من المحافظين الجدد، ومجموعة من طالبي السلطة والمنافقين، الذين كانوا أيضًا يبذلون الكثير من الجهد لشنّ الحرب على إيران وإسقاط النظام بهذه الطريقة.

لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية تعاني مشكلة، يحلّها الهجوم العسكري على العراق، كما لم تكن تعاني مشكلة من هذا النوع للهجوم على أفغانستان، بل كانت سياسة الولايات المتحدة قائمة على بسط هيمنتها على العالم بهذه الطريقة. كان المحافظون الجدد يسعون إلى تحويل تفوقهم إلى بسط هيمنة عسكرية، ولهذا

كانوا بحاجة إلى نصر عسكري عظيم. حققت أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول إمكانية هذا الأمر، ولكن أفغانستان كانت أصغر من أن توفر لهم النجاح. في الحقيقة، إنَّ الهجوم على العراق هو استمرار لهذه السياسة.

وكما قلت سابقًا، قبل عدة أسابيع من الهجوم الأمريكي على العراق، ذهبت إلى مجلس الشورى، وقلت لهم إنَّ الولايات المتحدة ستشنَّ هجومًا قريبًا على العراق. فقالوا لي: إنَّ وزير الخارجية ووزير المخابرات قدما إلينا، وأخبرانا بأنَّ الولايات المتحدة لن تهجم على العراق. فقلت لهم: «لا آخذ أوامرًا للتحليل الفكري، بل أستلم أوامر للتنفيذ، ولهذا فإنَّ فكري حُرّ. أعتقد أنَّ أمريكا ستشنَّ هجومًا على العراق خلال ثلاثة أسابيع».

إن سبب غفلة الأصدقاء هو عدم انتباههم إلى الموضوع من ناحية نظرية. فأولًا، كانت معلوماتهم عن الداخل الأمريكي ناقصة، وثانيًا، لم يكونوا ينظرون إلى حاجة أمريكا إلى الهجوم من ناحية نظرية. كانت نظرية المحافظين الجدد بحاجة إلى بسط الهيمنة الأمريكية عن طريق العمل العسكري الذي تتفوق فيه الولايات المتحدة. وبالطبع، لم يُوفَّقوا في هذا المجال.

كان هذا الفشل هو أحد أسباب انتخاب أوباما والسَّعي إلى تغيير الصَّورة الأمريكية. أعتقد أنَّ الأسلوب العسكري فقد قدرته في كل مكان من العالم، حيث كانت أمريكا تضغط على أوروبا لترفع

من ميزانيّتها العسكرية، ولكنها لم تكن تقبل بهذا الأمر، لأنها تعلم أنه هدر للمال.

كانت مهمّتي الأخرى هي العمل في منظمة الأمم المتحدة. كنت في الأمم المتحدة من العام 1982م وحتى العام 1992م. وفي العقد الذي كنت فيه معاونًا للعلاقات الدولية، كنت أذهب أربع مرات أو خمسة على الأقل إلى نيويورك في كلّ عام. لهذا، كان الجميع يعرفونني، أو في الحقيقة، وبشكل أصحّ، كنت أعرف الجميع. وبسبب هذه المعرفة، كنت أبذل قصارى جهدي في الأمم المتحدة. بالطبع، لم يكن الوقت يسمح لي بالمشاركة في الأمور التخصّصية في الأمم المتحدة، رغم أنها تقع ضمن تخصّصي الأكاديمي، وقد كان مساعد المندوب يقوم بها.

من هم مساعدوك؟

في بداية استلامي للمهمة، كان السيد فدائي فرد هو الشخص الثاني في البعثة، ويليهِ السيد دانش يزدي، وهو من زملائي في الكلية الآن. كانا يتابعان هذه المسائل، وكنت أشرف عليهما، ولكنّ عملي اليومي يتمثل بتلك الأمور الأكثر حساسية في الأمم المتحدة، فقد كان يتمثل آنذاك بموضوع الهجوم على العراق. كما كنت أعمل في الشأن الأمريكي، حيث كنت ألتقي النواب والشخصيات البارزة في المراكز البحثية والسيناتورات.

هل كنت ترغب في هذه اللقاءات أو أنها كانت أمراً من طهران؟

كنت مرخصاً من طهران، ولكنها لم تكن أمراً. كانت هذه الرخصة للمندوب الدائم منذ عهد الدكتور خرازي، وأصبحت فيما بعد لكل المندوبين الدائمين. وليس غريباً أن ألتقي شخصيات خارج دولة الولايات المتحدة الأمريكية، فثمة مسائل يمكن أن تعمل فيها بحسب تشخيصك. ونظراً لكوني عشت في الولايات المتحدة الأمريكية ودرست فيها، وأعرف النظام الأمريكي، كنت أقيم هذه العلاقات بسهولة.

في الفترات السابقة، لعب بعض الوسطاء، مثل السيد هوشنك أمير أحمدي وآخرين، دوراً بارزاً، ولكن في فترة عملي الممتدة إلى خمس سنوات، كنت أقوم بهذه المهمة شخصياً. كُتبت مقالتان أو ثلاث مقالات عني في الولايات المتحدة؛ الأولى في صحيفة نيوزداي newsday، وهي تتحدث عن موقعي لدى الأمم المتحدة، والمقالات الأخرى كانت في صحيفتي النيويورك تايمز The New York Times والواشنطن بوست The Washington Post، وقد تحدثت كذلك عن موقعي لدى الولايات المتحدة. لن أتحدث أكثر عن هذا الموضوع، فهذه المقالات موجودة في موقعي، ويمكنك الاطلاع عليها.

على مدى السنة الأولى والسنتين الأخيرتين، أقمت علاقات واسعة جداً، ولم يكن لدي أي عمل تقريباً في إيران في عهد السيد أحمدي نجاد، فقد انخفض معدل سفري إلى إيران - لله

الحمد - إلى سفرين أو ثلاثة في السنة، حتى إنني كنت أضغط أحياناً لكي أعود إلى طهران كي أطلع على الأخبار، لأنني كنت إلى حدٍّ كبيرٍ سفيراً «مفروضاً» على رئيس الجمهورية الجديد، ولهذا لم يكن لطهران الكثير من الأعمال معي، ما وقر لي فرصة لإنجاز الأعمال هناك.

ولكن في السنتين الأخيرتين لحكومة السيد خاتمي، حيث كنت منشغلاً بشكل مباشر بالملف النووي، وكانت مسؤولية فريق المفاوضات تقع على عاتقي، كنتُ في إيران معظم الوقت. وكانت الفترات التي أقضيها في الولايات المتحدة، تركز على الملف النووي، لكي أقنع النخب المختصة في العلوم النووية في الولايات المتحدة بأن عملية التخصيب الشفافة والعلمية في إيران أفضل للمصالح الأمريكية من منع التخصيب. كان من ثمار هذا العمل طرح هذه المواضيع في عدة مقالات من قبل المختصين الأمريكيين والغربيين في المجلات العلمية والسياسية.

عندما كنت في أمريكا، كنت أقضي أحياناً عشرات الساعات أسبوعياً في اجتماعات مع المختصين، وكنت أخطب في عدد من الأماكن، حتى إن رئيس كلية الدراسات الدولية في جامعة كولومبيا، قال لي مازحاً: «هل تريد الترشح للانتخابات في أمريكا حتى تخطب في كل مكان بهذا الشكل؟».

إنّ نيويورك هي بؤرة دوائر اتخاذ القرار السياسي، من مجلس العلاقات الخارجية حتى النوادي المختلفة. خطبت تقريبًا في كل هذه الأماكن للدفاع عن سياسات إيران وعن حق إيران في التخصيب. في تلك السنوات الخمس، كان هدفي الأساس منع تشكيل بيئة أمنية ضد إيران.

أشرت إلى أنّك قسمت الأعمال في تلك السنوات الخمس إلى قسمين؛ القسم الأول ما يتعلّق بالأعمال الخاصّة بمنظمة الأمم المتحدة، والقسم الثاني الأعمال الخاصّة بالإيرانيين المقيمين في الولايات المتحدة. هل هذا صحيح؟

لا. يختصّ القسم الثاني بالرأي العام في أمريكا. أما شؤون الإيرانيين، فقد شكّلت برنامجًا قائمًا إلى جانب هذه الأعمال.

كيف كانت تجري الأعمال الخاصّة بشؤون الإيرانيين؟

عندما كان السيّد صادق خرازي سفيرًا في نيويورك، بذل الكثير من الجهود لأجل الإيرانيين. وفي عهدي أيضًا - بالطبع ليس بتلك الكمية والسعة - استمرّ الأمر، وقد كنا ننجز ما سبقنا به. جلب الدكتور كمال خرازي معه كملحق ثقافي السيّد صادق خرازي، الذي قام بعمل عظيم من حيث العلاقة بالإيرانيين، وسجّل باسمه خدمات خالدة للبلاد.

بعده، وحتى نهاية عهدي، كان في البعثة ملحقون ثقافيون، وهم بالترتيب: السادة مهدي فريد زاده، الدكتور مهدي تابشيان، والسيّد حسين فريدون. كان لي أيضًا برنامجٌ للإيرانيين. كمثال، كنت

أرسل سنوياً خمسين ألف بطاقة تهنئة لمناسبة العيد، كما أقمنا علاقات جيدة مع الإيرانيين، ولكن لم تكن أي من هذه الأعمال من ابتكاري. كان هذا النظام من تأسيس الدكتور خرازي والسيد صادق، واستمر به السيد نجاد حسينيان، ثم قمنا به على طريقتنا، وبحسب إمكانياتنا، إذ إن المهام الرسمية للإيرانيين في واشنطن كانت تتم في مكتب حفظ المصالح الإيرانية.

في الحقيقة، ونظراً إلى جهود السيد صادق، لم نكن بحاجة إلى بدء عمل جديد. إضافة إلى هذه الأعمال خارج الأمم المتحدة، قمنا في داخل الأمم المتحدة بنشاط لمناسبة الذكرى الثمانمئة لولادة الشاعر مولانا جلال الدين الرومي، وذلك في مجال العلاقات الدولية في الأمم المتحدة، وبالتعاون مع سفراء تركيا وأفغانستان.

وُفِّقت في فترة مهمتي للقيام بعمل أفتخر به في مجال الثقافة الإيرانية. كنّا نقرأ في الطفولة في كتبنا، أن هذا الشعر لسعدي: «بنو آدم أعضاء في جسد واحد، وهم في الخلق من عنصر واحد»⁽¹⁾، موجود على بوابة الأمم المتحدة. في الحقيقة، منذ العام 1982م، وحين ذهبت لأول مرة إلى نيويورك والأمم المتحدة، بحثت في كل

(1) ترجم الشعر محمد علي آذرشب بالتالي: «بنو آدم جسد واحد/ إلى عنصر واحد عائد». ويختلف النص العربي عن المعنى الفارسي. ومن الواضح أن البيت متأثر بالحديث النبوي: «تَرَى الْمُؤْمِنِينَ فِي تَرَاخُمِهِمْ وَتَوَادُّهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ، كَمَثَلِ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى غَضُو تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ جَسَدِهِ بِالسَّهْرِ وَالْحُمَى».

المباني، ولكن لم أجده في نيويورك أو في جنيف، وقد سألت كل الأصدقاء، ولم يكن قد قرأه أحد.

طريف.. إذًا، هذه الشائعة هي اختراع إيراني؟

الطريف هو أنَّ هذه الشائعة مذكورة في الموسوعة البريطانية أيضًا. عندما كان عمري 21 أو 22 سنة، دخلتُ الأمم المتحدة، وبحثت عن هذا البيت، لكنّه لم يكن موجودًا في أي مكان، إلى أن تواصلت معي فنان أصفهاني عن طريق زوجتي، ليعلمني أنّه قام بنسج سجادة بمقاس 5 أمتار في 5 أمتار، وفي وسطها البيت المذكور مكتوبًا بخيوط الذهب.

هذا الفنان هو السيد محمد صيرفيان، أشهر نسّاج في أصفهان، وكان الحدّ الأدنى لسعر ما ينسجه من سجاد، هو 5-6 مليون دولار للمتر. وكان مقاس هذه السجادة 25 مترًا، أي أنها لا تُقدّر بثمن. اتصلت به، فقال لي: «أريد إهداء هذه السجادة إلى الأمم المتحدة، بشرط أن يضعوها في مكان مناسب».

تقدّم مختلف الدول هدايا للأمم المتحدة، وهناك عدة مخازن للهدايا، ذلك أنه لا يوجد مكان في المبنى لوضع كل الهدايا. قدّمت إيران عدة هدايا للأمم المتحدة، وهي معلّقة على أبوابها، إحداها السجادة المهداة من المرحوم السيد مصدق، وهي معلّقة على بوابة الدخول إلى الجمعية العامة في الأمم المتحدة، وهي سجادة كبيرة تخلو من أي كتابة، لكنّها ثمينة جدًا. أظنّ أنّها 24

مترًا، أي 4×6 أمتار. وإلى جانب كل الهدايا، هناك لافتة صغيرة كتب عليها: هدية من إيران.

الهدية الأخرى هي ميثاق قورش⁽¹⁾ لحقوق الإنسان. أهداها الشاه للأمم المتحدة، وهي معلقة على بوابة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهناك أيضًا سجادة تحوي صورة للأمناء العامين للأمم المتحدة، أُهديت إليهم في عهد الدكتور خرازي. والهدية الأخيرة هي صورة للسيد بان كي مون، بطلب مني، ولكن تأخر نسجها حتى وصلت إلى سفارة السيد خزائي، وهي معلقة في صالة زوار الأمم المتحدة. للزوار صالة مختلفة عن تلك التي يتردد إليها المندوبون.

كانت السجادة التي تحتوي شعر سعدي، مقاسها 5×5 أمتار، ولا يمكن وضعها على أي جدار. في منظمة الأمم المتحدة جداران فقط يمكن وضع هذه السجادة عليهما؛ الجدار الأول هو الجدار الذي علقت عليه سجادة الدكتور مصدق، والجدار الثاني علقت عليه سجادة مهداة من جمهورية الصين عندما انضمت إلى الأمم المتحدة في العام 1971م.

على أي حال، دخلنا في مفاوضات بمستوى الأمين العام للأمم

(1) أسطوانة قورش أو كوروش: قطعة طينية تعود إلى العام 5389 قبل الميلاد، وتحتوي بيانًا مكتوبًا بالخط المسماري من الملك الفارسي كوروش عقب احتلاله لبابل. يعتقد البعض أنها أول وثيقة تتناول حقوق الإنسان، بينما يؤمن آخرون أنها مجرد كذبة كان - ولا يزال - الجبارة يقومون بها. وُجدت الأسطوانة في مدينة بابل العراقية في العام 1879م، ويحتفظ بها حاليًا في المتحف البريطاني.

المتحدة، وأقول بكل تواضع: «لو حاول شخص آخر التفاوض، ولم يكن يتمتع بعلاقاتي في الأمم المتحدة، لما نجح الأمر». طلبت ذلك من الأمين العام، فقام بإحالة الموضوع إلى رئيس مجلس مستشاريه، السيد إقبال رضا من باكستان، الذي يكنّ الكثير من الود للثقافة الإيرانية ولأشعار سعدي.

إذاً، كان القرار يقضي بأن تُهدى السّجادة من فنان إيراني إلى الأمم المتحدة لمناسبة عام حوار الحضارات. كنا نريد أن نقول إنّ هذه الهدية مهداة من فنان إلى الأمم المتحدة، لأنّهم يضعون هدايا الدول فقط هناك. إنّ فن السيد صيرفيان ثمين، وسعر هذه السجادة في إيران قُدّر بعدة مليارات، أي ملايين الدولارات. اقترحوا أن نضعها موضع سجادة الدكتور مصدق، فرفضت بشكل قاطع. وقد حوّلت الموضوع إلى أحد زملائنا النشطين في القسم السياسي، والذي كان يتابع الأعمال في مجلس الأمن، وكانت لديه علاقات متعدّدة في الأمم المتحدة، وهو الآن موظّف فيها، السيد منصور صادقي، وهو الموظف الإيراني الوحيد الذي انتقل من مفوضيّتنا إلى القسم السياسي في الأمم المتحدة.

تابع السيد صادقي الموضوع، وجاءني في اليوم ذاته يقول لي إنّها ستوضع بدلاً من سجادة المرحوم مصدق، فقلت له: «لن ألمس تلك السجادة، ويجب أن تبقى في مكانها». فقالوا: «لن يبقى سوى سجادة الصين». ميزة سجادة الصين أنّها تقع في صالة المندوبين لدى الأمم المتحدة؛ الصالة التي يتحدث فيها المندوبون إلى بعضهم البعض.

من أعمال الأمم المتحدة أنها توفر فرصة لقاء لدبلوماسيي الدول المختلفة ببعضهم البعض. ولهذا، فإنَّ كلَّ مندوب في الأمم المتحدة يتردّد إلى هذه الصالة، التي تعتبر مركز اللقاءات. علِم السيد صادقي أنَّهم سينزلون سجادة الصين للغسيل، وكان ذلك الجدار يتّسع لسجادتين، ولكنَّ سجادة الصين كانت في الوسط.

لو سُمح بأن لا يتم تخصيص ذلك الجدار للسجادة الصينية وحدها وقبلوا بإزاحتها، لاتسع الجدار للسجادتين. في النهاية، وبما كان لدينا من تأثير، وبفضل الجهود التي بذلها زميلنا، أنجزنا هذا العمل، وتمكّنّا من عرض هدية إيران الرابعة للمفوضين في الأمم المتحدة وكذلك للعامة. عندما رأى أحدهم - ولا أرغب في ذكر اسمه - السجادة، سألني عوضاً عن الشكر والتقدير: «كم بلغ مدى إسرافكم المالي على هذه السجادة؟ فأجبت: «كانت كلفة وضعها ألفي دولار فقط».

كانت قصيدة سعدي مكتوبةً في وسط السجادة بالفارسية. استعنّت بالترجمات الموجودة لنقله إلى الإنجليزية⁽¹⁾، ووضعنا اللافتة. وتوجد إلى جانب ترجمة الشعر عبارة: هدية إيران من قبل

(1) للاطلاع على نص قصيدة سعدي بالإنجليزية، انظر:

«All human beings are members of one frame
Since all, at first, from the same essence came.
When time afflicts a limb with pain
The other limbs cannot at rest remain.
If thou feel not for others misery
A human being is no name for thee».

السيد محمد صيرفيان لمناسبة عام حوار الحضارات. كانت توضع لافتة صغيرة إلى جانب كل الهدايا، ولكن إلى جانب هذه السجادة، رُفِعَت لافتة كبيرة ذُكر فيها ما سبق. هكذا نقلنا شعر سعدي أخيراً إلى الأمم المتحدة.

يبدو أنَّك حملت مسؤوليات أخرى في تلك الفترة، مثل: رئاسة اللجنة الحقوقية للجمعية العامة من العام 1992م حتى العام 1993م، رئاسة المنظمة الاستشارية الآسيوية والإفريقية من العام 1997م حتى العام 1998م، العضوية في مجموعة الشخصيات البارزة لحوار الحضارات من العام 2000م حتى العام 2001م، رئاسة اللجنة الثقافية للأونيسكو من العام 1997م حتى العام 1999م. كيف حملت هذه المسؤوليات الواسعة؟ مثلاً، كنت رئيس اللجنة السياسية في اجتماع رؤساء حركة عدم الانحياز في جنوب أفريقيا، كيف جمعت هذا المهام المتنوعة بهذا الشكل، وفي مجالات سياسية وثقافية مختلفة؟

كان تركيزي التخصصي على الأعمال السياسية والحقوقية، وكانت كل الأعمال التي قمت بها تصبّ في هذا الصدد. إنّ أول مسؤولية دولية أوكلت إليّ، كانت في السنة الأخيرة لمهمّتي كمعاون للدكتور خرازي في نيويورك، حيث توليت رئاسة اللجنة الحقوقية للجمعية العامة.

لعلّها المرة الأولى التي يتولى فيها فرد غير المفوض الدائم رئاسة اللجنة الحقوقية. قبل ذلك بست سنوات، كان المفوض

الدائم للعراق رئيس هذه اللجنة. كما كانت بقية أعمالي، إما سياسية وإما حقوقية، مثل لجنة حقوق الإنسان، أي المكان الذي أتمتع فيه بالتخصص العلمي اللازم إلى جانب العمل الدبلوماسي. وقد كنت أعمل في المجالات التي درستها في الجامعة، لأنني أعتقد بضرورة التخصص.

كان الدكتور جمشيد ممتاز رئيساً للجنة الحقوق الدولية، هل تزامنت مسؤوليته مع فترة مسؤوليتك؟

لا، فقد تمّ اختياره كعضو في لجنة الحقوق الدولية في فترة انتداب السيد نجاد حسينيان. في فترة انتدابي، انتُخب كرئيس للجنة الحقوق الدولية لفترة. ومع الأسف، لم يُنتخب في الانتخابات اللاحقة بسبب البيئة القائمة ضد إيران. لم تكن هذه الأعمال بمعزل عن العمل الدولي والسياسي، بل هي جزء منه.

عندما تُنتخب كرئيس للجنة، يساعدك ذلك في تتبع مصالحك الوطنية. المهم هو أن يتمّ اختيارك كرئيس. إن النجاح الذي حصده هو أنهم كانوا يقبلون بي رئيساً، بل كانوا يرشحونني لهذا المنصب. مثلاً، لم أُرشح نفسي لرئاسة اللجنة السياسية في اجتماع قادة دول عدم الانحياز في جنوب أفريقيا. في الحقيقة، اقترحوا عليّ أن أحمل هذه المسؤولية وقبلت بها. إنّ هذه الأمور تقع ضمن تخصصي، فإما تُتطلب منّي، أو أحظى بمجموعة من الآراء لأنتخب لأدائها.

هل حدث أن اقترحت الحصول على مسؤولية ما؟

أحيانًا، كان الاقتراح يأتي من مفوضيتنا. مثلًا، في موضوع رئاسة اللجنة الحقوقية، اقترح الموظف الحقوقي على الدكتور خرازي أن أكون رئيس اللجنة، لأنني معروف إلى درجة تمكّني من أن أنتخب. وأحيانًا، كانت الفرصة مؤاتية؛ مثل رئاسة اللجنة الاستشارية الحقوقية الآسيوية الأفريقية، والتي تغيّر اسمها لاحقًا إلى المنظمة الاستشارية الحقوقية الآسيوية الأفريقية.

عندما ذهبت إلى اللجنة، كان القرار يقضي بأن يكون المعاون الدولي لإيران رئيسًا لها، ولهذا تمّ تفويض هذه المسؤولية إليّ، أي أنّ ذلك لم يكن خاصًا بي، بل كان فرصة يتمتع بها أي شخص آخر يشغل منصب المعاون الدولي لإيران. ولكن في معظم الأحيان، طُلب مني تحمل المسؤولية، مثل المسؤولية في قيادة حركة عدم الانحياز، أو لجنة نزع الأسلحة في الأمم المتحدة.

ثمة استثناء وحيد، حُمِلْتُ فيه مسؤولية لم تكن من تخصّصي بشكل مباشر. بعدما انتهت مهمتي الأخيرة في نيويورك كمفوض دائم، ورجعت إلى إيران، اقترح اسم الدكتور مجيدي - سفيرنا في الأونيسكو - كإحدى الشخصيات البارزة سياسيًا وثقافيًا لرئاسة اللجنة الثقافية في الأونيسكو. حاز اقتراح الدكتور مجيدي على دعم المجموعة الآسيوية، وتقرر أن يُرشح في الأونيسكو، لكن حدث أمر شعروا من خلاله بضرورة

معارضتهم له. وبشكل عام، لم يرَ أصحاب القرار مصلحة في قبوله بالمهمة.

بعد ذلك بفترة قصيرة، اقترح اسمي لمنصب رئاسة اللجنة، ولكنني أبديتُ معارضتي للفكرة، وقلت إنني لا أرغب في العمل في الأونيسكو، كما أنني لست مختصاً، ولم أعمل إلى الآن خارج نطاق تخصصي، فما كان من السيد مجيدي إلا الإصرار، إلى أن اتصل الدكتور زاهدي - وزير العلوم - وكانت خلاصة حديثه: ليس هناك فرصة لغيرك للفوز بالتصويت، وهذه فرصة للبلاد.

شعرت بالقلق حيال معارضتي، بحيث إنني قد أتهم بموجبها بمخالفة الحكومة، وبأنني أريد عزل إيران عن العالم. قبلت بالمسؤولية، وقلت: «سأتعلم وأنجز المهمة». كانت هذه المرة الأولى التي أقوم فيها بعمل بعيد عن مجال تخصصي، وقد كان شاقاً للغاية.

بعد أن تمَّ اختياري كرئيس، خصصتُ ثلاثة أسابيع لقراءة كل وثائق اللجنة، وتحدثت إلى شخصيات عديدة، وبهذا بدأت مهمتي كرئيس اللجنة. في اليوم الأخير لفترة مهمتي، قال لي أحد السفراء إنهم يريدون ترشيحي لرئاسة اللجنة بشكل دائم. يعود هذا إلى أنَّ أغلب المختصين في الشؤون الثقافية لا يتقنون فن رئاسة الاجتماعات، بينما كنتُ أقوم بهذا العمل بشكل جيّد، ونظراً إلى

أنني لم أكن أعرف رئاسة الجلسات الثقافية، قرأت عنها، ولكنني بالطبع لم أصبح مختصًا.

عندما دخلت اللجنة، لم أكن أفهم حقيقة ما يقولون، وكان لكل موضوع من الموضوعات الدولية مصطلحات خاصة به، وكان يحتاج إلى تخصص دقيق. بالنسبة إليّ، وكشخص غير مختص في التراث الثقافي، أو معرفته به بسيطة، كان من الضروري أن أعرف عند الحديث عن التراث الثقافي أن ثمة جدلاً بين اليونان وإنكلترا. وبحمد الله، تعلّمت خلال ثلاثة أسابيع الحد الأدنى الذي يُمكنني من إنجاز المهمة.

في فترة المؤتمر العام، كانت مدة الدورة الرئيسية ثلاثة أسابيع. وكانت العادة، أن يحتفظ رؤساء اللجان بمنصبهم حتى المؤتمر العام، ولكن بعد أن انتفت حاجتهم إليّ، لم يقترحوا عليّ المشاركة في المؤتمر العام. بحمد الله، أُقيم المؤتمر المشار إليه من دون حضوري في العام الماضي، ولا بدّ من أنّ شخصاً آخر ينتمي إلى بلد آخر، تولّى رئاسة اللجنة الثقافية.

كان من الرائج مشاركة رؤساء اللجان في المؤتمر العام التالي أيضًا، ولكن الأصدقاء لم يروا ضرورةً لمشاركتي. وبالطبع، أقولها بصدق، حتى لو اقترحوا عليّ المشاركة، لم أكن مستعدًا لذلك، ولكنهم لم يطلبوا منّي ذلك، بحمد الله.

من مسؤولياتك أيضًا العضوية في مجموعة الشخصيات البارزة الرفيعة المستوى لحوار الحضارات من العام 2000م حتى العام 2002م، وقد تحدثت عن ضرورة فكرة حوار الحضارات، حدثنا عن مسؤوليتك أيضًا.

في منظّمة الأمم المتحدة، كما في سائر المنظمات الدولية، عندما تكون المواضيع ذات حساسية أو أهميّة سياسية، فمن الرائج أن يتمّ اختيار مجموعة بارزة من الشخصيات أو أصحاب القرار، لمتابعتها. فالإصلاحات في منظّمة الأمم المتحدة أو في حوار الحضارات مثلاً، كانت تتولاها مجموعة شخصيات عالية المقام. كذلك ائتلاف الحضارات أيضًا، كانت تتولاها مجموعة شخصيات بارزة.

بعد أن اقترح السيد خاتمي مشروع حوار الحضارات، وتقرّر أن يكون العام 2001م عام حوار الحضارات، قام الأمين العام للأمم المتحدة باختيار مجموعة شخصيات بارزة ليكونوا مستشارين له، وليتمكن من تدشين مشروع حوار الحضارات في العالم.

من أعضاء مجموعة الشخصيات البارزة لحوار الحضارات: السيد أمارتيا سن الفائز بجائزة نوبل، السيد كونك الفيلسوف اللاهوتي في المسيحية، السيد فون وايتزكر الرئيس الأسبق للجمهورية الألمانية، الأمير الحسن بن طلال ولي عهد الأردن، السيد تو ويمينك أستاذ في جامعة هارفرد، وهو شخصية بارزة، وكان رئيسًا لعدة جامعات، السيد ليزلي غلب رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية. وأيضًا، ثمة عدد من الفائزين بجائزة نوبل، من بينهم نيجيري فائز بجائزة

نوبل في الآداب، وسيدة بيضاء من جنوب أفريقيا. وكان متوسط عمر هذه الشخصيات 70 عامًا.

كنّا نريد أن يكون الدكتور جواد فريد زاده من إيران عضوًا في مجموعة الشخصيات البارزة. كان زادة مستشارًا لدى السيد خاتمي، ورئيس مركز حوار الحضارات لديه قبل الدكتور مهجراني. وكنْتُ أيضًا مصرًا على أن يكون عضوًا في المجموعة، فكما ذكرت سابقًا، كانت الحساسية بالنسبة إليّ تحيط بالسيد خاتمي، ولم أكن أود إثارتها أكثر. كنت آنذاك معاونًا للعلاقات الدولية في وزارة الخارجية، ولكن الأمين العام أصرَّ على أن تكون الشخصيات من اختياره، وأصرَّ على اختياري.

قد لا يصدق أحد أنني أصبحت عضوًا في هذه المجموعة بخلاف إرادتي. يظن الجميع أنني ضغطت لأكون عضوًا في هذه المجموعة، ولكن الحقيقة هي أنني ضغطت ليكون الدكتور فريد زادة عضوًا فيها. قلت لهم: سأحضر كمستشار للسيد فريد زادة، وسأشارك في الاجتماعات، ولكن السيد كوفي عنان رفض هذا الاقتراح.

قام السيد كوفي عنان باختياري لهذا المنصب كأستاذ جامعة، وليس كمعاون لوزير خارجية إيران. كنتُ آنذاك أستاذًا في جامعة طهران، ومحاضرًا أيضًا في كلية العلاقات الدولية في وزارة الخارجية. لم يُشر إلى مناصبي في وزارة الخارجية، لأنّه لم يكن يريد أن أنسب إلى الدولة. وفي النهاية، أصبحت عضوًا في هذه المجموعة.

كانت نتيجة عمل الشخصيات البارزة كتابٌ أشرت إليه سابقًا، وتوجد نسخة منه بصيغة PDF في موقعي الإلكتروني. كان لدينا سبعة اجتماعات تقريبًا، ونظرًا إلى أنَّ إيران لم تخصص أي ميزانية لمشروع حوار الحضارات، ولم تكن لدى منظمة الأمم المتحدة أموال لإقامة هذه الاجتماعات، فقد كنا مُجبرين على إقامتها في البلدان المستعدة لدفع تكاليف التذاكر وإقامة الشخصيات البارزة. كانت الاجتماعات تقام في بلاد مثل إيرلندا والنمسا وقطر، وكان المقر الدائم أيضًا بحاجة إلى أموال ثابتة، تكفلت بها الدول المستضيفة.

الملف النووي

لننهِ هذا الموضوع. كنت عضواً رفيع المستوى في مجموعة المفاوضات النووية عن إيران. كشاهد تاريخي حضر أحد أعقد الموضوعات الدولية وأكثرها حساسيةً في العقود الأخيرة، ما كانت أهمّ مخاوف إيران والغرب في تلك الفترة؟

إنّ الأزمة النووية ناتجة من عدة أسباب؛ السبب الأول هو طبيعة سلوك الولايات المتحدة الأمريكية و«إسرائيل» مع إيران، حيث كانوا يبحثون عن أيّ حجة للضغط على الجمهورية الإسلامية. ولم تكن لهذه المشكلة علاقة بالموضوع النووي.

في الحقيقة، لدى أمريكا قلق من سلوك الجمهورية الإسلامية؛ قلق من نموّ نظام حكم بأيديولوجية جديدة في العالم، فهي تعتقد أنّها تحمل رسالة عالمية، ولا تكتفي بحدود أصغر. وبمجرد أن تحمل إيران هذه الرسالة - بغض النظر عن قدراتها بالنسبة إلى القدرات الأمريكية - فإنّ ذلك يبعث على قلق بالغ لدى الأمريكيين. هذا جزء من المشكلة الأمريكية مع إيران.

الجزء الآخر هو الفشل النفسي، أو لنقل إنّهُ عقدة نفسية تاريخية، بدأت بعد السيطرة على السفارة الأمريكية في طهران، وهو ما خلق

لدى الرأي العام الأمريكي نوعاً من التحقير التاريخي. في الوقت الحاضر، يعدّ هذا الحدث أحد الأحداث الباقية في الذاكرة التاريخية للأميركيين، ونظراً للتاريخ القصير لهذا البلد، فإنّ ذاكرته سطحيّة. ومن الأحداث الأخرى، حرب فيتنام، فالأمريكي يشعر بالحقارة حيال هذه الأحداث. تكمن المشكلة الأمريكية مع إيران في هذا الموضوع، ولا ترتبط بشكل مباشر بالموضوع النووي.

كما أنّ «إسرائيل» لديها مشكلة مع إيران، وأعتقد أنّها المشكلة الأهمّ. جزء من هذه المشكلة يخصّ الثورة الإسلامية، فيما يخصّ جزء آخر الأطماع التمدديّة «لإسرائيل»، وخصوصاً الليبراليين من مفكريها، فهم يريدون أن تكون «إسرائيل» القوة الأولى في المنطقة من الناحية السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة. وأهمّ من يمنع هذه القدرة والسلطة عن إسرائيل، هي إيران، بغض النّظر عن النظام السّياسيّ فيها سابقاً أو الآن أو مستقبلاً.

أعتقد أنّ الجذور الأساسيّة للمشكلة النووية تتمثّل في أنّ أمريكا و«إسرائيل» وجدتتا في الموضوع النووي الحجة المناسبة لتشكيل ضغط دولي على إيران، من دون أن تكون مشكلتهم هي الملفّ النووي بالضرورة، فلو كانت مشكلة أمريكا هي الموضوع النووي فقط، لكان حلّ الموضوع أسهل بكثير. هذا هو أحد أسباب المشكلة النووية.

عادةً، أذكر بداية جذور هذه المشكلة، ثمّ أتطرق إلى جوانبها الدبلوماسية. ذكرتُ أنّ لمشكلات الملفّ التّوويّ عموداً

خارجيًا، وأذكر أن لها عمودًا داخليًا أيضًا، هو الجهل والتنافس بين الأجهزة داخل الجمهورية الإسلامية. كانت أمريكا تبحث عن حجة لتضغط على إيران، ومع الأسف، منحناهم هذه الحجة. كمثال على ذلك، كانت بعض الأجهزة المسؤولة تعتقد بعدم ضرورة تقديم تقرير يخص المنشآت النووية لوكالة الطاقة الذرية.

هل كنا نعتقد بهذا الأمر منذ البداية؟

نعم، كان الأمر كذلك من البداية. كانوا يظنون أن بعض الأعمال يمكن تتبعها بطرق أخرى. يرجع سبب ذلك إلى التنافس بين الأجهزة، ولا سيما منظمة الطاقة الذرية ووزارة الخارجية. هذا التنافس لا يعود إلى عهد نظام الجمهورية الإسلامية، بل إلى عهد الشاه.

تعتقد منظمة الطاقة الذرية أن مسؤولية متابعة جميع الأمور المتعلقة بالطاقة الذرية، ومنها السياسات الخارجية، من حقها. هذه المسألة كانت قائمة في عهد الشاه أيضًا، ولأنّ كلاً من وزارة الخارجية ومنظمة الطاقة الذرية كانتا تحت إشرافه الشخصي، كانت المنافسة متوازنة، ولكنّ هذا التحكّم تبدّد في عهد الجمهورية الإسلامية، وأصبحت منظمة الطاقة الذرية تتابع المواضيع السياسيّة برؤية فنيّة، إذ لم يكن لديها تخصص فيها.

أدى هذا الأمر إلى حسن ظنّ منظمة الطاقة الذرية، فاعتقدت أنّ الموضوع سينتهي خلال شهر أو شهرين، لأنهم يعلمون أنهم لا يتجهون إلى صنع قنبلة، ولكن وزارة الخارجية كانت متنبّهة إلى

الجوانب الدولية. كانت تعلم أنَّ أمريكا تبحث عن ذريعة، وأنها ليست قلقة بالضرورة إزاء المحطتين النووييتين في إيران، فهي تريد الضغط على إيران، كما تريد حرمانها من حقها.

في الحقيقة، تريد أمريكا أيضًا عزل إيران عن المجتمع الدولي. كنّا نعلم كيف يمكن أن تنتهي هذه اللعبة إلى أزمة بالنسبة إلى البلاد. لهذا، بخلاف ظنّ الكثيرين، فإنّ جذور الأزمة ليست اتجاه إيران إلى صناعة قنبلة. لقد تسببت هذه الحالة بنشوء المزيد من أزمة الثقة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي، لأنّ إيران تقول: «إننا نريد الطاقة لأغراض سلمية، فلمّ تقومون بتحميلنا هذه الضغوط؟». من ناحية أخرى، فإنّ الولايات المتحدة تعمل بلا توقّف على استخدام نفوذها للضغط على إيران.

أحيانًا، كانت خلافاتنا الداخلية تمنعنا من الردّ بالشكل المناسب على الحجج التي يلقونها، ولا زالت هذه الحالة مستمرة إلى الآن. تهدف الولايات المتحدة الأمريكية، منذ بداية الثورة الإسلامية في إيران، إلى تحويلنا إلى خطر على الأمن الدولي. في الحقيقة، إنّ هدف نظام الهيمنة هو تقديم أعدائه كأعداء للعالم أجمع. لهذا، سعت الولايات المتحدة بعد الثورة الإسلامية ثلاث مرات على الأقل، إلى تقديم ملف إيران إلى مجلس الأمن وفرض عقوبات عليها؛ الأولى في قضية المختطفين، والثانية في موضوع عدم قبول إيران بالقرار 598، كما ذكرت سابقًا، والثالثة في الموضوع النووي.

عملت أمريكا منذ العام 2005م على رفع ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن، قبل الاتفاق بين إيران والبلدان الأوروبية. وبحسب الوثائق الموجودة، كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترى ضرورة نقل ملف إيران إلى مجلس الأمن، لأنها تعتقد أنّ الملف يجب أن لا يكون بيد الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة. باعتقادي الشخصي، لا تهدف أمريكا إلى الضّغط على إيران، أو فرض عقوبات عليها فقط، بل تسعى إلى تحويلها إلى خطر على الأمن الدولي من خلال خطوات مدروسة.

تكمّن المشكلة في عدم فهم هذه الحقيقة، حيث كان البعض يظن أنّ مجلس الأمن وفرض العقوبات مجرد خواء، ولن يتحقق أيّ منها. لقد تسبّب بعض من عدم الوعي بالحقائق السياسية وبنظريات العلاقات الدولية، بأن ينظر البعض إلى الموضوع من ناحية فنية فقط، وكانوا يقولون: «لدينا مشكلة أو مشكلتان فنيّتان فقط وسنحلّهما». وينظر آخرون إلى الموضوع من ناحية أمنية، فيقولون: «نحن لا نسعى إلى صناعة قنبلة». ولكن، نظرًا للتعقيدات المحيطة بحديث الشخصيات التي نظرت إلى الموضوع من ناحية العلاقات الخارجية والسياسة الدولية، فلم يكن كلامهم مسموعًا.

لو نظرت إلى الموضوع من ناحية العلاقات الدوليّة، لرأيتَ لمَ تريد الولايات المتحدة جعل إيران تهديدًا للأمن الدولي، ولمَ لا تُبدي روسيا والصّين مخالفة صريحة لهذا المشروع. ولو نظرت

إلى علاقات القوة داخل مجلس الأمن وخارجه، لوجدت أنّ الصين وروسيا منتفعتان من وجود الملف الإيراني في مجلس الأمن، لأنّ قوة كلّ منهما داخل مجلس الأمن وتأثيرهما، لا يقارنان أصلاً بقوتهما خارجه. إن روسيا والصين خارج مجلس الأمن، ستكونان قوتين من الدرجة الثانية كحدّ أقصى، بينما يكون لهما في مجلس الأمن من القوة وحق النقض ما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية. لهذا، فإنهما ترجّحان أن تحلّ الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون الملف الإيراني داخل مجلس الأمن لا خارجه.

قد تبدو هذه الملاحظة بديهية اليوم، ولكن فهمها والتنبؤ بها قبل حدوثها بحاجة إلى بصيرة في العلاقات الدولية وأسسها النظرية. مع الأسف، كانت هذه البصيرة في حالة كسوف، ولم يكن يُسمَح لها بالبروز. يعتقد الجميع في بلادنا أنّه مختصّ في العلاقات الدوليّة. بالطبع، هذه المشكلة الثقافيّة موجودة في كل المجالات، ولكننا قد ننتبه إلى بعضها بشكل أسرع، مثل الهندسة، حيث يسبّب عدم التخصّص انهيار البناء. أما في تخصّصات أخرى، مثل العلاقات الدوليّة، فإننا ننتبه إلى هذه الأمور بشكل متأخّر.

في الشؤون السياسيّة والثقافيّة والاجتماعيّة، تظهر النتائج بعد وقت متأخّر، فنحن لا نريد أن نقبل أنّنا بحاجة إلى مختصّين، ولكنّ البعض بذلوا جهوداً في هذا الصّد، ودرسوا حتى حصلوا على التخصّص. يجب أن نصل إلى قناعة بأنّ لكلّ عمل تخصّصاً، ويجب

أن لا يسمح كل شخص لنفسه بالتدخل. لا أقول إن على المتخصص أن يتخذ القرارات، ولكنني أرى أن على صاحب القرار أن يحترم تقارير المختص ورؤاه. إن المشكلة النووية مشكلة نفسية ومعرفية. فمن جهة، إن الغرب يعاندنا، ومن جهة أخرى، فنحن لا نقدر الوضع، ونعاني السذاجة.

يعرف العاملون في الملف النووي وجزئياته جيداً، أن الأصدقاء غير المختصين، وفي فترات مختلفة، تصوروا، وبسذاجة غريبة، أن المسألة ستُحل بسبب جنسية السيد البرادعي ودينه. كانوا يظنون أن الاستفادة من بعض العبارات التي لم ترد في نص قانون الوكالة الدولية ستكون لصالحهم، كأن تستخدم الوكالة مثلاً عبارة «عدم الالتزام» عوضاً عن «نقض». وقد استخدم المدير العام عبارة «خرق الالتزام بالامتثال» «breach of the obligation to comply» عوضاً عن «نقض» «non compliance». لم ينتبه الكثيرون إلى النتيجة، ولو فهم غير المختصين الفرق الظاهري بين العبارتين، لحصل تطور هائل في هذا المجال، ولكن المشكلة تكمن في أنهم ظنوا أن هذه هي النهاية القصوى للحقوق الدولية. إن العلم المحدود أسوأ من الجهل.

في الاجتماعات، سمع الأصدقاء مني ومن أمثالي بأن عبارة «نقض» «non compliance» في قانون الوكالة، هي عبارة خطيرة، وأن استخدامها من قبل الأمانة أو مجلس الحكام، يعني إرجاع الملف إلى مجلس الأمن. لهذا، عندما استخدم السيد

البرادعي في تقريره عبارة «خرق الالتزام بالامتثال» «breach of the obligation to comply»، طربوا فرحًا لعدم استخدامه للعبارة الأولى، بينما كانت هذه العبارة هي التي قادتنا إلى مجلس الأمن.

دس البرادعي هذه العبارة في تقريره زورًا كي يحل مشكلته مع أمريكا، ويبقى لدورةٍ أخرى، إذ لم يكن هناك أي ضرورة قانونية ليستخدمها، ولكنه تمكّن من القيام بعمل أبدي بموجبه فاقدو الصلاحية من بلادنا رأيهم.

من لا يعرف الفرق بين «نقض» «non compliance» و «خرق الالتزام بالامتثال» «breach of the obligation to comply»، ولا يعرف نتيجة كل منهما في القانون الدولي، لا يمكنه كتابة تقرير خبير، وليس لديه صلاحية بهذا الخصوص. مع الأسف، كان بعض الأصدقاء غافلين إلى هذا الحد، حيث سمحوا لأنفسهم بإبداء رأي تخصّصي. مما يضحك أكثر - وشرّ البلية ما يضحك - هو أنّ هؤلاء أصبحوا بعد اتفاقية باريس ثوريين فجأة، واتهموا المتخصّصين في الحقوق الدولية بالجهل بشأن تلك الحقوق!

لا تريد أمريكا أبدًا لإيران أن تتطوّر تقنيًا، ولكننا كنّا نستطيع عدم منحهم الحجّة، كما كنّا نستطيع أيضًا عدم منح «إسرائيل» حجّة، ذلك أنّها أكبر ناقض لمعاهدة NPT. إنّ الـ NPT ليست مجرد معاهدة، بل هي «حظر انتشار السلاح النووي»، وهي نظام دولي.

تعتبر «إسرائيل» متمردة على هذا النظام، ولكنها تمكّنت من لعب دور المدافع عنه.

إنّ البرنامج النوويّ الإيرانيّ مبنيّ على حقوق إيران. وفي الحقيقة، تعدّ مخالفة هذا البرنامج نقضاً للـ NPT. ولكننا منحناهم حجة، لأننا لم نعمل بشكل جيّد بهذا الخصوص. في الخلاصة، لو أردت البحث عن جذور هذه المشكلة، فستجد أنها تكمن في سوء الفهم.

إذًا، هذا الموضوع سياسيّ أكثر من كونه حقوقيّ؟

هذا الموضوع حقوقي وسياسي في الوقت نفسه. في الحقيقة، هو موضوع سياسي حُمل على مركب حقوقي، بحيث استفادوا من المفاهيم الحقوقية فيه، فعندما أرادوا نقل ملف إيران إلى مجلس الأمن، كان يجب عليهم تتبّع طريق حقوقي.

وعندما أرادوا إصدار القرار 1929 ضد إيران، استفادوا من مفاهيم حقوقية كي تحصل مواقفهم السياسيّة على تبرير.

بخصوص الملفّ النووي، هناك عدة رؤى في إيران، لكلّ منها زاوية مختلفة. يعتقد البعض أنّ مشكلة الملف النووي مشكلة ذاتية أو أساسية بين الجمهورية الإسلامية والغرب. بمعنى آخر، لدينا مشكلة فلسفية مع الغرب، ولأنّنا نسبح بعكس التيار، فمن الطبيعي أن يمنعوا نشاطاتنا. وبهذا، فما دمنا لم نحسّن علاقتنا مع الغرب، فستبقى هذه المشاكل دائمة، ليس في الملف النووي فقط، بل في كلّ حقٍّ ومصلحة أخرى للشعب الإيرانيّ.

ويعتقد آخرون أنّ الغرب قلق من استقلال أيّ بلد من بلاد العالم الثالث وتطوّره، ومن بينها إيران، بغض النظر عن نظام الحكم فيها. ولهذا، فهم غير قادرين على تحمل أيّ تطوّر علميّ أو اقتصاديّ في هذه البلاد.

وهناك نظرة أخرى ترى أنّنا متساهلون من جانب، ونعاني سوء فهم من جانب آخر، ولا نستشعر القلق الأمني لدى الغرب. وبنوع من التسييس، ننسب كل ما يحدث بخصوص الملف النووي إلى حقد العدو، بينما يتعلق جزء من القلق العالمي حيال مسائلنا بشكل مباشر بأمن المنطقة، وتوازن القوى، والصالح والأمن الدولي، ولا يمكن المرور على هذه الموضوعات ببساطة. كيف تقيّم هذه الأمور وتحلّلها؟

أعتقد أنّ كل ما ذكر صحيح نوعاً ما. ذكرتُ سابقاً أنّ لدينا مشكلة أساسية مع الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، لأنّنا ندّعي نظرية جديدة، لها نطاق عالمي، وليست متناسبة بالضرورة مع قدراتنا، بل تعود إلى رؤيتنا. لماذا لا تعاني ماليزيا هذه المشاكل؟ لأنّها لا تريد تغيير النظام الدولي. قد توّد أن تكون مستقلة، وتحكم سياساتها، وتحصل على الاقتدار، ولكنها تريد هذه القدرة لتصل إلى الرفاه الوطني مثلاً.

إنّ الرفاه الوطنيّ من أهدافنا أيضاً، ولكن لدينا رسالة عالمية مذكورة في الدستور، تقع ضمن أهداف الثورة الإسلامية، ولو لم تُذكر ضمن أهداف الثورة، فإنّها من روح الثورة أساساً، وهي ليست دون الخطر فقط، بل هي مصدر القدرة، مثلما يعدُّ من أهم مصادر القدرة

الأمريكية تَمَكَّنْها من التحاور، وهو ما ضعف في عهد بوش، ويعمل أوباما على جبره.

تمكَّننا هذه الرسالة العالمية من أن نصبح قوة على مستوى المنطقة. لا يرجع هذا الأمر إلى الوقت الراهن، بل هو إرث من جهود كل الحكومات بعد الثورة، وهذه الحقيقة تصنع لنا أعداء ومنافسين. يعلم من تصلهم المعلومات أننا لا نسعى إلى القنبلة النووية، ولكن سيطراً على ذهن الباحث هذا السؤال: كيف يقبل بلد ما بالعقوبات ليحصل على مصدر طاقة؟ كيف لبلدٍ يمتلك النفط أن يضحي بمصدر الطاقة هذا، ليحصل على مصدر طاقة آخر ينتج عُشر طاقة النفط؟ لهذا السبب، يظن الباحث أن لدى إيران هدفاً أمنياً، وأنها تريد صناعة قنبلة. في الحقيقة، أدى سوء الظن إلى أن يتبع كل طرف ظنه.

أعتقد أن السلاح النووي ليس خطراً على المنطقة فحسب، بل هو أشد خطراً على إيران، لأنه لا يوفر لها الأمن ولا الردع، بل بعكس ذلك، فإن أكبر خطر هو الدخول في الموضوع النووي عسكرياً، لأنه يوجب خللاً في المعادلات الاستراتيجية العالمية والإقليمية. أظن أن أصحاب القرار متفقون بهذا الصدد، ولكن نوع السلوك ونوع التواصل وتحجج أولئك وجهلنا، هو ما يبعث على هذا الظن. أعتقد أن جذور هذه المسألة تكمن في سوء الفهم، وليس في أن إيران تسعى حقيقة إلى السلاح النووي.

بالطبع، لا ننسى المؤيدين لحصول إيران على السلاح النووي. البعض منهم مخالفون لنظام الجمهورية، ويعتقدون أنّ إيران لو كانت تسعى إلى السلاح النووي، فلن يعلم بذلك أحد. إن عملية تصنيع القنبلة النووية هي عملية سرية للغاية، وكمثال، فإن باكستان وكوريا الشمالية مؤيدتان لهذا الادعاء بشكل ما.

في الحقيقة، إنّ الاتجاهات السياسية لبلد يسعى إلى الأسلحة غير التقليدية، ومنها الأسلحة النووية، يشكّل لغزاً يمكن ترتيبه وتركيبه بعدة أشكال. إنّ عدد التقارير والمواقع التي تقدم صورة رُكبت بمهارة، وتُظهر أنّ إيران تزحف بهدوء، ولكن بإرادة قوية، نحو صناعة القنبلة النووية، ليس بالقليل. ماذا تقول لمن يؤمن بهذه الفكرة، أو لمن يقول إنّ القنبلة النووية من المصالح الوطنية؟

إن كون القنبلة النووية من المصالح الوطنية أو لا، هو أمر قابل للنقاش. في الحقيقة، ثمة نظريتان بهذا الخصوص. أعتقد أنّ أصحاب القرار في الجمهورية الإسلامية لا يرون أنّ القنبلة النووية من المصلحة الوطنية، ولكن يعتقد آخرون أنّ القنبلة النووية قد تكون مفيدة لإيران. كما أنّ هناك في الغرب من يؤمن بأنّ القنبلة النووية لا تحمل خطراً على إيران، بل تجعل النظام الإيراني مسؤولاً.

بالطبع، اختلفت مع عدد، جدير بالذكر، من خبراء العلاقات الدولية حول أسس هذه النظرة. لهذا، من الممكن أن تكون هناك

نظرتان في العالم، ومن يرتّب اللغز، ويصل إلى نتيجة تقول إنّ إيران تسعى إلى امتلاك القنبلة النووية، فإنه يعاني سوء فهم.

إذا سعى بلد ما إلى امتلاك قنبلة نووية، وأراد اتباع برنامج سري بهذا الخصوص، فلن تكون نطنز هي الحل. إنّ البرنامج السري لصناعة قنبلة نووية، ليس بحاجة إلى نظام بهذه السّعة والانتشار، بحيث يمكن إنجاز المهمّة في مكان آخر أيضاً. لستُ عالمًا بكل أسرار الكون، ولكنني أدرك التفسيرات الخاطئة التي أوصلتنا إلى هذا الوضع، وكيف قام الأوروبيون والإسرائيليون باستغلال الوضع.

إنّني أقدم الفهم والتحليل كمراقب، وليس كمتحدث عن الجمهوريّة الإسلاميّة، وأعتقد أنّ الموضوع النوويّ تحول إلى أزمة دولية بسبب سوء فهم وعمل جاهل. لم أكن في موقع المسؤولية بعد ذلك، ولا أعلم ماذا حدث، ولكن الأمر كان يسير بهذا الشّكل في تلك الأيام.

في العام 2004م، وفي حكومة السيد خاتمي، كانت نتيجة مفاوضات البروتوكول الإضافي سفر وزراء ثلاثة بلدان من الاتحاد الأوروبي، هي بريطانيا فرنسا وألمانيا، إلى طهران. تمّ توقيع البروتوكول الإضافي بعد ذلك، وقبلت به إيران مختارة وقف التخصيب. بعد هذا، اتهم الكثيرون السياسة الخارجية لحكومة خاتمي بالرضوخ بلا سبب وبتقديم الرشوة للأجانب. وكانت عبارة السيد علي لاريجاني المعروفة: «أعطيناهم اللؤلؤ

وأخذنا الحلوى»، تصف فريق المفاوضات آنذاك. بمّ تجيب هؤلاء؟

إن اتخاذ قرار حول الشأن النووي ليس في يد حكومة السيد خاتمي أو حكومة السيد أحمدي نجاد. هذا القرار تتخذه قيادة النظام، وحكومة السيد خاتمي وحكومة السيد أحمدي نجاد تنفذان قرارات القائد، فيجب أن نرى من نفّذ القرار بشكل أفضل، فلو كان السيد خاتمي اليوم في منصبه، هل سينفّذ هذا القرار؟ ولو نفذنا قرار القائد، هل كنا سنصل إلى هذه النتيجة؟ في الحقيقة، يجب أن نجيب عن هذا السؤال، لا أن نقول إنّ حكومة السيد خاتمي تنازلت، ثمّ أصبح البقية ثوريين، فالاختلاف في كيفية التنفيذ هو الذي جعلنا في موقف القوة.

قالت السيدة رايس: «يجب أن نغيّر ظروف العالم، لأنّ إيران، وعلى الرغم من نقضها للقوانين، فقد تمكّنت من إلقاء المسؤولية على أمريكا». حصل هذا اللقاء في شهر مارس/آذار من العام 2005م، وكانت ثمرة تنفيذ سياسة السيد القائد في يد السيد خاتمي وشخصيات مثلي. وكانت نتيجة هذا الأمر قول السيدة رايس: «جعلتنا طهران المسؤول عن المشكلة النووية مع إيران». بغض النظر عن تغيير سياسة السيد القائد أو ثباتها، أعتقد أنّها كانت مستمرة.

لنتطرق إلى الجزئيات الآن. نحن نرى نتيجة تغير الخطاب والتنفيذ في الحكومة اللاحقة، إذ أصبح العالم يعتقد أنّنا تهديد

لأمن، لهذا يجب الإجابة عن السؤال أعلاه، وكلّ ما عداه هو خداع للعامة. قال السيد القائد عدة مرات إنّهُ هو من يرسم السياسات، ونحن نفتخر أننا حفظنا الإنجازات النووية للبلاد عندما قام بتسليمنا المهمة، بحسب تقارير السيد البرادعي وأقواله، وليس بحسب ما ندعيه.

بحسب تقرير الوكالة الذرية، كان لدينا ألف وثلاثمائة جهاز طرد مركزي جاهز غير فعال، ومائة وثمانية وعشرون جهازاً فعالاً. تفاصيل ادّعائي مذكورة في تقرير الوكالة، ويمكنك أن تطلع عليها. نحن نفتخر بذلك، لأنّ فترة عملنا كانت خالية من أي قرار دولي يصدر ضد إيران.

بدأت حكومتنا السيد هاشمي والسيد خاتمي بالبرنامج النووي لإيران بإشراف السيد القائد من الصفر، وأوصلته إلى هذا المستوى. كنا منفذين، ولكن تنفيذنا كان جيداً، بحيث وصلنا إلى هذا المستوى من التقنية دون أن يصدر ضدنا أي قرار دولي.

بذلت السيدة رايس الكثير من الجهود كي تضم العالم إليها، بل أُجبرت إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ولكننا الآن بعد تفعيل سبعة آلاف جهاز طرد مركزي، صدر ضدنا ستة بيانات من مجلس الأمن. والجدير بالذكر أنّ البلاد لم تكن قد استعدت بعد لتشغيل أكثر من مائة وثمانية وعشرين جهازاً طرد. ولو استمرّ عملنا، لكنّا قد وصلنا إلى اتفاق مع الغرب، ولصنعنا أجهزة

الطرد بناءً على الاتفاق، وإن لم نتوصل إلى اتفاق، لاستخدمنا طرقاً لا تؤدي إلى النتائج الحالية. إن المشكلة الأصلية للبلاد هي الحصول على التقنية، والذي تمّ في عهد السيد خاتمي بإشراف السيد القائد. وبالطبع، بدأت أسسه الأولى في عهد حكومة السيد هاشمي.

إذاً، هل حصلت على موافقة السيد القائد لتوقيع البروتوكول الإضافي؟

كما تعلم، كنت مسؤول فريق المفاوضات مع الغرب إبّان عهد الدكتور روحاني. في كلّ المسؤوليات التي توليتها، لم ينطق أحد كلمة واحدة من دون إذن السيّد القائد. من الممكن أن يكون السيّد القائد قبل ببعض الأمور مكرّهاً، مثل وقف بعض الإجراءات، ولكن، وبحسب ما سمعت من الكثير من الأصدقاء، كانت طريقته في تلك السنوات احترام رأي الجماعة، فكانوا يصلون إلى إجماع أولاً، ثمّ تتخذ القرارات.

لم أكن حاضراً في تلك الاجتماعات، وكانت تصلني نتيجة القرارات، بحيث كنا منفذين لها. وقد كنت أنفّذ القرارات التي تصلني بحذافيرها من دون زيادة أو نقصان. وقد ذكرت سابقاً، أنّ واجب الموظف تقديم رأيه واقتراحه، ولكن في التنفيذ، عليه الرضوخ لقرار إدارة البلاد. لهذا، وفي كل الحالات التي كان فيها قرار المسؤولين مخالفاً بشكل تام لرؤيتي واقتراحي الذي قدمته لهم، كنت أنفّذ وأتابع في المفاوضات رؤية النظام وقراره.

هل أُجبرت على مساومة السيد القائد على موضوع ما؟

يسعى جميع المنفذين إلى المساومة، ولكن الفرصة لم تُتَح لي بهذا الخصوص. في بعض الحالات، كان كل ما أنقذه غير متوافق تمامًا مع رؤيتي، وهي موثقة بشكل مكتوب، لكنها سرية للغاية.

على كل حال، صدرت ستة قرارات ضد إيران حتى الآن. يرى البعض، ومنهم رئيس الجمهورية أحمددي نجاد، أن يستمر الغرب في إصدار القرارات حتى تنتهي من جعبتهم. هذا هو نص كلام رئيس الجمهورية في أحد الخطابات. البعض يتهمكم قائلاً: جعلت «عصابة نيويورك» القرارات الدولية آفة متربة لإخافتنا، فقد صدرت ستة قرارات إلى الآن ولم يحدث أي شيء. ما هو ردك على هذا الموضوع؟

إنّ علينا كخبراء ومراقبين أن نحدّث بما سيحدث في العالم. لو رجعت إلى كتابات هؤلاء الذين يتحدثون عنّا باسم «عصابة نيويورك» من العام 2003م وحتى العام 2006م في المواقع المختلفة، ولا سيّما موقع «بازتاب»، لرأيت أنّهم قالوا: «لن يصدر قرار». كان من وظيفتي كخبير أن أقول لهم إنّ ثمة قراراً سيصدر.

بعد صدور القرار، وعوضاً عن قبول الأصدقاء بخطأ توهمهم، اتخذوا موقف صاحب الحق، مدّعين أنّ القرار غير مهم. كان من الواجب مساءلتهم، لا مساءلتي وأمثالي من الخبراء بالتجربة والتخصص حين توقعنا الأمر بشكل صحيح.

وسيحكم التاريخ على أهمية العقوبات أو عدمها. أمّا حول صدور القرارات أو عدمها، فانتقال ملف إيران إلى مجلس الأمن أو عدمه، استخدام روسيا لحق النقض أو عدمه، تنفيذ العقوبات ضدنا أو عدم تنفيذها؛ كل ذلك تحليلات وتوقعات يمكن تقييمها الآن، حيث يبدو واضحاً من حلّ وتوقّع بشكل صحيح، ومن لم يكن كذلك.

كان من واجبنا القيام بالتحليل والتوقّع بشكل صحيح، ونحن نفتخر الآن أمام ضمائنا بأننا أنجزنا المهمة بمسؤولية، وقبلنا بثمن ذلك، وهو التقاعد الآن بعمر 47 سنة.

بغض النظر عن هذا الجدل، ما هو أثر هذه القرارات في أمننا الوطني؟

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية منذ ثلاثين سنة إلى أن تقدّمنا كخطر يهدّد الأمن العالمي. وكان أفضل سبيل لهذا الأمر هو إصدار هذه القرارات، فهذه هي طريقة أمريكا دائماً، ليس فقط عبر مجلس الأمن. ولو رجعت إلى الماضي، لتذكّرت حروب الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، خوض أمريكا الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، وحرب أمريكا في الفيتنام. كانت كلّ هذه الحروب تبدأ بمقدمة تدّعي فيها أمريكا أنّ عدوها خطر على العالم.

لو قرأ أحد التاريخ، وامتلك القليل من العلم بالسياسة الدولية، لاستنتج أهمية هذا الموضوع. إن العراق ويوغسلافيا سابقاً نموذجان

معروفان للجميع. صحيح أنَّ بلدنا صمد أمام العديد من القرارات، وسيصمد أيضًا أمام هذه القرارات، بفضل الله، ولكن الموضوع يبقى كذبهم على أصحاب القرار حين قالوا: لن تصدر قرارات. حدثت جميع التوقعات التي ذكرتها بالنسبة إلى القرارات خلال أسبوع أو أسبوعين، وكانت موجودة كلها في مجلس الأمن القومي.

قبل أن ينتقل الموضوع إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كان الجميع في منظمة الطاقة الذرية يدّعي أنَّ الأمور تجري على ما يرام. هذا الكلام يعود إلى العام 2003م، وليس إلى العامين 2008م و2009م. ففي ربيع وصيف العام 2003م، قالوا: سنحل المشكلة مع البرادعي والأمانة العامة، ولن يصدر قرار ضدنا من مجلس المحافظين. وحتى سبتمبر/أيلول من العام 2003م، كانت مسؤولية العمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ملقاة بالكامل على عاتق منظمة الطاقة الذرية. لماذا انتقلت هذه المسؤولية في سبتمبر/أيلول من العام 2003م إلى وزارة الخارجية أولاً، ثمَّ إلى مجلس الأمن القومي بطلب من وزارة الخارجية؟ لأنَّ منظمة الطاقة الذرية قالت: لن يحدث شيء، ولكنَّ مجلس المحافظين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية أصدر قرارًا ضد إيران في سبتمبر/أيلول من العام 2003م. انظر إلى موقع «بازتاب»، يوجد فيه مقالٌ تحدّثوا فيه عن صدور قرار. بالطبع، غير موقع «بازتاب» سياسته فيما بعد، انظر كيف تغيّرت التحليلات والاتجاهات؟!

لقد كان كلامنا منذ اليوم الأول ثابتًا، ولا زلنا على الموقف نفسه،
إذ نقول دومًا رؤيتنا التخصصية، ولكن أن تكون قرارات مجلس
المحافظين أو مجلس الأمن جيدة أو سيئة، فهذا قرار سياسي. إنَّ
ضميري مرتاح لأنني قدمت للمسؤولين معلومات صحيحة.

روسيا والصين

يبدو أننا ناقشنا معظم الموضوعات المتعلقة بالملف النووي، ومن الجيد أن تنتقل إلى دور روسيا والصين في هذا الصدد. سؤالنا هو: هل كانت ثقة إيران بروسيا والصين، نظرًا إلى حقهما في النقض في مجلس الأمن، مفيدة لنا؟

إن «الثقة» مصطلح غير صحيح تمامًا في مجال العلاقات الدولية، لأن الدول تبحث عن مصالحها، وبالتالي يجب تحديد هذه المصالح بشكل دقيق ليتم التعرف إلى كيفية التنسيق بينها وبين مصالح الجمهورية الإسلامية. لروسيا والصين مصالح مختلفة، ولا شك في أن من مصلحتهما منع الولايات المتحدة الأمريكية من أن تكون القوة الأولى في العالم، بحيث يبذلان جهدهما لتعديل الأساليب التي تتخذها بغية الوصول إلى أهدافها.

في بعض الحالات، يمكن أن تكون مصالح هاتين الدولتين في اتجاه مصالح الجمهورية الإسلامية، كما أن القيود الشديدة اقتصاديًا يمكن أن تضر بمصالحهما في مجالات عدة، ولذلك، من الممكن أن يقررا إصلاح القرارات. وعادةً ما يصلحان القرارات بما لا يضر مصالحهما لا مصالح إيران. بعبارة أخرى، تلعب روسيا والصين بشكل أساس كلاعب قومي، وليس كلاعب دولي.

لو عدنا إلى التاريخ، لاستنتجنا أن روسيا في عهد يلسن [-1991م] عرّفت مصالحها في أرضها وضمن نطاق وطني. في عهد بوتين، أُجريت بعض الإصلاحات، ولكن الصورة الغالبة هي التراجع الشديد لمصالح روسيا الدولية، فحتى لو فكروا في مصالح دولية، فإنها تبقى في إطار مصالحهم القومية، ليس أكثر. أما الجمهورية الإسلامية، فهي بلد يُحدد مصالح عالمية لنفسه، ويرى نفسه صاحب رسالة عالمية، كذلك، فإن الولايات المتحدة أيضًا بلد يحدد لنفسه مصالح عالمية. لهذا، يكون لدينا نوعان مختلفان من السلوك في السياسة الخارجية.

بهذه المقدمة، لو انتظرنا من روسيا والصين أن يعدّلا القرارات بما يؤمن لهما المصالح ويقلل من أضرارنا، فإن توقعنا سيكون سليمًا، ولكن إن انتظرنا أن يدافعا عن مصالحنا، فسيكون توقعنا خاطئًا تمامًا، وخصوصًا أن قدرة روسيا والصين خارج مجلس الأمن وداخله غير متعادلة.

ولهذا، فإنّ مصلحتي روسيا والصين هي أن يتابع الملف النووي الإيراني في مجلس الأمن، في حين تتابع مصالح الأوروبيين في الوكالة، لأنّ قدرتهما فيها أكبر من قدرتهما في مجلس الأمن. في الحقيقة، إنّ عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي في الوكالة أكبر، وقد كانوا يعلمون أنّ انتقال الملف الإيراني إلى مجلس الأمن، يعني انتقال دورهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التي ستكون اللاعب الأول.

لم يكن لروسيا أي دور طيلة وجود الملف في الوكالة. تفاوضت بلدان EU3 الثلاثة [فرنسا، ألمانيا، المملكة المتحدة]، وبظل أميركي ثقيل، مع إيران. ماذا حدث لكي تصبح EU3، هي 1+5، أو كما يقول الأوروبيون، EU3+3؟ كان التغيير هو انتقال الموضوع إلى مجلس الأمن. ولأنّ العلاقات في مجلس الأمن تختلف عن العلاقات في الوكالة الذرية، فقد كان تدخل روسيا والصين ضروريًا.

هل يعدّ ذلك من ضروريات النظام الدوليّ؟

إنّه من ضروريات تلك البيئة، وليس من ضروريات النظام الدولي. يختلف «النظام الدولي لوكالة الطاقة الذرية» عن «النظام الدولي لمجلس الأمن»، رغم أنّهما في نظام دولي واحد. يُعدّ هذا المثل من الأمثلة التي تشير إلى أنّك إذا لم تملك صورة صحيحة عن نظرية العلاقات الدوليّة، فلن تكون قادرًا على فهم السبب الذي يجعل الموضوع في الوكالة الذرية في يد EU3، ولكن عند انتقاله إلى مجلس الأمن، ستصبح 1+5 أو EU3+3. إن روسيا والصين متنبهتان إلى هذا الأمر الذي يجلب لهما المصلحة، ونحن نعتقد أحيانًا أنّهما دخلتا المعادلة للدفاع عن إيران!

بعبارة أبسط، إنّ تشكيل 1+5 يفيد الغرب من جانب، وروسيا والصين من جانب آخر. يوفّر 1+5 لروسيا والصين فرصة اللعب بشكل أكبر، وتؤمن المفاوضات تقليل تكاليفها من الضغط على إيران، والحصول على مصالح كثيرة من كل جهات الخلاف.

من جهة أخرى، إن تواجد روسيا والصين ضمن مجموعة الـ 5+1، يوفر لأمريكا وأوروبا ضماناً لتنفيذ قراراتهما؛ هذا هو لبّ الدبلوماسية المتعددة الأبعاد وجوهرها، والذي أسمىه العلاقة بين القدرة والشرعية. بعض هذه الأمور بديهية، ولكننا لا نفكر في البديهيات عادة. ولهذا، فإنّ توقّع تخريب بلدين للبيئة التي قُدمت إليهما، واللعب بما يُفسدها، هو توقّع خاطئ جدّاً. ولهذا أيضاً، ومنذ البداية، كان هدف مشاركتهما من الناحيتين العملية والنظرية، تقليل ضرر القرارات على مصالحهما الوطنية فقط.

بغض النظر عمّا قيل في بعض العواصم، أي في طهران وموسكو وبكين، لم يكن سلوك هذين العضوين في مجلس الأمن يدلّ على أنّهما يتجهان إلى مفاوضات تمنع إصدار قرار. في بعض الأحيان، كان الحد الأدنى من مصالح هذه الدول يؤمّن لنا جزءاً من المصلحة، ولأنّ الموضوع لم يكن من مصلحتهما، عملتا [روسيا والصين] ضدّ مصالحنا، وقامتاً بفرض قيود علينا. لقد قامتاً بكلّ ذلك بسبب رغبتهما في الحصول على القدرة في الخارج، لأنّ هاتين الدولتين تريدان تعديل قدرتهما خارج مجلس الأمن لحفظ مصالحهما، من خلال القدرة التي تتوافر لديهما داخل مجلس الأمن. نحن لا نفترض أنّ لديهما مصالح عالمية، وأنهما تدافعان عن إيران مناهضةً لأمريكا، فهذا لم يحدث سابقاً أو الآن.

أشرت إلى أنهما لم تلعبا دورًا مخربًا، فهل كان من المفترض أن يحدث شيء من هذا القبيل؟

لم تلعبا دورًا مخربًا لنفسيهما، ولم يكن تدخلهما يهدف إلى الدفاع عن مصالح إيران منذ البداية، أي مسودة القرارات في مجلس الأمن. الذي يتقن الدبلوماسية يعرف ما يرمي إليه الطرف الآخر من خلال اقتراحاته، ويدرك إذا كانت في اتجاه إصلاح القرار أو منعه أو تغييره بشكل جذري.

كانت كل الاقتراحات التي قدمتها روسيا والصين، من القرار الأول في مجلس الأمن وحتى القرار الأخير - بحسب ما أعلم - تصبّ في صالحهما فقط، وترمي إلى تهدئة القرار لا إلى إيقافه.

ما هي مصلحتهما من إصدار قرار ضد إيران؟ ولم لا تسعيان إلى منع ذلك؟

ليست لهما مصلحة في إصدار قرار ضد إيران، ولكن مناقشة الموضوع في مجلس الأمن مفيدة لهما، كما أنّ خيارات روسيا والصين في لعبة الهيمنة العالمية ليست متعدّدة، بل هي محدودة، إذ لا يمكن مقارنة القدرة الأمريكية بالقدرة الروسية والصينية خارج مجلس الأمن.

حصلت الولايات المتحدة على مكانة إلى جانب أوروبا بسبب الأحداث. في بعض الأحيان، قد يكون الموقف الأوروبي أكثر حدة من الموقف الأمريكي، فلو أرادت أمريكا وأوروبا العمل خارج مجلس الأمن، لن يكون هناك أي دور للصين وروسيا. في الحقيقة الدولية،

إن لم يعمل مجلس الأمن بما يصلح السلوك الأمريكي، ويؤمن منافع أعضاء مجلس الشورى، فستعمل الولايات المتحدة خارج مجلس الأمن.

ظنَّ البعض أنَّ روسيا والصين ستستخدمان حق النقض ضد قرار يصدر بخصوص إيران، كما فعلتا في قرارات زيمبابويه وميانمار وغيرها. كان خطأ هؤلاء هو أنَّ تلك القرارات تخلق تراكمًا يضرُّ بروسيا والصين، أي أنَّ القرارات التي تصدر بموجب التدخل في الشؤون الداخلية، الديمقراطية، الانتخابات وغيرها، تخلق تراكمًا لا تُعتَبَر الصين مستعدة له، بينما لا تخلو القرارات التي تصدر تحت عنوان منع انتشار الأسلحة، من الضرر فيما يخص الصين وروسيا، اللتين تُعدَّان من القوى النووية المعترف بها في الـ NPT، ولكنها مفيدة لهما أيضًا.

إنَّ مشكلة الأصدقاء هي أنَّهم ينظرون إلى كل شيء بشكل ثنائي، وبناءً على المعادلات الكلاسيكية للسلطة، يرون دور اللعبة الدولية، النظام الدولي، والمنظمات الدولية، بشكل سطحي فقط، إذ لا يمكنهم فهم هذه الأمور الدقيقة.

يعتقد بعض الخبراء أنَّ روسيا انتفعت كثيرًا من الاقتصاد الإيراني، ولا سيَّما في هذه السنين بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أي أنَّ عائدات النفط الإيراني ساعدت الاقتصاد الروسي المتجه إلى الانهيار كثيرًا. من ناحية أخرى، لعبت روسيا دائمًا بورقة إيران من أجل مصالحها. نظرًا إلى أنَّ الروس كان لهم الدور الأول في

إكمال مفاعل بوشهر النووي، هل تعتقد أن اختيار روسيا لهذا المشروع كان مناسباً؟

هذا الأمر إجباري. إن استراتيجية روسيا، مثل أكثر الدول، تصب في مجرى مصالحها الوطنية، وليس في مجرى المصالح العالمية. فهم هذه النقطة أمر مهم. إن إحراز المصالح الوطنية يعني أنك عندما تمتلك ورقة إيران وتلعب بها، فستستخدمها للحصول على المصالح الوطنية. في الحقيقة، إن روسيا - وهي لاعب من الدرجة الثانية أو حتى الثالثة في الساحة الدولية - بحاجة إلى هذا الدور، ولا يمكن توقع غير هذا الأمر من لاعب يشبه روسيا، بأن يضحي بكل شيء يملكه من أجل مصالح الآخرين. بالطبع، ثمة حاجة إلى أن تكون النظرة طويلة الأمد.

بعد تولي السيد بوتين مقاليد الحكم، شعر الساسة في روسيا بأنه لا يجب وضع كل البيض في السلة الأمريكية، ليس لأنهم يرون أنه لديهم رسالة عالمية، كما في فترة الاتحاد السوفياتي، بل لأنهم يعتقدون أن الأمريكيين يخدعونهم، فمن الواجب أن يحتفظوا بأوراق ليلعبوا بها معهم.

عرفت روسيا لعبتها الأصلية في العالم مع أمريكا وأوروبا، أما الآخرون، فكانوا أدوات في هذه اللعبة. لا تدل هذه الطريقة أبداً على خيانة روسيا أو خبثها، بل هي حقيقة عالمية يجب أن نقبل بها، وإلا لن تؤمن دولة ما برسالتها العالمية. عندما نؤمن برسالة عالمية، سيكون سلوكنا مختلفاً. أما الحديث عن أن الاقتصاد الإيراني يساعد الاقتصاد الروسي المنهار، فهذا أمر مبالغ فيه، فالحاجة

الاقتصادية الروسية أكبر بكثير من قدرة إيران على دعمها، ولكن الجزء الثاني من حديثك، وهو أن روسيا تستخدم ورقة إيران لأهدافها الاستراتيجية، فهو ما حدث دائماً، ويبحث إيران بسببه. هذه الحقيقة واضحة وغير قابلة للإنكار.

ننتقل إلى موضوع المنشآت النووية في داخل إيران. في البداية، هل زرت شخصياً إحدى المنشآت النووية في نطنز أو بوشهر أو في أي مكان آخر؟
لا.

ألم تزر أياً من المنشآت النووية مع فرق المفاوضات أو مفتشي الوكالة الدولية؟

لا، لم يقترح علينا أحد زيارتها، ولم أطلب من أحد عملاً طيلة حياتي، كما أنني لم أطلب شيئاً لكي أنجز عملاً، ومنه المفاوضات النووية، فداًئماً ما كان يتم إجباري على القيام بالأعمال.

عندما رأيت أنني لم أَدْعَ إلى زيارة المنشآت التي أتفاوض عنها، ظننت أن الأمر غير ضروري، أو أن ثمة ملاحظات بهذا الخصوص، كما أنني لم أكن أعلم كل التفاصيل الفنية للملف، ولا أصرّ على ذلك.

كنت تشرح دائماً للآخرين، ومن بينهم المفتشون، عن مفاعل نطنز، فكيف يحصل ذلك إذا لم تكن قد رأيته؟ والطريف أن المفتشين الأجانب زاروه عدة مرات، ألا يسبب هذا خللاً في عملك؟
لست مختصاً في الفيزياء النووية لكي أفهم ما أراه. أنا مفاوض،

وأتفاوض بحسب التعليمات. بالطبع، لو زرت هذه المنشآت، لكان الأمر جيداً، ولكن عدم زيارتها لا يعني عدم تمكّني من التفاوض.

ممن تشكّل فريق المفاوضات إضافةً إليك؟ كيف كانت تتمّ المفاوضات؟ وما هي التعليمات؟ ما هي القرارات التي تصلكم من أصحاب القرارات العليا؟ في الحقيقة، أريد أن أعرف ما هو طلب المسؤولين الأساسي منكم؟

حتى شهر سبتمبر/أيلول من العام 2003م، كانت مسؤولية الدبلوماسية للطاقة النووية في الوكالة الذرية للطاقة النووية في يد «منظمة الطاقة الذرية»، أي أنّ مفاوضات إيران في الوكالة كان موظفاً معيناً من قبل «المنظمة»، يرسل التقارير إلى رئيسها، إذ لم يكن هناك أي علاقة إدارية بين المنظمة ووزارة الخارجية.

كان الدكتور صالحى آخر مندوب للمنظمة في الوكالة. في فترة مهمته في الوكالة، كنّت المعاون الدولي لوزارة الخارجية. ونظراً لمعرفتنا وصادقتنا سابقاً، أنشأت علاقة معه، وقد دعوته إلى مؤتمر سفراء وزارة الخارجية، ولكن هذه العلاقة كانت من اتجاه واحد، إذ كان يلبي الدعوة، ويحضر إلى مؤتمر السفراء. من ناحية إدارية، لم يرسل أي تقرير إلى وزارة الخارجية، بل كان يرسل التقارير إلى المنظمة ويستلم منها التعليمات.

بعد صدور أول قرار من الوكالة ضد إيران في شهر سبتمبر/أيلول من العام 2002م، كانت كل المسؤولية في يد المنظمة. في الحقيقة، لم يكن هناك فريق مفاوضات. كان موضوع نطنز وأراك

موضوعًا إعلاميًا في الأساس. لقد سمعت بهذا الموضوع من المراسل الصحافي لسي إن إن CNN، إذ اتّصل بي في نيويورك، وقال: «تظهر صور الأقمار الصناعية أنّ لديكم منشآت سرية قرب أصفهان». كنت على علم بمنشآت UCF⁽¹⁾ فقط، لهذا قلت له: «هذه منشآت UCF، والوكالة على علمٍ بها»، فقال لي: «تأكّد من هذه المعلومات من العاصمة». علمتُ بالموضوع بهذه الطريقة، وهذا نموذج من الكثير من المواضيع التي علمنا بها من الأجانب أولاً.

عندها اتصلت بطهران، وبدأ الموضوع يحصد أبعادًا سياسية وإعلامية. ولأننا - زملائي وأنا - كنا نشاهد ماذا يحدث في الخارج، فقد كنا كالمراقبين، نرسل التقارير إلى طهران، ولم يكن لنا دور في المفاوضات حتى صدور القرار من الوكالة في سبتمبر/أيلول من العام 2003م. في البداية، صدر تقرير الأمين العام في شهر مايو/ أيار من العام 2003م، ثمّ كانت النتيجة من قبل الرئيس في يونيو/ حزيران 2003م، وأخيرًا القرار في سبتمبر/أيلول.

قلت سابقًا إنك تنبأت بصدور القرار، فهل حذّرت وزارة الخارجية؟

نعم، حذرتهُم بما هو ممكن، فالصورة لدى الأصدقاء في المنظمة لم تكن مطابقة للحقائق السياسية في العالم. كانوا ينظرون إلى الموضوع بشكل صحيح من ناحية فنية، ويرون أنّه لن يتحول إلى جدال، إلّا أنّ البيئة السياسية في العالم، واتجاهات أمريكا وبقية الدول الحذرة من قدرة إيران في المنطقة بعد سقوط

(1) منشآت تحويل اليورانيوم في أصفهان.

صدام، والحاجة إلى أي حجة للتحكم في هذه القدرة؛ كل ذلك لم يكن نصب أعينهم. مع الأسف، عرف المسؤولون في البلاد عن هذا الموضوع عندما تجاوز المستوى الفني، كما نأسف أيضًا لأن الوكالة أصدرت أول قرار لها بشكل حاد في سبتمبر/أيلول من العام 2003م.

ولأنني كنت سفير إيران في نيويورك، ولم أكن في إيران دائمًا، فلم أكن أعلم بالتفاصيل، بل حضرت بعض الاجتماعات فقط للإصرار على أن تكون مسؤولية هذا الموضوع في يد وزارة الخارجية. وبعد إصرار من الوزارة، انتقلت المسؤولية إلى مجلس الأمن القومي. في أحد اجتماعات مجلس الأمن القومي، قال أحد الأجلء الذين يبذلون لنا المحبة: «هذا موضوع قومي مهم، ويجب أن يتولاه أفضل الدبلوماسيين لدينا».

هل من الممكن أن تذكر من قال هذا الكلام؟

هو الدكتور ولايتي، ولكن من الواجب أن تستأذنه لذكر اسمه. في ذلك الاجتماع، تمّ القبول فورًا بأن يتولى المسؤولية الدكتور البرزي، والسيد ناصري، وأنا. ونظرًا إلى أنني كنت منشغلًا بالكثير من الأعمال في نيويورك، وكنا هناك على شرف الجمعية العامة، فقد تولى الدكتور البرزي معظم المسؤولية، وذهبت إلى نيويورك.

لم أكن على علم بالمفاوضات قبل ذلك، وعندما رجعت إلى طهران، بدأت الاجتماعات بعد عدة أيام. وعندما بدأ الاجتماع، كان السيد موسويان والدكتور البرزي حاضرين.

كان السيد موسويان ضمن فريق المفاوضات، ولكنك لم تذكر اسمه؟

نعم، لم يُذكر اسم السيد موسويان في اجتماع مجلس الأمن القومي. كان معاون السياسة الخارجية في مجلس الأمن القومي، وكان يحضر في الاجتماع كمعاون للدكتور روحاني. عندما بدأت المفاوضات، أصرّ السيد موسويان، الذي كان المفاوض في حينه، على أن أكملها، وقد أُجبرت على إكمالها منذ ذلك الحين.

هل تذكر التاريخ الذي حصل هذا الأمر فيه؟

كان اجتماع «سعد آباد» المعروف، قبل اتفاق أكتوبر/تشرين الأول من العام 2003م المشهور. بدأنا المفاوضات من هذه النقطة وحصل اتفاق سعد آباد. لقد قمّت ببعض المفاوضات، والبعض الآخر قام به السيد روحاني مع الوزراء. لم نتوصل إلى اتفاق حول موضوع وقف «التخصيب»، ولكننا توصلنا إلى اتفاق في اجتماع روحاني مع الوزراء. هكذا تمّ تشكيل فريق المفاوضات.

كانت نواة الفريق المفاوض تتألف الدكتور البرزي، والسيد ناصري، وأنا. حضر السيد موسويان بعض الاجتماعات كمتحدث، بينما كنتُ مسؤول الفريق. ولأنّ الطرف المقابل كان يتألف من مندوبي ثلاث دول، إضافةً إلى مندوب الاتحاد الأوروبي، ولم أكن أود أن أكون في مقابل ثلاثة أشخاص منفرداً، فقد كنت أستعين بالسيد ناصري والدكتور البرزي في المفاوضات، بحيث كانا يذكران بعض الملاحظات، ولكنني كنت مسؤول المفاوضات، وقد قمّت بمعظمها حتى النهاية.

ربما يكون من المفيد أن أذكر أمراً آخر. خلال دورتنا في المفاوضات النووية، كان الدكتور روحاني هو المسؤول، وقد قام بالمفاوضات أربع مرات، وكان مقابله ثلاثة وزراء أوروبيين والسيد سولانا. في الحقيقة، كان الدور الأصلي للوزراء الثلاثة، وكان ثمة دور فرعي للسيد سولانا، الذي لم يحضر الاجتماعين الأولين. حصلت مفاوضات الدكتور روحاني مع الوزراء مرة في طهران، ومرتين في بروكسل، والمرة الأخيرة في جنيف.

منذ عهد الدكتور لاريجاني، وضمن إطار 5+1، لم يكن الوزراء يحضرون الاجتماعات، بل أصبح مسؤول المفاوضات السيد سولانا، ونائبه السيدة أشتون، وحضر عوضاً عن الوزراء المديرون السياسيون لستة بلدان. في فترة عملنا أيضاً، حضر هؤلاء المديرون السياسيون - عن ثلاثة بلدان - ليكون الفريق المفاوض لهم تحت مسؤوليتي. كما كان نائب سولانا يشارك في المفاوضات. كانت لدينا عدة دورات من المفاوضات؛ أولها قبل مفاوضات سعد آباد في 20 أكتوبر/تشرين الأول من العام 2003م، وآخرها في لندن في 19 يوليو/تموز من العام 2005م.

في هذه الفترة، قمنا بعشر مفاوضات على الأقل بهذا المستوى، وعدة دورات من المفاوضات في فيينا مع سفراء الدول الأوروبية الثلاث. كانت كل دورة من المفاوضات تستغرق عدة ساعات. في المفاوضات التي انتهت باتفاقية باريس في العام 2004م، تفاوضنا لمدة 22 ساعة في اجتماعين حابسين للأنفاس.

كان الأطراف المقابلون لي في المفاوضات الأوروبية هم السيد ساورز (الرئيس الحالي لوكالة التجسس البريطانية)، السيد دولابوله (فرنسا)، السيد شفر (ألمانيا)، والسيد كوبر (الاتحاد الأوروبي). بعد اتفاقية باريس، أصبحت المفاوضات من جانبنا تحت عنوان اللجنة التوجيهية.

ماذا كان يريد النظام؟ بماذا أكرمكم؟

رسموا لنا حدوداً واضحة في كل تفاوض، وهي حفظ المنجزات النووية. هذه هي الحدود التي رسموها لنا، ولكننا كنا نريد عدم انتقال الملف إلى مجلس الأمن. لو رجعت إلى إطار العمل في العام 2003م، والذي اشتهر باتفاق سعد آباد، ستلاحظ أننا أكدنا حقوقنا لنحفظ منجزاتنا. ولكن من الناحية الأخرى، لم نكن نريد تقديم حجة مجانية لأمریکا لتنتقل الملف إلى مجلس الأمن، لأنّ خروج الملف من الوكالة الدولية، ودخوله إلى مجلس الأمن، يعني دوراً أكبر للملاحظات السياسية.

بالطبع، كنا نعتقد أنّ الموضوع لا يجب أن يُناقش في الوكالة بصفة خاصة، بل يجب أن تكون المعاملة مع إيران مثل بقية دول العالم. لهذا، كان هدفنا في المرحلة الأولى عدم انتقال الملف إلى مجلس الأمن، وفي المرحلة الثانية إخراج الملف في الوكالة الدولية من يد مجلس المحافظين.

لحسن الحظ، ولأننا كنا المسؤولين، فقد حصدنا النجاح في هذا الطريق، وحفظنا الإنجازات، ولم ينتقل الملف إلى مجلس الأمن، كما كنا نحرص تقدماً لحل الموضوع في مجلس المحافظين. والأهمّ

من كل هذا هو الرأي العام، فحتّى النخب السياسية كانت ترى الولايات المتحدة الأمريكية سبب الأزمة. إنّ كل ما سبق ليس مجرد ادّعاء، ويمكنك الرجوع فيه إلى تقارير سكرتارية الوكالة، وإلى لقاء السيدة رايس مع رويترز في شهر مارس/آذار من العام 2005م.

عندما كنّا مسؤول المفاوضات، منعنا انتقال الملف إلى مجلس الأمن، وحتى بعد اتفاق باريس في العام 2005م، كان القرار يقضي بأن يتدخّل مجلس المحافظين عند الضرورة فقط. ولهذا، لم يُناقش أي قرار ضد إيران في مجلس المحافظين أو يصدر عنه قرار ضدها لفترة؛ هذا أحد إنجازات اتفاقية باريس.

أما الآن، ولأنّ الموضوع يُناقش في مجلس الأمن، فلم يعد من الضروري مناقشته في مجلس المحافظين. في تلك الفترة، وعلى الرغم من أنّ الموضوع لم يصل إلى مجلس الأمن، وأنه كان يُناقش في مجلس المحافظين عند الضرورة فقط، بينما كان قبل اتفاقية باريس أحد البنود في جدول الأعمال بمجلس المحافظين، وبغضّ النظر عن حدوث أي أمر أو عدمه، فقد كان من الواجب أن يناقشوا الملف الإيراني.

كان برنامجنا يقضي بأن يصبح الملف النووي الإيراني أمرًا عاديًا، أي أن يتمّ الاعتراف بالحق النووي لإيران، وأن لا يكون في الوقت نفسه، موضوعًا أمنيًا. وكما ذكرت سابقًا، أن لا يتمكّنوا من تعريف إيران كأزمة أمنية في الوكالة أو مجلس الأمن كمستوى أعلى. وعلى الرغم من أنّني كنت مسؤول الفريق المفاوض، فلو نظرت إلى

اجتماعات مجلس المحافظين، لوجدت أن المتحدث كان دائماً مدير الأمور الخارجية أو سفيرنا في الوكالة.

كان تواجدي في مجلس المحافظين سيعني أن الملف يتجه نحو موضوع أممي، لأنني سفير في الأمم المتحدة. كنا ننظر إلى الأمور بهذه الدقة. هذا القرار اتخذته أنا. كنت أتفاوض فقط، ولم أكن أخطب أو أشارك في لقاءات صحافية، ولكن كنا نسعى إلى أن يدير هذا الأمر بعض الأصدقاء ممن يتحملون مسؤولية رسمية.

كان الأعضاء الرئيسيون في فريق مفاوضاتنا دبلوماسيين مخضرمين في وزارة الخارجية. ورغم ذلك، كانت ثمة خلافات في الرؤى والأساليب بيننا. عندما كانت الاجتماعات تقام في الدول الأوروبية، كان سفراؤنا في تلك الدول أي الدكتور عادلي في لندن، والسيد خارقاني في ألمانيا، والسيد صادق خرازي في فرنسا، يحضرونها، لكنهم لا يشاركون في المفاوضات.

كان للسيد صادق خرازي دور مهم في تشكيل مجموعة EU3 وإرشادها، فقد بذل الكثير من الجهود. وإضافة إلى النواة المركزية، كانت الاجتماعات تُقام بحضور مندوبين من أجهزة أخرى، مثل وزارة المخابرات ومنظمة الطاقة النووية وغيرهما، ولكنهم بشكل عام كانوا صامتين في المفاوضات مع الأوروبيين، وكانوا يكتفون بقول آرائهم لنا قبل المفاوضات وبعدها.

ونظراً إلى أن مشاركة عدد من الأشخاص في المفاوضات، يمكن

أن توفر للطرف المقابل فرصة استغلال خلاف في المناقشات، فكنا نوحّد نظراتنا في البداية، ثمّ نقدمها في المفاوضات. طيلة المفاوضات، كانت المسألة المهمة هي قول ما اتفقنا عليه سابقًا، فكل ما قدمناه بشكل مكتوب أو شفهي، كنا قد اتفقنا عليه مسبقًا. وقد كنت أتفاوض بموضوعات محددة تمّت الموافقة عليها من قبل أعلى المستويات في البلاد.

وفي بعض الأحيان، كانت الأوامر تصلنا من دون أن نكون قد قدمنا اقتراحًا. وفي بعض الاجتماعات، كنا نذكر أمورًا لا دور لنا فيها، بل قد تكون خلاف ما نرى، ولكنه أمر من المسؤولين الأعلى رتبة، ومن واجبنا تنفيذه. لهذا، من الممكن أن نكون قد تحدثنا بما لا نراه، ولكن كل ما قلناه كان قد حاز موافقة النظام والسلطات العليا.

هل كان اقتراح وقف التخصيب في اتفاقية سعد آباد من جانب الأوروبيين أم من جانب إيران؟

لم يكن اقتراح وقف التخصيب من جانب إيران أو الأوروبيين، بل كان قرار مجلس المحافظين. في الحقيقة، كما توقعنا، أراد قرار مجلس الحكام من إيران وقف التخصيب، الأمر الذي لم يكن يدور حتى في مخيلة بعض الأصدقاء. من حسن الحظ، أننا حولنا هذا الأمر في مفاوضات سعد آباد إلى تعليق طوعي، ولكن الأوروبيون كانوا يصرون عليه.

والجدير بالذكر أنّ الاتفاق على هذا الموضوع، لم يحصل في اجتماع الخبراء، بل تمّ في اجتماع الدكتور روحاني مع الوزراء.

عندما تولّى الأكفاء في إيران زمام العمل، بدا أنّ لهم الفضل في المفاوضات وتأمين المصالح الوطنية - مثل مفاوضات أحمد قوام السلطنة مع روسيا حول نفط الشمال، وفتنة آذربيجان في العشرينيات، أو مفاوضات مصدق المعروفة بخصوص تأمين النفط. لعلّ الملف النووي أهم موضوع بعد الحرب المفروضة فيما يخص المصالح الوطنية. هل تعتقد أنّك كنت ضمن فريق ناجح في المفاوضات؟ وهل استطعتم حفظ البلاد والمصالح الوطنية وحمايتها بشكل مناسب؟

بحسب القاعدة، يجب على التاريخ أن يحكم على هذه المفاوضات، كما حكم على المفاوضات السابقة. أعتقد أنّ فريق المفاوضات عمل بشكل جيد في المهام التي أسندت إليه.

أولاً: حفظ الإنجازات النووية، فلم يصبها أي أذى، كما يريد النظام. ثانياً: منع الولايات المتحدة من الوصول إلى أهدافها في نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن.

ثالثاً: منع تحويل إيران إلى خطر أمني، فعندما كانت الولايات المتحدة تزهو بانتصارها في العراق، وفي ذروة قوتها، وعندما كان بوش يعتلي فرقاطة ويقول: «وصلنا إلى هدفنا»، منعنا الولايات المتحدة من الوصول إلى أهدافها.

رابعاً: منع انتهاك حق إيران قانونياً، أو تشكّل ادّعاء قانوني ضد الحقوق النووية لإيران، بل إنّ آخر قرار من مجلس المحافظين، والذي صدر في ديسمبر/كانون الأول من العام 2004م، ذكر بشكل صريح حقوق إيران، وضرورة تنفيذ هذه الحقوق من دون أي تمييز.

إنَّ الحديث عن بوش الابن يجرّ بشكل لاشعوري الحديث عن موضوع الحرب والاحتلال، هل كان التهديد العسكري آنذاك حقيقياً؟

ليس مهمّاً أن يكون التهديد جاداً أو غير ذلك، ولكنّ المهم أنّه كان حجة. عندما يتمّ الحديث عن تهديد عسكري، يتم خلق صورة بأننا خائفون، بينما الحقيقة لا تكون كذلك.

لقد منعنا هؤلاء الذين يريدون الهجوم على إيران من تحقيق أهدافهم، أي المحافظين الجدد والصهاينة. ولحسن الحظ، نجحنا فيما نريد، فعندما كنا نتفاوض، لم يصدر أي قرار حول تنازل إيران عن حقوقها، بل صدرت قرارات عديدة جاء فيها أنّ التفاوض حول نيل إيران لحقوقها غير ممكن، ولم يكن ما نقوم به واجباً حقوقيّاً، بل عملاً طوعياً، وقد ذُكر في أحد القرارات بشكل صريح، أنّ هذا الأمر لا يُعدّ تعهداً حقوقيّاً ملزماً لإيران.

هكذا، حفظنا حقوق إيران ومنجزاتها، ووُجِدَت الأرضية التي يتمكن علماءنا من العمل فيها. كما أنّ الضغط الدولي توقف، ولم يتوقف العمل في أي فترة من فترات مسؤولياتنا. إن الأسلوب والأعمال ونوع المفاوضات التي جرت أمر مختلف. كان إنجازنا يتمثل باستمرار عملنا وبعزل أمريكا.

أقول كل هذا بناءً على الوثائق، لإثبات استمرار العمل، فيمكنك الرجوع إلى تقارير السيد البرادعي، وسترى عدد أجهزة الطرد المركزي التي نملكها، والعدد الذي يعمل منها. وعندما أقول إنّ

أمريكا تعرضت لعزلة، يمكنك الرجوع إلى لقاء السيدة رايس في شهر مارس/آذار من العام 2005م. يشير قرار مجلس المحافظين إلى مستوى حفظ حقوق إيران، كما يشير فحوى كل الصحف التي ذكرت إيران كلاعب أصلي في الأزمات الأمنية في العالم، وكصاحبة قدرة أصلية لحل معادلة أفغانستان والعراق، إلى أننا منعنا تحويل إيران إلى أزمة أمنية في العالم.

كان كل ذلك من إنجازات فريقنا في فترة المفاوضات. في تلك الفترة، كان تأكيدنا على المفاوضات أكثر مما أعلن، وكنا نركز على أهدافنا بشكل كبير، ويجب أن أقول: أشعر بيني وبين نفسي براحة تامة، وأحتسب كل ما كان يصدر ضدنا ذخيرة للآخرة.

إذًا، أنت لا تعتقد أن منجزاتنا لم تكن ثابتة، وأن الغرب تجرأ علينا فأصبحنا في موقف دفاع؟ يعتقد البعض في تحليل السياسة الخارجية أن أرضية القرارات التي صدرت لاحقًا، كان لها جذور في مفاوضاتكم.

ليس لديهم خيار آخر، ولكن الحقيقة خلاف ذلك. كما قلت سابقًا، نحن ننقذ سياسات السيد القائد. إن السبيل الوحيد لإثبات هذا الادعاء، كان استمرار المفاوضات، وهو أمر غير ممكن، ولكنه لو حدث، لكنت شهدته ورأيت إنجازاتنا النووية والدولية. أنا على يقين أن إنجازاتنا ستكون أفضل مما لدينا اليوم.

عندما أراد أصحاب القرار في النظام إعادة تشغيل منشآت تحويل اليورانيوم UCF في أصفهان مجددًا بخلاف رؤيتي كخبير،

كتبت رسالة مطولة، وبالأدلة، تبين أن إعادة تشغيل هذه المنشأة ستعني نقض قرار وقف التخصيب الذي اتفقنا عليه، وقد شجعتني السيد القائد على كتابة نص عقلائي قوي بهذا الخصوص.

هذه الرسالة التي تقع في ثماني صفحات، كانت تبين كل مواقفنا السياسية وتاريخ المفاوضات بقدرتها السياسية وقوتها الحقوقية، وستبقى وثيقة حقوقية خالدة لإثبات حق بلدنا.

في نهاية هذا الجزء، هل تعتقد أن إيران أصبحت الآن، كما يقول المسؤولون حاليًا في المناسبات والمنشورات، «دولة نووية»؟

يجب على هؤلاء المسؤولين أن يوضحوا المقصود بإيران النووية. من الناحية الدولية، يُقصد بالدولة النووية الدولة التي تمتلك السلاح النووي. وأحد أسباب قلق العالم هو استخدام هذه الكلمات، ولكن هؤلاء لا ينتبهون إلى نتائج الكلمات التي يستخدمونها.

إن إيران النووية هي إيران التي تمتلك تقنية صناعة الأسلحة النووية. لقد حققت الجمهورية الإسلامية في عهد السيد خاتمي قدرات نووية، مثل القدرة على صناعة أجهزة الطرد وتخصيب اليورانيوم - باعتراف الوكالة الدولية - ولكن هذه القدرات موجودة في إيران منذ اثنتي عشرة سنة على الأقل.

لم تكن إيران قد وصلت إلى مرحلة الإنتاج الهائل، ولكنها وصلت إليه في نهاية عهد السيد خاتمي في رئاسة الجمهورية، أي القدرة على إنتاج أعداد كبيرة من أجهزة الطرد المركزي. لست مختصًا في هذا المجال، ولكنني أتحدث عنه بناءً على تقارير الوكالة الدولية.

لا شك في أن قدراتنا تحسّنت واتّسعت وزاد الإنتاج لدينا. إن كان هذا هو المقصود بإيران النووية، فلا شك في أنها كانت كذلك، وإن كان المقصود الحصول على القنبلة النووية، فلا شك في أنها لم تصبح دولة نووية، ولن تصبح أيضًا، لأنّ ذلك ليس في مصلحتها.

ماذا تتوقع لمستقبل الملفّ النووي؟

حاليًّا، يتّجه الملفّ النوويّ نحو الاعتراض، وليس لدى الجمهورية الإسلامية خيار سوى المقاومة.

هل تعجبك السياسة الخارجية بخصوص الملفّ النووي حاليًّا؟

لست ملّمًا بالتفاصيل، ولا يمكنني تقديم حكم واقعيّ، ولكنني لم أكن لأرغب في اتباع هذه السياسة لو كنت في وزارة الخارجية.

لا يمكن أبدًا الحكم على شيء بشكل فرديّ، ولا أعلم ما الذي يتواجد خلف الستار أو الأحداث الجارية. كما أنّي لا أريد أن أحكم على بعض الأصدقاء الذين حكموا علينا من دون أن تكون لديهم معلومات.

لكن، وبشكل عام، يبدو أنّ الوضع الحالي لا يعجبك، هل هذا صحيح ؟

نعم، لا شك في أنّ الوضع الحالي لا يعجبني.

تهديد إيران

مما يُذكر كثيرًا على الألسنة، كما أشرت في الأسئلة السابقة، موضوع التهديد العسكري لإيران. ففي ظلّ تولّي المحافظين الجدد للسلطة، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول، وما رافقها من تفعيل لمحاربة الإرهاب، وذروة حساسية الملفّ النووي الإيراني في السّاحة الدولية، كان الخيار العسكري ضدّ إيران مذكورًا بشكل دائم.

بعد الهجوم على العراق، قال أحد المتطرفين في حكومة بوش، إنّ الرجال سيذهبون إلى طهران من الآن، ما يعني أنّ الحرب ستكون مع إيران. يقول الكثير من أصدقائك، إنّ جهود ظريف وزملائه منعت تحويل الملف الإيراني إلى تهديد عسكري، وبهذا ابتعد خطر الحرب المحتملة على إيران، ولو بشكل مؤقت. ما هي تفاصيل هذا الموضوع؟

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، دخل العالم بيئة حربية. بذل الكثيرون جهودًا لتكون هذه البيئة حربًا على إيران، ولكن الأمر لم يكن ممكنًا في البداية، لأنّ القاعدة وأفغانستان وطالبان كانوا محليين، كما كانوا يقولون إنّ اعتداء الحادي عشر من سبتمبر/أيلول بدأ من هناك.

لذلك، كان من الطبيعي أن لا تقف إيران، وهي إحدى ضحايا طالبان والقاعدة، خلف أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، ولكن في المرحلة اللاحقة، كانت طالبان مجرد حجة. كان المحافظون الجدد في أمريكا يسعون إلى تحويل القوة الأمريكية إلى هيمنة عالمية. وقد تبين لاحقاً أن الهجوم على العراق كان مجرد حجة أيضاً، ذلك أنهم لم يجدوا أسلحة الدمار الشامل، ولم يكن للعراق علاقة بالقاعدة، بل إن تواجد القاعدة في العراق كان بعد صدام. يقول البعض إن أمريكا كانت تبحث عن النفط والأرباح، ولكنني أعتقد أن هدفها الأهم هو تكريس هيمنتها في الساحة العالمية. ثمة جذور تاريخية ونظرية لهذا الموضوع، فإن لم نقل إن الغرب انتصر في الحرب الباردة، فلا شك في أنه حصل على مكاسب بانهيـار القطب الشرقي.

ينسب الغرب انهيار القطب الشرقي إلى نفسه، ويقول إنه قام بهذا العمل، وتعتقد الولايات المتحدة أنها رائدة كل الغرب في هذا الانتصار، ولكن الجميع كان يعلم أن هذه الفترة - أحادية القطب - ستكون مؤقتة وعابرة. نعم، لم يكن أحد يعرف مدة هذه الفترة الانتقالية، ولكنهم كانوا يعرفون أنها ستؤدي إلى نظام جديد.

إن كنت تذكر، فقد تحدث الأمريكيون بعد هجوم العراق على الكويت عن نظام عالمي جديد. لكن، ومباشرةً بعد أحداث رواندا والبوسنة وغير ذلك، تبين أن الإعلان عن نظام جديد كان مبكراً وساذجاً. بعد ذلك، بذل الغرب جهوداً منسقة لتحويل هذه الحالة المؤقتة إلى حالة ثابتة. عمل الأوروبيون لتحقيق هذا الهدف عن

طريق الشرعة، وعمل الأمريكيون معهم في بعض الحالات، ولكن الأوروبيين ساروا بهذا الطريق من دون الأمريكيين أيضًا، حتى إنهم خالفوهم في بعض المواضيع، مثل موضوع المحكمة الجنائية الدولية.

أما أمريكا، فكانت منذ البداية - أي في عهد بوش الأب، وكلينتون، وبوش الابن - تسعى إلى تحويل تفوقها العسكري إلى هيمنة عسكرية ثابتة. لو انتبهت، لرأيت أن العمليات العسكرية في عهد بوش الأب وكلينتون وبوش الابن، كانت قائمة في جدول الأعمال دائمًا، ولم يكن هناك خلافٌ أساسي بين هذه العهود الثلاثة، فهجوم كلينتون على كوسوفو، البوسنة، الصومال، والعراق، وغيرها، لم يكن أقلَّ سوءًا من أفعال بوش الابن، رغم أن عدم خبرة الأخير جعلت أعماله أكثر خطورةً، ولكن الأسس الفكرية تبقى واحدة.

في الحقيقة، عمِل بوش الابن بعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول على مواصلة الأعمال السابقة؛ مسألة أفغانستان وطالبان والقاعدة، كحقيقة، وقد وافقت الأمم المتحدة على تلك الحروب فورًا. ولكن موضوع العراق لم يكن سوى حجة، وكان المؤثرون في السياسة الأمريكية يسعون إلى استغلال هذه الحجة في مكان أهم، أي إيران.

كان الإسرائيليون والمحافظون الجدد في أمريكا يقولون إنَّ بغداد عنوان خاطئ، بينما العنوان الصحيح هو طهران. نشأ نشاط واسع في هذا الصدد قبل الموضوع النووي. كما ذكرت سابقًا، نشأ الموضوع النووي لأنَّ إيران كانت ستصبح القوة الأولى في المنطقة بعد الهجوم على العراق. ولهذا، كانوا بحاجة إلى حجة، وكان الملف

النووي استمرارًا للطريق نفسها التي كانوا يرسمونها لتكون إيران خطرًا أمنيًا.

في هذه الظروف، أرادت السياسة الخارجية الإيرانية - كان لي دور متواضع فيها - أن تمنع تشكّل إجماع أمني ضد إيران. وقد كان صحيحًا ما يقال عن أنّ أمريكا عجزت عن تشكيل إجماع ضد إيران، ولكنها استطاعت ذلك في مجلس الأمن على الأقل.

إنّ الإنجاز الذي حصده السّياسة الخارجيّة للسيد خاتمي، ولا سيّما قبل الأزمة النووية، هو منع تشكّل إجماع عالميٍّ أمنيٍّ. في الحقيقة، قبل الهجوم الأمريكيّ على العراق وبعده، بذل اللوبي الصهيوني واللوبي العربي ولوبي المتطرفين الأمريكيين جهودًا ليكون الهجوم على إيران، ولكننا منعنا ذلك من خلال سياستنا المتمكّنة، والقائد الحكيم، والسياسات العقلانيّة.

بالطبع، تتبعت الولايات المتّحدة الأمريكية هدفها الأصليّ، أي الهيمنة، فأحرزت نجاحًا باهرًا في البداية، إذ سقطت حكومة صدام خلال أيام. ولو رجعت إلى التحليلات آنذاك، لرأيت أنّهم قالوا: «أسقطت الولايات المتحدة الأمريكية عدوّين لإيران، وقد أصبحت الآن القوة العظمى في المنطقة». لهذا، فإنّ أمريكا تتخذ الملف النوويّ ذريعة.

أعتقد أنّنا تصدّينا في عهد السيد خاتمي للحجج الأمريكية، ولم تتمكّن أمريكا من نقل ملفّ إيران إلى مجلس الأمن. بالطبع، لا يخشى أحد مجلس الأمن، ولكن هدف أمريكا من هذا الأمر هو

هدف أكبر يصبّ في صالحها. لهذا، أصبح منع الولايات المتحدة من الوصول إلى هدفها هدفًا استراتيجيًا لنا، وهو ما تم إنجازه بشكل جيد في عهد السيّد خاتمي.

ذكرت أنّ التهديد بالهجوم على إيران كان في فترة الأزمة النووية، ولكنّه يعود إلى مرحلة ما قبل الأزمة النووية، فقد طُرِح الملفّ النوويّ عندما خابت آمالهم، وأُجبروا على الهجوم على العراق. إنّ عبارة «بغداد عنوان خاطئ، ولا تذهبوا إلى المكان الخاطئ»، تعود إلى شارون. بعد هذا، لجأوا إلى الملفّ النوويّ الإيرانيّ لكي يُدخلوا إيران في مسألة أمنيّة على المدى الطويل.

عندما ذكر موضوع الهجوم العسكريّ الأمريكي لم تُفوّض إلي مهمة بهذا الشأن، فهل تقصد الخيارات العسكرية بعد الملف النووي؟

أقصد في السنتين 2005م و 2006م؟

في تلك الفترة، أي أوّل سنتين بعد انتخاب السيّد أحمددي نجاد، كنت على المسرح بشكل رسميّ وظاهريّ فقط، وليس بشكل مؤثر كالسابق. أظن أنّ هذه الأمور في تلك الفترة كانت حربًا نفسيًا في الدرجة الأولى، أي أنّ أمريكا، ولكي تتمكّن من التقدّم في هذا الصّد في مجلس الأمن، طرحت احتمال الهجوم كي تضمّ الآخرين إليها. كانت تتبع سياسة متعددة الأبعاد في الدورة الثانية لرئاسة السيّد بوش للجمهورية، والتي كانت بعد عدة أشهر من رئاسة أحمددي نجاد للجمهورية. بدأت أمريكا بالتعاون مع أوروبا، ونظرًا

إلى تواجد السيد جان بولتون⁽¹⁾ في وزارة الخارجية، وعلى كرسي اتخاذ القرار، كانوا يتصدون للأوروبيين.

إنَّ أوَّل ما قامت به السيِّدة رايس عند توليها منصب وزير الخارجية، هو إبعاد بولتون إلى نيويورك، أي أن عولمة السياسة الأمريكية بدأت منذ عهد السيدة رايس، ووصلت إلى ذروتها في فترة السيد أوباما والسيدة كلينتون. أعلنت السيدة رايس بعد شهر من توليها الوزارة، في اللقاء الصحافي المعروف مع رويترز، فشل السياسة الخارجية الأمريكية.

في الحقيقة، نجح الإيرانيون عالمياً في إلقاء اللوم على الولايات المتحدة الأمريكية، وليس على إيران، وفي إرساء هذه الفكرة لدى أصدقاء الولايات المتحدة. كان هذا النجاح خسارة دبلوماسية لأمريكا. ولجبر هذه الخسارة، بدأت الولايات المتحدة مباشرةً تعاوناً دولياً، وفي الفترة نفسها تقريباً، وبانتخاب السيد أحمدي نجاد، دخلنا في خلاف مع المجتمع الدولي.

ولضمان حصولها على الدَّعم العالمي، قامت أمريكا بالحركة الثانية، وهي الحرب النفسِيَّة المتمثِّلة بطرح احتمال الهجوم العسكري على إيران. لا أقول إنَّ هذه الهجمة العسكرية مجرد خداع،

(1) جان بولتون John Bolton (نوفمبر/تشرين الثاني 1948م): حقوقي ودبلوماسي أمريكي. حصل على شهادة البكالوريوس والدكتوراه في الحقوق من جامعة ييل، وشغل عدة مناصب منها: مساعد دائرة التنمية الدولية (1981-1983)، مساعد المدعي العام في وزارة العدل (1985-1989م)، مساعد شؤون المنظمات الدولية في وزارة الخارجية (1989-1993م)، سفير الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة (2005-2006م). يُصنَّف من المحافظين الجدد، ويُعرف بمواقفه الداعمة لإسرائيل.

ولكنها كانت أمراً مستبعداً طيلة هذه الفترة، لأنّ تعاون أمريكا مع المجتمع الدولي لتقديم إيران بصورة خطيرة، أفضل بالنسبة إليها من الهجوم العسكري، لأنهم يعلمون أنّ العمل العسكري ضد إيران لن يكون سهلاً.

ربما من الأفضل أن لا نعتقد أنّ جميع المكتسبات في عهد السيد خاتمي من إنجازنا. بعض هذه الإنجازات ناتج عن علمهم بأنّ الهجوم على العراق أيسر من الهجوم على إيران، كما كانوا يرون أنّ النجاح في العراق أسهل، ولكنني أعتقد أنّنا لو لم نتخذ تلك السياسات، فإنّ الهجوم على إيران كان سيصبح متوقعاً. واليوم، لم يعد أحدٌ يعتقد أن الهجوم على إيران أمر سهل.

إذاً، هل تعتقد أن الهجوم العسكري لأمريكا على إيران هو احتمال ضئيل؟

نعم، إنه احتمال ضئيل في الظروف الحالية، ولكن ينبغي أن لا ننسى أنّ من آثار العقوبات الدولية هو إضعاف الدولة المستهدفة. ولهذا، تنخفض تكاليف الاعتداء على ذلك البلد من ناحية شرعية الاعتداء، ومن الناحية العملية، بمعنى إضعاف الدولة بفعل العقوبات من جانب، وخفض تكاليف شرعية الاعتداء عليها من جانب آخر، بحيث يكون له أعراض على المستوى البعيد.

كما أنّ هجوم أمريكا على العراق كان بعد اثنتي عشرة سنة من بدء العقوبات، لهذا فإنّ هذه العملية طريق لا تُعرف نهايتها.

جيد. أعتقد أنّ نهاية عملي في وزارة الخارجية كان في شهر سبتمبر/أيلول من العام 2006م، هل هذا صحيح؟

لا، كانت نهاية عملي في وزارة الخارجية في العام 2007م. ولكن منذ انتخاب السيد أحمد نجاد، لم يكن لي أي دور في الملف النووي. ومنذ ذلك الحين، كانت القرارات تصدر ضدنا.

كيف كانت نهاية عملي في وزارة الخارجية؟

في فترة انتخابات رئاسة الجمهورية واختيار السيد أحمد نجاد، كنت أقضي السنة الثالثة من مهمتي في نيويورك. كان واضحاً من الإعلانات الرئاسية للسيد نجاد، أنّه ينظر إلى العاملين في الملف النووي بشكل سلبي. وقد قام في بداية رئاسته للجمهورية بعزل كلّ الشخصيات التي كان لها دور في المفاوضات، باستثنائي.

وقبل أن يقوم بإبعادي، طلبت إعفاءً من العمل، وقدمت طلباً بهذا الخصوص للسيد القائد.

هل طلبت ذلك في لقاء شخصي معه؟

لا، تمّ ذلك عبر مكتبه، بالشكل الذي كنت أقوم به في اللقاءات غير الشخصية، فلن يكون لي أيّ دور في ذلك، كنت أبعث المسائل إليه عن طريق المكتب في الكثير من الأحيان. ولكن السيد القائد لم يوافق على طلبي.

إذاً، حصل ذلك في السنة الأولى لرئاسة أحمد نجاد؟

نعم، كان ذلك في العام 2005م، بعد أسبوع من اختيار السيد أحمد نجاد. وقد سمعت أنّه كان يرغب في عزلي قبل بقية السفراء

في أول سفر له إلى نيويورك، ولكن يبدو أنّ السيد القائد لم يوافق. لهذا، كنت سفير إيران لدى الأمم المتحدة في أول عامين من رئاسة أحمددي نجاد، أي حتى شهر أغسطس/آب من العام 2007م، ولكن لم يكن لديّ أيّ دور في الملف النوويّ أو في بقية الملفات.

لقد تبين أنّهم استخدموا الأسلوب نفسه مع آخرين أيضًا بعدي، لأنّ اختيار سفير إيران في منظمة الأمم المتحدة، شأنه شأن اختيار بعض الوزراء، هو بحاجة إلى موافقة السيد القائد. وعلى الرغم من تأكيد السيد القائد على استمرار مهمّتي، كنت أتواجد هناك فقط، ولم تكن توكل إليّ أي مهمة، حتى في موضوع القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن، إذ لم توكل إليّ أي مهمة سوى إلقاء خطاب بعد إصدار القرار، بل إنّ الخطاب أُعطي في إحدى المرات إلى وزير الخارجية، وهو في اعتقادي أمر غير مناسب، لأنّ تواجد وزير الخارجية يفتقد إلى أي تأثير، إذ يُسمح لوزير الخارجية أو لأيّ شخص آخر بالخطاب عند صدور القرار فقط، وأعتقد أنّ خطاب وزير الخارجية في مجلس الأمن، من دون أن يكون له أيّ تأثير في القرار، غير ضروري. وعلى أيّ حال، كنت في تلك السنتين تحت ضغط نفسيّ هائل.

هل كنت تأتي إلى طهران؟

كان ذلك نادرًا. في السابق، كنت آتي إلى طهران مرة في كل شهر على الأقل، ولكنني أظن أنّني زرت طهران أربع مرات فقط في تلك السنتين. بالطبع، لم يكن الأمر سيئًا، ذلك أنّني تمكّنت في

تلك الفترة من توسيع نشاطاتي في نيويورك، وكان أكثرها في مجال الدبلوماسية العامة، لأنّ المفاوضات، كما ذكرت، لم تكن تُقدّم إليّ، ولهذا كنت أمارس نشاطاً في توعية الرأي العام الأمريكي بخصوص البرنامج النووي الإيراني.

في الحقيقة، كنت أخطب وألتقي بالمفكرين الأمريكيين والمؤلفين، كما كنت ألتقي أيضاً بالعلماء النوويين، كي أشرح لهم أنّ البرنامج النووي الإيراني سلمي. نعم، كانت هذه اللقاءات في عهد السيد خاتمي أيضاً، ولكنها لم تكن بهذه الكثرة، نظراً إلى انشغالي، كما أنّ المواقف الحادة للسيد أحمدي نجاد شكّلت بيئة معادية لإيران في المجتمع الأكاديمي، وكان من الواجب القيام بشيء من التوعية في هذا الصدد، وتوضيح استغلال البعض لبيانات رئيس الجمهورية. كان من الواجب أن لا نسمح للمتطرفين الأمريكيين باستغلال هذه البيانات كما يريدون.

أذكر أنّ الصحافي الأمريكي المعروف شارلي رُز، قال لي في نهاية لقاء معه حول الهولوكوست و«إسرائيل» والظلم الذي يتعرض له الفلسطينيون: «ولكن هذا ليس ما يقوله رئيس جمهوريتكم»، فقلت له: «بلى، هذا ما يقوله رئيس الجمهورية»، فردّ: «لا، ليس كذلك. أنت تقول أموراً أخرى». كان الغرض هو استغلال بيانات السيد أحمدي نجاد للدعاية، وإبراز ظُلامة مدّعاة للإسرائيليين، وهو ما وصل إلى حدٍّ لا يُسمح فيه برواج تفسير منطقي آخر، أو حتى ظهوره على الأقل. وعلى أيّ حال، فقد تطلبت هذه النشاطات الكثير من الوقت.

عندما كنت أنوي مغادرة نيويورك، كتبت الكثير من الصحف عن نشاطاتي. لعلّ شهرتي في أمريكا سببها هذه النشاطات التي تمكّنتُ منها عند عزلي من المفاوضات، فلم أكن مستعدًّا لأن أمضي الوقت في جوٍّ من الروتين، كما يفعل البعض. ولهذا، بدأت نشاطًا توعويًّا للرأي العام في أمريكا، ولم يكن أحد يعارضه، بل إنّ وزير الخارجية شجّعني، ووضع بين يدي بعض المصادر، كي أتمكّن من الإعلان في صحيفة النيويورك تايمز، وأقوم بالمزيد من النشاطات.

ما هو هذا الإعلان؟

وضعنا إعلانًا في صفحة كاملة في صحيفة النيويورك تايمز The New York Times، وقد كتبت فيها للتوعية بخصوص البرنامج النووي. وبالطبع، لديّ مقالات عديدة منشورة فيها، نظرًا إلى معرفتهم السابقة بي، وكذلك لكوني سفير إيران، ولكننا كنا نريد نشر نصّ تفصيلي حول البرنامج النووي الإيراني، ولم يسمحوا به كمقال. وبعد بذل الكثير من الجهد، قبلوا بطباعته كإعلان في النيويورك تايمز The New York Times وهيرالد تريبيون Herald Tribune، وتمكّنا من تقديم صورة كاملة عن البرنامج النووي الإيراني في تلك الصفحة.

كانت كل هذه النشاطات - من خطب ومقالات - ناشئة من الفرصة التي أتاحت لي. وبهذا، قدّمت صورة جديدة عن إيران في الولايات المتحدة، وغيّرت نوعًا ما نظرة النخب السياسية الأمريكية إلى إيران، وأثبت أنّ حل الأزمة النووية مشروط بوقف التخصيب.

من حُسن الحظ، أنَّ بعض الشخصيات التي كنت أرتبط بها، أخذت تكتب المقالات أيضًا، فمثلاً يمكن أن تكون الرقابة أو الشراكة من الحلول، عوضًا عن توقُّفها عند وقف التخصيب. بكل تواضع، يمكنني أن أدَّعي أن الخلاف في المجتمع الفكري والأمني يعود إلى تفرغي وتمكّني من التواجد بصورة أكثر بروزًا في المجتمع الأمريكي في تلك السنتين.

هل كنت موجودًا عند إلقاء الخطاب المعروف لرئيس الجمهورية
أحمدي نجاد في جامعة كولومبيا؟

لا، كان هذا الخطاب بعد مغادرتي إلى نيويورك.

هل طُرح موضوع الهولوكوست حين كنت في نيويورك؟

طُرِحَت مسألتا الهولوكوست وتدمير «إسرائيل» حين كنت سفيرًا، ولكنني لم أكن عندها في نيويورك. في إحدى المسألتين، كنت على سفر، وفي الأخرى، كنت مع السيد أحمدي نجاد في اجتماع المؤتمر الإسلامي في السعودية. وقد كنت ضمن اللجنة الإيرانية في الاجتماع الإسلامي عندما طُرح موضوع الهولوكوست، ولم أكن في نيويورك، لكي لا أُجبر على متابعة الأمر شخصيًا.

ورغم ذلك، تعرَّضت بعثتنا لمشاكل شديدة، وصدر في المسألتين قرارٌ من مجلس الأمن ضدَّ إيران، أي أنَّ دخول ملف إيران إلى مجلس الأمن لم يكن بالموضوع التَّوويي، بل بمسألة الهولوكوست وتدمير «إسرائيل»، فقد أصدر مجلس الأمن القرار تلو القرار ضدَّ إيران، ثمَّ تناول الملفَّ النووي.

استراحة ظريف

كيف انتهى هذا الأمر؟ وكيف استدعيت إلى طهران؟

لم يتم استدعائي إلى طهران. مضى عام على انتهاء أربع سنوات توازي المدة الطبيعية لمهمّتي، ولهذا كان بدلي محددًا، وقد رحّبت باختياره وسُرّرت للغاية. ومن علامات سروري، أنّني كنت أدخّن بشراهة، وقد توقفت عن التدخين منذ أن استلمت بدلي التأشيرة، ذلك أن الضغط النفسي الأكبر على كاهلي، تمثل في مسؤولية البعثة الجمهورية الإسلامية في الأمم المتحدة، وقد رُفِع عني في لحظة. لله الحمد، لم أدخّن منذ أربع سنوات، بينما كنت أدخّن ثلاث لفافات من التبغ يوميًا.

بعد انتهاء مهمّتي، بذل الإيرانيون المقيمون في أمريكا والدبلوماسيون الكثير من المحبة لي، كما كُتِبَت في المنشورات موضوعات عني. في تلك الفترة، أعلنت أنّني أود التفرغ للعمل الأكاديمي. أقول بكلّ صدق إنّني كنت أعلم أنّه لن يُقدّم لي عمل تنفيذي، كما أنّني لم أرغب في أيّ عمل تنفيذي في هذه الحكومة، لأنّ آرائي لا تتوافق معها.

عندما عدت إلى طهران، ورغم أنني كنت أشغل منصبًا لامعًا في وزارة الخارجية، أي المساعد الأول لوزير الخارجية، وهو ما يعدّ من حيث تسلسل الهيكل الإداري موازيًا لمعاون وزير الخارجية، فقد كنت أحاضر في جامعة طهران وكلية وزارة الخارجية فقط.

بدءًا من الفصل الدراسي الأوّل بعد عودتي إلى إيران، كنت أحاضر بشكل دائم، ولا أزال كذلك. في بعض الفصول الدراسية، كانت لديّ ست أو سبع حصص دراسية لمرحلة الماجستير في عدة جامعات، منها جامعة طهران وكلية العلاقات الدولية، وحصص قليلة في جامعة الإمام الصادق. أشرفت في هذه الفترة على أكثر من 20 أو 25 رسالة ماجستير. وبمساعدة صديقي في الجامعة ووزارة الخارجية، الدكتور سجادبور، استطعنا نشر كتابين؛ الأول هو دورة تتألف من ثلاثة أجزاء، وهو كتاب دراسي حول الدبلوماسية المتعددة الأبعاد، والكتاب الثاني أكثر إيجازًا، ويختصّ بالمنظمات الدولية.

في هذه الفترة، تمكّنت من العودة إلى عائلتي، ذلك أنني غادرت إيران عندما كنت في السابعة عشرة من عمري، ولهذا لم تكن لدي فرصة لأكون في خدمة أُمي. وبحمد الله، أتمتّع الآن بهذه النعمة. كما تمكّنا من السفر والتجوّل في ربوع إيران.

في الخلاصة، أعتقد أنني راضٍ عن هذا التغيير. وبمجرد وصول سنوات توظيفي بشكل رسمي إلى 25 سنة، طلبت التقاعد بحسب القانون السابق، رغم أن سنوات خدمتي تتجاوز الثلاثين سنة، ولكن كما ذكرت سابقًا، كنت أعمل لمدة طويلة كموظف محلي، ولم تُحتسب تلك السنين في فترة عملي.

متى طلبت التقاعد؟

طلبت التقاعد في 15 يونيو/حزيران من العام 2009م، وحصلت على هذا الشرف في شهر أغسطس/آب من العام 2010م بعد الكثير من المتابعة، علمًا أن الأصدقاء لم يكونوا يريدون تقاعدي وخروجي من وزارة الخارجية.

من تقصد بالأصدقاء؟

كان الوزير السابق والوزير الحالي يرفضان ذلك. وفي النهاية، ونظرًا إلى الظروف، وبسبب إصراري، أبدوا تجاهي المحبة، ووافقوا على طلبي. كتب وزير الخارجية - السيد متكي - تحت توقيعته: «نظرًا لإصرار الدكتور ظريف، تمت الموافقة».

إذًا، مشكلتك الأصلية كانت مع رئيس الجمهورية؟

لا، عندما حلّ ضيفًا علينا في نيويورك، أبدى زوجته الكثير من المحبة تجاهنا - زوجتي وأنا - رغم أنني كنتُ سفيرًا مفوضًا عليه. ولكنني لا أعلم إذا كان يدرك أن هذه السفارة مفروضة عليّ أيضًا، أي أنني لم أكن مستعدًا للاستمرار، ولكنني كنت أمتثل فقط لأمر السيّد القائد.

هل تودّ العودة إلى وزارة الخارجية إذا تغيّرت الظروف؟

أنا راضٍ الآن عن ظروفي. عندما أفكّر في ثقل المسؤولية الملقاة على عاتقي في وزارة الخارجية، لا أتصور أنني سأعود إلى تلك المهام لاحقًا. ثمة ملاحظة لا أريد قولها كشعار: أشعر بكل تواضع بأنّ لديّ بعض القدرات التي حصلت عليها على حساب الجمهورية الإسلامية، علمًا أنني لم أدرس أبدًا على نفقة الجمهورية الإسلامية، بل درست على حسابي الشخصي بشكل كامل، وبسعر الدولار الحر، ولكنني أقول: لو اعتقد شخص أنني دبلوماسي مخضرم، فليست الدراسة هي التي صنعت مني ذلك الدبلوماسي، بل الأخطاء التي ارتكبتها في العمل والتجارب التي خضتها. لهذا، ظننت، ولا أزال أظنّ، أنّ هذه التجارب ليست ملكي، لذا لم أنعزل قبل أن يعزلوني، وقد قلت إنني سأنعزل، ولم أقدم استقالتي، ولم أشعر بالسخط.

لم أشعر بالسخط على الرغم من أنني استلمت رسالة رئيس الجمهورية السيّد بوش من صحافي أميركي، بينما استلمها وزير الخارجية ونظيري الأمريكي في الأمم المتحدة قبلي بخمس ساعات على الأقل، وقبل أربع وعشرين ساعة من إرسال وزارة الخارجية الإيرانية رسالة إليّ بهذا الخصوص.

رأى الأمريكيون الرسالة، وأبدوا رأيهم بها، ولم أكن أعلم بشيء، أو أننا - أعضاء البعثة وأنا - لم تكن لدينا مقترحات المفاوضات

مع الأوروبيين، بينما كانت لدى نظرائنا الأوروبيين والأمريكيين في الأمم المتحدة، أي أنهم كانوا يتجاهلوننا إلى حدٍ كبير.

على الرغم من كل هذا التّجاهل، فلم أقدم استقالتني، ولم أشعر بالسّخط، لأنني كنت أعتقد أنني أحمل مسؤوليةً، وإن أرادوا فكنت سأقدم لهم تجربتي. عندما تمّ عزلي، كانت مهمّتي قد انتهت أيضًا، ولم أكن أسعى إلى حمل ثقلٍ على عاتقي، ولذلك، لا أشعر بمسؤوليّة أخرى أمام ضميري وأمام الله، فقد خدمت إلى أقصى حدّ سُمح لي به، وعبر كلّ طريق تمكّنت منه. تفاوضت في فترة المفاوضات، وخطبت في كلّ مكان لحفظ مصالح بلدي، عندما لم تكن هناك مفاوضات.

ولهذا، أظنّ أنّ المسؤولية رُفعت عني، ولم أعد محلّ مساءلة. منذ ذلك الحين، لم أتحدث إلى أيّ صحافي من الداخل أو من الخارج، لأنني لم أكن أتحمل مسؤوليةً أو أبحث عن منصب، لأجيب على أسئلتهم، لهذا اكتفيت بالصفوف الدراسية والكتابة، كما تمكّنت من الاهتمام بعائلتي وأنا في غاية السّرور.

أقيمت مراسم وداعك في الصالة الأصلية للمفوضين في الأمم المتحدة، وقد حضر الحفل مجموعة لافتة من السفراء، ولجان المفوضيات، ودبلوماسيون من بلاد كبيرة، ودبلوماسيو بلدان متعددة مقيمة في نيويورك، ومسؤولو منظمة الأمم المتحدة، ومسؤولو وأعضاء الجامعات ومراكز الأبحاث، ومجموعة كبيرة من وسائل الإعلام ومندوبي المراكز الاسلامية في أمريكا، وعدد كبير

من الإيرانيين الذين قدموا في هذه المناسبة من كل أنحاء الولايات المتحدة إلى نيويورك. يُقال إنّ الكثير من الضيوف انتظروا مدة طويلة في طابور على أمل اللقاء والتحدث إلى سفير بلدنا. أخبرنا عن أحداث يوم الوداع.

عادةً، ينظّمون حفلات وداعية للسفراء في الصالة الأصلية في الأمم المتحدة، ويقيمون مراسم الأيام الوطنية في تلك الصالة أيضًا. وقد قمنا بالمراسم نفسها، على الرغم من أنّ إيران لم تكن في حالة جيّدة، وكانت قرارات عديدة قد صدرت ضدها من الأمم المتحدة، وبرغم ذلك، فقد حصلنا على استقبال عجيب. قد يقول البعض خارج الأمم المتحدة، إنّ هذا الأمر ليس مهمًّا، ولكنه مهم في الأمم المتحدة، لأنها أصدرت قرارات ضد هذا البلد. بأي حال، حضر إلى التوديع كل السفراء وأعضاء لجان المفاوضات، ما عدا إسرائيل وأمريكا.

حضر أيضًا أعضاء الأمانة العامة، ولكننا لم ندع مندوبي مجلس الشورى الأمريكي، لأننا ظننا أنّ السيد جو بايدن - وهو اليوم معاون رئيس الجمهورية الأمريكي - قد يحضر، فلم نستطع دعوتهم نظرًا إلى الملاحظات البروتوكولية. بحمد الله، كانت مراسم مشرفة، والحقيقة هي أنّ العزة والذلة بيد الله. أعتقد أيضًا أنّني خدمت بصدق لثلاثة عقود، وكلّ ما حدث معي، كان بفضل العناية الإلهية.

كتب وارن هوك في صحيفة هيرالد تريبيون Herald Tribune قبل مدة: «إنّ الدكتور ظريف صوت إيران في الأمم المتحدة، يجيد اللهجة الأمريكية»⁽¹⁾. مدح المقال عمل ظريف - مندوب إيران لدى الأمم المتحدة - وجهوده في أمريكا والأمم المتحدة. كتبت الصحيفة في مقالها، أنّ ظريف خطب في الجامعات والأندية السياسية والجماعات السياسية والاجتماعية، حتى إنّ ليزا أندرسون - رئيس كلية العلاقات العامة والدولية في جامعة كولومبيا - سألته بتهكم: «هل تنوي المشاركة في الانتخابات الأمريكية والبقاء هنا؟»، يبدو أنّها قالت هذا الكلام مازحة؟

نعم، قالت لي: «إنّك تخطب بمقدار مرشحي انتخابات مجلس الشورى ورئاسة الجمهورية، هل تريد البقاء هنا؟». كانت السيدة ليزا أندرسون تشغل منصب رئيسة كلية العلاقات الدولية في جامعة كولومبيا، وهي الآن رئيسة الجامعة الأمريكية في القاهرة، كما أنّها سيدة بارزة، ومن أساتذة العلاقات الدولية في أمريكا، وكانت حاضرة في عدة اجتماعات خطبت فيها، وقد أبدت تعجّبها قائلة: «أنت تتواجد في كل مكان أذهب إليه، هل من المقرر أن تصبح مرشحاً في الكونغرس أو في مكان آخر؟».

(1) انظر:

«Iran's voice at the UN speaks with an American accent», Warren HOGÉ, International Herald Tribune, May 19-20 - 2007.

إنَّ تاريخ هذه المقالة طريف. عندما بدأ خبر رجوعي إلى إيران بالانتشار، كانوا يتصلون بي من أماكن مختلفة للكتابة عني، من بينها قناة CNN، إذ اتصلت بي السيدة أندريا كابل - صحافية مختصة بالشؤون الخارجية في CNN - وقالت إنَّ القناة تريد إعداد برنامج عني وتودُّ لقائي. لم أرَ أنَّ هذا البرنامج يصبُّ في مصلحتي، لأنني كنت سأعمل فيه كممثل، وذلك دون مستوى سفير الجمهورية الإسلامية. كما أنَّني لو كنت أريد القيام بمهامي كسفير في اليوم الذي يثون فيه البرنامج، فقد يكون الأمر مخالفاً لمصلحتي.

في الحقيقة، لم أكن أريد نقل كلِّ لقاءاتي إلى الإعلام، فذلك يوفر فرصة لاستغلالها، ولهذا، رفضت العرض. في إحدى المرات، استعانت بأبيها السيد «تد كابل» الإعلامي الأمريكي المعروف، لكي تتمَّ المقابلة.

بعدها، اتصلت بي صحيفة الواشنطن بوست The Washington Post، ذلك أن السيدة رابين رايت - وهي من العالمات المنطقيات بالشأن الإيراني - كانت تصرُّ على كتابة مقال عني، ولم تكن بحاجة إلى لقائي لكتابته، لأنَّها كانت تتابع عملي على مدى ثلاثين عاماً وتعرفني، ولكنها طلبت إذناً لإرسال مصور إلى مقر البعثة والتقاط صورة لي، فلم أرفض.

كتبت السيدة رايت مقالاً مفصلاً في صحيفة (الواشنطن بوست)

The Washington Post بتاريخ 15 أبريل/نيسان 2007،⁽¹⁾ المصادف ليوم الأحد، وهو أحد الأيام الذي تصل فيه مبيعات الصحف الأمريكية إلى ذروتها. بعد ذلك بأسبوعين، زارني السيد وارن هوك - صحافي الأمم المتحدة في صحيفة النيويورك تايمز The New York Times - في مكنتي، وقال: «أريد إجراء حوار معك، وكتابة سيرة ذاتية عنك»، وأضاف: «لقد وبختني الصحيفة». وعندما سألته عن السبب، أجاب: «قالوا لي: كتبت صحيفة الواشنطن بوست The Washington Post عن ظريف، بينما أهملت الموضوع، رغم أنك قريب إليه». في الحقيقة، كانت هذه المقالة ثالث مقالة تُكتب عني. وقبل ذلك بعامين، كتب صحافي لبناني مقالاً عني في صحيفة النيوزداي NewsDay.⁽²⁾

سمعتُ جملةً عنك، ولكنني لم أتمكن من العثور على مصدرها؛ سمعت أن السيد جان بولتون - سفير أمريكا في الأمم المتحدة - قال عنك: «من المستبعد أن تتمكن الجمهورية الإسلامية من تدريب دبلوماسي مثله». وفي مثال آخر، قال بعض الدبلوماسيين الإسرائيليين جملةً شبيهة بها، تحمل في طياتها المديح والتعجب. حدثنا عن صواب هذه العبارات وخطئها.

لم أسمع شخصياً مديحاً، ولكنني سمعت أنهم قالوا: «لا نتوقع أن

(1) انظر:

«An Envoy Bridging East and west», The Washington Post, Sunday, April 15 2007.

(2) انظر:

«Iran's Suave public face», Mohammad Bazzi, NewsDay, April 28 2006.

يكون لدى إيران دبلوماسي مثل هذا الشخص»، أو عبارات مشابهة مثل: «ليتنا نملك دبلوماسيًا مثل هذا الدبلوماسي، يمكنه تبيان سياساتنا بهذا الشكل الجيد». بالطبع، أكثر هذه العبارات ناشئة من معاداة إيران، وليس بهدف تقديم المدح والثناء لي، فقد قالوا أيضًا: «من يتمكّن من تقديم السياسات السيئة - بحسب رؤيتهم - لا بدّ من أن يكون شخصًا جديرًا».

في الحقيقة، لست بحاجة إلى مدح أشخاص مثل جان بولتون أو الإسرائيليين. لقد قالوا هذه العبارات عندما تمكّنّا من تقديم السياسات الإيرانية بشكل جيد، ولم تكن علاقتي بالسيد جان بولتون جيدة، ولا زالت على حالها حتى الآن.

برأيك، كيف يمكن تشكيل هيكلية يمكن من خلالها نقل تجاربك إلى الجيل الجديد، لتساعد الشاب الذي يدرس الآن في الجامعات، أو يعمل في وزارة الخارجية، حتى يكون دبلوماسيًا مخضرماً؟

لو كانت لدي تجربة ثمينة، فهذا ما كنت سأقوم به، أي أنني أحاضر في وزارة الخارجية، وأشارك في الدورات التعليمية، وأقدم الدروس. بالطبع، أعتقد أنّ فترة اكتسابي للتجربة كانت مُرّة، ولكنني أُمّني نفسي بنقل هذه التجربة إلى الجيل الجديد، وبذلك، لا أقضي فترة تقاعدي المبكرة في حالة من البطالة.

هل لدى جهاز وزارة الخارجية برنامج محدد بهذا الصدد؟

لدى وزارة الخارجية برنامج تعليمي ضمن العمل للترقي، مثل الترقي إلى منصب سكرتير أول أو مستشار أول، أو للابتعاث إلى الخارج، كما أنني أدعى للتدريس في الكثير من هذه البرامج.

إذًا، رغم أنك تقاعدت من وزارة الخارجية، فلا زلت تُدعى للتعاون معهم؟

نعم، ولأنني متفرغ بشكل كبير، أصبح هذا التعاون أكثر. يبدي الأصدقاء محبة تجاهي من خلال دعوتي، وأنا ألبي بدوري هذه الدعوات.

بحمد الله، لا زالت علاقتي بوزارة الخارجية ممتازة، كما كانت في السابق، فقد كنت أدعى من خمس إلى ست مرات في السنة عندما كنت مساعدًا أول، ولا زلت أدعى الآن من مرتين إلى ثلاث مرات في السنة.

قضيتَ 25 عامًا من عمرك في منظّمة الأمم المتحدة وفي الشأن الدبلوماسي، لو نظرت إلى الماضي، فهل أنت مستعدّ للعودة إلى الجهاز الدبلوماسي والعمل كدبلوماسي؟ بشكل عام، هل أنت راضٍ عن ماضيك؟

يمكنني القول إنني خدمت بصدق طيلة هذه السنوات. لا شك في أنني ارتبكت أخطاء كثيرة وتعلّمت المزيد فيما بعد. في البداية، لم يكن هناك خيار سوى الاستفادة من أشخاص عديمي التجربة

مثلي، وبالطبع كنت أتميّز على الأخوة - فاقدي التجربة - في أنني درست هذا التخصص.

ما أتأسف عليه هو عدم توفر أرضية للقبول بهذه التجربة، أو عدم قبول الأصدقاء بأخذ العبرة منها. عندما كنّا نعرض عليهم موضوعاً، لم نكن ننطلق من الذلة أو الضعف والخوف، بل كان ذلك بدليل التجارب السابقة. لو تأسّفت على أمر طيلة فترة خدمتي، فهو عدم الاستفادة من تجربتي، وتكرار الأخطاء التي ارتكبتها. لست ساخطاً على نفسي، لأنني لم أقدم مصلحة الشخصية على مصلحة وطني، فقد نقلت كلّ ما دار في فكري للمسؤولين في بلدي.

لعلّه من أسباب عزلي، أنني كنت مراقباً، ومن واجب المراقب أن يقول ما يرى، لا أن يفكر أولاً فيما يعجب المستمعين من قول أو رؤية، ونقل ذلك فقط. في الحقيقة، في كل البيروقراطيات وفي كل العالم، يقول الموظفون ما يُعجب الرؤساء، ولكنني كنت أسعى إلى تجنّب هذا الأمر.

مع الأسف، عندما لا تقول ما يريدون، قد لا يسمعون أحياناً، بل إنهم لا ينتبهون إلى باقي أحاديثك أيضاً. لهذا، قد أكون مخطئاً في التحدّث بهذه الصراحة، ومن الممكن أن ينتقدني بعض الأصدقاء، حيث كان بإمكانني التحدّث بروية أكثر، أو ما هو مصطلح عليه بالسياسة، ولكنني كنت أعتقد

دائمًا أنَّ السياسة للخارج، ولا يجب استخدامها في الداخل، ولا سيِّما في بيئة العمل، حيث يجب أن يكون الصدق نصب العين.

على أيِّ حال، أنجزنا ما تمكَّنا منه، بحمد الله وإرادته، وقد منحني الله سمعة جيدة في الداخل وفي المجتمع الدولي، وأعتقد حقيقة أنني لا أملك شيئًا من نفسي. إنَّ هذه السمعة لا تجلب لي الغرور، ولا أتأسَّف عليها إن جرحوا بها.

أنا شاكر لله وراضٍ عن هذه السنوات، وعن كل حياتي، وعن كل النعم التي منحها الله لي، ولا أرى شيئًا سوى نعم الله ولطفه ومحبه لي. ولكن، إن كان الخيار بيدي، فلا شكَّ في أنني كنت سأختار تخصصًا حرفيًّا، وليس سياسيًا، لأنني أرغب في تلك المجالات أيضًا، مثل الكمبيوتر أو الهندسة أو البناء، فذنبها ومصائبها أقل.

ماذا تعني بالذنب والمصائب؟

أعني المسؤولية، ولا سيِّما أنَّ مسؤوليتها في الآخرة أقلَّ أيضًا. في العمل السياسي، يعدُّ احتمال الخطأ أكبر بكثير، كما أن نتائجه أخطر بكثير. لهذا، قد يكون من ضعفي الشخصي أنني كنت سأختار تخصصًا آخر لو كنتُ أعلم كل هذه الخيارات الثقيلة التي يحملها تخصُّصي، لأننا جميعًا نريد من الله أن لا يُصعَّب امتحاننا.

أعترف بأن قدراتي الشخصية محدودة، وأعتقد أنّ ثمة امتحانات في هذا المجال، وهي في غاية الصعوبة. ولهذا، لو كان لدي الخيار مرة أخرى، فلا شكّ في أنني كنت سأختار عملاً آخر.

نظريات العلوم السياسية

من الأفضل أن تنتقل إلى نظريات العلاقات الدولية والحقوق الدولية والسياسة الخارجية. كما تعلم، أُقيم مؤخرًا الكثير من الندوات حول ضرورة التغيير في العلوم الإنسانية، كما أنَّ التحدث عن إمكانية العلم الديني والعلوم الإنسانية إسلاميًا هو حديث ممتع وطويل، ونحن نتمنى أن تحدثنا عن الأساس النظري لعلوم العلاقات الدولية، وإمكانية إنتاج نظرية علاقات دولية إيرانية إسلامية. هل توافق على هذه الفكرة؟

أعتقد في مجال العلوم الإنسانية أنه ينبغي أن لا ننحصر في مجال النظريات الموجودة. وبعبارة أخرى، إنَّ النظريات الموجودة في مجال العلوم الإنسانية هي مجرد أدوات للتحليل، ويجب أن لا تتحوّل إلى مدرسة اعتقادية. عندما تستخدم النظريات الموجودة كأدوات للتحليل، فمن الطبيعيّ أنّك لن تكون أسيرًا للرؤى التي لا تتوافق بالضرورة مع ظروفك.

كما أنني لا أريد استخدام كلمات لها معنى خاص، كأن أقول مثلاً توطين العلوم الإسلامية أو العلوم الإنسانية إيرانيًا وإسلاميًا، لأنَّ معنى هذه الكلمات لا يزال قيد التطور، ولم تصل بعد إلى

مفهوم نهائي. ولهذا، قد يكون لدى كل فرد مفهوم خاص حولها، وليس بالضرورة أن يكون المقصود هو المعنى الموجود في هذه الكلمات.

أما في مجال النظريات التخصصية، فالعلاقات الدولية ليست فقط للوصف والشرح، بل إن الكثير من النظريات نشأت من مكن القوة. ولهذا، فهي تقدم مع الوصف والشرح إرشادًا وحكمًا، بل إنها في بعض الأحيان تكون إرشادًا وحكمًا أكثر مما هي وصف أو شرح. عندما تُسَجَن في نظرية، فستكون أسير إرشاداتها وأحكامها، عوضًا عن استخدامها كأداة للتحليل. لهذا، أعتقد أنه يجب التحدث عن النظريات كأدوات وليس كمدرسة اعتقادية، عوضًا عن توطين النظريات إيرانيًا أو إسلاميًا.

مع الأسف، يتورط بعض الأصدقاء في مجال العلوم الإنسانية بالنظريات، ويعتقدون أن أي استدلال خارج النظريات هو نوع من الشطط الفكري، ولكنني أعتقد شخصيًا أنك عندما تصبح أسير نظرية، فستكون تحت تأثير علاقات القوة التي نتجت عنها، وستكون مجبرًا على قبول شروط تلك القدرة والعمل ضمن قوانينها لتحصل عليها. في الحالتين، أنت محكوم بالفشل، لهذا أعتقد أننا بحاجة إلى إعادة تعريف الرؤى والحرية الفكرية في هذا المجال النظري، كما أفصل أن أستخدم في مجال نظريات العلاقات الدولية كلمة «الحرية الفكرية»، وأعتقد أنه يجب شرح الواقع وتحليله بالاستعانة بأدوات مختلفة؛ إحداها النظريات الموجودة، وهي ليست الأداة

الوحيدة لذلك. بالطبع، لا أعني الشطط الفكري أو الإباحية في مجال النظريات، بل أعني عدم التورط في نظرية واحدة فقط.

لو خففنا مستوى توطين العلوم الإنسانية للهوية الوطنية ونظرنا فيها، سينشأ عندها هذا السؤال: ما هي عناصر هويتنا؟ بشكل عام، يمكن أن نتصور هويتنا في ثلاثة عناصر هي: إيران، الجوهر الإسلامي، والشكل الآسيوي، وكتيجة لها أن نكون جزءاً من العالم الثالث. لو قبلنا بهذه الفرضية، قد نتمكن على الأقل من الناحية العملية، وفي مجال العلاقات الدولية، من تقديم أفكار أو رؤى إبداعية. إن حركة عدم الانحياز، ومجموعة السبعة والسبعين، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها، بشكل عام أو خاص، تعكس نظرة بلدان مثل إيران. هل ترى هذا الفهم مقبولاً؟

عندما أنتقد النظريات الموجودة، وأقول إنها ناتجة من مصالح القوى العظمى، ولا يمكنها تقديم فهم صحيح للواقع، فلا أريد لرؤيتي النظرية أن تكون تحت سياط هذا النقد، فهي أيضاً تتبع رؤية نظرية ترمي إلى حفظ مصلحة مجموعة خاصة أو تبريرها. إن نتيجة هذا الاتجاه هي تبرير مصالح مجموعة خاصة، وليست فهم الواقع والتنبؤ الصحيح بالتغيرات. وفي المحصلة، سيكون هذا التنظير عاجزاً عن خدمة مصالحه أيضاً، لأنه حين يفشل في التنبؤ الصحيح بالتغيرات وشرحها، فلن يتمكن من تقديم حل مناسب.

بعبارة أخرى، يعود سبب مخالفتي لطريقة التفكير الرائجة في

المجتمع العلمي في بلادنا، إلى أنها حبيسة النظريات الغربية، كما يجب أن يكون الوعي النظري قادرًا على التنبؤ ووصف المستقبل. هذه هي وظيفة النظريات ووظيفة الخبير والعالم في الشؤون السياسية والعلوم الإنسانية.

بالطبع، تختلف وظيفة الخبير عن وظيفة صاحب القرار. وعندما يضع العالم نفسه موضع صاحب القرار، سيلغي هدف العلم، وسيتحول في النهاية من محلل إلى مبرر، وبهذا لن يستطيع العالم حتى حفظ مصالحه، والأهم من ذلك سبب وجوده، وهو التعرف إلى الحقائق وشرحها والتنبؤ بالمستقبل.

باعتقادك، ما هو هدف علم العلاقات الدولية؟ هل تفكر وطنياً وتضع المصالح الوطنية في الأولوية، أو أنك تفضل أن تكون عالمياً بهذا الصدد؟

هذه الأمور ليست مشكلتي، بل المشكلة هي أنه على أي باحث، وضمن قدرته، فهم التغيرات الحاصلة بشكل صحيح، كما عليه أيضاً أن يكون قادرًا على التنبؤ بالمستقبل، ويمكنه بعد ذلك وصف التغيرات، ونتيجة كل عمل، ودراسة الرؤى المختلفة في هذا الصدد.

لا يمكنك أن تقوم بوضع الإرشادات قبل الدخول إلى مجال الشرح والتحليل، فالهدف ليس الوطنية أو شمولية العالم، إنما الهدف الأصلي من هذا الموضوع، هو الفهم أولاً. في الحقيقة، إن تتبّع المصالح الوطنية أو العالمية بحاجة إلى فهم أولاً، إذ يجب

عليك الحصول على الفهم الصحيح لو أردت الحصول على الأهداف الوطنية أو الأهداف المثلّية.

عندما يكون فهمك مبنيًا على الأهداف، فمن المحتمل أنك لن تصل إلى الأهداف أيضًا. أعتقد أنّ المشكلة الأصلية هي أننا نحدد الأهداف أولاً، ثمّ نتجه إلى فهم الواقع، أو بعبارة أكثر واقعية: نرى الواقع بنظارة الأهداف، أو لنقل بشكل أفضل: لا نرى الأهداف.

يقول البعض إنه لا يوجد فهم عيني، فاختيار الوقائع لتحليلها يعود إلى الأرضية الفكرية. إنني أعتقد بذلك، ولكن لكي تتمكن من الحصول على هذه الأرضية الفكرية، يجب عليك الحصول على أكبر كمّ من البيانات ودراساتها وشرحها. وبعد ذلك، وفي مرحلة أخرى (ليس بالضرورة أن تكون أفضل أو أعلى أو حتى أدنى)، يقوم صاحب القرار باختيار أهدافه بناء على هذه الوقائع. وعندها، يمكنه اختيار الصّحيح من بين كلّ الأساليب، بحسب تأثير كل واحدة منها.

من الممكن أن تسألني: ألا تؤثر العقيدة أو البصيرة في اختيار الهدف؟ سأوافقك الرأي، فالعقيدة ستؤثر في كيفية انتخاب الهدف على الأقل. بالطبع، يجب أن تنتبه إلى أنّ نتائج أفعالك ليست قطعية دائماً، بل ما هي نتائج أفعالك كأحد اللاعبين! هناك مصطلح في مجال العلوم الإنسانية هو «Self fulfilling prophecies». مع الأسف، لم يترجم أحد هذه العبارة للفارسية، وربما يمكن ترجمتها بـ «التنبؤات التي تحقق نفسها»، ولكن لنتظر ولنرَ الترجمة التي سيقدمها لنا مجمع اللغة الفارسية!

سأقدم لك مثلاً يوضح معنى هذا المصطلح: لنفترض أنّك صاحب أسهم شركة كبيرة. وبحسب البيانات، فإنك تتوقع أن تفقد أسهم هذه الشركة قيمتها. لو تصرفت بواقعية، فستبيع الأسهم كي تستفيد من سعرها وهي بأعلى قيمة، وستكون نتيجة بيعك لها كصاحب عدد كبير منها، هو انهيار سعرها أو انخفاضه، أي أنّ توقعك لأمرٍ ما يسبب وقوعه فعلاً.

يجب أن ننتبه إلى أنّ توقّع الساسة ليس فقط مجرد تصور فكري، بل إنه يتحول إلى عمل على أرض الواقع. ولهذا العمل آثار، فعندما تعمل ضمن إطار خشبي لإحدى هذه النظريات، ولأنّ العمل مبني أساساً على حكم مسبق، فمن الممكن أن تقوم بتقوية أسس تلك النظريّة.

بشكل عام، يُعمل على أساس نظرة الواقعيين، والنتيجة هي أنهم يتصورون أن هذه النظرية تنتج الواقع. لا شك في أنّ العمل والتنبؤ بهذه النظرية مفيد لصانعيها، فعندما تريد صناعة قوتك عسكرياً، بناءً على تعريف القوة الوطنية على أساس القوة العسكرية، ستعمل من أجل تعزيز القوة العسكرية، وستعود الفوائد إلى من يملك أكثر القدرات العسكرية، وستعمل في سبيل تقوية أسس تلك النظرية.

لو أردنا التحدّث بشكل ثوري، سأقول: لو أردت تغيير نظام الهيمنة، يجب أن تكسر النظريات الأساسية والأسس الفكرية. ولهذا أعتقد أنّنا يجب أن لا نفترض أنّنا نريد القيام بعمل ما، فنحن نريد أن نفهم، ولكن أن يكون فهمنا أساسياً، وليس ظاهرياً ومبنيّاً على

النظريات الموجودة، والتي تقوّي نفسها. يمكنك أن تسمي هذه النظرة نظرة إيرانية، أو عالم ثالثة، ولكن يصطلح عليها علميًا: «النظرة النقدية». ورغم أنّ هذه النظرة قريبة من النظرة النقدية في مدرسة فرانكفورت، ولكن لا يجب أن تفترض أنها مثلها.

أعتقد أنّ ما نفتقده في مجال العلاقات الدولية هو النظرة النقدية للعلاقات الدولية، ليس بمعنى مدرسة فرانكفورت، بل بمعنى التفكير الحرّ خارج إطار النظريات المعروفة حاليًا وفي مجال الأسس الفكرية والنظرية.

أريد أن أصنع من خاتمتك مادة لسؤال آخر. أعتقد أنّ أي علم (في معناه الإيجابي) يحوي نواة أصلية أو نموذجًا (Paradigm)، وإن حذفنا هذه النواة أو النموذج، فلا يمكننا تسمية ذلك العلم - مثلًا الكيمياء، الفيزياء أو أي شيء آخر - باسمه. وكمثال، لو سلبنا مفهوم الطاقة والكتلة من علم الفيزياء، فلن يكون لدينا شيء اسمه فيزياء. في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ربما تكون هذه النواة والنموذج هما مفهوم القدرة، ولو سلبنا هذا المفهوم من هذا العلم، فلن يبقى شيء يُذكر للدراسة، إلّا أن هناك إبداعًا أساسيًا، بناء علمي ومفاهيم ونماذج أخرى. ففي أساس الإجماع الخاص، يتمّ تعريف علم العلاقات الدولية بعلم دراسة قدرة الدول. كيف تقيّم هذا الأمر على أساس النظرة المعرفية [Epistemology]؟

في مجال العلاقات الدولية، تبرز الحاجة إلى نموذج - حركة، والنموذج لا يعني الحقيقة المطلقة، بل يجب اعتباره إطارًا نظريًا؛

الإطار الذي يوجّه نظرتك الحالية، والنموذج الحالي للعلاقات الدولية يعني «عمود القدرة»، وهو يساعد على تحقيق مصالح خاصة.

إن الكثير من النظريات، مثل الواقعية وكل فروعها، وكل النماذج المبنية على القدرة الوطنية، تنشأ من هذا النموذج. لست في الموقع المثالي لأعتقد بوجود تغيير هذا النموذج، ولكنني كمنتقد أعتقد أنه لا يلبي الحاجات، لأنه أولاً لا يشرح كل الظروف الدولية، وثانياً لا يمكنه الوصول إلى هدف النموذج، وهو الصلح، أي أنه عاجز عن شرح الكثير من الأحداث، وثالثاً، إن توصيته في النهاية لا تؤدي إلى الصلح، في حال كان القرار يقضي بتقديمه توصية.

هل تعتقد أن نظريات العلاقات الدولية لها هدف وغاية؟ إن المأمول في هذا العالم، والذي تدّعيه السياسة الدولية، هو إقامة النظم في العالم، ما هو إرشادكم في هذا الخصوص؟ إنّ المأمول لدى كل منظري العلاقات الدولية - أو على الأقل من يدعون ذلك - هو الوصول إلى الصلح الدائم، كما أنّ سبب النظريات المبنية على النزاعات وتوازن القوى أيضاً، هو الوصول إلى الصلح. ثمة رؤية مختلفة للوصول إلى الصلح، والملاحظة التي أشرت إليها، هي ما أرمي إليه للوصول إلى الصلح، فنحن نحتاج إلى تغيير النموذج وأسس النظريات. لا أقول هذه الملاحظة كتوصية، بل لضرورة تغيير السياسة المبنية على القدرة والمصالح.

على عاتق من تقع هذه المهمة؟ هل تقع على عاتق علماء العلاقات الدولية أو الدول؟
يستطيع كلاهما الوصول إلى هذا الهدف.

إن تدخلت الدول، قد نصل في النهاية إلى توصية مبنية على المصالح الوطنية، وستتكرر المشكلة من جديد.

إن الملاحظة هي على أساس المصالح الوطنية ونوع السياسات الموجودة حالياً في العلاقات الدولية. في الوقت الراهن، من النادر أن نجد لعبة نتيجتها صفر. قد نجد على المدى القصير لعبة مجموعها صفر، أي أن ربحك هو خسارة الآخر، ولكن، على المدى البعيد، كلما ازدادت الاتكالية في العالم، أو بعبارة أخرى، كلما اتجه العالم إلى العولمة، تراجعت اللعبة ذات النتيجة السلبية، وقد نصل إلى حالة تكون فيها هذه اللعبة غير موجودة، وأعتقد أننا لسنا بعيدين عن هذه الحالة.

إذا كانت نتيجة اللعبة إيجابية، فما هي الحاجة إلى تغيير النموذج؟

إن نتيجة اللعبة تكون إيجابية أو صفر، ولكن إحدى نتائج النموذج الحالي، أو النظرة المبنية على الربح والخسارة، أو اللعب بنتيجة صفر، أنه يقودنا إلى لعبة مجموعها صفر، أي أن الجميع خاسرون، عدا أن ميزان الخسارة مختلف. أما إذا كان النموذج الحالي يقودنا إلى اتجاه يكون ناتجه إيجابياً، فلن تكون لدينا مشكلة.

إذًا، كان نصيبنا في العالم قليلًا، ولهذا وجب علينا طلب المزيد؟

في هذه الحالة، كان علينا طلب المزيد. ولكن كما قلت، إن مشكلة النموذج الحالي تكمن في أنَّ مجموع اللعبة السياسية فيه سالب، أي أنَّ الجميع خاسرون، حتى إنَّ الولايات المتحدة الأمريكية، ومع كل قدراتها، كانت خاسرة. في هذه اللعبة، لا تحصل على الأمان، وتُدَمَّر بيئتك، ويتعرَّض رفاه شعبك للخطر، وهكذا حال بقية اللاعبين.

لقد أصبح العالم مترابطًا بحيث لا تستطيع فيه البحث عن مصالحك على حساب الآخرين، ولهذا، يجب أن تتغير العلاقات المبنية على السلطة أو الرغبة في السلطة. يعدُّ ذلك تغييرًا في النموذج، ولكنك لا تستطيع التفكير فيه إلا إذا نظرت بعين المفكر الحر. ومن أولى واجبات المفكر في مجال العلاقات الدولية، هو أن يحرر نفسه من قيود الرؤى والنظريات التي تقوي هذا النموذج، لأنه لم يعد مفيدًا.

لهذا، أعتقد أننا لو أردنا تحرير العالم من الهرج والنظام السياسي لهوبز⁽¹⁾، فسنحتاج إلى تغيير النموذج، رغم أنك من المحتمل أن تقلق من مفهوم تغيير النموذج، لأنَّ القوة لا يمكنها أن تفقد محوريَّتها. كما أعتقد أنَّ القوة والسلطة في العالم الدولي واقع، فقد كانت السلطة سبب أول عملية قتل حدثت في العالم في حياة

(1) توماس هوبز (1588-1679م): فيلسوف وفقيه قانوني، ساهم في كثير من المفاهيم الحقوقية والسياسية.

آدم أبي البشرية، وما زالت السبب إلى الآن. ولكن الواقع أيضًا أن ما يسميه نيتشه الرغبة السلطوية، لا يمكنه تفسير ما يجري بشكل يمكنه الوصول إلى صلح مستدام.

قد أكون مخطئًا، ولكنني أظن أن نتيجة العمل ضمن إطار الرؤى الشائعة تؤدي إلى تقوية أسس النماذج التي أنتجتها.

يؤدي هذا الموضوع إلى تناول موضوعات أخرى. في السنين الأخيرة، قدمت والدكتور سجادبور منهجًا جديدًا في مجال البحث في الدبلوماسية المتعددة الأبعاد للباحثين في العلاقات الدولية والعلوم السياسية، ولا سيما للجامعيين والأكاديميين. بداية، من المهم أن نعرف الفرق بين الدبلوماسية المتعددة الأطراف ونظريات الدبلوماسية العامة؟ أيهما يمتلك مميزات أكثر؟

إن الموضوع ليس موضوع مميزات. ترتبط الدبلوماسية بشكل وثيق بالسيادة، كما ذكرنا في الكتاب، ويسبب تغيير السيادة تغييرًا في الدبلوماسية، ودخول أقسام جديدة إليها، مثل الدبلوماسية الثقافية، الاقتصادية، القيمة، والمتعددة الأبعاد. كل هذه الأقسام هي فروع للدبلوماسية. نظرًا إلى تغيير السيادة، فقد برزت الدبلوماسية بشكل أوضح، ونظرًا إلى حالة العالم في الخارج، أصبحت الدول مجبرة على قبولها.

تعني السيادة بالنسبة إلى الدولة هويتها ووجودها، فإذا فقدت سيادتها، فإنها ستفقد هويتها. ولهذا، فإن الدول حساسة جدًا تجاه

سيادتها، وتتعامل بحذر في هذا المجال، ولكن الظروف الدولية أجبرت الدول، طوعاً أو كرهاً، على قبول واقع غير سيادتها.

إن الدبلوماسية المتعددة الأبعاد والعامّة والقيمية، من النماذج المحسوسة التي انتبعت الدول إليها. أما الدبلوماسية العامة، فتعني العمل مع بقية اللاعبين غير الدوليين، بغض النظر عن علاقاتهم الثنائية مع بعضهم البعض، فلا يمكن للدول أن تعمل مع دول مثلها فقط، بل يجب عليها إقامة علاقة مع شعوب العالم وتقديم رؤيتها إليها، وهذا يعني حيازتها لقوى ناعمة وقوة شرعية وتسخير القلوب والعقول.

كل هذا ناتج من تغيير مفهوم السيادة، الذي تأثر بالظروف العالمية، وانتشار الاتصالات، والاتكال المتبادل بشكل معقد، أو بعبارة أخرى «العولمة»، وقد أدّى هذا المفهوم إلى حاجة «السيادة» إلى أدوات جديدة. منذ مئتي عام، كانت الدبلوماسية المتعددة الأبعاد إحدى هذه الأدوات، وقد فرضت الدبلوماسية العامة والثقافية والاقتصادية مع تغييرات القرن العشرين على الدول.

ولكن قد يبدو أن الدبلوماسية المتعددة الأطراف لاحقة.

لا، إن الدبلوماسية المتعددة الأبعاد سابقة للدبلوماسية العامة، فالأخيرة من مظاهر نهاية القرن العشرين، بالتزامن مع ثورة الاتصالات، حيث لم تعد الدول تستطيع اختيار مستمعيها والوصول إليهم جميعاً.

هل تستطيع أن تذكر معايير كل واحدة منهما مع اختلافاتهما بشكل ملخص؟

إنّ الدبلوماسية المتعدّدة الأبعاد، وفقًا لتعريفنا، هي نوع من الدبلوماسية تتدخل فيها أكثر من دولتين. أما الدبلوماسية العامة، فهي جهد الدول لإقامة علاقة مع اللاعبين غير الدوليين، أي الناس. دخل اللاعبان غير الدوليين في الدبلوماسية المتعددة الأبعاد، ولكن الدول لا تزال هي اللاعب الأساس. في السابق، كان يقال للمنظمات العالمية إنّها منظمات دولية، ولكن أصبح من النادر رؤية مصطلح «دولي» في الأدب السياسي الحديث، لأنّ الدول ليست اللاعب الوحيد في المنظمات العالمية.

ثمة فصل كامل من كتابنا مخصّص للاعبين في المنظمات العالمية والدبلوماسية المتعددة الأبعاد.

أظنّ أنّ الدبلوماسية العامة تشرعن العلاقات الدولية. عندما نتحدّث عن العلاقات الدولية، نبدو وكأنّنا نشير إلى الرابط والمشارك بين جميع شعوب العالم، ولكننا نرى عملياً أنّ «الخلطة» التي تدعي المشارك بين جميع الشعوب غير موجودة أو نادرة. لهذا، لدينا في العالم اليوم الشمال والجنوب، الفقير والغني، الأسود والأبيض، الضعيف والقوي.

هذه الحدود على طريق الاضمحلال، لأنّ عالم الأغنياء لا يمكنه التقدم على حساب الفقراء، ذلك أنّ الجدران ستتهار بسرعة. يقول البعض إنّ أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول متعمدة،

لأنهم يظنون أنّ أمريكا أقوى القوى في العالم، وأنّها غير قابلة للهزيمة .

أعتقد أن نظرية المؤامرة ناتجة من الإحساس بالضعف. إنّ أمريكا قابلة للهزيمة، لأنّ القوة الخشنة لا يمكنها اليوم تحديد كل شيء. ولهذا، برزت المنظمات الدولية، والدبلوماسية المتعددة الأبعاد، والأشكال الجديدة للدبلوماسية. وتعدّ الدبلوماسية القيمة أحد هذه الأشكال الجديدة، بالنظر إلى الشرعية والقوة اللتين تحملهما القيم.

تتمّ الشرعة اليوم في الدبلوماسية القيمة والدبلوماسية المتعددة الأبعاد، لأنها من أهداف الدبلوماسية المتعددة الأبعاد. وحاليّاً، تقوم قناة الجزيرة حاليّاً ومنظمة الأمم المتحدة بالشرعة، التي تعتبر من الفروع الجديدة للعلاقات الدولية، وهي بارزة في العديد من المجالات.

يبدو أنّ أهم أمر في مجال الشرعة هو التغييرات التي تفرضها العولمة عن طريق منظمة الأمم المتحدة. كمثال، يعتقد الكثير أنّ الرؤية الشرقية، الإسلامية، الإيرانية، وسائر مراكز المدنية، لم تؤخذ بعين الاعتبار عند كتابة المنشور العالمي لحقوق الإنسان في العام 1948م، بل كُتب منشور حقوق الإنسان بحسب القيم الليبرالية-الديمقراطية والثقافة الغربية، على الرغم من أنني أعتقد أنّ الكثير من مضامينها، مثل احترام الكرامة الإنسانية، حقّ الحياة، حقّ التعليم، منع التعذيب وغيرها، هي مضامين عامة وعالمية، وليست شرقية أو غربية. رغم ذلك، أعتقد بالنظرية التي تقول بخلوها من الرؤية الإيرانية الإسلامية، وبشكل أعم، الرؤية

الحضارية للشرق الأوسط. لهذا سألتك في بداية الحديث: هل تعتقد بضرورة تشكيل رؤية جديدة بهذا الخصوص؟

ذكرتُ ملاحظة بخصوص حقوق الإنسان في أحد المقالات، وعرضتها أيضاً في الاجتماع المشترك بين المؤتمر الإسلامي والمفوضية العليا لحقوق الإنسان، وأنا لا أتحدث هنا عن الرؤية الإيرانية أو الإسلامية. إذا أردنا لمنشور حقوق الإنسان أن يكون عالمياً، فعلينا أن ندخل جميع الآراء فيه. هذا لا يعني نقض حقوق الإنسان أو تبرير نقضه، بل يعني أن على هذا المنشور أن يكون حاضناً لثقافة عالمية.

لا شك في أن التعذيب مُدان في كل المدارس والمذاهب والثقافات، وأن حق الاختيار وحرية الاختيار شرعيان، ولكن إطارات تعريفهما مختلفة. هذا الأمر بحاجة إلى حوار مشترك، أعتقد أنه لا يزال غير موجود. مشكلتنا هي أننا نجعل هذه الخصوصيات الثقافية حجة للنقض. يقال بحسب مصطلح حقوق الإنسان «الخصوصيات الثقافية»، لهذا يبرز العاملون في مجال حقوق الإنسان حساسية بالنسبة إلى هذا النقض. يعتقد أولئك أن موضوع ضرورة نشر مفهوم تعريفات حقوق الإنسان عالمياً، أداة ومؤامرة من الدول الإسلامية والشرقية للتهرب من هذه الحقوق. بالطبع، قد يكون هذا الهدف موجوداً عند البعض، ولكنني أعتقد أن هذه المفاهيم بحاجة إلى مفهوم مشترك لكي تدخل حيز التنفيذ في المجتمعات المختلفة. ولا يمكن حصول هذا الأمر إلا بالحوار وتلاقح الأفكار.

أنت تسمي هذا الأمر إدخال الرؤية الإيرانية في الموضوع، وأنا أسميه عولمة حقوق الإنسان.

إذًا، هل تختلف تعريفاتنا فقط؟

نعم. ومن الطبيعي أن أضيف أن علينا توفير إمكانية إشراك الرؤى الأخرى في رسم السياسات، علمًا أن ذلك لا يعني أن جميع الثقافات تريد إدخال خصوصياتها الثقافية في الإعلام العالمي لحقوق الإنسان.

وصفت في مقال باسم «تأمل حول الإرهاب، الحوار والأخلاق العالمية»⁽¹⁾، أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، بالملحمة، وهو ما يثبت من ناحية أن البشرية لا تزال ضعيفة، ومن ناحية أخرى قدرة البربرية والهمجية على الإضرار بالمجتمع البشري. نظرًا إلى التفسيرات المختلفة لهذه الحادثة خلال السنين الماضية، كيف تنظر إليها؟

أعتقد أن حادثة الحادي عشر من سبتمبر/أيلول هي نتيجة مخيفة وغير قابلة للتبرير، ولكنها نتيجة طبيعية للنظام الحاكم دوليًا. بعبارة أخرى، هذا النظام قائم على تقديس القوة، ويحتفل بالنصر حتى بقتل الناس في الحرب. عندما تدخل هذه الرؤية إلى المجتمع، تقوم المجموعات التي لا تتمتع بالقدرات العسكرية المباشرة، أو العمليات المنظمة، بسلوك غير منظم، لكي لا تتخلف عن لعبة القوة.

(1) انظر:

Javad Zarif. Reflections on Terrorism, Dialogue and Global Ethics; the Journal of Diplomacy and International Relations, 2002.

في الحقيقة، الإرهاب هو استغلال لأداة العنف الجماعية نفسها التي تستخدمها دول مثل أمريكا في العراق وأفغانستان؛ ومن لا يملك الأدوات المتطورة والقوية، يستخدم أدوات أخرى. لهذا، فإنَّ اجتثاث الإرهاب لا يكون عبر التصدي للمجموعات التي تقوم بهذه الأعمال فقط.

بالطبع، هذا لا يعني أنَّ نبرر جرائم أشخاص مثل أسامة بن لادن أو طالبان، فكما قال السيد القائد بعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول: «هذه الجرائم ليست جهاداً، بل إنَّ التصدي لها جهاد». ولكن، إن كنا نريد النظر بواقعية، فإنَّ هذه الجرائم ناتجة من رؤية حكم القوة، أو ما يسميه نيتشه «الرغبة بالسلطة».

لهذا قال السيد خاتمي في بداية أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، إنَّ سلوك بوش وطالبان وجهان لعملة واحدة. هذا الكلام ليس شعاراً، بل هو قائم على الفكرة التي تقول: ما دامت الرغبة في السلطة هي الحاكمة في العلاقات الدولية، فلا يمكن أن ننتظر استسلام من لا يملك القدرة. في الحقيقة، يجب أن نتوقع ممن لا يملك القدرة أن يحصل على الأدوات التي تُعدّ شرعية، وأن يستخدمها.

كمثال، كان ضحايا العمليات التي قام بها الأمريكيون في الفلوجة في العراق، يتكونون من 5% من العسكريين أو أتباع القاعدة، و95% من غير العسكريين. يطلقون في القاموس العسكري اليوم على هؤلاء الضحايا، عبارة الخسائر الجانبية، ولكن لو قامت مجموعة غير حكومية بتلك العمليات، فسيسمونها إرهاباً بالتأكيد. أعتقد أنَّ الأمرين لا يختلفان من حيث الجوهر، فكلاهما عمل إرهابي واستغلال غير شرعي للعنف.

في بعض القنوات التلفزيونية، مثل فوكس نيوز Fox News، يُقدّم قتل الناس كانتصار وأيقونة للقوة والعنف. وكما ذكرت سابقًا، لطالما تمّ تقديس القوة، بل العنف والقتل، يجب أن ننتظر أن تستغل المجموعات التي لا تملك القوة، الأدوات غير المنظمة للعنف، وكلاهما مدان وغير قابل للتبرير، ولهذا يجب التصدي لهما.

بالطبع، لا يعني هذا الكلام أنّ الإرهاب يكون شرعيًا ما دامت الولايات المتحدة تستخدمه، بل إن كنت تريد مناهضة الإرهاب، يجب عليك أن تعلم هذه الحقيقة. هذا ما قلته بتاريخ 2 أكتوبر/ تشرين الأول من العام 2001م في خطاب في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو ما نشرته في مجلة جامعية أمريكية. أعتقد أنّ هذا الموضوع منطقي وعلمي وعقلاني. وإن كنا نريد التصدي لجذور الإرهاب، فيجب أن نسلّك هذا الطريق.

يعتقد البعض أنّ أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول هي عملية إسرائيلية، أو أنّها حصلت بيد أمريكية أو بإيماء أمريكي. وهناك من يرى أنّها مسرحية ليتمكن بوش وفريقه من المحافظين الجدد من الرد عليها بعمل عسكري. كيف تفسّر هذه العملية؟ وهل تظنّ أنّ التحليل القائل إنّ العملية أمريكية صحيح؟

لا، لا أظنّ أنّ العملية أمريكية. هذا التحليل ناتجٌ من ظنّهم بأنّ بوش وحاشيته منتفعون - على المدى القصير على الأقلّ - من العملية، ولكن بسبب غفلتهم عن الآثار الطويلة الأمد، فقد فقدوا سمعتهم وخسروا الانتخابات، ولهذا لم يعد أحد يذكرهم اليوم.

كمثال طريف، حصلنا - السيدة كونداليزا رايس وزيرة خارجية أمريكا في حكومة بوش الابن وأنا - على شهادة الدكتوراه من جامعة دنفر. في تلك الفترة، كانت الجامعة تطبع صورنا في إعلاناتها. أما اليوم، فلم تعد تطبع صور السيدة رايس، في الوقت الذي أبقت فيه على صوري، لأنَّ طريقة تفكيرهم لم تعد تحظى بسمعة جيدة في أمريكا. ولأنَّ أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول حققت نصرًا مؤقتًا لحكومة بوش، ووفرت أرضية لتقدم الأهداف الأمريكية، فهم يدَّعون أنَّ الحادي عشر من سبتمبر/أيلول عمل أميركي.

من الأفضل أن لا نتجه إلى نظرية المؤامرة ما دمنا قد تمكنا من تفسير الأحداث، لأنَّ نظرية المؤامرة غير قابلة للإبطال، ذلك أنك عندما تدخل في نظرية المؤامرة، فلن تستطيع الخروج منها، وسترى كل شيء ضمن هذا الإطار، ولن تتمكن من تفسير أي شيء آخر. في الحقيقة، إنَّ النظرية جيدة ما دامت توفر لنا إمكانية التحليل بشكل أفضل، ولكنَّ نظرية المؤامرة لا تساعد على التحليل.

أعتقد في النهاية أنَّ مصالح المتطرفين في كل العالم واحدة، فمن الطبيعي أن يكون ما يدَّعونه مختلفًا، ولكن مصالح السيد بوش وابن لادن تقع ضمن الحرب والخصام. ألم تكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول مفيدة للقاعدة كما كانت مفيدة لأمريكا؟ من كان يعرف القاعدة حتى ذلك الحين؟ أصبحت القاعدة بعد ذلك «أيقونة المقاومة المسلَّحة» مقابل الولايات المتحدة، أي أنَّ المنظَّمة نفسها التي كانت فيما سبق صناعة أمريكية للتصدي للشيوعية والاتحاد

السوفيياتي في أفغانستان، أصبحت اليوم وبالأعلى عليها. لهذا، يعدّ الحدث نصراً للقاعدة أيضاً، كما هو نصر للرئيس بوش، ورغم ذلك، فهما على اختلاف واضح.

لو قرأت أكثر الصحف الأمريكية والإسرائيلية حدةً، وكذلك أكثر صحف الجمهورية الإسلامية حدةً، ستلاحظ أنّ كلّاً منها يستند إلى الآخر؛ أي أنّ الصحف الأمريكية تستند إلى أكثر صحفنا حدةً، وأكثر صحفنا حدة تستند إلى إحدى الصحف الأمريكية. ولو حدث تغيير إيجابي ما، لن يكون إيجابياً لدى هذه الصحف ولن يبرز، بل ستظهر فيها التغييرات السلبية فقط. تقوم فوكس نيوز Fox news في الولايات المتحدة الأمريكية، وجيروزاليم بوست The Jerusalem Post في إسرائيل بهذا الفعل. بشكل عام، التطرف يبعث على التطرف ويشجع عليه، ولهذا يجب أن لا ننظر إلى الحادي عشر من سبتمبر/أيلول من منظور المؤامرة.

في الحقيقة، حصلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول كنتيجة لتقاطع مصالح بوش وابن لادن. إنّ مصالح بوش ومصالح ابن لادن وجهان لعملة واحدة؛ عملة العنف، تقديس القوة، ودهس القيم الأخلاقية والإنسانية والحقوقية.

لنتخطّ موضوع الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، ثمة موضوع طريف في الحقوق الدولية يخصّ ليبيا. كما تعلم، لقد أصدر مجلس الأمن قراراً ضدّ ليبيا، وخاض الغرب بقيادة الناتو حرباً عسكرية ضدّ

هذا البلد، سقطت حكومة معمر القذافي بموجبها. الموضوع البارز بهذا الخصوص هو كيفية تفسير بعض مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مثل مبدأ سيادة الدول أو مبدأ حق الدفاع. يعتقد البعض أنّ هذه الأساليب هي انتهاك واضح للسيادة الوطنية للدول، ومخالفة لقوانين العلاقات الدولية. ويعتقد آخرون خلاف هذا، بحجة أنّه لا يمكن التصدي بشكل مؤثر لأنظمة مثل نظام معمر القذافي. ويرى هؤلاء أنّ الحقوق الدولية يغلب عليها الجانب الإرشادي والاقتراحي، ولهذا فإنّ استغلال بعض قوانين الحقوق الدولية في الحالات الخاصة يؤدي إلى خلل في الصلح والأمن الدولي. كيف تحلّل هذا الموضوع، ولا سيّما فيما يخص النموذج الليبي؟

أظنّ أنّه ينبغي أن نعرف التغيير الحاصل قبل أن ننظر إلى الموضوع من ناحية قيمة، لنعرف إذا كان ما حدث جيداً أو سيئاً. إنّ موضوع ليبيا ليس البداية، إنّما هو البداية العملية للموضوع. ثمة تغيير يحصل منذ مدة في مجال الحقوق الدولية وفي مجال السيادة؛ هذا التغيير أساسي، وأظنّ أنّ إحدى مشاكلنا الأساسية في العالم الثالث عدم فهم هذا التغيير.

لهذا ذكرت موضوع تغيير السيادة كأمر مهمّ في مجال الدبلوماسية المتعددة الأبعاد في الكتاب، وفي محاضراتي، ومنها محاضرة علمية في جامعة طهران. كما اقترحت على الأصدقاء أو الطلبة الذين يريدون الكتابة، الانتباه إلى هذا الموضوع. أظنّ أنّ

فهم هذا الموضوع مهمّ جدًّا بالنسبة إلينا، وأقترح أن تقرأ بداية الفصل الرابع من الكتاب الخاص بي وبالدكتور سجادپور⁽¹⁾.

على أيّ حال، لقد تغيّرت السيادة اليوم كثيرًا بعد أن كانت مطروحة كإطار. السيادة مترافقة مع عنصري عدم التدخّل وتساوي السيادة، تغير هذين العنصرين منذ القرن التاسع عشر. إنّ أوّل مجالات التغيير كان التدخل في الجانب الخارجي، وقد كان من حقّ الدول فيما سبق أن تقيم سياستها الخارجية كما تحبّ. أُصيب هذا الحق منذ أوائل القرن العشرين بشكل جاد، وأصبح مقيّدًا بشكل كامل في ميثاق الأمم المتحدة. ورغم أنّ منع التدخل في الشؤون الداخلية ذُكر بشكل صريح في الميثاق، فإنّ التغييرات اللاحقة في المضمون والمفهوم جعلته مختلفًا تمامًا.

في مجال حقوق الإنسان، ينصّ الميثاق على التعاون فقط. تنفيذًا، كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى أوائل السبعينيات، يرفض تعرض الدول للرقابة والدراسة ضمن لجنة حقوق الإنسان. كان دور اللجنة ينحصر في وضع القوانين وإشاعة حقوق الإنسان. لذا تُسمّى تلك الفترة بـ«فترة إشاعة حقوق الإنسان»⁽²⁾، ولكن مع ضغط دول العالم الثالث، ونظرًا إلى وجود حكومات قمعية في جنوب أفريقيا - رودزيا (زيمبابويه حاليًا) و«إسرائيل» - سمح المجلس

(1) محمد جواد ظريف، سيد محمد كاظم سجادپور. ديپلوماسي چند جانبه، [الدبلوماسية متعددة الأبعاد]، انتشارات وزارت خارجه، تهران: 1391.

(2) بالإنجليزية:

الاقتصادي والاجتماعي للجنة حقوق الإنسان بالنظر في نماذج انتهاك حقوق الإنسان، ووصل هذا التغيير إلى المحاكمة بسبب انتهاك حقوق الإنسان، وهو ما يبعث تناقضاً في مجال تساوي السيادة وفي مجال عدم التدخل. نهاية هذا الموضوع هو التدخل لصالح حقوق الإنسان أو مسؤولية الحماية.

أريد شرح المزيد بهذا الخصوص. يجب أن نعلم أنه لم يبقَ من السيادة بمفهومها في القرن التاسع عشر شيء سوى الاسم. لو لم يحدث هذا التغيير في السيادة، لم يكن ليبقى الاسم أيضاً، أي أن السيادة لم يكن لها أن تتأقلم مع الظروف اليوم، ولتعرضت لتغيير ثوري.

إنَّ التَّغيير الحالي هو تغيير داخل مفهوم السَّيادة، حيث تمكَّنت الأخيرة من التأقلم مع الواقع عبر أدواتها، وقد أشرت في هذا المجال إلى حقوق الإنسان. إن التغييرات في مجال التسلَّح ونزع السلاح وفي مجال التدخل لصالح الإنسانية جذرية وأكثر أهمية؛ كانت الدول قبل الميثاق ترى لنفسها حقاً باسم حق التدخل لصالح الإنسانية، وهو من نتاج مدرسة فكرية تسمح للدول بالمساعدة الذاتية لكي تدافع عن نفسها. وبالطبع، فإنَّ الدفاع المشروع جزء من هذه المساعدة الذاتية التي تعرضت لتغيير أساسي مع الميثاق.

أعتقد شخصياً أنَّ مبدأ المساعدة الذاتية تغيَّر حتى قبل ميثاق

الأمم المتحدة. ففي العام 1928م، غيّر ميثاق كيلوغ - بريان⁽¹⁾ أو اتفاقية باريس مبدأ المساعدة الذاتية، لأنّ مبدأ عدم اللجوء إلى القوة ومنع الحرب، بديلان لمبدأ المساعدة الذاتية، ويبقى فقط الدفاع مقابل الهجوم المسلّح، إذ لا يقال له حينئذ مساعدة ذاتية. في المدرسة الأولى للحقوق الدولية، كان الدفاع المشروع جزءاً من مبدأ المساعدة الذاتية، وكانت التدخلات لصالح الإنسانية جزءاً من فروع مبدأ المساعدة الذاتية. كان من حق الدول أن تدافع عن رعاياها أو التدخل للدفاع عن الرعايا المرتبطين بها. تاريخياً، حدث هذا التدخل بعد ميثاق الأمم المتحدة، ولكن منظمة الأمم المتحدة لم تعترف به أبداً، واعتبرته غير قانوني دائماً، مثل تدخل الهند في بنغلادش وباكستان وتدخل تنزانيا في أوغندا، وتدخل أمريكا في غرينادا. وقد كان عنوان كل هذه التدخلات تدخلات إنسانية، ولكن المجتمع الدولي اعتبرها مرفوضة.

نظراً إلى أنّ التدخل لصالح الإنسانية هو من آثار مبدأ المساعدة الذاتية، فلم يعد له مكان في الحقوق الدولية، ولكنني استشعرت ضرورة ابتعائه من جديد، وخصوصاً مع تغييرات نهاية الحرب الباردة في الغرب تحديداً، ذلك أنّ الوضع الداخلي للدول لم يعد مجال تنافس بين الشرق والغرب، ولم تعد الدول مناطق نفوذ.

(1) ميثاق كيلوغ - بريان Kellogg-Briand Pact: ميثاق وقعت عليه 15 دولة في باريس في 27 أغسطس/آب 1928، ودخل حيز التطبيق في 24 يوليو/تموز 1929. صدقت عليه 57 دولة لاحقاً، وهو ينص في مادته الأولى على استنكار لجوء الدول إلى الحرب لتسوية الخلافات الدولية.

بدأ الغرب بتوفير أرضية لهذا الأمر، فلو نظرت إلى أدبيات نهاية عقد الثمانينيات، لرأيت أنهم كانوا يخططون لأطر تمنح تدخلات المصالح الإنسانية صبغة قانونية. أشهر هذه الخطط كانت تلك التي كتبها السيد كاسسه في الثمانينيات، وقد ذكر فيها مجموعة شروط لتكون التدخلات الإنسانية قانونية. ورغم ذلك، لم تحصل هذه الخطة على قبول دولي، لأن الاعتماد على القوة هو الطريقة التي تقوم بها الدول الكبرى لحفظ مصالحها، ولهذا لا يرغب أحد في منح الشرعية للاعتماد على القوة.

في التسعينيات، وقعت حادثتان فظيعتان في أوروبا وأفريقيا، هما أزمة البلقان وأزمة رواندا، وكانتا عبارة عن إبادة جماعية. صحيح أن الإبادة الجماعية كانت توفر مجاًلاً واسعاً من الخيارات الدولية منذ اتفاقية منع الإبادة الجماعية في العام 1948م، ولكنها أثارت الكثير من التعاطف في الفكر العام، ولم تتمكن الدول من تقديم إجابة على هذا التعاطف. وكانت لهذه الأحداث نتيجتان:

النتيجة الأولى هي تقييد السيادة في مجال الحصانة، وهو ما أدّى إلى نشوء محاكم خاصة في مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية. والجدير بالذكر في موضوع المحكمة الجنائية الدولية، أنها أنشئت على الرغم من الاعتراض الأمريكي، فقد كانت الولايات المتحدة ترغب في محكمة خاصة في مجلس الأمن، لأنها أكثر قدرة على حفظ مصالحها فيها. وفي النهاية، تم تأسيس المحكمة بقيادة أوروبا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى حدّ ما.

النتيجة الثانية هي موضوع التدخّل، وهو ما استغرق وقتًا أطول. مع أحداث رواندا وبقية التغييرات، مثل عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة، وكذلك أحداث يوغسلافيا، وخصوصًا صربيا، قام الناتو بعمليات عسكرية دولية أثرت في موضوع السيادة. يعود هذا الأمر إلى عجز الأمم المتحدة عن اتخاذ إجراءات جديدة لحفظ السلام، ولهذا وجبت عمليات فرض السلام⁽¹⁾، ولم تكن لدى الأمم المتحدة الأدوات العسكرية اللازمة.

هذا الموضوع طريف من حيث معرفة المنظمات الدوليّة والدبلوماسية المتعدّدة الأطراف، وقد حدثت التغييرات في مجال آخر هو «التدخّل». في الحقيقة، تمّ الطعن في «شرعية» السيادة، لأنّ السيادة هي التي كانت تقوم بقمع شعبها، لهذا تدخلوا عن طريق القول بأنّ شرعية السيادة ناتجة عن دعم شعبها.

إنّ الأسس النظرية لهذا الموضوع موجودة في النظرية الليبرالية، حيث كتب السيد جان رالز - وهو من المفكرين المعروفين في مجال النظرية الليبرالية من ناحية فلسفية في مجال السيادة - في الثمانينيات والتسعينيات، الكثير من الموضوعات بهذا الصدد، منها كتاب باسم «قانون الشعب»⁽²⁾. ومما كتبه في إحدى مقالاته أنّ السيادة يمكنها مخالفة التدخل الأجنبي ما دامت تتمتع بشرعية

(1) بالإنجليزية: Peace enforcement.

(2) انظر:

داخلية، وهو يقسم السيادة إلى ثلاثة أنواع هي: السيادة الليبرالية، الهرمية والاستبدادية، ثم يحدد حقوق كل واحدة منها.

نتجت عن أزمة رواندا ويوغسلافيا بيئة عالمية. وقد دفعت الأحداث التي تلتها، مثل الحروب الداخلية في أوروبا، الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان، إلى أن يخطب قائلاً: «السيادة تعني المسؤولية وليست القوة، وإن لم تتمكن من القيام بواجباتها، ولم يكن مجلس الأمن مستعداً للقيام بأمر حيال هذا، هل علينا أن ندعهم يقتلون الناس؟». لقد قال ذلك في الجمعية العامة، وكتبه في مقال طبع في العام 1998م أو في العام 1999م، في مجلة الإيكونوميست The Economist.

وقد استغلت كندا الوضع، فقامت بتشكيل لجنة - بصورة غير شفافة - باسم لجنة المسؤولية للحماية⁽¹⁾. وكانت نيتها تقريراً صدر في العام 2001م، يتناول مسؤولية الحماية. وبذلك، تأسس مفهوم جديد بهذا العنوان، وهو نسخة متطورة للتدخل الإنساني. في الحقيقة، إن «مسؤولية الحماية» أو «التدخل الإنساني»، والذي كان في السابق حقاً للدول، أصبح مسؤولية على مستوى أعلى.

(1) انظر:

The International Commission on Intervention and State Sovereignty (ICISS).

انظر حول هذه اللجنة:

www.responsibilitytoprotect.org

هل قامت كندا لوحدها بهذا العمل أو شاركتها به مجموعة من الدول؟

كانت كندا دولة رائدة في هذا المجال. لا بدّ من أن بعض الدول كانت تدعمها، ولكنّ هذه العملية تمّت بشكل مغلق نسبياً. بالطبع، تمّت دعوة بعض الحقوقيين المؤيدين لهذه النظرة من العالم الثالث. في النهاية، صدر التقرير في العام 2001م، وقُدّم إلى الجمعية العامة، ولكنّها لم تبدِ استعداداً لدراسته، لأنّ دول العالم الثالث كانت تظنّ أنّ هذا الأمر يوقّر الأرضية لمزيد من تدخل الدول القويّة.

في الواقع، كان هذا الأمر موافقاً لموضوعين قدمتهما الولايات المتحدة الأمريكية، هما: الدفاع الاستباقي والدفاع الوقائي⁽¹⁾. كان من الواضح بذل الجهود من نواحٍ عدة لتوسعة تقنين الاعتماد على القوة، أي تشكيل بيئة شرعية للاعتماد على القوة، وقائية كانت أو استباقية، إضافة إلى ما في الميثاق من الاعتماد على القوة مقابل الهجوم المسلّح. لهذا، استشعر المجتمع الدولي، أي مجموعة الأمم المتحدة، القلق.

كيف كانت نهاية هذا الموضوع؟

كانت النهاية ما حدث في العراق وأفغانستان. بدأ القلق حيال ترك الولايات المتحدة أو إخراجها لشؤون مهمة من منظمة الأمم

(1) بالإنجليزية: Preemptive and preventive.

المتحدة، فقد ذكر الأمين العام للأمم المتحدة، وبشكل رسمي، أنَّ تدخل أمريكا في العراق غير قانوني، وظنَّ أنَّ من الواجب إعادة أكبر قوة للأمم المتحدة بأيّ طريقة.

صحيح أنني أختلف مع السيد كوفي عنان بشأن سلوكه، ولكني أفهم سبب ذلك، فهو يعتقد أنَّ آلية تعديل السلطة في الأمم المتحدة تعمل إن كانت السلطة منطلقة من داخل المنظمة فقط، ولكنها إذا انطلقت من الخارج، فلن يتوفر هذا القدر من التعديل. كما قلت، لديّ انتقاد لهذه النظرة، وقد أحبطتُ إجماعاً عليها في بعض المحافل الدولية، ولكنها نظرة موجودة على أي حال.

في العام 2004م، شكّل الأمين العام لجنة سياسية عليا لتحديث هيكل الأمم المتحدة، بهدف التلاؤم مع الواقع، بحيث تقنع الولايات المتحدة الأمريكية بالعمل داخل الأمم المتحدة أو تفرضه عليها. قدّمت اللجنة اقتراحين للتصدّي للقوة الأمريكيّة من جهة، ولمساعي الولايات المتحدة في الاستفادة من هذه القوة من جهة ثانية؛ الأول شرح موسّع للمادة 51⁽¹⁾ من ميثاق الأمم المتحدة، والثاني موضوع مسؤولية الحماية.

(1) نصّ المادة 51 من الفصل السابع بعنوان «فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان»: ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص من الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء «الأمم المتحدة»، إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي. والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس، تُبلّغ إلى المجلس فوراً، ولا تؤثر بأي حال، فيما للمجلس - بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق - الحق في أن يتخذ في أي وقت، ما يرى ضرورة لاتخاذها من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه.

في الشرح الموسّع للمادة 51، قالوا، بشكل غير مباشر، إنّ الفهم الصحيح للميثاق هو السماح بالدفاع الاستباقي في حالات الضرورة.

هل هناك شيء من هذا القبيل في المادة 51؟

أعتقد أنّ المادة 51 لا تسمح بالدّفاع الاستباقيّ، ولكنّ أعضاء مجموعة الشخصيّات البارزة قالوا أنّ لا حاجة لإعادة تحرير الميثاق. وبحسب التغييرات الحديثة، صارت تسمح به. وقد اقترحوا في مجال مسؤولية الحماية إمكانية القيام بإجراءات لمنع الجرائم ضد الإنسانية، في ظروف خاصّة، ولا سيما عن طريق مجلس الأمن.

كنت آنذاك في البعثة، وكان من الواجب في البداية أن يعترض شخص من دول حركة عدم الانحياز، ولكنّه لم يلتفت إلى ضرورة اعتراضه أو كانت مصلحته عدم الالتفات إلى ذلك. لهذا، ذكرنا الموضوع في حركة عدم الانحياز أولاً، وكانت أطروحتي للدكتوراه عن موضوع اللجوء إلى القوة، ولهذا كنت، ولا أزال، حساساً بالنسبة إلى الكلمات والعبارات أكثر من الآخرين.

كان من المقرّر أن يتحدّث عن إيران في اجتماع دول عدم الانحياز، مساعد البعثة السيد دانش يزدي، حول تقرير الشخصيات البارزة. لذلك، كتبت له جملة بهذا الخصوص، وطلبت منه ذكرها في خطابه. وقد ذهب إلى اجتماع دول عدم الانحياز، ولكن سفير المغرب، وهو حقوقي بارز، وسفير الأردن، اعترضاً علينا بشدة، غير أننا شرحنا لهم الفكرة، وكنا مصرين عليها، إلى أن قام اجتماع قادة

هذه الدّول بتكرار عبارة المادة 51 ذاتها، والتي تفيد بأنّ الدفاع يكون بعد الهجوم المسلّح. بهذا، منعنا تشكّل بيئة الدّفاع الاستباقيّ والوقائيّ، وكان سبب معارضتنا هو منع سوء استفادة الدول القائمة على القوة من هذه الأداة.

في مجال مسؤولية الحماية، تمكّنّا من وضع الأمر في يد مجلس الأمن فقط. بالطبع، لا يعدّ هذا الأمر تغييراً جذريّاً، لأنّ مجلس الأمن كان عليه دائماً أن يعترف بأمر ما كمسبّب للخلل في الصلح والأمن الدولي، بناءً على الفصل السابع من الميثاق، والتدخل العسكري بناءً على المادة 42.

كان هدف الذين يريدون تغيير التدخل الإنسانيّ إلى مسؤولية الحماية، هو أنّ هذه المسؤولية ستكون أوسع نطاقاً من مجلس الأمن، أي أنّ الدّول والمنظّمات الإقليميّة سيكون لها مهمة تولي هذا الأمر. على أيّ حال، تمّ تقييد مسؤولية الحماية بجرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانيّة، وفي مجلس الأمن فقط، كتشريع جديد حصل على الموافقة في اجتماع القادة في العام 2005م.

لا تقوم اجتماعات الجمعية العامة، مثل اجتماع القادة في العام 2005م، بوضع القوانين، بل تشرّع فقط. هذا أحد النماذج التي يجب الانتباه إليها في مجال الدبلوماسية المتعدّدة الأبعاد والمنظّمات الدّوليّة. يعتقد البعض أنّ هذه القرارات لا توفر قدرة تنفيذية، ولكنهم يغفلون كونها تستطيع تغيير المعادلات الدولية.

إنَّ أوَّل جهد بُذل لتفعيل هذا التشريع كان في ميانمار، عندما منعت حكومة ميانمار وصول المساعدات الإنسانية. عندها، أعلن وزير خارجية فرنسا وجوب استخدام مسؤولية الحماية والتدخل عسكرياً لإيصال المساعدات الإنسانية إليها، أي أنهم سعوا فوراً إلى اتخاذ إجراءات بناء على التشريع الذي أصدره، وهو ما يدل على أهمية صناعة التشريعات. لم تتم هذه العملية لأنَّ الأمين العام تدخل، واستلمت دولة ميانمار المساعدات الإنسانية، وقد يكون لتهديد الفرنسيين دور في هذا المجال.

في القضية الليبية، أصبحت مسؤولية الحماية أساس قرارين من مجلس الأمن: القرار 1370 والقرار 1373. في القرارين، تمت الإشارة بشكل صريح إلى مسؤولية الحماية، التي نرى فيها الآثار والنتائج. هذا التغيير الجذري يُدخل مسؤولية الحماية إلى الحيز التنفيذي، وقد تُبذل المزيد من الجهود بعد ذلك لتوسعة مسؤولية الحماية. كما أنَّ ما يقوم به الناتو اليوم، أوسع من الإجراءات التي وافق عليها مجلس الأمن، وهو ما سيؤدي على المدى الطويل لإعادة تفعيل موضوع التدخل الإنساني.

ربما من الأفضل أن نقول إنَّ التغييرات التي حدثت في موضوع السيادة في التسعينيات، أصبحت أكثر شدة في العقد الأخير. لعلَّ ذلك يعود إلى السياسات المتطرفة لصدام حسين وميلوسوفيتش في التسعينيات، والقذافي في السنوات الأخيرة، وهذا ما يلحق الضرر بالنظام الدولي والعالم بأسره، ذلك أنَّ الآخرين يستغلون هذه السياسات

المتطرفة. ولن ينتهي سوء الاستغلال لصالح الغرب، ولكن الأمريكيين يظنون الآن أن يستطيعون صناعة هيمنة عسكرية، وأظن أنهم مخطئون.

هل يعدّ الجهد الذي بذلته كندا وبعض الدول من المصادر أو التشريعات الحقوقية الدولية اليوم؟

سيكون كذلك في المستقبل. إنّ الحقوق الدولية لا تولد في ليلة واحدة، وعندما يُشرّع أمرٌ في اجتماع القادة بالجمعية العامة، ثمّ يصدر قراران بناءً عليه من مجلس الأمن، يصبح بالتدريج قاعدة.

يقال في الحقوق الدوليّة، إنّ كلّ قانون شاغر، بذرة لقانون جديد.

إذاً، بخصوص موضوع ليبيا، هل تعتقد أنّ ما جرى سيبعث على إجراءات تضرّ كلّ المجتمع الدوليّ في النهاية؟

نعم، وسيسيء الأقوياء استغلال الأمر. شخصياً، لا أظنّ أنه ستمت الاستفادة من مسؤولية الحماية، لحماية أرواح الناس، بل أظنّ أنّها ستستخدم للحصول على أهداف سياسية. مع الأسف، على الرغم من أنّها تغيّر ميمون في ذاته، فإنّها ستكون أداة لاستغلال منحوس، بسبب أهداف القوى التي تقف خلفها.

إذا أدّت مسؤولية الحماية إلى إزاحة أشخاص يؤدي وجودهم الجنس البشريّ، مثل معمر القذافي أو صدام، فإنّها لن تكون سيئة، فلم لا تعدّ نتائجها جيّدة؟

لأنّ مسؤولية الحماية ستُستخدَم ضدّ من يختلف مع الغرب فقط،

فلو قامت حكومة البحرين أو النظام الصهيوني بكل أنواع القمع، لن تستخدم مسؤولية الحماية معهما، بل ستستغل بشكل اختياري في توسعة مصالح مجموعة خاصة.

قد تقول إنَّ إزالة ظالم واحد نعمة، أي أنَّ العدو سبب للخير بإرادة الله، ولكن أعتقد أنَّ هذه الإجراءات تتغير بهدف الاستغلال، عوضاً عن أن تكون طريقة لتحسين الظروف الدولية.

على الأقل، كانت جيدة بالنسبة إلى معمر القذافي!

نعم، وكانت جيّدة أيضاً بالنسبة إلى صدام، ولكنَّ ضرر هذه الإجراءات التي أزالَت بعض المجرمين، سيكون أضعاف نفع ذهابهم.

كما تعلم، تفرض الولايات المتحدة وأوروبا وبعض الدول، عقوبات دولية على ما يسمونه الدول المخطئة. هناك بعض النماذج التاريخية عنها، مثل ليبيا والعراق أو كوريا الشمالية، ولكن قد تكون إيران البلد الوحيد الواقع تحت سياط هذه العقوبات الدولية، وهي تدّعي أنَّ هذه العقوبات لا تؤثر في إدارة البلاد، فمن ناحية نريد أن نكون القوة الأولى إقليمياً، ولكننا نجتهد من ناحية ثانية ونبذل طاقاتنا في الالتفاف على هذه العقوبات أو تحييدها. هل تعتقد أنَّ العقوبات على إيران قليلة الأهمية؟

أولاً، لسنا البلد الوحيد الخاضع للعقوبات. قد يكون التركيز الإعلامي منصباً على إيران، ولكن في الواقع، فإنَّ عدداً جديراً بالذكر من البلدان يتعرض على نحو ما لعقوبات دولية. في الحقيقة، لفهم مستوى تأثير هذه العقوبات، يجب فهم سبب وضعها. يُقال إنَّ العقوبات تُفرض لتُغيّر الدول سياساتها. وبالطبع، لا تتمكن العقوبات

من ذلك على المستوى القصير، فالعقوبات الدولية لم تتمكن أبدًا على المستوى القصير من تغيير سياسات الدول المعاقبة، وقد أُجريَ الكثير من الأبحاث الدقيقة في هذا المجال، وقُدِّمت أدلة مختلفة، وجرى الحديث عن مستوى تأثير النُخب، ومستوى انسجامهم وسياساتهم.

يجب أن أشير إلى عدة نقاط في هذا الصدد.

أولاً: أثر الزمن، فالعقوبات غير ناجحة على الأمد القصير، ولكنها تؤثر على الأمد الطويل.

ثانياً: الأثر الاقتصادي، فالعقوبات تؤثر اقتصادياً وتضغط على الدول. ولأنّ الهدف من العقوبات هو تغيير السياسات أو تغيير النظام، وليس الضُّغط الاقتصادي، يقولون إنّها لم تنجح، ولكننا نخطئ حين نقول إنّ العقوبات لا تسبّب الضغط، في الوقت الذي نرى هذا الضُّغط بصورة واضحة في كلّ مكان.

ثالثاً: زيادة تكاليف الدولة المعاقبة بسبب العقوبات، أي كما يقول السيد لاريجاني: لا توجد دولة تطيع بالعقوبات، ولكن الحقيقة هي أنّ البلاد تكون مجبرة على الحصول على حاجاتها بتكاليف أعلى. إذًا، إنّ زيادة التكاليف هي نتيجة مباشرة للعقوبات.

رابعاً: أعتقد أنّ الهدف الأصليّ هو أنّ العقوبات تسبب تآكلاً تصاعدياً لسمعة الدولة المستهدفة في المجتمع الدولي وشرعيّتها، وهو ما يجعل منها دولة غير مرغوب فيها في النهاية،

ويرتّب ثمنًا على الدول الراغبة في الارتباط بها. فمثلاً، لا يجب على أي دولة تقييم علاقة مع باكستان أو تركيا أو آذربيجان، أن تقدم تبريراً لهذه العلاقة، ولكن يجب تقديم تقرير للجنة مجلس الأمن لتبرير الارتباط بإيران.

يجب عليها مثلاً أن تقدم تبريراً على أن هذه العلاقة ليست في المجالات الممنوعة، وهو ما يعني أن تصبح العلاقة مع إيران تحت شروط خاصّة. أظنّ أنّ هذه الشروط الخاصة هي الهدف الأصلي لأصحاب العقوبات، ذلك أنّهم يريدون خلق شروط، حتى لا تستطيع الدول أن تقييم علاقة مع إيران، وبهذا تقل تكلفة الضغط على هذه البلاد.

في فترة ما، كان من المستحيل أن تتمكن الولايات المتحدة من فرض عقوبات على إيران خارج حدودها. بعبارة أخرى، عندما فرض الكونغرس قانوناً ينص على منع الشركات التي تستثمر في الصناعات النفطية بإيران - بمبلغ يتجاوز عشرين مليون دولار - من إقامة علاقة مع الولايات المتحدة، ثارت كل الدول الأوروبية على هذه السياسة، بل هددت الولايات المتحدة بالشكوى عند منظمة التجارة العالمية.

بهذا أُجبرت حكومة كوينتون في عدد من الحالات على الاستعانة باستثناءات القانون، والتي مُنحت لرئيس الجمهورية، وعلى عدم معاقبة الشركات الأوروبية. وبهذا، استثمرت الكثير من الشركات الأوروبية، مثل توتال والـف، وبشكل واسع، في الصناعة النفطية والغازية الإيرانية. ولكن بعد العقوبات الأخيرة،

عندما أصدر الكونغرس القرار 1929 ضد إيران، تعاونت تلك الشركات المعارضة سابقاً، رغم أنّ العقوبات على البنزين ليس لها مكانة في عقوبات الأمم المتحدة. أعلنت شركة توتال أنها غير موافقة على العقوبات ولكنها ستنفذها. ما هو التغيير الذي حصل ؟

في الإجابة عن هذا السؤال، أقول: بعد سلسلة من العقوبات الدولية غير المرتبطة بمجال النفط والغاز، وقعت إيران تحت شروط خاصة لم تكن موجودة في التسعينيات. هذا هو الهدف الأصلي لأصحاب هذه العقوبات. وبهذا الهدف يتبعون سياساتهم. إنّ العقوبات الأوروبية والعقوبة المصرفية الأمريكية كانت من قبيل هذا الأمر، ولذا أستبعد أن لا تترك العقوبات تأثيراً على الأمد الطويل.

كيف يمكن الخروج من هذه الورطة؟

هذه الورطة ليست نهاية الخطّ للسياسة الخارجية الإيرانية. في الحقيقة، إنها نهاية العلاقة بين إيران والعالم، أي أنّها أصبحت لعبة خسارة - خسارة. ولذا، يجب تغيير الأساس الفكري، وبذلك، قد يجد الطرفان أملاً لتخفيف هذه المشكلة. كان هذا الأمر على وشك الحدوث في عهد السيّد خاتمي، ولكنه تترك في منتصف الطريق.

كما ذكرت في كتابك، أنت تعتقد أنّ انتظار تنفيذ العدالة من المنظمات الدولية ناتج من عدم معرفة آلية عمل هذه المؤسسات، ولذا، إنه أملٌ مفرط. في الحقيقة، ما هو الهدف من تأسيس هذه المؤسسات والمنظمات الدولية؟ بعبارة أخرى،

ما هي فلسفة وجودها؟ وهل سنشهد يوماً يكون فيه عمل هذه المؤسسات أكثر من إدارة الأزمات؟

إذا كان تنفيذ العدالة ليس من أهداف المنظّمات الدوليّة، فذلك لا يعني أنّها لا تسعى إليه، إنّ إحدى أهم وظائف المنظمات الدولية هي تعديل السلطة، ولكن لا يجب أن نتصور أنّ هذه المنظمات وُجدت لتقوم بتقسيم السلطة أو تخريبها أو إنتاج سلطة جديدة.

إنّ عدم قدرة المنظمات الدولية على أمر كهذا، ليس موضوعنا. هناك مثال عامي كان يذكر في الجامعة، لنفرض أنّهم يبيعون الكباب في مكان والخبز في مكان آخر، وليس لأي منها أفضلية على الآخر، فإن ذهبت إلى متجر الكباب لتطلب الخبز، أو إلى صاحب الفرن لتطلب الكباب، فستعود خالي اليدين. أعتذر لأنني مجبر على ضرب مثال كهذا، لأنّ الموضوع في الأصل ليس أرجحية أمر على آخر، بل إنّ المنظّمات الدولية لم تنشأ أصلاً لتحل مكان الدول، بل نشأت لحل بعض المشاكل واستغلال الفرص التي لم تتمكّن منها الدول بشكل فردي.

للمنظمات الدولية ثلاثة أهداف:

الهدف الأول: هو ما ذكرته، أي أنّ الدول، بمفردها أو بشكل ثنائي، لا تستطيع حلّ مشاكلها أو استغلال الفرص. قد يبدو هذا الموضوع بديهياً من جانب، ولكنّ السلوك يُظهر أنّ الكثير من

الأشخاص لم يفهموا هذا الأمر البديهي، ولذلك سأشرحه. لو ادّعى أحد أنّه يريد بناء جدارٍ حول بلده، وحفظ بيئته لوحده، فسيكون عرضة للسخرية، لأنّ البيئة أزمة عالمية، فانبعاث الغازات التي تسبب الاحتباس الحراري من الصين، تسبب ثقب الأوزون الذي نشاهد أثره الحراري في شيلي. يمكننا ملاحظة هذا الأمر في مجالات أخرى أيضًا، فكما ندرك أننا لا نستطيع التحكم في البيئة، لا يمكننا أيضًا التحكم في أمواج الاتصالات.

شخصيًا، أظنّ أن تحقيق الأمن بشكل فردي غير ممكن، كما في الأمثلة السابقة، في عالم غير آمن، لأن الجميع سيكونون غير آمنين أيضًا. وبعدّ الحادي عشر من سبتمبر/أيلول مثالاً على ذلك، فالولايات المتحدة الأمريكية، أكبر قوة في العالم، اعتقدت دائماً أنّها بمعزل عن العالم، ولكن الناس شعروا بفقدان الأمن بعد ذلك. ولهذا، برز الفرح والسرور فيها بعد قتل ابن لادن. إن الفرح والسرور ليسا أمرًا رسميًا، ولكن الناس شعروا حقيقة بزوال سبب فقدان الأمن، وهو ما يدل على عولمة الأمن، بمعنى أنّ شخصًا واحدًا يستطيع تهديد أمن دولة نووية قوية.

كما تعلم، إنّ رأي الشّعوب مؤثر جدًا في العلاقات الدولية، وكان الشعب الأمريكي يرى أنّ ابن لادن يسبّب زوال الأمن. لذلك، نحن نعيش في زمانٍ أصبحت فيه كلّ البضائع والتحديات والفرص عالميةً، ولا يمكن لدولة أن تتصدى وحدها للتحديات والفرص.

الهدف الثاني: صناعة تعدد الأبعاد، أي تدخل الدول في المنظمات الدولية لمنع العمل الأحادي. إنّ البعض يعمل بشكل أحادي للحصول على مصلحة فورية بشكل غير عقلاني، ولكن المنظمات الدولية تمنع هذا العمل الأحادي، وقد وُفِّقت في الكثير من الحالات.

كمثال، لو نظرت إلى معاهدة NPT بحسب قواعدها، وليس قواعد العدالة، لن تجدها تجربة فاشلة. قامت معاهدة NPT عندما أجرت خمس قوى تجارب نووية. بحسب هذه الاتفاقية، عُرِفت خمس دول بأنها نووية عندما نفذت تجاربها قبل تاريخ محدد، بينما أصبحت بقية الدول غير نووية.

خلال عشرين سنةً، من العام 1950م إلى العام 1970م، عندما نشأت معاهدة NPT، تضاعفت القوى النووية من واحدة إلى خمسة - هذا مع المستوى العلمي آنذاك - بينما في الفترة الممتدة من العام 1970م إلى العام 2010م، أي طيلة أربعين سنة، زادت ثلاث قوى كأقصى حد، ولو حسبنا كوريا الشمالية، فستكون أربعة.

إنّ القوى الثلاث الأولى شقت طريقًا طويلًا لتصبح نووية منذ بداية العام 1970م. فمثلاً، نفذت الهند أول تجربة نووية في العام 1974م، كما وصلت إسرائيل إلى مراحل متقدمة في صناعة السلاح النووي في العام 1970م. وفي الهند، قام السيد عبد القدير خان باستيراد تقنية الطرد المركزي من الهند، وهو ما يعدّ في الواقع

سرقة للتقنية. وبالطبع، استفادوا من ظروف الحرب الباردة والتنافس في تلك الفترة.

على مدى أربعين سنة، وعلى الرغم من انتشار التقنية النووية، أصبح بإمكان الكثير من الدول أن تصبح نووية. ولكن نظراً لوجود نظام لمنع انتشار الأسلحة النووية، تمّ تقييد انتشارها، لأنّ تكاليف العمل الفردي أصبحت باهظة. لماذا لا تصبح ألمانيا أو اليابان أو الأرجنتين أو البرازيل نووية؟ لأنّهم توصلوا بعد دراسة جميع الجوانب إلى أنّ تكاليف التحول لقوة نووية أعلى من المصالح المرجوة، والدليل الأصلي على هذا هو معاهدة NPT. لذلك، ليست المنظمات الدولية حبراً على ورق ومن دون أي أثر. لو قلنا بهذا، لخدمنا أمثال السيد بولتون، لأنه يقول إنّ الـ NPT غير ناجحة ويريد خفض مستوى الوصول إلى التقنية النووية عن المستوى الموجود في الاتفاقية.

لذا، وفي المحصلة، لا يعدّ الوصول إلى أهداف المنظمات الدوليّة فاشلاً، كما أنّ قوانين المرور وُضعت لمنع العبور عند الإشارات الحمراء والوقاية من العمل الأحادي، ولا تُعدّ بعض المخالفات، أو حتى تكرار المخالفات، دليلاً على عدم تأثير قوانين المرور، ذلك أننا سنشهد آلاف الحوادث ما لم تكن هذه القوانين موجودة.

من الطبيعي أنّ مقارنة الداخل بالسلوك الدولي أمر في غاية الخطأ، فتشبيه منظمة الأمم المتحدة بمجلس الشورى أو القوة المقننة مثلاً، غير صحيح، وهو ينمّ عن عدم انتباه من يقول بهذا

الأمر إلى تعقيدات العلاقات الدولية. وما سبق مجرد مثال لفهم الموضوع، وإلا لا يمكن المقارنة والتشبيه بين المستوى الداخلي والدولي.

الهدف الثالث: أعتقد شخصيًا أنه أهم هدف، حيث تسعى الدول وبقية اللاعبين الدوليين إلى الاستفادة من المنظمات الدولية لكي تمنح أهدافها وحاجاتها الفردية شرعية جماعية. بعبارة أخرى، تستفيد من المنظمات الدولية كأدوات لتنفيذ سياساتها الخارجية، فمثلًا عمل باكستان بالنسبة إلى كشمير، وتركيا بالنسبة إلى قبرص، عن طريق منظمة المؤتمر الإسلامي، وهما يحصلان اليوم على دعم منظمة التعاون الإسلامي، أي يريدان تحويل هدف وطني إلى هدف جماعي عن طريق منظمة دولية، لأن الهدف الدولي يحظى بالشرعية.

في مجال الحقوق الدولية أيضًا، يحظى التدخل بالشرعية حين يكون جماعيًا وليس فرديًا. إنَّ أحد معايير موضوع التدخل لصالح الإنسانية بعنوانه الجديد «مسؤولية الحماية»، هو أن تكون العملية جماعية، ولهذا تنفق الدول كي يبدو عملها جماعيًا.

كما أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية لم تهجم على العراق بمفردها، بل صنعت ما يُسمى بائتلاف الإرادات، ودفعت من خلاله تكاليف عسكرية ومالية حقيقية. في الحقيقة، لم يكن الائتلاف مفيدًا للولايات المتحدة الأمريكية من الناحية العسكرية، بل حملتها تكاليف أيضًا، لأنها كانت مجبرة على إرسال جنود لحماية كل جندي بلغاري أو أوزبكستاني.

لهذا، إنَّ التَّعَدُّدَ في الأبعاد، والمؤسَّسات المتعدَّدة الأبعاد، والمنظمات الدولية، هي أدوات لصناعة الشرعية. قد تسأل: لمَ تمنح بقية الدول هذه الشرعية؟ أحد الأجوبة هو عندما تمنح دولة ما شرعية، ستنتظر المثل، وستقدم لك تلك الدولة غداً شرعية. قد يكون الأمر في المجالات الروتينية بهذا الشكل، ولكن للموضوعات المهمة أدلة أخرى، وأظنَّ أنَّ أهمَّها هي العلاقة بين الشرعية والسلطة. ولهذا أقول إنَّ الهدف من المنظمات الدولية هو تعديل السلطة، أي أنَّ أمريكا لديها من القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية والإعلامية وغير ذلك، بما يعادل كل اللاعبين الآخرين. فالمنظمات الدولية لم تؤسس لإسقاط هذه القوة، بل إن دورها هو صناعة بعض الأطر لعمل الولايات المتحدة الأمريكية.

لو قارنت حرب العراق الأولى والثانية وحرب أفغانستان، لاحظت أنَّ الولايات المتحدة عملت في العام 1991م، أي في حرب العراق الأولى، لتحرير الكويت بناءً على قرار مجلس الأمن، وقد توقَّفت حين وصلت إلى حدود العراق، لأنَّ شرعية مجلس الأمن وضعت حدوداً للقوة الأمريكية.

يعتقد البعض أنَّ أمريكا توقفت خوفاً من بروز إيران، لأنَّ الأخيرة كانت تريد تولي الشيعة في جنوب العراق، كما كان الخوف من إيران قائماً في العام 2003 أيضاً. قال البعض، مثل شارون، للولايات المتحدة الأمريكية، إنَّ «بغداد عنوان خاطئ»، ويجب الهجوم على طهران.

لهذا كان قلق العام 1991م موجوداً في العام 2003م، عدا أنَّ الولايات المتحدة هجمت على العراق في العام 1991م ضمن إطار قرار مجلس الأمن، بينما فعلت ذلك في العام 2003م خارج ذلك.

لو قارنَّا الهجوم على العراق في العام 2003م بالهجوم على أفغانستان في العام 2001م، سنلاحظ أنَّ الولايات المتحدة هجمت على أفغانستان بواسطة قرار مجلس الأمن. ولهذا، حين أسقطت حكومة طالبان، أقامت اجتماع بُن. وفي هذا الاجتماع، شكّل اللاعبون من أكثر الدول، وبإشراف من الأمم المتحدة، الحكومة المستقبلية لأفغانستان. أما في العراق، فقد شكّلت بصورة أحادية مجلس الحكم الانتقالي، لأنها عملت في المرة الأولى ضمن الشرعية الدولية وفي الثانية خارجها.

لهذا، ورغم أنَّ مجلس الأمن رفض منح الولايات المتحدة تفويضاً لتهجم على العراق، فقد اعترف بعد مدة قصيرة بآثار احتلال العراق. يقول البعض إنَّ الأمر ناتج من السلطة، ولكنني أعتقد أنَّ مجلس الأمن انتبه إلى ضرورة الاستفادة من شرعيته لتعديل السلوك الأمريكي. وكانت النتيجة أنَّ مجلس الحكم الانتقالي لم يكن معيَّناً من الولايات المتحدة فقط، بل أصبح للأمم المتحدة دور فيه.

حضر مندوب الأمين العام، وأقيمت انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة. قد يقول البعض إنَّ هذا الأمر مجرد مسرحية، ولكن الواقع خلاف هذا، لأنَّ اللاعبين الدوليين يرصدون التغييرات بشكل دائم، ويتابعون مقارنتها بمصالحهم. كانت روسيا وفرنسا معارضتين للهجوم

الأمريكي على العراق، وقالتا إنهما ستستخدمان حق النقض، ولكنهما اعترفتا بنتاج الاحتلال الأمريكي بعد شهر. هاجمت الولايات المتحدة العراق في شهر مارس/آذار، وصدر القرار في شهر أبريل/نيسان، أي ثمة علاقة بين الشرعية والقوة، وبالطبع ببعض التأخير، فالمنظمات الدولية تمنح إجراءات الدول شرعية كي تتمكن من التحكّم بها.

لو أردت تحليل سلوك الدول في المنظمات الدولية، يجب عليك الانتباه إلى هذه الأمور، وكذلك يجب عليك الأخذ بعين الاعتبار أثر الأنظمة الدولية، وإلى جانبها المنظمات الدولية كنظام. لو انتبهت إلى كل هذه الأمور، كان بإمكانك توقّع إصدار قرار من مجلس الأمن ضد إيران، أي لو نظرت من خلال إطار العلاقة بين القوة والشرعية، لاستطعت توقّع قرارات العقوبة، وكان بإمكانك من خلال إطار الأنظمة الدولية توقّع موافقة الصين وروسيا على هذه القرارات، لأنّ الأنظمة الدولية ثبتت علاقة قديمة بينها وبين القوة. يختلف الدوران الروسي والصيني في مجلس الأمن عن دورهما في الخارج، فلهما حق النقض في مجلس الأمن، ولا تملكانهما في الخارج، ولهذا لا يمكن مقارنة قوتها في مجلس الأمن بخارجه.

يعتقد البعض أنّ للأنظمة الدولية ظاهر - أو بنية فوقية، كما تقول الماركسية - وباطن؛ الأول هو تعادل القوى، والثاني فهم اللاعبين لمصالحهم. وعندما يتغيّر هذان الأمران يجب تغيير النظام. ولكن الواقع خلاف هذا، لأنّ الأنظمة أكثر ثباتاً منهما، أي أنّ الأنظمة الدولية أكثر ثباتاً من الفترة التي نشأت فيها بفعل المؤسسين.

يمكن الآن أن نفهم سبب ترجيح روسيا والصين لأن تعرض الأمور في مجلس الأمن عوضًا عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كل هذه الأمور من البديهيات.

نعم، عندما يُعرف السبب يبطل العجب. ومن المهم أن نعرف هذه البديهيات في فترة الأحداث، وأن نحلل الأمور ونعمل على أساسها. يجب أن تكون القرارات مبنية على سلسلة من الحقائق. قد تقول إنني سأخذ قرارًا بالرغم من هذه الحقائق، أو أن تتخذ قرارين بعد معرفة الحقيقة بحسب الأولويات والقيم وكيفية التنبؤ بالمستقبل، ولكن عليك أن ترى بشكل صحيح، وأن تعلم أن النظام الدولي يؤدي إلى اختلاف دور اللعب الروسي والصيني في الأماكن المختلفة.

إنّ الأوروبيين ليسوا بهذا الشكل، فقرة الأوروبيين خارج مجلس الأمن أكثر منها في داخله، ولهذا فهم يفضلون بقاء ملف إيران النووي في الوكالة الدولية.

وكيف تسير الأمور بالنسبة إلى أمريكا؟

إنّ قوة لعب الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن أكبر من قوتها في الوكالة الدولية، ولكن قدرتها خارج مجلس الأمن أكثر من داخله حتمًا. يجب تقييم هذه المعادلات والعمل بناء عليها. عندما كان ملف إيران خارج مجلس الأمن، كانت ثلاث دول أوروبية تقف في صف الولايات المتحدة. كانت إحدى المشاكل تتمثل في أنّ هناك ثلاث دول تتفاوض، ولكنها تعلم أنّ الخلاف الأصلي مع

أمريكا، ولهذا كانت مجبرة في النهاية على كسب الرضا الأمريكي. لم يكن لروسيا والصين دور آنذاك. أما الآن، حيث انتقل الملف إلى مجلس الأمن، وأصبح اللاعبون 1+5 أو 3+3، فكانت أمريكا لاعباً غائباً حضر جميع اجتماعات تفاوض الأوروبيين، بينما كان لعب الروس والصين رهناً بانتقال الملف إلى مجلس الأمن.

هل يُعدّ ذلك في صالحنا؟

لا، هذا الأمر في صالحهم. نحن نظنّ أنّه في صالحنا، ولكن إن كان وجود ملف إيران في مجلس الأمن في صالحنا، فسيكون اللعب الروسي والصيني في صالحنا أيضاً، لذا يجب أخذ هذه النقاط بعين الاعتبار لتقديم تحليل مناسب. بالطبع، لا أقول إنّ علينا تجنّب العلاقة مع روسيا والصين.

ذهب الملف إلى مجلس الأمن، ونحن مجبرون على السير في هذا الطريق، ولكنّ ظنّ الكثيرين من الأصدقاء بروسيا والصين قد خاب، وذلك عندما اعتبروا أنهما سيمنعان انتقال الملف إلى مجلس الأمن، أو سيستخدمان حق النقض فيه، وقد ثبت ذلك. في الحقيقة، أخطأوا فهم المصالح الروسية والصينية، كما أخطأوا فهم سلوكهم في المنظّمات الدولية والدبلوماسية المتعدّدة الأبعاد.

تنبّأت قبل تشغيل محطة أصفهان بأنّ البدء بالتخصيب قبل تطبيع الموضوع النووي، سينقل برنامج الملف النووي إلى مجلس الأمن، وستوافق هذه الدول على إصدار قرارات ضد إيران. ومع الأسف، ظنّ الأصدقاء - وقالوها علناً - أنّنا لا نفهم.

هل من الممكن أن نشهد يومًا تكون فيه المنظّمات الدوليّة أكثر من مدير للأزمات؟

إنّ إدارة الأزمات أمر مهمّ، ولكننا لن نشهد أكثر من ذلك في هذه المنظّمات الدوليّة. كما قلت سابقًا، تعدل المنظّمات الدوليّة القوى، وهذه مرحلة من تقدم العدالة، ولكن أن تتقمّص دور حكومة عالمية عادلة تقسم الموارد بشكل عادل، فهذا أمر لا أتخيله. ليست لهذه المنظّمات قوة وأدوات ذلك.

الجدير بالذكر أنّ مستوى السلطات الذي منحتة الدول لهذه المنظّمات سابقًا، غير قابل للمقارنة بما تملكه الآن، أي أنّ الدول كانت ترغب في أن تكون لهذه المنظّمات سلطات أقل بكثير مما تملكه الآن، ولكنّ المنظّمات الدوليّة أنشأت لنفسها سلطات جديدة أكثر بكثير مما كان مقترحًا لها، كأيّ بيروقراطية فعالة. هذه ميزة كلّ البيروقراطيات، وليست المنظّمات الدوليّة مستثناة من هذه القاعدة، ولكن لا أتصور أن يأتي يوم تكون هذه السلطات بديلة من الدولة. كما أنّ الدول تشترك اليوم مع بقية اللاعبين، ولم يعد العمل في المجال الأمني بيدها وحدها، ولكن هذا لا يعني أنّ الدول فقدت دورها. من يدّعي أنّ السيادة ماتت يبالغ كثيرًا. ومن جانب آخر، من يظنّ أنّ السيادة اليوم هي نفسها السيادة في القرن التاسع عشر، فهو على خطأ أيضًا.

لا أقصد أن تحتلّ المنظّمات الدوليّة دور الدول، بل أن تمارس دورًا لصالح الأمن والسلام الدولي، إن لم يكن أكثر من الدول،

فلتكن مثلها. يمكن لهذه المنظمات الدولية أن تغير معاييرها، وجودة عملها، بل حتى دستورها، بحيث يكون لعملها أثر أبرز. هل هذا أمر ممكن؟

من الممكن، ولكن كونها مأمولة أم لا، هو مجال للبحث. ثمة فرق بين الممكن والمأمول. إن اعتقدت أن المنظمات الدولية كانت في بدء تأسيسها صورة للقوى الموجودة، فسيكون تغيير هيكل المنظمات الدولية اليوم سبباً حتى تلعب الولايات المتحدة دوراً أكبر في المنظمات الدولية. عملت الولايات المتحدة لتأسيس ما يسمى بمجموعة العشرين أو المجتمع الديمقراطي، لأنها تريد الاستفادة من قوتها الحالية لصناعة هيكلية تنوب عن هذه القوة.

تقول نظرية الأنظمة الدولية إن النظام أكثر ثباتاً من القوة التي تؤسسه، ولأنه أكثر ثباتاً، تسعى كل قوة لتأسيس نظام دولي في فترة قوتها. يمكن لهذا النظام الدولي أن يكون منظمة أو مجموعة من التشريعات. لذلك، هل من المأمول أن يتم تأسيس نظام دولي جديد في هذه الفترة؟ أعتقد أن هذا السؤال مهم.

يجب أن ندرس السلوك لنعلم هل تسعى أمريكا في هذا الاتجاه أم لا؟ وأعتقد شخصياً أنها تسعى في هذا الصدد، لأن كل الجهد الأمريكي يصب في تأسيس مؤسسات موازية.

في مقابل منظمة الأمم المتحدة؟

نعم، في مقابل الأمم المتحدة وكل الأنظمة الدولية الموجودة. فمثلاً، على الرغم من أن أمريكا متفوقة في كل المؤسسات المالية

والمالية الدولية، فقد تم تأسيس مجموعة العشرين، لأن هذا النظام الجديد يعكس بشكل أكبر القوة الغربية حديثًا، ويحقق أهداف الغرب أكثر من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

قام السيد أوباما بتأسيس مجموعة جديدة للشأن النووي أيضًا، إن كنت تذكر. قام بدعوة رؤساء أربعين دولة حول الأمن النووي. كل هذه الأمور تدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى الاستفادة من قوتها، وتأسيس أنظمة موازية، لأن الأنظمة الحالية تمثل القوى والظروف سابقًا.

لهذا، يجب أن ننظر بعينٍ بصيرة، ونرى اتجاه الأنظمة الجديدة، ونسأل: هل يجب أن نذهب باتجاهها أم لا؟ هل هي مأمولة أم لا؟ قد تكون لدي رؤية بهذا الخصوص، ولكنني لا أبديها. أريد أن أقول فقط، إنه يجب النظر إلى هذه المسائل بواقعية، أي أن نعلم ما هي المنظمات الدولية، ما هي الأنظمة الدولية، وما علاقة القوة بكل منها، ثم نحدد اللعبة.

بخصوص الموضوع السابق، يجب أن أقول: حتى لو كان المسؤولون في بلدنا قادرين على التنبؤ بأن مجلس الأمن سيصدر قرارًا ضدنا، فقد يكون قرارهم المضي في السلوك الحالي.

ولكن الأمر يختلف جدًا حينما يعلمون!

نعم، يختلف الأمر جدًا عندما تتخذ موقفًا على أساس تحليل يقول بعدم صدور قرار عن موقفك المبني على تحليل يقول بصدوره.

قلت في موضوع تاريخ الدبلوماسية المتعددة الأبعاد⁽¹⁾ إن منظمة الأمم المتحدة مرت بخمس فترات تاريخية هي: الحرب الباردة، مناهضة الاستعمار، التعاون المقيد للأعضاء الدائمين، الفترة الانتقالية، وأحادية البعد بعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول. نظرًا إلى العلاقات الوثيقة بين اللاعبين الحكوميين وغير الحكوميين، وفي خضم العولمة والتنمية، وبروز الحاجة أكثر مما مضى إلى الدبلوماسية المتعددة الأبعاد في مستوى العلاقات الإقليمية والدولية، يبدو أن العمليات الأحادية البعد تنخفض بعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، أو هي في حال النسيان، هل تعتقد أن الفكر الأحادي على طريق الزوال؟ كيف ترى مستقبل تعدد الأبعاد؟

أعتقد أن الحكومة الأمريكية، ومنذ بداية الدورة الثانية لتولي بوش رئاسة الولايات المتحدة، توصّلت إلى أن السلوك الأحادي، وخصوصًا من الناحية العسكرية، لا يمكنه تحقيق الأهداف الأمريكية، وله نتائج عكسية أكثر. بدأوا هذا الطريق بتعيين السيدة رايس - وهي موثوقة لدى السيد بوش - في وزارة الخارجية. والأمر المهمّ هذا الصدد هو ثقة بوش بالسيدة رايس.

وهنا، دخلت الرؤية التقليدية إلى الجهاز الدبلوماسي، الذي يعتقد بالدبلوماسية أكثر من القوة للبيت الأبيض، ويعني ذلك أن وزارة الخارجية أثرت في السيدة رايس قبل أن تؤثر هي فيها،

(1) في كتاب «دبلوماسية چند جانبه، پویای مفهومی وکارکردی سازمانهای منطقه ای و بین المللی»، أي: [الدبلوماسية متعددة الأبعاد، حيوية المفهوم، وعمل المنظمات الإقليمية والدولية].

وتمكنت من التأثير في بوش. بهذا، دخلت الولايات المتحدة مرحلة تعدد الأبعاد في الدورة الثانية للرئيس بوش مع قضية إيران.

لقد دلّ الخطاب الأول للسيدة رايس على أنهم شعروا بأنّ الأحادية في الشأن الإيراني له نتيجة عكسية. وقد تمكّنت إيران من البروز كصاحب الحق في المجتمع الدولي، وتحتاج الولايات المتحدة إلى تغيير هذا الموقف. لهذا، وبعد فترة قصيرة من دخول السيدة رايس إلى وزارة الخارجية، تواصلت الولايات المتحدة مع ثلاثة بلدان في الاتحاد الأوروبي، وهو ما لم يكن قائماً قبل السيدة رايس، بل كان الموقف يتسم بالتعارض غالباً.

أدّى هذا التواصل في شهر مارس/آذار من العام 2005م، إلى دعم الولايات المتحدة للمقترح الأوروبي، وسُمح ببيع قطع غيار الطائرات لإيران، ولم تُعارض عضوية إيران في منظمة التجارة العالمية⁽¹⁾. قامت الولايات المتحدة فوراً بتنفيذ الأمر الثاني، وأصبحت إيران عضواً مشرفاً في منظمة التجارة العالمية. ولكن الأمر الأول لم يصل إلى حيز التنفيذ أبداً. كان ذلك بداية ابتعاد الولايات المتحدة عن الأحادية، بغض النظر عما حدث من الناحية العملية.

بالطبع، كانت المصالح التي اكتسبتها الولايات المتحدة من الأوروبيين تعادل أضعاف ما أعطته لهم، بمعنى أن الأوروبيين تعهّدوا للولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من دعمها، بنقل ملفّ إيران

(1) بالإنجليزية:

World Trade Organization (WTO).

النووي إلى مجلس الأمن إن لم تتوقف إيران عن التخصيب. في الحقيقة، دخلت أمريكا معادلة متعددة الأبعاد عوضاً عن أن تضغط لوحدها على مجلس الأمن.

كما قلت سابقاً، يبرر تعدّد الأبعاد السياسات الأحادية البعد، أي أنه يُبرز السياسة الأحادية البعد كأمر شرعي. يمكن ملاحظة هذه العملية في العلاقة بين أمريكا وأوروبا. أقنعت أمريكا أوروبا بمرافقتها، وقد كانت مستعدة لأن تدخل هذه العلاقة بثمن أن تمنح بعض الميزات، وتعديل قليلاً من سياساتها، وتنحّي الخيار العسكري لمدة.

بالنسبة إلى إيران، بدأت هذه العملية في الدورة الثانية لبوش، وتوسّعت بالتدريج في مجالات أخرى، ولا سيما مع انتخاب أوباما، حيث كانت في الحقيقة خطّ النهاية للسياسات العسكرية من الناحية الإعلامية على الأقل.

تغيّرت السياسة الأمريكية في عهد المحافظين الجدد مقارنة بالعهد السابق، إذ لم تتمّ الاستفادة من الأدوات العسكرية، لأنهم استفادوا منها في العهود السابقة أيضاً. كان التغيير هو استفادتهم منها كنظرية لعلاقاتهم، أي أنّ العلاقات الدولية أصبحت مبنية على الأحادية. كانت هذه النظرية أساس علاقاتهم الخارجية، ففي عهد السيد كلينتون، استفادوا من الأدوات العسكرية، ولكن من دون أن تبدو السياسة الأمريكية بهذه الصورة. كان الهدف في عهد بوش تثبيت الهيمنة الأمريكية على هذا الطريق، وقد بدأ فشل هذه

الطريقة بشكل واضح مع نهاية الدورة الأولى من حكم بوش. إنَّ انتخاب أوباما - كما قلت سابقًا - هو أهم دليل على حاجة الولايات المتحدة إلى هذا التغيير.

بعد وصول أوباما إلى البيت الأبيض، أصبح تعدد الأبعاد أساس نشاط الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من أنها لا تزال تستخدم الأدوات العسكرية. إن موضوعنا ليس ترك الأمريكيين للأدوات العسكرية، بل أنهم كانوا يعكسون سياسة بلدهم بشكل مخالف للصورة الحالية. كانت الصورة في عهد بوش تتمثل في إصرارهم على اتباع سياسة أحادية. منذ الدورة الثانية لبوش، وفي الدورة الحالية لأوباما، تغيّرت هذه السياسة، أي زالت السياسة الأحادية، وأصبح تعدد الأبعاد أساس السياسة الخارجية بالتدريج.

في خطاب أوباما حول عالم خالٍ من السلاح النووي، يمكنك مشاهدة عمل الفريق الأمريكي في اجتماع مراجعة معاهدة NPT في العام 2010م، وسلوكهم في الشرق الأوسط، وعلاقتهم بالمنظمات الدولية وغير ذلك. ويمكنك أيضًا مشاهدة سلوكهم في السياسة الخارجية، واعتمادهم على تعدد الأبعاد. لذا، إن أردت تأليف ذلك الكتاب مجددًا، يجب عليك إضافة فترة جديدة، هي زوال الأحادية من السياسة الخارجية، وظهور تعدد الأبعاد بالشكل الأوروبي.

ما هو توقّعك؟ هل تُحتمل عودة الأحادية في ظروف خاصة، وخصوصًا الأحادية ذات النوع الخشن، والخاصة بسياسة بوش؟ استبعد ذلك، إلّا بتغيير هائل في المستوى الدولي أو حدث يجبر

الأمريكيين على تهدئة الرأي العام بعمل أحادي، لهذا أستبعد أن تكون الأحادية خياراً يتجهون نحوه. في عهد بوش، كانت الظروف مؤاتية لخيار قائم على الأحادية. في الحقيقة، وقر الحادي عشر من سبتمبر/أيلول هذا الخيار. وفي الدورة الثانية لبوش وأوباما، لم يعد للأحادية وجود، لأن هذا الخيار فاشل، ولكن الظروف قد تجبرهم عليه.

لا أقصد بهذه الظروف ظروفًا دولية، بل قد تجبرهم على ذلك حالة في الداخل الأمريكي. يعتقد البعض أن جميع السياسات في هذا البلد تنتهي بالسياسة الداخلية، حتى إنهم كثيراً ما يستخدمون هذه العبارة «جميع السياسات محلية»⁽¹⁾. لهذا قد تبرز هذه الضرورة. ولكن في غيابها، وبحسب الظروف الدولية وحالة العلاقات الدولية الآن، لا أظنّ بعودة الأحادية، لأنّ الأحادية لم يعد لها مفهوم ولم يعد لدينا لاعب قوي. في الحقيقة، إنّ تغيير نوع اللاعبين في المنصة الدولية، وبروز اللاعبين غير الدوليين واللاعبين من غير الدول⁽²⁾ في المجتمع الدولي، أسّسا لظروف جديدة فقدت بها الأحادية مفهومها.

لو تمكنا من تلخيص العولمة في ثلاثة مجالات، سيكون المجالان الثقافي والبيئي أهم مجالين بعد المجال الاقتصادي. نظراً إلى المخاطر التي تحيط بكوكب الأرض، مثل خطر الاحتباس الحراري

(1) بالإنجليزية:

All politics are local.

(2) بالإنجليزية:

Non state actors.

وضرره، وثقب طبقة الأوزون، والأمطار الحمضية، وزيادة غازات الاحتباس الحراري، وتعرية التربة والمساحات الخضراء، وأزمة المياه، هل تعتقد أنّ العمليات اللاحقة ستبرز العلاقات الدولية بشكل متعدّد الأبعاد بصورة أكبر، وسيكون التعاون بين اللاعبين الحكوميين، بل غير الحكوميين، أوثق مما سبق؟

إنه أمر طبيعي. ففي بعض المجالات، مثل المجال البيئي، يبدو واضحاً أن لا خيار سوى تعدد الأبعاد، على الرغم من أنّ الدول تؤمن بهذا الأمر، ولكنها لا تزال تعمل من أجل مصالحها بشكل أحادي، أي لعبة «ربح - خسارة»، لأنّ تعدد الأبعاد يعني أنّك مجبر على حفظ مصالح الجميع أو التنازل عن لعبة الـ«ربح - خسارة». في الكثير من المجالات، مثل البيئة، ثمة إيمان الآن بأنّ المصالح عامّة، فلا يمكن أن تكون المصلحة إلى جانبك وأن تتسبب بخسارة الآخرين، ولكن مع الأسف، لا تزال اللعبة السابقة تمارس عملياً، أي لعبة الـ«ربح - خسارة».

من المهم الانتباه إلى أمر من حيث المفهوم، وهو عدم رسوخ المصلحة العامة في مجال الأمن من الناحية النظرية، فالمصالح عامة، ولا يمكن لبلد أن يلعب بشكل «ربح - خسارة»، بينما تُعدّ هذه النظرة موجودة في بقية المجالات من الناحية النظرية، ولكنها لا تُراعى عملياً، كما أنّها لا تزال غير موجودة حتى من الناحية النظرية في مجال الأمن.

وأعتقد أيضاً أنّ ثمة تغييراً هاماً سيحصل لو وصلنا من الناحية النظرية في مجال الأمن إلى أن الأمن عالمي أيضاً، وكذلك الاقتصاد والبيئة والثقافة.

أعتقد أنَّ القبول بهذا الأمر سيكون نقطة البداية لتغيير جذري، ولكنَّ البداية بهذا القبول يتمُّ على مراحل. وعلى الرغم من القبول بحقيقة عالمية البيئة، فلا زلنا في مستوى العمل نسعى برؤية ضيقة بالنظر إلى المصالح الوطنية أو مصالح مجموعات الضغط، علماً أنَّ الجميع متفق على المستوى النظري حول نظرة عالمية للبيئة، ذلك أنَّ البيئة عالمية، ولا تستطيع أن تكون وطنية أو إقليمية.

هل تؤدي مجموع هذه الأمور إلى تعزيز الدبلوماسية المتعددة الأبعاد؟

يساعد مجموع هذه الأمور على فهم استحالة تجنب الدبلوماسية المتعددة الأبعاد، ولكن مستوى تقويتها عملياً هو أمر آخر، يرجع إلى موضوع السيادة في نموذجها الحالي. ولكنَّ المجموع يبرز استحالة تجنب الدبلوماسية المتعددة الأبعاد في مجالات مختلفة، وخصوصاً في المجال الأمني.

ما هو تقييمك للتغيرات المفهومية والتاريخية للدبلوماسية المتعددة الأبعاد في العلاقة بين سيادة الدول؟ هل صحيح أنَّ الدبلوماسية المتعددة الأبعاد، مترافقةً مع عوامل أخرى، ساعدت على تآكل السيادة الوطنية الناتجة من صلح وستفاليا في العام 1648م⁽¹⁾؟

إنَّ العلاقة بين السيادة والدبلوماسية علاقة طريفة جداً، فلعلها

(1) صلح وستفاليا أو Peace of Westphalia: اسم يُطلق على أول معاهديتي سلام تمَّ توقيعها في العام 1648 لإنهاء حرب الثلاثين عاماً في الإمبراطورية الرومانية، وحرب الثمانين عاماً بين إسبانيا ومملكة الأراضي المنخفضة المتحدة. يُعتبر هذا الصلح أول اتفاق دبلوماسي في العصور الحديثة، وقد أرسى نظاماً سياسياً مبنياً على سيادة الدول.

تُعتبر أحد أهم مظاهر السيادة، وأهم مظهر خارجي للسيادة. لهذا، تُعد علاقة السيادة والدبلوماسية وثيقة، كما أن علاقة الدبلوماسية المتعددة الأبعاد بالسيادة بمفهومها في وستفاليا وثيقة أيضًا.

نظرًا إلى ظهور مفهوم الدول - الشعوب كمظهر للسيادة في صلح وستفاليا - أصبحت للدبلوماسية المتعددة الأبعاد إمكانية الظهور في المنصة الدولية، لأنّ هذه العناصر التي نعرفها بالدولة أو الشعب، هي التي تستطيع اللعب في المنصة الدولية. لذا، تُعد الدبلوماسية والسيادة معجونةً واحدًا، كما أنّ الدبلوماسية المتعددة الأبعاد معجونة بالدولة والشعب. ليست الدبلوماسية المتعددة الأبعاد أسلوبًا لثورة في السيادة، بل هي طريقة لاستمرار السيادة.

كما قلت سابقًا، إنّ السيادة بحاجة إلى تعدد الأبعاد لحل مشاكلها، وذلك يرجع إلى ثلاثة أسباب هي: أولاً، عدم قدرتها على إنجاز جميع المهام بمفردها، ثانيًا: الوقاية من السلوك الأحادي لدى البقية، وثالثًا: إيجاد تبرير متعدّد الأبعاد لمصالحها.

في الحقيقة، وُجدت الدبلوماسية المتعددة الأبعاد لخدمة السيادة، لأنّ السيادة هي روح الدّول والشعوب وهويتهم، وهم حساسون بالنسبة إلى هذا الجانب، ويعملون بحذر فيما يخصّ التنازل عن جزءٍ منها. هذا بخلاف رؤية الفدراليين الذين يعتقدون أنّ نظام الحكم صاحب السيادة، يمكنه التنازل عن جزء كبير من سيادته إراديًا. على أي حال، وُجدت الدبلوماسية المتعددة الأبعاد لتخدم السيادة في حلّ مشاكلها.

بخلاف ظلّ الكثير من الأشخاص، لم يكن من المقرر أن تحل المؤسسات المتعددة الأبعاد مكان الدول. فكما قلت، هذه الصورة عن الدبلوماسية المتعددة الأبعاد والمنظمات الدولية خاطئة. ولكن الحدث المهم طيلة القرنين الماضيين أو القرون الثلاثة الماضية من عمر الدبلوماسية المتعددة الأبعاد، هو أنّ السيادة لم تتمكّن من حصر المنظمات الدولية في الحدود التي أرادوها لها، على الرغم من العديد من الأسباب التي تدخلت في هذا الصّد، وأهمّها في العصر الحديث، العولمة.

إنّ عولمة التجارة ليست ظاهرة جديدة، بل يعود تاريخها إلى أوائل القرن العشرين، إذ رافقها نوع من تغير مفهوم السيادة. قد تقول إنّ هذا التغير في المفهوم نوع من التآكل، وقد يود شخص أن يتجاوز ما أقول، ليدعي أنّ التغيّر في مفهوم السيادة، ليس تآكل السيادة بل استمرارها، فلو لم يكن هذا التغير، لما بقيت السيادة أصلاً. لذا كانت السيادة مجبرة على قبول هذا التغير ليستمر مفهومها. في الحقيقة، عمل هذا التغير في اتجاه تقوية السيادة، وليس تآكلها.

ومهما يكون الاسم الذي تطلقه عليها، من تغيير السيادة وتآكله حتى تحديثها، فإنّ المتيقن هو أنّ السيادة التي نتحدث عنها اليوم تختلف بشكل جذري عن السيادة في القرن التاسع عشر في مجال السلطات ومستوى المسؤولية. وهكذا - كما أعتقد شخصياً - تغيرت السيادة من السلطة إلى المسؤولية، وإن كنت تعرف السيادة في يومٍ ما كسلطة، فيجب عليك اليوم أن تعرفها بالمسؤولية.

ذات يوم، كانت السيادة تعني السلطة الكاملة في مجال العلاقات الخارجية، وكان من الممكن استخدام أي أداة لتنفيذ هذه العلاقة، ومن هذه الأدوات، الحرب بشكل أولي. كانت السيادة تتمتع بسلطة أكثر حزمًا في السياسة الداخلية، ذلك أنها كانت قادرة على القيام بأي فعل تجاه رعاياها. في تلك الأيام، كان الناس رعايا هذه السيادة، ولم يكن لهم أهمية في المجتمع الدولي. في الحقيقة، كانت أهميتهم تابعة لأهمية السيادة التي ينتمون إليها. لذا كان التعامل مع الشأن الداخلي يتسم بالسلطة الكاملة، وكيفية التقدم بالأهداف الخارجية يتمتع بسلطة شبه كاملة.

تغيّرت هذه السلطة في الجانب الخارجي تدريجيًا، إلى أن مُنح العمل العسكري والحرب كأداة للسياسة الخارجية في ميثاق كيلوغ برييان في العام 1928م. بعد ذلك، تمّ التأكيد على هذا المنع في ميثاق الأمم المتحدة، بخلاف الصورة التي تقول إنّ ميثاق الأمم المتحدة هي التي ابتكرت منع الحرب، بل يعود المنع في الحقيقة إلى الاتفاقية المذكورة. بحسب الميثاق، إنّ الدفاع الشرعي هو الحل البديل بعد كل الإجراءات الجماعية في الفصل السابع، ولا يمكننا أن نتصور أنّ منع اللجوء إلى العنف مبني على توفير نظام أمن جماعي، لأنّه كان قائمًا قبل ذلك أيضًا. لهذا، فإنّ هذا الجزء من السيادة تغيّر قبل الميثاق، وبقي التغيير بعد ذلك.

من ناحية أخرى، كانت السيادة في السلطة الداخلية أيضًا، وكانت الدول تتمتع بسلطة كاملة وأكيدة. كما لم يكن من الممكن

التدخل في شؤونها بأي شكل، وقد حاز هذا الأمر التأكيد حتى في ميثاق الأمم المتحدة. إن المجالين المهمين اللذين قد يمكن التعبير عنهما بالتدخل، أي حقوق الإنسان ونزع السلاح، كانا فقط يحملان عنوان التعاون والتوافق الفكري والإرشاد والاقتراح.

ولكننا نشهد اليوم تطوراً في مجال حقوق الإنسان، حيث انتقلت من مرحلة الترويج، والتي كانت مجرد تعاون وتوافق فكري، إلى مرحلة الدعم، حيث يتم ذكر أسماء منتهكي حقوق الإنسان، وأصبحت اليوم في مرحلة التدخل والمحاكمة، وهو ما يعتبر من آثار عقد التسعينيات.

إنّ التدخل بعنوان «مسؤولية الحماية» يعود إلى نهاية التسعينيات وبداية القرن الجديد، بحيث أصبح رسمياً في العام 2005م. هذه التغييرات هي إحدى علامات انخفاض السيادة في مجال حقوق الإنسان، وفي مجال نزع الأسلحة، على الرغم من عدم حدوث أي تدخل سابقاً. كما نشهد اليوم تدخلاً عبر التفتيش ضمن إطار الاتفاقيات الدولية أو ضمن قرارات من مجلس الأمن.

تدلّ هذه الأمور على صورة جديدة للسيادة، حيث تبدّل مفهومها من السلطة إلى المسؤولية. وكان عنوان «مسؤولية الحماية» ناتجاً من هذا التغيير. إنّ السيادة مسؤولة عن حماية رعاياها، ولكن هذه المسؤولية ليست حكراً عليها، ذلك أنّها إن لم تتمكن من ذلك، يجب على الآخرين القيام به. في الحقيقة، يُعدّ هذا الأمر تطوراً جذرياً في مفهوم السيادة، وإن كنا لا نريد منحه

ثقلًا قيمياً، فسنقول عنه إنه «تغيير»، وإلا يمكنه أن يكون تآكلًا أو استمرارًا أو تقوية.

يعتقد الكثيرون بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول أن روحًا جديدة بُعثت في السيادة الوطنية ودور الدولة. لو انتهت إلى المرحلة السادسة للمنظمات الدولية - وهو ما أشرت إليه في السؤال السابق - أي مرحلة العودة إلى تعدد الأبعاد، ستلاحظ دخول اللاعبين من غير الدول إلى مجال الأمن أيضًا، وهو ما يدل على عدم إمكانية عودة تغيير مفهوم السيادة إلى الوراء.

قد تكون ثمة فترات تظهر فيها الأحادية، أو تبرز الدول الوطنية كأنها اللاعب الأصلي أو اللاعب الوحيد - لأن الدول الوطنية لا تزال اللاعب الأصلي - ولكن التغييرات تبقى جذرية، بحيث تكون هذه الفترات عابرة. ولهذا أعتقد أن مفهوم السيادة لن يعود إلى الوراء.

بحسب تآكل المفهوم التقليدي للسيادة، والتعرية التدريجية لسيادة الدول، نشهد إعادة لتعريف السيادة. وبحسب هذا التعريف تكتسب الدول سيادتها من الشعب. نرى هذا الموضوع جليًا في تقرير العام 2004م للجنة العليا التي اختارها الأمين العام للأمم المتحدة بعنوان «دراسة التحديات والفرص العالمية». ومن ناحية أخرى، نشهد في العالم الثالث غالبًا سلطة الدول؛ دول تعتقد بشكل واضح أن مصدر سلطتها وشرعيتها يعود إلى الشعب بشكل جزئي فقط، وكمثال ذلك، هو التغييرات الإقليمية، وهروب الشعوب من أغلال السیادات

المستبدة. هل يمكن تخيل مستقبل النظام الدولي على أساس سقوط الأنظمة المستبدة وإعادة تعريف مفهوم سيادة الدول؟

إنّ وجود بعض الدول المستبدة لا يعني توقف انخفاض دور السيادة، فالأخيرة تتجه من السلطة إلى المسؤولية، وبغض النظر عن الرؤى السياسية، فإن هذه الحركة إيجابية. ومن الطبيعي استغلال هذا الأمر سياسيًا، كما نرى ازدواجية المعايير في مقاومة الشعوب للدول المستبدة، والأمثلة واضحة. يدل هذا الموضوع على الجهود المبذولة لتقييد مساءلة السیادات، ولكن يبدو أنّ عولمة الثقافة والاتصالات والمعلومات، وكذلك العواطف، ستؤدي إلى فشل الدول المستبدة في تحقيق مصالحها الوطنية على الأمد البعيد.

قد تكون هذه الحركة خطيرة ومليئة بالتوترات. وكما قلت سابقًا، تعدّ الفترات الانتقالية مليئة بالمخاطر دائمًا. وبحسب التعبير القرآني: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾⁽¹⁾؛ إنها من علامات القدرة الإلهية، فإله يزيل ملوكًا ويستخلف آخرين. هذه الأمور تحدث في الفترات الانتقالية غالبًا، لهذا لا بد من أننا سنواجه المخاطر والتحديات، ولكن يبقى الأساس هو أن السيادة تنتقل من السلطة إلى المسؤولية، وهي حركة نحو التطور.

(1) سورة آل عمران، آية 140.

إدًا، هل تعتقد أنَّ السيادة ستبقى موجودة لفترة غير محددة؟

لا يمكن التحدث عن الموضوع وكأنه خالد، لأننا إن آمنا بظهور المخلص أي الإمام المهدي عليه السلام، فسيكون العالم مختلفًا عند ظهوره عن شكله الحالي. لهذا يجب أن نقبل بأنَّ العالم يتجه إلى نوع آخر من العلاقات. ومن الحتمي ظهور نوع جديد من العلاقات. ما أودّ قوله هو أن تغيير النموذج - حتى وإن لم نكن نعتقد بجبر التاريخ - حتمي في العلاقات الدولية، وأعتقد أنَّ الحركة من السلطة إلى المسؤولية، هي مفهوم قائم ضمن هذا الإطار.

في المجتمع المأمول؛ «مجتمع الحكومة الإسلامية في عصر ظهور الإمام المهدي عليه السلام»، ستكون العلاقات الإنسانية بديلاً من سلطة الأفراد. كانت العلاقة في عصر الرسول صلى الله عليه وآله سبباً لمحاسبة أعرابي للنبي، ومنع النبي أصحابه من التعدي عليه؛ لأنَّ الرسول صلى الله عليه وآله، وهو مبعوث الإله، يرى نفسه مسؤولاً أمام المجتمع، ويقول: «دعوه يسأل ويبرز ظلامته». لو كنا نعتقد أننا نريد العودة إلى هذا المستوى، فيجب أن ننظر إلى هذه الحركة بشكل إيجابي.

أنا أسعى إلى إبراز آرائي من دون قيم. في الحقيقة، سيبقى مبدأ السيادة ومبدأ الدول - الشعوب اللاعبين الأساسيين على المنصة الدولية لمدة جديرة بالملاحظة، ولكنها قابلة للتنبؤ. بالتأكيد، لن تكون اللاعب الوحيد، لأنَّ على المنصة الدولية الكثير من اللاعبين المؤثرين، وعددهم في تزايد. أظنُّ أنَّ مفهوم سلطة السيادة، أو السيادة بمعنى السلطة، يتجه نحو الزوال. قد تتواجد دول مستبدة،

ولكنها ستفقد شرعيتها، وهو ما يوفر لها أرضية تقييد وجودها في المجتمع الدولي.

كيف ترى علاقة تغيير مفهوم السيادة بضغوط الضمير اليقظ للمجتمع العالمي بالنسبة إلى حقوق الإنسان؟

يجب أن نفصل بين هذين الموضوعين، وخصوصاً في البيئة السياسية لبلدنا. ونظراً إلى تغيرات المجتمع العالمي، ومنها عولمة المشاعر والإحساسات، لم يعد موضوع حقوق الإنسان شأنًا داخليًا، بل أصبح، طوعاً أو كراهيةً، موضوعاً عالمياً. وقد اقترن هذا الموضوع بعملية العبور من السلطة إلى المساءلة والمسؤولية، بل إن مسألة حقوق الإنسان من أبرز مظاهره.

إن الموضوع الآخر هو الآليات الدولية لاستحقاقات حقوق الإنسان، ويجب أن لا نخلط بين عولمة حقوق الإنسان، وكونها قلقاً مشروعاً للمجتمع العالمي، وبين الآليات المستحدثة لتتبع هذه الحقوق، لأن هذه الآليات تعاني نقائص جذرية، وهي أدوات لعبة سياسية.

في الحقيقة، يتم الطعن في أصل موضوع حقوق الإنسان بهذه الآليات، وهو قلق شرعي للمجتمع العالمي. ولذا، يجب أن نفصل بين هذين الموضوعين بشكل كامل. تعمل آليات حقوق الإنسان بشكل انتقائي جداً، وتدخل فيها الكثير من الملاحظات السياسية، ولكن هذا لا يعني أن أصل حقوق الإنسان التشريعي سيقع تحت هذه الظروف.

من المواضيع الجدلية في ميثاق الأمم المتحدة، منع الحرب، ما عدا في حالة المبادرة الجماعية لحفظ السلام، أو الدفاع المشروع مقابل هجوم عسكري، وهو ما يُعرف بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. كيف يمكن التوفيق بين مساواة السيادات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية؟

لا ترتبط هذه المواضيع ببعضها البعض، فمنع الحرب ومساواة السيادات وعدم التدخل، هي مواضيع مستقلة. تحدثنا فيما سبق عن عدم التدخل، وهو من أهم أعمدة السيادة سابقاً، وقد تعرّض للتآكل بالتدريج. في إحدى الفترات، كان من المستحيل التدخل في الشأن الخارجي لأي دولة، وكان للدول الحق في القيام بأي عمل، ولكن الحرب مُنعت فيما بعد، وقُيّدت السلطة الخارجية للدول، أي تحركت الشؤون الخارجية الخاصة بها من السلطة إلى المسؤولية. في الشأن الداخلي أيضاً، تمّ تقييد السلطة في مجالات عدة، مثل حقوق الإنسان ونزع الأسلحة. هكذا تمّ تغيير مفهوم التدخل.

إنّ أبرز تعديل أو تغيير للسيادة يقع في مجال عدم التدخل في الشؤون الخارجية والداخلية. أما موضوع تساوي السيادات، فهو جانب آخر لعدم التدخل، لأنّ الدول تتمتع بتساوي السيادة من حيث قواعد المنظمات الدولية وقواعد ميثاق الأمم المتحدة. لهذا، لا يمكن لهذه العناصر المتساوية في السيادة التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض أو محاكمة بعضها البعض، ولكننا نرى تغييراً في مجال تساوي السيادة، والتي تنبعث منها الحصانة الدبلوماسية، وحصانة مسؤولي الدولة، وحصانة السيادة.

فمن ناحية، أُثير موضوع المحكمة الجنائية الدولية التي تتمتع بسلطة دولية. ومن ناحية أخرى، أُثير مفهوم جديد باسم «السلطة العالمية»، يمكن بموجبه أن تحاكم محكمة بلد ما أشخاصاً من بلد آخر، من دون أن تكون بينهما علاقة، بمعنى أن الجرم حدث في مكان ما، وكان المتنازعون من بلد آخر، ولا تربطهم علاقة ببلد المحكمة. فمثلاً، تقيم حكومة بلجيكا جلسات محاكمة أرييل شارون، لأنه ارتكب جرائم ضد أشخاص - ليس لهم علاقة ببلجيكا - ولكن ذلك يتم نظراً إلى بروز مفهوم جديد هو «السلطة العالمية» و«السلطة الدولية»، تتمتع بها المحكمة الجنائية الدولية. إن هذه المواضيع جديدة في مجال استقلال السيادة، وضمن موضوع تغيير السيادة. شخصياً، أرى تغيير السيادة بشكل جذري في موضوعين: الأول هو استقلال السيادة، والآخر في مجال عدم التدخل (السيادة الخارجية).

أما الحرب، فهي موضوع يمكن تناوله بشكل منفصل تماماً. إن أحد أبعاد منعها، هو تقييد السيادة في مجال العلاقات الخارجية، ومنع الحرب إلا في حالات الدفاع الشرعي، ما يعني فقدان السيادة لسلطتها الكاملة في مجال العلاقات الخارجية، الأمر الذي يعود إلى أوائل القرن العشرين. هذا فيما يخص سؤالك حول موضوع السيادة.

أما الحرب، فأعتقد أنها فقدت ميزتها السياسية، ولم تعد أداة مناسبة للعلاقات الخارجية، ولكن ذلك لا يعد حدثاً جديداً، بل يعود إلى الحرب العالمية الأولى، ولهذا مُنعت الحروب. ولم يكن اتخاذ عدد من الحقوقيين لهكذا قرار عبثاً، حيث تيقن السياسيون أن

الظروف تغيرت، وأنَّ كلفة الحروب كأداة للسياسة الخارجية أصبحت أكثر من فوائدها، وفهموا أنها لم تعد كالسابق، حين كانت لازمةً لحفظ النظم الدولية في نظام تعادل القوى.

لذا، كانت المادة الأولى في ميثاق باريس في العام 1928م، أو ما يسمى بميثاق كيلوغ بريان، هي «استنكار الدول الموقعة عليه اللجوء إلى الحرب لتسوية الخلافات الدوليّة». ولكن لم اتخذوا هذا القرار؟ في الحقيقة، لوجوبه سياسيًا، وليس لحب الإنسانية أو النموذجية. أظنُّ أنَّ أساس هذا القرار كان الضَّرورة السياسيّة، ولكن قد يقال في الإعلام إن جزءًا منه حبٌّ للإنسانية!

رغم ذلك، عندما ظنَّت الدول أنَّها قادرة على تحقيق نصر سريع في الحرب، أخطأت في الحسابات، فكانت حروب القرن العشرين، ولكنَّ الحقيقة هي أنَّ انعدام جدوى الحرب بقي مستمرًّا، ولهذا نلاحظ كَلِّما تقدمنا رغبة الدول في النصر السريع في الحرب. إنَّ نظرية النصر الخاطف التي يتبعها الأمريكيون ناتجة من العولمة، ومنها عولمة المشاعر، التي تمنع خوض الدول لحروب طويلة المدة. هذا موضوع آخر، ويمكن تأليف كتاب حوله.

ما هي أهمُّ الأزمات الأمنية في العالم حاليًّا؟ وكيف تصنّفها؟

لو نظرنا إليها بالرؤية الكلاسيكية، فإنَّ أهمَّ أزمة أمنية في العالم حاليًّا تتمثل بدخول اللاعبين من غير الدول إلى منصة الأمن الدولي.

هل أصبح دخول هؤلاء اللاعبين أزمة؟

تتمثل الأزمة الأساسية بدخول هؤلاء اللاعبين إلى منصة الأمن الدولي، أي خروج احتكار اللعب في مجال الأمن من يد الدول، ودخول لاعبين من غير الدول في هذا المجال. بحسب الرؤية الكلاسيكية، تخلق هذه الحالة ظروفًا جديدةً وأزمةً جذريةً.

في اعتقادي، أصبح الأمن عالميًا إلى درجةٍ لا يكون جمعه - مثل البيئة - مساويًا لصفر. في الحقيقة، يكون مجموعُه إيجابيًا أو سلبياً. ولذلك، إنَّ أكبر أزمة لدينا هي أزمة حوار أو أزمة مفهوم، أي فهم حقيقة عولمة الأمن.

توجد ثلاث نظريات أصلية في الحقوق الدولية والعلاقات الدولية فيما يخص نزع الأسلحة وكيفية التعامل مع أسلحة الدمار الشامل. تقول النظرية الأولى إنَّ التحكُّم بالأسلحة يخلق النظام، وتعتقد الثانية أنَّه يزيل النظام، وترى الثالثة أنَّ نزع السلاح ممكن عن طريق نشاطات حقوق الإنسان والحقوق الإنسانية. بماذا تعتقد؟ وماذا يقول ميثاق الأمم المتحدة في هذا الخصوص؟

بحسب النظرية المبنية على فكرة الردع، تمنع الدول الحربَ بقوتها، وتُتقيها بتخزين القوة، لأنَّها ستخشى أيَّ هجوم عليها. هذه النظرية بارزة في مجال السلاح النووي بشكل أكبر، لأنَّ الدول التي تحصل على هذا السَّلاح، تتصرف بمسؤولية أكبر، وتنتبه إلى مخاطر الاستفادة منه.

لا يبدي المؤمنون بهذه النظرية معارضة لحصول إيران على السلاح النووي، فأساس رؤيتهم قائم على أن إيران النووية ستعمل بمسؤولية أكبر في المنصة الدولية. ولإثبات هذه الرؤية، يضربون الهند وباكستان وعلاقة القوى العظمى، شاهداً على عقيدتهم. ببعض من التسامح، تُسمّى هذه النظرية بنظام الجنون⁽¹⁾، وهذا يعني أنك تحصل على الأمن بالسلاح النووي عندما تدخل المعادلات الاستراتيجية، وتكون لديك الضمانة بأنّ اعتداء العدو لتدميرك سيعني دماره أيضاً، أي تدمير الجانبين.

تعتقد النظرية الأخرى أنّ جمع السلاح بنوعيه؛ أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية، سواء كان بشكل عشوائي أو بشكل عسكري - صناعي، كما كان يحصل من الستينيات حتى الثمانينيات، للتقدّم بالمصالح، سيؤدي حتماً إلى خلق أزمة ثقة وصدّام. إنّ أساس نظرة الأمم المتحدة إلى نزع الأسلحة يميل إلى هذه النظرية، وثمة إشارات إليها في ميثاق الأمم المتحدة. في الحقيقة، لقد توّصّوا إلى أنّ تقليل تكاليف التسليح، والوقاية من أسلحة الدمار الشامل، والشفافية بالنسبة إلى الأسلحة التقليدية، يمكنها تخفيف القلق والحروب والصدّام في المجتمع الدولي.

إنّ هاتين النظريتين موضوع بحث بين المفكرين منذ عقود، حيث تسعى كلّ مجموعة إلى إثبات نظريتها، ولكنها لا تستطيع

(1) بالإنجليزية:

Mutually Assured Destruction (MAD).

إقناع المجموعة الأخرى بخطأ النظرية المقابلة. ومن الطبيعي، أن تتجه الدول إلى النظرية الأولى بشكل أكبر، أي أن تجمع أكبر كم من الأسلحة، ولكن ذلك لن يكون دليلاً للقول إن الدول تسعى إلى جمع السلاح، فإن الطريقة المناسبة للحصول على الأمن هو الردع. وعلى أي حال، لا أريد أن أقول أي النظريتين صحيحة.

إنَّ النظرة الإنسانية تكمن في السعي إلى الجمع بين النظريتين، بمعنى أنَّها، ودون أن تدخل في موضوع فائدة السلاح أو خطره، تقول بمنع الأسلحة الذي يتعدى أثرها ضرورة الحرب، أي منع الأسلحة التي تشكل خطراً شاملاً يتعدى ضرورات أهداف الحرب، مثل القنابل الحارقة والأسلحة الكيميائية. ولكنني أعتقد شخصياً أنَّ الدخول في مجال ضرورات الحرب بهذه النظرة الإنسانية، سيجعل كلَّ شيء قابلاً للتبرير.

في الحروب الحالية، يقال لإصابة غير العسكريين «أعراضاً جانبية»، بينما في الكثير من الحالات، كما رأينا في أفغانستان والعراق، تزيد إصابات غير العسكريين في مقابل إصابة عدد أقل من المحاربين، وترتفع أعداد القتلى من المدنيين في مقابل أعداد أقل من المقاومين - يمكن أن تسميهم بالإرهابيين أو المحاربين، أيًا يكن اتجاهك - إنَّ أثر الحرب في المدنيين أكبر من أثره في العسكريين. ولهذا، يبدو أن التأكيد على الملاحظات الإنسانية غير كافٍ، على الرغم من أنَّه ضروري.

هذا هو الموضوع بشكل عام من دون الدخول في التفاصيل. ومن الطبيعي، أنك عندما تريد تناول أي موضوع بشكل عام، فعليك أن تلخصه وتبسطه للغاية، ذلك أن كلاً من هذه المواضيع معقد أكثر من قدرتنا على التحدث عنه هنا، لأنه يحمل في طياته موضوعات أخرى نستطيع مناقشتها في الصفوف الدراسية. أما في حديث عام، فإننا نتحدث عن مظاهرها، ولا نستطيع تناولها من جميع الجوانب.

من المبادئ التي قادت سيادة الدول وحرّيتها في مجال الأسلحة، عملية نزع الأسلحة والسيطرة عليها دولياً. تحدثنا في السابق عن مبدأ سيادة الدول، ومنه موضوع نزع الأسلحة والسيطرة عليها، الذي يعرّض سيادة الدول لأزمة. أولاً: حدثنا عن هذا المبدأ، وهل ساعد نزع الأسلحة والسيطرة عليها على السلام والأمن الدوليين؟ وكيف كانت هذه المساعدة (إن حصلت)؟

الموضوع الأول: تعرّضت الصورة الكلاسيكية القديمة للسيادة لتغيير جذري في مجالين: المجال الأول هو حقوق الإنسان، والآخر هو مجال نزع السلاح. في المجالين، يمكنك ملاحظة تغيير مفهوم السيادة من السلطة إلى المسؤولية، أي تغيير حقوق الإنسان من شأن داخلي إلى إدانة غير محصورة في انتهاكها فقط، بل يمكن محاكمة منتهكي حقوق الإنسان في المحاكم الدولية والداخلية وفقاً لأساس مبدأ السلطة العالمية. تسمح السلطة الدولية للمحاكم الدولية بالعمل وفق هذا المبدأ، كما تسمح به السلطة العالمية للمحاكم المحلية. إن التغيير من

السلطة والحصانة إلى المسؤولية والمساءلة، موضوع مهم جداً، وخصوصاً في مجال نزع السلاح.

بالنسبة إلى هذا المجال (نزع السلاح)، فإنه يُعدّ في بعض الحالات أهمّ من حقوق الإنسان، لأنّه يدخل ضمن أمن الدول. يتحدث ميثاق الأمم المتحدة عن اقتراحات للدول في مجال تحديد الأسلحة، ولكننا دخلنا تدريجياً في نطاقات أخرى. ففي البداية، أصبحت الدول تحت الرقابة، بحسب إعلان الدّول عن فعاليتها، مثل الـ NPT ونظام الضمانات، ثمّ توسّعت هذه الرقابة اليوم لتصبح رقابة تدخلية، مثل اتفاقية منع الأسلحة الكيميائية، واتفاقية المنع المطلق للتجارب النووية، والبروتوكول الإضافي، وسائر الآليات المتعلقة بالأسلحة البيولوجية، والتي لا تزال قيد الدراسة.

من ناحية أخرى، فإننا نرى تدخل مجلس الأمن عن طريق مؤسّستي «UNMOVIC»⁽¹⁾ و«UNSCOM»⁽²⁾ في العراق. في الحقيقة، أسّس مجلس الأمن لهاتين المؤسّستين دون أيّ اتفاقية كقاعدة، بل كسلسلة من الملاحظات السياسية، ولذلك، لا يتوقّف عمل هذه المؤسّسات عند الرقابة والإشراف فحسب، بل يتعداها إلى التدمير أيضاً.

(1) بالإنجليزية:

United Nations Monitoring Verification and Inspection Commission (UNMOVIC).

(2) بالإنجليزية:

United Nations Special Commission (UNSCOM).

هلّا شرحت المزيد عن UNMOVIC و UNSCOM؟

إنّ UNMOVIC هي لجنة الأمم المتحدة للرقابة والتحقيق والتفتيش. بعد حرب العراق والكويت، تشكّلت في البداية لجنة باسم UNSCOM، أي لجنة مجلس الأمن الخاصة، وكانت مسؤوليتها الأصلية تدمير أسلحة العراق. بعد ذلك في نهاية التسعينيات، ومع سلسلة من التغييرات الداخلية - والتي لا تهمّ القارئ - تحوّلت إلى لجنة أخرى عرفت باسم UNMOVIC.

بعد الهجوم على العراق وإسقاط حكومة صدام، عارضت بعض الدول الرأي القائل بإغلاق UNMOVIC، معتقدة أنّ التجربة الحاصلة من UNMOVIC، يجب أن تُحفظ ويُستفاد منها في حالات أخرى. ومع تغيير الآليات المتفق عليها للرقابة التدخلية، نشأت آليات سياسية خاصة بها عن طريق مجلس الأمن. وفي الحقيقة، فإنها أصبحت رسمية بعد هذا التاريخ. يعدّ هذا التغيير جذرياً في مجال السيادة، وقد استمرّ مع تطوّر طرق الرقابة في المجال الدولي.

كان سؤالك الثاني حول مستوى نجاح هذه الأنظمة في السّلام والأمن الدوليين. من الحتمي أنّ آليات نزع السلاح الدولية سياسية الجوهر، شأنها شأن سائر الآليات الدولية، وتحتلّ الملاحظات السياسية فيها أولوية وأهمية خاصة. لذا، عندما تستوجب مصالح القوى العظمى، تستخدم هذه الآليات كأدوات للضغط السياسي للحصول على الأهداف التي قد لا تكون مرتبطة بموضوع هذه

الاتفاقيات. كما تستخدم هذه الأدوات للضغط على إيران، ولا يُستفاد من هذه الآليات بالنسبة إلى دول أخرى.

ولكنني أعتقد أنّ هذه الأمور استثناءات للقاعدة، وليست أصل القاعدة، فبشكل عام، لم تكن الآليات الدولية لنزع السلاح فاشلة في منع انتشار الأسلحة. عند الموافقة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو الـ NPT، كانت الدول النووية خمسة، ويبلغ عددها اليوم، كحدّ أقصى، ثماني أو تسع دول تمتلك سلاحًا نوويًا كانت قد اختبرته. وقد كانت الدول التي تستطيع إنتاج أسلحة نووية، ولكنها لم تقم بذلك بسبب وجود نظام دولي لمنع انتشار هذه الأسلحة، أكثر بكثير من الدول الأربع التي انضمت إلى الدول النووية. لن أدخل في الحديث عن هدف الاتفاقية، وإذا ما كانت صحيحة أو لا، ولكن يمكن أن نقول إنّها لم تكن فاشلة في منع انتشار الأسلحة النووية.

نعم، إنّ نظام المنع الشامل للاختبارات النووية لم يضع إلى الآن اتفاقية ملزمة التنفيذ، لأنّ عددًا من الدول التي يجب أن تنضمّ إلى الـ CTBT لتصبح الاتفاقية إلزامية التنفيذ، لم تنضم إليها بعد، ولكن الاختبارات النووية انخفضت كثيرًا منذ توقيع معاهدة CTBT.

قد تقول إنّ الدول النووية انضمت إلى الـ CTBT في الوقت الذي لم تكن بحاجة إلى اختبارات نووية. لا أريد الدخول في هذا الموضوع، ولكنّ النقاشات اليوم في أمريكا تدلّ على أنّ هذا الكلام ليس صحيحًا تمامًا. لهذا، فإنّ وجود نظام دولي يعدّ أحد

الأسباب لانخفاض التجارب النووية، غير أنه ليس السبب الوحيد. وبهذا، لا يمكن القول إنّ هذه الآليات فاشلة تمامًا، ولكنهم لم يصلوا إلى جميع أهدافهم، كذلك، لا يمكن القول إنّهم لم يواجهوا عقبات جذرية سياسيًا عند التنفيذ.

في موضوع السيطرة على التسلّح، نشهد حرية في الانضمام إلى اتفاقيات نزع السلاح والانسحاب منها، ألا يقلّل ذلك من قوّة الاتفاقية؟

لا أعتقد بذلك. أولاً، يجب عدم الخلط بين الاتفاقية والنظام. صحيح أنّ الانضمام والانسحاب من اتفاقيات نزع الأسلحة، مثل NPT، حر - ولكن الانسحاب منها ليس سهلاً، بل له آثار سيئة - والحقيقة هي أنّ نظام منع الانتشار أوسع من اتفاقيته.

في الواقع، إنّ الذين لم ينضموا إلى اتفاقية منع الانتشار يدعمون نظام منع الانتشار، ويُعتبر النظام الصهيوني إحدى القوى التي تصرّ أكثر من غيرها على عدم الانتشار بالنسبة إلى إيران، على الرغم من أنها ليست منضمةً إليه، ولذلك أسباب خاصة.

لن أناقش هنا الفرق بين النظام والاتفاقية، ولماذا يُعدّ نظام منع الانتشار عالمياً، بينما تبدو اتفاقيته ضعيفة، ولم تصبح عالمية بعد. لهذا، إنّ الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية أو عدم الانضمام إليها، لا يعدّ اليوم حصانة. في الواقع، إنّ ما يخلق الحصانة للبعض هو علاقاتهم السياسيّة.

كمثال على ذلك، لم يكن العراق عضوًا في الاتفاقية الكيميائية، ولكنه، بحسب قرار مجلس الأمن، لم يُجبر فقط على تدمير أسلحته الكيميائية، بل حدّد لها أيضًا آلية أوسع، أكثر تدخّلًا وإجبارًا من آليات المعاهدة الكيميائية، وقد أُجبر على تنفيذها.

هذا الموضوع ينطبق على مسألة الإرهاب أيضًا. لدينا عدد من الاتفاقيات الخاصة بالإرهاب، ولكن بحسب قرار مجلس الأمن 1373، لا يجب على جميع الدول الالتزام بكل البنود التنفيذية لهذه الاتفاقيات فحسب، بل عليها أن تقدم تقريرًا سنويًا لمجلس الأمن. لهذا، لا يعدّ عدم الانضمام إلى اتفاقية، بمعنى الحصانة، من الواجبات التي تفرضها الاتفاقية.

بالطبع - كما ذكرت سابقًا - قد تتغلّب الملاحظات والمعادلات السياسية على هذه المواضيع، بل تعمل أكثر من ذلك، ولكن موضوع العضوية أو عدم العضوية في هذه الاتفاقيات وما تقدّمه، يبقى موضوعًا آخر. كحلّ لبعض الاتفاقيات التي بدأت بالـ CTBT، أعلنوا أنّ انضمام عدد من الدول التي تتمتع بمستوى معين من التقنية ضروري، وأنّ الاتفاقية لن تكون لازمة التنفيذ على أي دولة، ما لم تنضمّ تلك الدول إليها.

حاليًا، وافق مجلس الشورى التابع لأكثر من 150 دولة على معاهدة CTBT، ولأنّ عددًا قليلًا من الدول، أي تسع دول من أصل 44 دولة عليها الانضمام إلى المعاهدة، لم تنضمّ إليها بعد، فلا تزال المعاهدة غير ملزمة. هذه الملاحظة موجودة في معاهدة NPT

أيضًا، وما دامت الهند وإسرائيل وباكستان لم تنضم إليها، فلن تكون مُلزمة.

الأمر الآخر في هذا المجال، هو أنَّ اتفاقيات نزع السلاح غير مشروطة، أي لا يمكن القبول بها مع شروط. في اتفاقيات أخرى مثل حقوق الإنسان، يمكن أن تقبل بالاتفاقية مع استثناء بعض البنود، ولكن هذا الأمر غير ممكن في اتفاقيات نزع السلاح.

هناك أمر آخر، هو أنهم وضعوا أحكامًا للخروج من الاتفاقية. أحد الموضوعات الموجودة في الـ NPT، والتي تمت مناقشتها في اجتماعات مراجعة الاتفاقية، هو شروط الخروج من الاتفاقية وآثار ذلك. بحسب الاتفاقية، عندما يخرج بلد من الاتفاقية، يقدم تقريرًا لمجلس الأمن، ويمكن لمجلس الأمن أن يتخذ الإجراءات اللازمة. حاليًا، يقومون بوضع أحكام أخرى، منها أنَّ الخروج من الاتفاقية لا يعني عدم الالتزام بها. كل هذه الحالات تجعل أنظمة التحكم بالتسلح عملية أكثر.

لكنني أكرّر مجددًا أنهم يغالطون بين أصل الاتفاقية والملاحظات السياسية، فقد تُنتهك كل القوانين بناءً على بعض الملاحظات، وقد لا يتورط المنتهك، ويشمل هذا الأمر قوانين الإيصالات المصرفية والمرور على إشارة حمراء، وصولًا إلى القوانين الدولية، فلو عبر أحدهم إشارة حمراء، أو قَدَم - لا سمح الله - رشوةً لشرطي المرور، لا يقال أبدًا إنَّ الإشارة الحمراء بلا فائدة. وينطبق هذا الأمر على القوانين الدولية أيضًا.

قد تسبّب الملاحظات السياسية غصّ النظر عن انتهاك بعض الدول لبعض القوانين الدولية بسبب سلسلة من العلاقات السياسية. في هذه الحالة، ينبغي التصدي للملاحظات السياسية، لا للقوانين، كما أنّ على نظام المرور أن يتصدّى للرشوة لا للإشارة الحمراء. ولكنهم مع الأسف، يغالطون بهذا الشكل في المواضيع الدولية، ولعلّ أحد أسباب سهولة تأثير هذه المغالطات، هو عدم وجود سلطة مركزية.

أتمنى أن نتحدّث عن دور الحرب والسلام قليلاً. في رأيك، كيف يمكن الجمع بين الحرب والسلام عند الحديث عن شنّ الحرب بهدف نشر السلام، أو بعبارة أخرى، كيف يقوم مبدأ التدخل الإنساني عسكرياً من خلال الحرب؟

أعتقد أنّ المسألة غير قابلة للجمع. في الحقيقة هي انتهاك للهدف، ولهذا، ليس للتدخل الإنساني موطئ في الحقوق الدولية، فقد تمّ السعي لإبرازه بعنوان جديد هو مسؤولية الحماية.

إنّ الموضوع الذي يطرح نفسه هنا، هو أنّ هدف مسؤولية الحماية شرعنة الاستفادة من العنف. ونظراً إلى ما ذكرته في الموضوع السابق، وهو الملاحظات السياسية، فعندما تزيد الاستفادة الشرعية من العنف، سوف تُطبّق مسؤولية الحماية فقط حين تلائم الملاحظات السياسية، أي سيكون الاستثناء هو الأصل.

لذا، يجب تقليل الاستفادة من العنف. لن يعني ذلك أنّ البلد الذي يريد استخدام العنف، سيتوقف عن استخدامه، ولكن الحقيقة هي أنّ الاستفادة من العنف ستحمّله تكلفة عدم الشرعية، ولهذا

سَيُجَبَّر على أخذ سلسلة من الملاحظات بعين الاعتبار ليعبر فعله كنشاط شرعي.

لدي مناقشة جذرية بهذا الصدد. في الحقيقة، فقد العنف والعسكرة فائدتهم، كما ذكرت سابقاً، ومنعت الدول الحرب في صلح العام 1928م، بناءً على الإحصائيات والأبحاث التي أثبتت أنَّ الحروب فقدت فائدها للتقدم بالسياسات الخارجية. لهذا، لدى كل الدول التي تلجأ إلى العنف، أمل في أن تكون استثناء من القاعدة، وهذا موضوع طويل.

إنَّ نسبة 85% من حروب القرن العشرين، لم تحقق للدول التي قامت بشنّها غاياتها، بل تسببت أحياناً بدمارها أو عرقلة نظامها السياسي. لهذا، فإنَّ شرعنة الاستفادة من العنف، بشكل أوسع، وتحت أي عنوان، لن يساعد حقوق الإنسان وسيضرّ النظام الدولي أيضاً.

في الحقيقة، أنت تعتقد أنَّ البشرية لن تصل إلى السلام عن طريق الحرب والعنف. هل ترى السلام حالة أكثر من عدم وجود حرب بين الشعوب والدول؟ وما هو طريق خروج البشرية من كل هذه الحروب والعنف والكرهية؟

نعم، أعتقد أنَّ العنف فقد فاعليته، وهو في اضمحلال الآن، ولكنّه يشمل أيضاً العنف الهيكلي، وهو انعدام العدل، والتمييز العنصري على أنواعه؛ الإثني والقومي والجنسي، وكذلك الفقر والاستغلال وكلّ مظاهر الظلم وانعدام العدل.

بعبارة أخرى، في العالم القائم اليوم، لا يمكنك أن تفرض عدم الأمن على الآخرين لتصل إلى الأمن، أو أن تفرض التخلف على الآخرين لتحصل على رفاه شعبك وتطوره. إن كل نجاح على حساب الآخر هو نجاح غير مستقر، لذا قلت بوجوب تغيير نموذج العلاقات الدولية، لتكون نموذجًا للحوار عوضًا عن الإلغاء. لا يعتبر ذلك أمنية خيالية، بل هو ضرورة مفروضة على المجتمع الدولي.

هل تعتقد أن الدبلوماسية الإيرانية يمكنها أن تقود نظرية سلام عالمية، من دون أن يتعارض ذلك مع الأهداف المذكورة في الدستور؟

أعتقد أن هذه الدبلوماسية هي جوهر أهداف الثورة وروح الدستور ونصه، وهي عمليًا إحدى أفضل أدوات التمدد وتقليل نقاط ضعف الجمهورية الإسلامية على المستوى العالمي.

كما قلت في الإجابة عن الأسئلة السابقة، أعتقد أن الحركة في فترة السيد خاتمي كانت تسير في هذا الاتجاه. كما أن نظام الهيمنة لم يكن يرغب في الحوار الذي قاده إيران، نظرًا إلى ما أوجده لها من قوة ونفوذ في المنطقة والعالم، ولذلك سعى بطرق عديدة، ومنها التحجج بالموضوع النووي، لإبراز إيران في العالم وكأنها خطر على الأمن العالمي، لوقف هذه الحركة وردّها عكسيًا.

يُقال في تحديد أهداف السياسة الخارجية إنه يجب تحصيل أمرين هما الثبات والمرونة. هل تؤيد هذه الفكرة؟

هل تقصد بالثبات الاستمرار أو الصمود؟

أقصد به الاستمرار، أي تتبّع الهدف والاستراتيجية على الأمد الطويل.

نعم، إن الموضوعين مطروحان في السياسة الخارجية. الأول هو ضرورة استمرار السياسة الخارجية، والثاني هو المقاومة في السياسة الخارجية، فهل تقصد الاستمرار أو المقاومة؟

أقصد هنا الاستمرار بشكل أكبر، وأعتقد أنّ السياسة الخارجية الناجحة يجب أن تركّز على الأهداف المنبعثة من مصالح ثابتة، مثل الحقائق الجيوسياسية والأرضية. لهذا، تتبع كل دولة - طيلة التاريخ، إرادياً أم بشكل غير إرادي، وبغض النظر عن تغيير الحكومات والأذواق - أهدافاً بهذا الخصوص.

إنّ موضوع الاستمرار والمرونة أمر ضروريّ وفي غاية الأهمية للسياسة الخارجية. في الحقيقة، إن المرونة هي القدرة على تتبّع الأهداف نظراً إلى الظروف، وليس تركها بسبب صعوبة الحصول عليها، بل هي نوع من اليقظة والذكاء لتتّبّع الأهداف بناءً على الظروف الفعلية. ولعلّ تتبّع سياسة تكتيكية بشكل غير مدروس، وعدم تتبّع سياسة قائمة على استراتيجية أو قيم بحجة الاستمرار، هو الذي يؤدي إلى هدم كلّ الأهداف.

لهذا، اختر دائماً - بناءً على الظروف - أفضل الطرق والأساليب للوصول إلى تلك الأهداف، ولا تقدّس الأساليب، لأنّ الأهداف أيضاً ليست بالضرورة مقدّسة. قد تكون بعض الأهداف مقدسة، ولكن لا شكّ في أنّ أيّاً من الأساليب ليس مقدّساً. لهذا، فإنك ستحتاج إلى المرونة إذا احتجت في ظرف ما إلى تغيير أسلوبك بشكل ذكي.

إن هذه المرونة ليست رد فعل، بل هي مرافقة للابتكار، فعندما تصرّ على الاستمرار بسلوك خاطئ، ستكون مجبراً على العمل برّد فعل مقابل العقبات، ولكن عندما تختار أساليبك بمرونة مع الاستمرار ضمن الخطوط العامة، فستستطيع الابتكار وعدم التصرف كردّ فعل.

أعتقد أنّ هذا الموضوع يُفهم بشكل خاطئ في السياسة الخارجية، وأنّ استمرار هذه السياسة ضرورة، لأنك تقيم علاقة مع عدّة لاعبين، ويجب أن يعلموا بالحقائق التي يواجهونها ومع من يعملون. إن لم تكن أهدافك مستمرة، لن تكون عاجزاً عن حيازتك هدفاً فقط، بل ستفقد المصداقية اللازمة لتعاون العملاء معك.

لهذا، تعدّ الاستمرارية إحدى قواعد السياسة الخارجية، حتى إن أكثر الدول عندما تكون مجبرة على تشويه هذا الاستمرار، تقول إنّها لا تزال على موقفها السابق نفسه، ثمّ تقوم بالتبرير. وعليه، فإنّ الاستمرار، وعدم الازدواجية، والأخذ بالمبادئ في الأهداف، هو ضرورة غير قابلة للإنكار في السياسة الخارجية. أعتقد أنّ الاستمرار والمرونة مقترنان، ذلك أن المرونة تحتاج إلى الاستمرار وإلى برنامج هادف وذكيّ.

أما في مجال المبادئ والأهداف والمصالح، وفي موضوعات مثل تصدير الثورة، فيجب أن نقول: لا يمكن اليوم، حتى بالنظرة الواقعية، أن نفصل بين المصالح الوطنية وما يعرف بالقوى الناعمة. كانوا يقولون: يجب الاختيار بين المصالح الوطنية أو المصالح

الأيدولوجية، أي أنهم كانوا يضعون هذين الخيارين في مواجهة بعضهما البعض، ولكن أعتقد أنّ المصالح الوطنية والأيدولوجية للدول مرتبطة ببعضها البعض.

إن التكاليف التي تدفعها الولايات المتحدة لأسر القلوب والعقول، ليست أقل مما تدفع لاحتلال أرض ما. ما يجدر الانتباه إليه هو حيازة رسالة زاهية ونموذج ناجح ودعم جاد ومستمر.

من أعمدة السّلطة في العالم أن تُقبل قيمك ومعاييرك بشكل إيجابي - وضده أن تكون قيمك ومعاييرك سلبية - في الحقيقة، إن كنت تريد تصدير الثورة، فالاستمرار في القيم والمبادئ مع المرونة في الأساليب، هو الذي يجعل منك لاعبًا حقيقيًا بنظرية معقولة ومقبولة، ولكن إن قمت بهذا بشكل غير عقلاني وغير مدروس، فستصبح قيمك ومبادئك شاذة وغير مقبولة. إن كنا نريد الدّخول في علاقة جادة في العالم الآن، يجب أن نفكر في أدوات جديدة لزيادة النفوذ وتقليل نقاط الضعف.

لذا، يُطرح موضوع الدبلوماسية القيمية، أي تصدير الثورة والثّقافة الثوريّة، وكن على يقين بأنّ هذا الموضوع ليس خاصًا بإيران، بل إنّ القوى العظمى، مثل أمريكا وفرنسا، تتنافس بشكل جادّ في هذا المجال. صحيح أنّ لديهم تداخلًا في بعض المجالات القيمية والثّقافية، ولكنّ لديهم أيضًا تنافس جادّ، ويسعى كلّ واحد منهم إلى زيادة مصادر استفادته من هذا النفوذ.

لذا، لا أرى أن الدبلوماسية القيمية تناقض المصالح الوطنية والأمن القومي، بل هي ضرورية لهما، بشرط أن تكون عقلانية ومبنية على مبدأ الاستمرار والمرونة، وليس على قاعدة سياسة جنون الاستمرار في الأساليب الخاطئة. فعندما تصبح قيمك ونظرتك منبوذتين في العالم، وتعمل بشكل يسبب الخوف والكرهية، وتصير غير موثوق به، ستفشل دبلوماسيتك القيمية، أو بالعبارة الإيرانية «تصدير الثورة»، وستصبح سبباً سلبياً، أي مضادة للدبلوماسية القيمية.

تحدثت عن العقلانية كشرط لنجاح السياسة الخارجية. ينتقد الكثيرون منهج السياسة الخارجية الإيرانية في تنفيذ المبادئ والأهداف والقيم من ناحية، وفهم الحقائق من ناحية أخرى. نعم، أعتقد بخطأ تنفيذ السياسة الخارجية في السنوات الأخيرة، كما أعتقد أن مبادئ السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية تتمتع بعقلانية كافية. يجب أن نسعى ليرى العالم قيم الثورة الإسلامية والجمهورية الإسلامية كقيم مقبولة، وليصبح النموذج الإيراني نموذجاً يود الآخرون الاقتداء به. هذا بالضبط ما تقوم به أمريكا، وقد نجحت عندما تمكنت من عولمة قيمها، علماً أن ذلك يعني أن القيم الأمريكية قيم جيدة، ولكن نجاح أمريكا في مجال السياسة الخارجية لم يكن عن طريق المدافع والدبابات، بل عن طريق عولمة قيمها.

لهذا، لو تمكنت الجمهورية الإسلامية من القيام بهذا الأمر، فستكون ناجحة حتماً، ويمكن أن يكون لها دور في مجال النفوذ

العالمي، كما أنَّ الإمام الخميني قال عدة مرات، إن تصدير الثورة ليس بالمدافع والدبابات، وهو يعني بذلك تصدير القيم. ولو انتهت، فإنَّ السيد القائد أيضًا عبر عن هذه الرؤية عدة مرات. ولا بأس بتصدير الثورة من خلال هذه الرؤية، ولكن كما قلت، إنَّ التنفيذ الخاطئ للسياسة الخارجية لا يعني خطأ السياسة الخارجية نفسها، إذ يجب أن تكون لدينا علاقة معقولة مع العالم، وأن نقدم له نظرة واضحة.

من ناحية، يجب أن لا تكون هذه الرؤية ساذجة. ومن ناحية أخرى، يجب أن تكون قائمة على الحقائق السابقة، كما يجب أن تكون نظرة علاقتنا بالدول واقعية، وعلى أساس حاجتنا الآنية. إن الواقعية ليست بمعنى المدرسة الواقعية وكأمر نظري، بل على أساس الواقع العالمي، والواقع الآن أننا نعاني ضعفًا ونقصًا في نظريات العلوم الإنسانية، وخصوصًا في مجال العلاقات الدولية - وهو تخصصي - لأنَّ الظروف تغيّرت، ولم تعد أي نظرية كافية ومناسبة.

في الحقيقة، يجب أن تعلم أننا لا نستطيع تأمين مصالحنا على حساب الآخرين، كما لا نستطيع بناء آمالٍ على صداقات طويلة الأمد. يجب أن نأخذ بعين الاعتبار مجموعة الحقائق، وتشكّل التكتلات الدائمة والمؤقتة، والائتلافات المؤقتة، وبهذا سيكون من الضروري أن تتعاون مع كل من يمتلك نظرة أو مبادئ أو مصالح مشتركة.

من الطبيعي أنَّ مصالحنا لن تكون مشتركة بشكل كامل مع الآخرين، ولكنها لن تكون متضادة بشكل كامل أيضًا، لأننا نعيش في

عالم يمكن أن تتم إبادة مستقبله بقبلة نووية. لن تكون علاقاتك في جميع الحالات صفر أو مئة، ولن تكون دائماً 50-50، بل هي منطقة رمادية عليك أن تعرف فيها مصالحك بشكل معقول، بناءً على الرؤى والمبادئ، وأن تتصرف بحسب ذلك.

من هذه الحالات، العلاقة مع أمريكا اللاتينية، فهي معقولة ومنطقية جداً، كما أن العلاقة مع الغرب عقلانية ومنطقية في الكثير من المجالات، ولكن ذلك لا يعني أن هذه العلاقة ضد تلك العلاقة، فالعالم مرتبط بشكل وثيق، بحيث يمكن أن تخدم العلاقة به بقية العلاقات.

إن مشكلتنا تكمن في رؤيتنا العلاقة على شكل صفر أو مائة، ولكن هل يمتلك الجانب الآخر النظرة نفسها أو أنه يريد تحقيق مصالحه من خلال منطقة رمادية؟ نياس كثيراً لأننا لا ننتبه إلى أن العلاقات مؤقتة، وأن الائتلافات تكون في مجالات محددة، ونعتقد أن علاقتنا بدولة ما، توجب عليها أن يكون داعمة لنا بنسبة 100%. عندما ندخل علاقة بهذه النظرة، ويكون الطرف الثاني واقعياً أكثر منّا، فسنضرر كثيراً.

إن الكثير من الأسئلة حول قواعد السياسة الخارجية وأسسها ناتج عن أخطائنا المتكررة في التنفيذ، ولهذا يظن البعض أنه لا يمكن تنفيذ القواعد بشكل أفضل، ويشتكون من أسس السياسة الخارجية وقواعدها.

يقال كثيرًا إنّ إيران هي القوة الأولى في المنطقة، أو أنها تريد أن تكون كذلك، علمًا أننا حصلنا على قدرات كثيرة في السنين الأخيرة، ولكن يظهر أننا نعاني نقصًا في بعض المجالات. لا أستطيع أن أقول، أو لا أريد أن أظنّ، أنّ الدفاع عن اسم «الخليج الفارسي» أصبح صعبًا علينا، ولكن أريد الإشارة إلى حساسية المجتمع الإيراني، وخصوصًا الجيل الجديد، وسوء ظنه أو شكّه على الأقل في قدرة المؤسسات المسؤولة على حفظ المصالح الوطنية الثابتة وغير المتغيرة وحراستها. كيف ترى هذا الأمر؟

سأتحدّث عن بعض المواضيع في هذا الصّد، ذلك أنّ جزءًا منها مرتبط بسؤالك. عندما يقولون إنّ إيران أقوى قوة في المنطقة، فجزء من هذا الكلام هدفه إثارة قلق الآخرين، ولكن إن تجاوزنا هذا الموضوع، فيجب أن أقول: عندما كنت أتابع السياسة الخارجية عن قرب، أي في نهاية حكومة السيد خاتمي، فقد كان بإمكانني أن أدّعي، وبكلّ جرأة، أنّ بلدنا أصبح في العديد من المجالات اللاعب الأوّل في المنطقة. أما عدم قدرتنا على حفظ مصالحنا، فهو يعود إلى الضّعف التنفيذي.

لقد أصبحنا لاعبًا قويًا في المنطقة، ذلك أنّنا استثمرنا فيها بعد الثورة، وكان هذا الاستثمار في فلسطين ولبنان والعراق، وفي أفغانستان أيضًا. قال البعض آنذاك إنّ هذا الأمر يسبب الضغط على إيران، أي أنّهم كانوا يرونه تناقضًا بين المبادئ والمصالح، أو تناقضًا بين السياسة الثورية والسياسة الوطنية، بينما تمكنت السياسة

الخارجية الثورية من توفير فرص لإيران، مكنتها من أن تكون قوة مؤثرة في المنطقة بعد عشرين ونيف من السنين.

أما الحكومة الحالية، فقد قامت باستهلاك كل ما وصلها من إرث. ومع الأسف، تسبب الأمر في تراجع تأثيرها. في الحقيقة، قام هؤلاء الأصدقاء باستنزاف القوة من دون إنشاء بديل، كما قاموا بخلق الحساسية. ولنذكر هنا، عندما تحصل مشكلة تنفيذية، من الخطأ أن تقول إنك لا تستطيع حلها. إن عدم وجود الإمكانيات، يرجع إلى عدم ذكاء السياسة الخارجية، وليس إلى عدم نباهة مبادئ تلك السياسة.

هذه السياسة تمكنت من وضع إيران في مرتبة لا يمكن للسلام في أفغانستان أن يحل من دونها، وقد كانوا يقولون: لن يحل السلام في العراق أو في فلسطين من دون إيران. إن سبب هذه القوة هو السياسة القيمة الذكية.

تقول إن الحكومة الحالية خسرت كل إرث الجمهورية الإسلامية، ولكن الآثار السلبية لحادثة ميكونوس في السياسة الخارجية وقعت في عهد حكومة السيد هاشمي رفسنجاني، كما أن الأمثلة على إخفاقات الحكومات الأخرى ليست قليلة. من ناحية أخرى، إن مشاكلنا مع أمريكا والغرب لم تحل قبل هذه الحكومة.

لا شك في أن سياستنا كانت تمتلك إيجابيات وسلبيات في جميع المراحل. في بداية انتصار الثورة، ارتكبنا الكثير من الأخطاء، نظرًا إلى الظروف الراهنة بعد الثورة، مثل الكادر الثوري الشاب الذي

يفتقد إلى التجربة. كان بإمكاننا التبرير بعدم وجود طريقة سوى التعلم عن طريق التجربة والخطأ، ولكن من غير المقبول تكرار تلك الأخطاء.

ثمة أمر آخر من الضروري الانتباه إليه، وهو ما أشرت إليه سابقاً؛ ففي الفترات الانتقالية للعلاقات الدولية، تصبح الظروف حساسة. ومن خلال الحسابات الصحيحة والقبول ببعض التكاليف القصيرة الأمد، فإن فرصة النجاح والحصول على دور أكثر من الطبيعي ستكون أكبر. كذلك، فإن الخطأ في الحسابات يمكن أن يكون مكلفاً جداً وخطراً.

لذا، تحمّلنا بعض المشاكل والضغوط القصيرة والمتوسطة الأمد لنحصل على دور في المنطقة، وهذه الجهود هي التي جعلتنا قوة مؤثرة في أفغانستان والعراق ولبنان في نهاية حكومة السيد خاتمي. بالطبع، أتحدث عن الجهود المبدئية، وليس عن الأخطاء أو الأحداث والتهم، مثل ميكونوس وأمثاله.

لقد دفعنا في الفترات السابقة تكلفة تقوية البلاد. بالطبع، يُمكن أن يدّعي البعض الشيء نفسه اليوم، ولكنني لا أرى ذلك، بل أرى صرف الثروات السابقة دون إعادة بنائها. ربما أكون مخطئاً لأنني أنظر من بعيد، ومن خلال المصادر الإعلامية والعلمية، وأتمنى أن لا يكون الأمر كما أراه، لأنّ الكثير من التكاليف التي دفعناها سابقاً كانت لتمكين البلد.

هل كانت تمكينًا لإيران لمقاومة أمريكا؟

لا، كنّا نصنع تأثيرًا، ولم تكن أمريكا ترغب أبدًا في أن يكون لنا تأثير، ولهذا كانت تلقي العقوبات في وجهنا، وكانت مخطئة دائمًا. بالطبع، كان هذا ما ذكرته من أخطائنا، ولكن كل البلاد قد أخطأت، ولا يوجد بلد مصيب دائمًا، وتبقى المشكلة في أن لا نتراجع عن هذه الأخطاء. في الحقيقة، صرفنا من مخزوننا، ولا نملك الآن زيادة في رأس المال، كما أنّ تواجدنا في أفغانستان والعراق يضعف، ولن أدخل في جزئيات هذا الأمر، لأنّها سرّية.

هذه الأحداث تدلّ على أنّ السياسات تنفّذ بشكل خاطئ. لقد عانينا دائمًا النقص في بعض المجالات، وأضيف إليها الآن أننا نعاني أخطاء تنفيذية.

هل يمكن من الناحية المنطقية أن نتحاور بذكاء مع جميع القوى، ومنها أمريكا والغرب، مع حفظنا لمبادئنا وقيمنا؟

لا شكّ في أنّ هذا الأمر ممكن، فنحن لدينا خلافات أساسية مع الغرب وأمريكا، كما تختلف كل الدول مع بعضها البعض بشكل جذري، ولكن ذلك لا يعدّ عداً، فمن الطّبيعي أنّ بعض المجموعات بحاجة إلى عدوّ لتتمكّن من التقدم بأهدافها، وخصوصاً في أمريكا. إنّ هؤلاء ليسوا أصدقاء لنا، ويجب أن لا نضع بين أيديهم الأدوات والذخائر، ولكن لا يمكن تجنّب نوع ما من الحوار والعلاقة معهم.

إن لم نستطع تحقيق الاستفادة القصوى من كلّ رصيدنا ومزاينا، ومنها ما نشأ من السياسات الذكية بعد الثورة الإسلامية، فيرجع ذلك

إلى عدم وجود حوار. إنَّ الحوار لا يعني قبول آراء الطرف المقابل، أو حتى إقامة صداقة معه، بل يعني أن لا نسمح للآخرين بضرب مصالحنا واستغلالها لصالحهم.

إنَّ فن الدبلوماسية هو أن تستطيع الحصول على أكثر المصالح بأقل التكاليف. وفي هذا المجال، ونظرًا إلى تواصل العالم حاليًا، لا يمكن أن تحصل على أكثر المصالح عن طريق الخصومة. والخلاصة، لكي نحصل على مصالحنا، نحتاج إلى مزيج من الاستمرار والمرونة والتواصل والحوار والثبات، ويجب أن يكون لدينا رأي مناسب في السياسة الخارجية، وأن نعمل بناءً على مبادئنا، لكي نمنع صغار اللاعبين من استغلال عدم تواصلنا لمصالحهم، ولكن إيران لا تستطيع العمل حتى ضمن المنطقة من خلال طريقتنا الحالية.

في الحقيقة، استغلَّ بقية اللاعبين الإقليميين أو صغار اللاعبين في المنطقة، هذا الظرف، وتقدّموا بأهدافهم. ولهذا، لا نستطيع الوصول إلى ما نريد حتى في المنطقة. فمثلاً، تدخلت السعودية في البحرين، ولكن إيران لم تتمكن من القيام بأي عمل، وما حدث في البحرين ليس نتيجة سلوك لاعب محلي.

لكي تصبح لاعبًا محليًا ناجحًا في العالم الفعلي، عليك أن تكون أولاً لاعبًا دوليًا ناجحًا. في الحقيقة، يجب أن تدير علاقاتك في العالم، وأن لا تسمح للآخرين بإدارتك. يمكن للآخرين أن يكونوا دولًا أخرى، أي أوروبا وروسيا والدول العربية التي عملت ضدنا دائمًا، كما سعى الوسطاء الأفراد إلى أن يحصلوا على نصيبهم من هذه المائدة.

هل ترى أن مشاكلنا مع العالم الغربي فلسفية وجذرية أو عابرة وتكتيكية؟

لدينا مع الغرب مشاكل مبدئية وجذرية، ومن الطبيعي أن ينتج منها مشاكل مقطعية وتكتيكية. ولكن تذكر أننا أردنا أن تكون الجمهورية الإسلامية نموذجًا جديدًا. أعتقد أن هذا النموذج الجديد يمكن أن يكون أذكى في بعض الجوانب، فليس من الضروري أن نوسع دائرة الأعداء. في الحقيقة، ليس من مصلحة إيران أن تظهر بشكل أمني في العالم، ولكن بعض أعمالنا تساعد على الظهور بهذا الشكل، والنتيجة أن هذه الدائرة تعدت أمريكا والغرب، ومع الأسف صارت تحوي بقية الدول.

عندما تقطع دولة مثل السنغال علاقتها بإيران، فهذه علامة خطر. إن إيران بلد ذو ميزات خاصة، ويمكننا أن نتواصل مع كل العالم من خلال هذه الميزات، وأن نمنع تحقق أهداف الذين يريدون صيد المصالح في الماء العكر، من مثل الحرب والعداء.

في أوائل عهد حكومة أوباما، نوقش في البيت الأبيض موضوع افتتاح قنصلية أمريكية في طهران، وأخرى إيرانية في واشنطن، ولكن، ومثل كل الحالات، لم نصل إلى نتيجة، لماذا؟

لم تنجح الإجراءات التكتيكية في فتح العلاقة بين إيران وأمريكا حتى الآن، ولن تنجح في المستقبل أيضًا، أي أنها لن تنجح أبدًا، لأن الإجراءات التكتيكية تسبب زيادة سوء الظن لدى الجانبين. في الحقيقة، يمكن لإيران والولايات المتحدة القيام بإجراءات تكتيكية

لتطوير علاقتهما أو لتأسيس أرضية لذلك بعد توصل إلى اتفاق عام حول مستقبل العلاقة.

إن الرؤية الحالية لمستقبل علاقة هذين البلدين متضادة، فإيران تعتقد أنَّ الولايات المتحدة تسعى إلى إسقاط نظام الجمهورية الإسلامية، كما تعتقد الولايات المتحدة أنَّ إيران تسعى إلى إسقاط العالم. وما دامت رؤية البلدين إلى بعضهما البعض بهذا الشكل، فلن تصل الإجراءات التكتيكية إلى نتيجة.

فمثلاً، لو افتتحت إيران أو أمريكا قنصلية، ستظن كل منهما أنَّها مركز للفساد والتجسس. ذكرت سابقاً أنَّه من غير الصحيح أن تعتبر بلداً ما صديقاً، ولكن عندما يعمل بلد ما بأهداف عدائية ضدك، فاعتبر قبل توصلك إلى اتفاق، أنَّ كل الأعمال الإيجابية لذلك البلد، ناتجة إما عن الضعف وإما عن خطة شيطانية واستعداد لعمل عدائي آخر، وهاتان النظرتان لن تساعدوا في بناء علاقة جيدة. إن كنت ترى العملية ناتجة من ضعف، فستطلب المزيد من المصالح، وإن كنت تراها خطة عدائية، فسيزداد العداء.

لذا، أعتقد أنَّ الإجراءات العابرة ليست مهمة في بناء علاقة أمريكية - إيرانية، ولن تصل إلى نتيجة. يجب أن ترى ما يُعرف في العلاقات الدولية بإجراءات بناء الثقة، التي لن تكون مفيدة إلا في أرضية سياسية مناسبة، أي عندما يتوفر تفاهم كلي حول الحد الأدنى من الأمور في النهاية. فمثلاً، اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على أنَّهما لا تريدان الحرب، مع هدف من

هذا النوع واتفاق الجانبين على الوصول إلى هذا الهدف. قد تكون الدبلوماسية الثقافية أو دبلوماسية كرة الطاولة في العلاقة الأمريكية-الصينية مفيدة، ولكن في كل هذه الأمور، تمّ أولاً توفير الأرضية، أي الهدف المشترك. وما دمنا نفتقد إلى الهدف المشترك، فلن تسبّب الإجراءات العابرة سوى الضرر.

تجري العادة على أن تقرر بعض الدول ضمن التخطيط الاستراتيجي لسياستها الخارجية دوراً محلياً أو إقليمياً أو عالمياً. هلاً شرحت كيف يمكن لسياستنا الخارجية، من دون أخذ العلاقات الدولية ودور القوى والعلاقة معها بعين الاعتبار، أن تحصل على الرتبة الأولى في المنطقة، بحسب الأهداف المذكورة في وثيقة رؤية إيران في العام 2025م؟ أليس بين هذين الأمر نوع من التضاد؟

نعم، تتداخل كل هذه الأمور مع بعضها البعض، ولا يمكن الوصول إلى مستوى القوة الأولى في المنطقة في ظلّ تجاهل الآراء العالمية والمذكورة في الدستور، كما لا يمكن ذلك في ظلّ عدم التفاعل مع العالم. هذه هي الحقيقة؛ إنّها مذكورة بوضوح في وثيقة رؤية إيران بعبارة «المشاركة البناءة»، وهي تعني أنّك لا تستطيع - وهذا من الأمور اليقينية - أن تحقق أهداف وثيقة رؤية إيران دون التفاعل مع العالم، وهي أهداف إقليمية بشكل عام، فإيران تودّ أن تكون الأولى إقليمياً، ولكنها لا تستطيع تحقيق هدفها من دون التفاعل العالمي.

وأضيف هنا: أعتقد أنّه لن يكون لنا تواجد في الخارج من دون الأهداف الثورية، وسنكون كحدّ أقصى مثل باكستان. ما يميزنا عن

بقية الدول هو بروز الأهداف الثورية، ولكن كما قلت سابقاً، إن الوصول إلى هذه الأهداف بحاجة إلى ذكاء، ويجب أن نتجنب أي أعمال تصدها؛ بأن نتجنب مثلاً أن نكون خطراً بالنسبة إلى الآخرين، بدل أن نكون أملاً لهم، وأن لا نكون منشأ خوف وقلق، عوضاً عن أن نكون مصدر إلهام، فعندما تصبح إيران مصدر خوف، لا يمكنها أن تكون ملهمة.

إذا ادّعينا اليوم أننا محبوبون في المنطقة، فهذه المحبة سلبية أكثر من كونها إيجابية، بمعنى أنهم فرحون لأننا نقف ضدّ أمريكا، ولكنهم يروننا منافساً لهم، بل خطراً عليهم أيضاً، ويعتقدون أنّ استنزاف قوتنا في الصراع مع الولايات المتحدة يصبّ في صالحهم. نحن نظنّ أنّ هذه المحبة الظاهرية هي أحد أسباب قوتنا، ولكنني أعتقد أنّ هذا النوع من المحبة لا يتوافق مع الإلهام، فيجب أن تكون محبتنا إيجابية، وأن تنظر الشعوب إلينا كنموذج.

هذا ما حصل الآن بالنسبة إلى تركيا في المنطقة، وقد كان من اللازم أن لا يحدث. يدلّ ذلك على أنّ تركيا لا تتبع أهدافاً وطنية فقط. عندما كانت الحكومة التركية تقف ضدّ الإسلام، وتمتلك أهداف محدودة ضمن إطار أراضيها، لم يكن لديها هذا الدور، وقد زادت القوة التركية لأنها عكست في المنطقة رسالةً تتعدّى أراضيها.

إنّ التنفيذ الخاطئ للأهداف - مع الأسف - جعلنا نشكّك في أصلها، ولكن ولو كان ما حصلنا عليه قليلاً، فإنه ناتج من الاتجاهات القيمة والمبدئية التي جعلت منا قوة يجب التعامل معها. وإن لم

يكن ناتج هذا التعامل مصالح ملموسة، فذلك بسبب عدم تعلّمنا لفن التعامل. إنّ التعامل لا يعني بيع المبادئ والأهداف، كما لا يعني التنازل، بل يعني الحفاظ على المبادئ والأهداف بشكل عقلائي.

يعتقد البعض أنّ السياسة الخارجية هي استمرار للسياسة الداخلية، ويمكننا أن نمارس فن التعامل في السياسة الخارجية عندما نتعلّم هذا الفن في الداخل بشكل صحيح، ويصبح جزءاً من التيار الثقافي في البلاد.

لا أعتقد بالضرورة أن يصبح هذا الأمر من الواجبات الثقافية.

هل يعني ذلك إمكانية النجاح في السياسة الخارجية دون تعلّم فن التعامل في الداخل؟

لا، إن عدم تعامل التيارات المختلفة في الداخل مع بعضها البعض، ليس بالضرورة نتيجة لثقافتنا. هذه الثقافة (التعامل) أنشأها «مولانا» مُبدع الحوار والتعاون والتفاهم والتسامح. لهذا، ليس الأمر أنّنا نعاني عدم القدرة على التعامل من ناحية ثقافية، فلا توجد في أيّ ثقافة أسس للتعامل والتسامح، مثل ثقافتنا.

مشكلتنا في الحقيقة هي أنّنا مجتمع تعرّض للديكتاتورية لمدة 2500 عام، وقد يبدو الابتعاد عن هذه الثقافة صعباً، إذ إنّ ثقافتنا لا تعاني هذه المشاكل في ذاتها.

لم أكن أقصد الثقافة في جوهرها، بل قصدت: هل يحتاج فن التعامل في الخارج إلى حد أدنى من ثقافة التعامل في الداخل؟ نعم، لا ريب في ذلك.

في هذا المجال، قرأت في كتاب «العبور من الفجوة: حوار الحضارات»، الذي ألفتَه مع مجموعة من النُخب العالمية، ملاحظةً اعتقدت أنها طريفة، وهي: «يمكننا تقدير هذا السؤال: نحن ماذا أو من نحن؟ من دون أن نعاني كراهية: لسنا ماذا؟». أو ما هو الآخر.

نعم، أو «ما هو الآخر»؟ لماذا تفكّر بهذه الطريقة؟

لأنني أعتقد أنّ هويّتنا لا تعني إلغاء هويّة الآخر. إنّ محتوى الكتاب لا يعبر كلّ بالضرورة عن رؤيتي، كما أنني لم أكتبه بمفردي، بل هو نتاج عمل جماعيّ، شارك فيه 18 شخصًا من عمر والدي. ربما خصصتُ مع أشخاص آخرين وقتًا أكثر للعمل فيه، نظرًا إلى أهمية الموضوع بالنسبة إليّ.

كنت أعمل فيه مع أستاذ صيني الأصل في جامعة هارفرد، وأستاذ لاهوت مسيحي من السويس، وعدد آخر من الكتاب الأصليين، وقد أمضينا في كتابته وقتًا أكثر من الآخرين، ولكن الكتاب يحمل في المحصلة الرأي الجماعي لثمانية عشر كاتبًا، ويحوي آراء مختلفة.

قد يتضمّن الكتاب نقاطًا لا تعبّر عن رأيي بشكل كامل، أو لا تعبّر عن رأي الآخرين بنسبة 100 %، ولكن ما أريد قوله هو أنّ الأفكار الواردة فيه لا تعبّر بالضرورة عن رأيي، ويجب القبول بآراء الآخرين لإنجاز عمل جماعيّ. هذا الكتاب كان بداية للعبور من الخلاف، حيث اجتمع أشخاص يحملون آراء مختلفة لكتابته. كمثال

على ذلك، كنت أعتقد بالجمهورية الإسلامية، في حين كان هناك من يؤمن بالعلمانية.

لا أعلم إن كنت قد شاهدت فيلم «حاجي واشنگتن»⁽¹⁾ للمرحوم علي حاتمي. يحكي الفيلم قصة سفر أول مندوب سياسي [1888-1889م] لإيران في العصر القاجاري إلى الولايات المتحدة الأمريكية. يمكن رؤية ضعف النظام القاجاري وتخلفه وجهله في شخصية «حسين قلي خان»، أو «صدر السلطنة»، أو «حجي واشنطن»، الذي انتقل بالقطار إلى إسطنبول، ثم إلى أوروبا، ومنها بالباخرة إلى واشنطن.

وصل حجي واشنطن إلى منصبه في ظلّ عدم وجود أي إيراني في واشنطن وكل الأنحاء الأمريكية ليتولّى شؤونه، وقد رافقه مترجم لأنّه لا يتقن اللغة الإنجليزية. أما ذروة تراجيديا القصة، فتتمثل في لقاء حجي واشنطن برئيس أمريكا المعزول في حفل جليل. ونظراً إلى جهله بالأحداث، يدعوّه ظناً منه أنّه لا يزال الرئيس، ويقوم بترتيب ضيافة من الأطعمة الإيرانية لرئيس الجمهور المعزول، بعدما فصل كل خدم السفارة لعدم وجود مراجعين، وللاقتصاد في التكاليف. يصل الرئيس السابق في ملابس غير رسمية، بنيّة أخذ حفنة من الفستق.

تحكي نهاية القصة وحدة حجي واشنطن ومحدثته لنفسه بالهموم والشجون، بما فيه من عتاب لتخلّف النظام القاجاري، وينتهي الفيلم برجوعه المهين من هذه المهمة الشاقة بشكل

(1) فيلم كوميدي أُنتج في العام 1982م، ومُنِع عرضه حتى العام 1998م.

مأساوي، وهو يحمل خسارته السياسية. سؤالي هو: على الرغم من أن المقارنة بين الحال اليوم وما تعرّض له الحاج واشنطن في زمانه، قياس مع الفارق، كيف تقيم تطور سياستنا الخارجية وابتعادنا عن تلك الحالة؟

إنّ تطوّر السياسة الخارجيّة لا يعني عدم وجود أمثلة من مثل حجي واشنطن اليوم، وخصوصاً مع ضرورات بعد الثورة وتواجد كوادر قليلة التجربة. لهذا، أظنّ أنّ التجربة تكررت نوعاً ما. لكن، وعلى أي حال، خلقت الثورة الإسلامية قدرةً لدى إيران لكي تتبع سياسة مستقلّة. وبالطبع، هذا لا يعني عدم اتباع السياسة السابقة في كل النقاط. إنّ بعض الحقائق الجغرافية - الأرضية والجيوستراتيجية لإيران، وخصوصاً مع جيرانها، كانت في النظام السابق، ولا زالت إلى اليوم، إذ استمرت السياسة الخارجية الناتجة من المميزات الأرضية لإيران.

مثلاً، إنّ إيران بلد وحيد، وهي من حيث القومية والإثنية والدينية واللغوية، لا تشبه أيّاً من دول المنطقة، بينما يتمتع البقية بالكثير من المشتركات. هذه ميزة مهمّة تحدد نوع اللعب الإيراني في المجتمع الدولي. لذا، لم تكن السياسة الخارجية بعد الثورة بمعزل تام، بل إنّ الكثير من الميزات الأرضية تسببت في استمرار السياسات السابقة. لكن بشكل عام، تغيّرت التحديات بعد الثورة وتغيّرت الرؤى.

في الحقيقة، تغيّرت المثل ورسالة السياسة الخارجيّة، ولهذا

دخلنا مجالاً جديداً لا تجربة فيه. في بداية الثورة، تم عزل الكوادر السابقة، ودخلت شخصيات جديدة غريبة عن العلاقات الدولية والهيكل الدبلوماسي. لم يكن معظمهم يتقن اللغة، ولهذا قد تكون حكاية حجي واشنطن سيرة الكثير من دبلوماسيينا، ويبقى الفارق أن الدبلوماسيين بعد الثورة كانوا يمتلكون غروراً خاصاً لم يكن حجي واشنطن يمتلكه.

كنت استثناءً في هذا الظرف، ولعلي كنت الوحيد الذي تخصص في العلاقات الدولية، وذلك عندما التحقت بالعمل، كما أنني قضيت معظم عمري في الخارج. وكما ذكرت سابقاً، عندما اخترت التخصص، لم أكن أظن أن أحداً آخر قد درسه. كان أفضلهم حالاً دارساً لعلم الاجتماع وأمثاله. نعم، قد يكون لدينا شخص حائز شهادة بكالوريوس، ولكن في مستويات اتخاذ القرار، لم يكن لدينا من درس هذا التخصص.

عندما أصبحت في العام 1992م معاوناً للوزير، كنت الشخص الوحيد الذي درس العلاقات الدولية في مجلس المعاونين، وكان وزير الخارجية طبيياً، فيما كان بقية المعاونين مهندسين. بالطبع، استفادوا من كوادر سابقة، لكنها عزلت سريعاً.

هل تجد اختلافاً أو شبه اختلاف بين شخصيتك وشخصية حجي واشنطن؟ وهل يمكنك تشكيل مقاربة بين شخصيتك وتلك الشخصية؟

ربما يكون الشبه بيننا، أنني لا زلت أحفظ بالآداب والتقاليد

الإيرانية والإسلامية، على الرغم من قضائي حوالى ثلاثين سنة في الولايات المتحدة الأمريكية، مع أُملي بتعلّم بعض إيجابيات الثقافة الغربية، مثل احترام الحقوق واحترام وقت الآخرين. لكن بشكل عام، لا تزال الثقافة الغربيّة غريبة عليّ.

هل شعرت أحياناً بغربة حجي واشنطن وحدثه؟

لا، لم أشعر بهذه الغربة بهذا المعنى أبداً، لأنني رجعت إلى إيران بعد عامين من ذهابي إلى أمريكا، تزامناً مع بدء الثورة، وتزوجت وعدت مع زوجتي. طيلة فترة وجودي في أمريكا، كانت زوجتي إلى جانبي، ووهبنا الله بعد ذلك ابنين جيدين، وكنا نعيش كعائلة وثيقة العلاقة، وهي «سكن»⁽¹⁾ لي، كما يقول القرآن الكريم.

بالنسبة إلى زوجتي، لست أعلم إذا عانت الغربة. ولكن، وعلى الرغم من أننا كنا نعيش ونعمل في الولايات المتحدة منذ الدراسة الجامعية، فقد كنّا في بيئة غريبة، فمثلاً، كانت لدينا ملاحظات شرعية في الاجتماعات الدبلوماسية، ولا أذكر هل كان الحاج واشنطن يراعي هذه الملاحظات أم لا!

نحن لا نتناول الخمر، ولا نأكل اللحوم غير المذكّاة، ولا نصافح النساء، لهذا يستشعر الدبلوماسي الإيراني بأنّه في مكانٍ غير ملائم. أعتقد أن هذه الأمور لم تؤثر سلبيّاً في عملي كدبلوماسي. قد يتجنّب

(1) سورة الروم: آية 21: ﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾.

البعض مصافحة النساء بطريقة سيئة، حتى تصبح سمة لشخصيته. وعلى الرغم من أنني لم أصادف النساء غير المحارم أبدًا، فربما يكون أدنى ما يُذكر من سلوكي هو عدم مصافحة النساء.

ماذا عن اختلافك عن حجي واشنطن؟

أعتقد أنني اختلف عنه في باقي سماته.

في النهاية، بـمَ تعرّف نفسك كدبلوماسي؟ وهل ترى نفسك -مثلًا- دبلوماسيًا إيرانيًا مسلمًا شيعيًا ثوريًا عصريًا عالميًا، أو تعبيرًا آخر يماثله؟

لك الخيار في ما تراه مناسبًا من عناوين، ولأنك بذلت كرمًا في اختيار هذه العناوين! وبغض النظر عن المزاح والمجاملات، أرى نفسي خادمًا بذل كل جهده بحسب وسعه، واجتهد لئلا يضحى بمصالح بلده من أجل مصالحه الشخصية، وبذل جهده للرقى بالمصالح الوطنية، وعدم ظلم الآخرين، بل كان ينظر إلى مصالحهم أيضًا.

أعتقد أن النجاح المستدام في الدبلوماسية مقترنٌ بمعرفة المصالح المشروعة لبقية اللاعبين واحترامهم، وأن النجاح والفشل في المفاوضات والدبلوماسية، موجود في الحديث الإعلامي. لا شك في أنني أخطأت في عملي وتحليلاتي، ولكنني سعت إلى الحفاظ على القيم الوطنية والدينية بحسب المبادئ التي تحدثت عنها كثيرًا، أي النموذج القائم على الحوار، والشمولية في العلاقات الخارجية، والصدق والصراحة في السلوك المؤسساتي في الداخل.

إنَّ الحكم على نتائج عملي ملقَّى على عاتق الناس الكرام
وذوي البصيرة، آملاً بأن يغفروا قصوري. وبالطبع، يبقى الحكم
النهائي لله العليم الكريم، الذي أرجو مغفرته الواسعة أكثر من
أي شيء آخر.

الفهارس العامة

- أ
- أبا إبان: 187.
- آذربيجان: 171، 249، 328، 394.
- آسيا: 154، 208.
- آشتون: 323.
- آصف محسني (آية الله): 213.
- آل البيت (ع): 35، 73.
- آمارتيا سن: 288.
- آميا: 166، 175.
- آندراس آكيلار: 146.
- إبراهيم طاهريان: 169، 206، 208.
- إبراهيم يزدي: 42، 45.
- ابن لادن = أسامة بن لادن
- أبو الحسن بني صدر: 92.
- أبو حمزة الثمالي: 47.
- الاتحاد الأوروبي: 128، 166، 176، 195، 209، 303، 305، 322، 410.
- الاتحاد السوفياتي: 88، 117، 154، 163، 165، 167، 187، 188، 189، 203، 249، 316، 317، 378، 452.
- اتفاقية باريس = ميثاق كيلوغ - بريان
- إحسان أوغلو: 248.
- أحمد (قوام السلطنة): 18.
- أحمد بني جمالي: 23، 128.
- أحمد شاه مسعود: 204، 212.
- أحمد متوسليان: 135.
- أحمدي نجاد: 11، 103، 161، 179، 230، 231، 240، 270، 304، 307، 337، 340، 341، 342، 343.
- الأخضر الإبراهيمي: 212، 213.
- إدوارد سعيد: 120.
- أراك: 251، 319.
- الأرجنتين: 166، 175، 263، 399.
- الأردن: 88، 288، 388.
- الأرمن: 171.
- أرمينيا: 171.
- أسامة بن لادن: 195، 205، 375، 378.
- إسبانيا: 415، 151.
- أستراليا: 265.
- إسرائيل: 133، 134، 135، 136، 137، 149، 187، 188، 197، 198، 215، 216، 227، 228، 257، 258، 259، 262، 265، 271، 272، 291، 292، 298، 299، 338، 342، 344، 378، 380، 398، 436.
- الإسرائيليون: 134، 135، 136، 137، 235، 303، 335، 342، 353، 354.
- اسطنبول: 18، 457.
- الإسكندر الكبير المقدوني: 109.

- إسلام آباد: 183.
- إسماعيل الدولابي: 77.
- أسميرنوف: 83.
- أصفهان: 25، 26، 31، 33، 35، 46، 47، 73، 197، 279، 320، 330، 405.
- أفريقيا: 154، 187، 383.
- أفريقيا الجنوبية: 53، 187، 283، 289، 380.
- الأفغان: 20، 186، 204، 205، 207، 210، 212، 213.
- أفغانستان: 20، 56، 88، 89، 102، 111، 125، 169، 196، 198، 200، 203، 204، 205، 206، 207، 208، 209، 210، 211، 212، 213، 214، 215، 219، 220، 222، 224، 226، 233، 237، 238، 239، 249، 273، 278، 375، 286، 401، 446، 447، 448، 449.
- إقبال رضا: 281.
- الأكاديمية الكلاسيكية: 26.
- أكبر گودرزي: 47.
- الأكراد: 174.
- الألمان: 207، 214.
- ألمانيا: 20، 135، 174، 175، 202، 205، 206، 207، 303، 313، 324، 326، 399.
- الإمارات: 88، 178، 216.
- الإمبريالية: 180، 181.
- الأمرء العسكريون: 16.
- الأمم المتحدة: 7، 8، 19، 20، 21، 51، 52، 53، 54، 55، 58، 59، 62، 63، 70، 71، 79، 80، 81، 82، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 98، 100، 101، 102، 103، 104، 105، 110، 118، 121، 122، 125، 127، 130، 133، 134، 137، 139، 140، 144، 146، 147، 148، 149، 150، 157، 168.
- 173، 178، 185، 189، 191، 194، 203، 205، 212، 225، 233، 234، 243، 247، 253، 265، 274، 278، 279، 280، 281، 282، 288، 326، 335، 353، 379، 380، 382، 387، 395، 418، 419، 420، 424، 428.
- أمير خيزي: 79، 84، 95.
- أمير زماني نيا: 58.
- أمريكا = الولايات المتحدة الأمريكية
- أمريكا اللاتينية: 125، 383، 445.
- الأمريكيون: 50، 51، 70، 71، 72، 99، 100، 101، 102، 111، 112، 113، 115، 116، 121، 124، 126، 133، 134، 135، 136، 142، 148، 150، 151، 156، 157، 174، 175، 194، 198، 199، 200، 201، 207، 209، 211، 213، 215، 219، 221، 222، 229، 233، 237، 238، 239، 276، 291، 292، 317، 334، 335، 342، 348، 349، 413.
- أمين زاده: 208.
- أندريا كابل: 352.
- أنطوان لحد: 136.
- إنكلترا: 287.
- أوروبا: 17، 67، 78، 150، 154، 156، 174، 175، 229، 238، 270، 273، 314، 315، 317، 337، 383، 385، 392، 411، 450، 457.
- الأوروبيون: 60، 150، 151، 156، 157، 193، 209، 211، 230، 303، 313، 326، 327، 334، 335، 338، 349، 404، 410.
- أوزبكستان: 204، 249.
- أوغندا: 382.
- أولبرايت: 205، 218، 219، 220.
- الأونيسكو: 122، 285، 286.
- أوهايو: 156.

إيران: 11، 12، 14، 15، 17، 18، 19، 20، 21، 28،	428، 434، 439، 443، 446، 447، 450،
29، 32، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43،	451، 452، 453، 457، 458، 460،
45، 46، 47، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55،	الإيرانيون: 41، 46، 49، 50، 52، 70، 72، 73،
56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65،	99، 100، 105، 107، 121، 131، 133، 135،
66، 71، 72، 73، 74، 77، 82، 83، 84، 85،	136، 145، 149، 197، 210، 220، 277،
86، 87، 88، 89، 90، 92، 93، 94، 96، 97،	278، 338، 345، 350،
98، 99، 100، 103، 105، 106، 107، 108،	إيرلندا: 290،
109، 110، 111، 112، 113، 115، 117،	إيطاليا: 205، 206، 207،
118، 120، 121، 124، 125، 126، 127،	الإيطاليون: 207،
128، 130، 131، 132، 133، 134، 136،	
137، 138، 139، 140، 141، 144، 146،	
147، 148، 149، 152، 153، 154، 158،	بابل: 280،
161، 162، 165، 166، 168، 169، 170،	باراك أوباما: 158، 229، 231، 338، 408، 412،
172، 173، 175، 176، 177، 178، 181،	413، 451،
185، 188، 190، 195، 196، 197، 198،	باريس: 18، 238، 323، 324، 325، 382، 426،
199، 200، 201، 202، 203، 204، 205،	باقر أسدي: 62، 79، 84، 95، 138،
206، 207، 208، 210، 211، 212، 213،	باقر: 50،
214، 215، 216، 217، 218، 219، 220،	باكرام (مطار): 211،
221، 222، 223، 224، 226، 227، 229،	باكستان: 88، 148، 171، 183، 203، 204، 206،
230، 231، 232، 234، 235، 236، 237،	210، 214، 249، 263، 281، 382، 394،
238، 239، 240، 241، 243، 248، 249،	436، 453،
251، 252، 253، 255، 256، 257، 259،	الباكستانيون: 88، 206،
260، 261، 262، 263، 264، 267، 268،	بان كي مون: 103، 280،
269، 270، 272، 275، 277، 279، 280،	البحر الأبيض المتوسط: 215،
281، 282، 283، 286، 289، 290، 291،	البحر الجنوبي: 109،
292، 293، 294، 295، 298، 299، 301،	البحر السفلي: 109،
302، 303، 304، 307، 311، 313، 314،	بحر فارس: 109،
315، 316، 317، 318، 319، 321، 324،	بحر قزوين: 166،
325، 327، 328، 329، 330، 331، 332،	البحرين: 187، 450،
333، 334، 335، 336، 337، 339، 341،	بحيرة خزر: 167،
343، 345، 346، 348، 350، 351، 352،	البرادعي (السيد): 297، 298، 305، 309، 329،
354، 361، 392، 394، 401، 403، 410،	البرازيل: 114، 399،

- براغ: 158.
- برزان التكريتي: 130، 144.
- البرزي: 97، 321، 322.
- برلين: 166.
- برهان الدين الرباني: 204.
- بريطانيا: 27، 37، 69، 73، 89، 236، 257، 303.
- البريطانيون: 111.
- بزرگمهر رضا زياران: 206، 208.
- البشتون: 203.
- بطرس غالي: 102، 125، 203.
- البعثة الإيرانية: 20، 54، 55، 56، 58، 63، 64.
- 66، 79، 80، 81، 82، 85، 91، 92، 99، 105.
- 114، 116، 126، 140، 147، 211، 238.
- بعثة ك. ج. ب: 140.
- بغداد: 335، 401.
- بكين: 314.
- بلاد الرافدين: 109.
- بلجيكا: 168، 425.
- البلدان الأوروبية: 295.
- البلدان العربية: 260.
- البلدان اليسارية: 260.
- البلقان: 125، 156، 167، 168، 170، 383.
- بمبي: 18.
- بنغلادش: 382.
- بنو الصدر: 92.
- البهائية: 35، 36.
- البهائيون: 87.
- بهزاد نبوي: 181.
- بهشتي: (الشهيد): 41.
- بهلوي الثاني (الشاه): 97.
- بوتين (السيد): 317.
- البوسنة: 156، 168، 169، 198، 335.
- البوسنيون: 169.
- بوش (الأب): 148، 157، 223، 335، 377.
- بوش (الابن): 134، 157، 158، 192، 195، 196.
- 198، 200، 216، 218، 222، 224، 229.
- 230، 232، 233، 235، 240، 260، 301.
- 328، 329، 315، 337، 375، 376، 377.
- 378، 409، 410، 412، 413.
- بوشهر: 317، 318.
- بوينس آيرس: 175.
- بي نظير بوتو: 183.
- بيركلي: 40، 42، 45.
- البيروقراطية: 90.
- بيضاء (السيدة): 289.
- بيكو (السيد): 133، 134، 137.
- ت**
- تابشيان (السيد): 114.
- تجريش: 39.
- تحالف الشمال: 211، 212، 222.
- تد كابل: 352.
- تركمانستان: 204، 249، 264.
- تركيا: 151، 168، 228، 248، 264، 278، 394.
- 400، 454.
- التسخيري (آية الله): 159.
- تفليس: 18.
- تقي رستگار مقدم: 135.
- تكساس: 42.
- تندكويان (السيد): 131.
- تنزايا: 382.
- تو ويمينك: 288.
- توماس هوبز: 368.

ث

جان بولتون: 354، 353، 338.

جايمس بيكر: 240.

الجابرة: 280.

الجبهة الوطنية الإيرانية: 34.

الجبهة الوطنية الثالثة: 43.

الجحش اليتيم (فيلم كوميدي): 32.

جدة: 174.

الجزائر: 127، 129، 131.

جزيرة مجنون: 105، 108.

جزي (السيد): 155.

جعفریان: 36.

جلال آل أحمد: 34.

جلال الدين الرومي: 74.

جمان شمیرانی: 92.

جمشید ممتاز: 284.

الجمعية الإسلامية للطلبة الجامعيين: 40، 41.

42، 43، 44، 50، 51، 52، 53، 54، 63، 67.

71، 91.

الجمعية الخيرية الحجتية المهدوية: 35، 36.

الجمعية العامة: 58، 59، 67، 80، 83، 96، 139.

149، 151، 169، 173، 192، 194، 225.

283، 376، 386، 389، 391.

الجمهوريات الاشتراكية: 165.

الجمهورية الإسلامية الإيرانية = إيران

جنيف: 88، 124، 127، 128، 129، 140، 144.

174، 205، 222، 238، 255، 256، 279، 323.

جهاز الاستخبارات الباكستاني: 222.

جهاز الاستخبارات البريطاني والأميركي: 36.

جو بایدن: 7، 350.

جواد فريد زاده: 289.

جواد لاریجانی: 41، 43، 109، 114، 118، 140.

جیرفت (منطقة): 57، 141.

ثانويات سان فرنسيسكو: 38.

ثانوية Drew College Preparatory school:

39.

الثورة الإسلامية: 18، 20، 42، 53، 58، 294.

300، 449.

الثوريون: 18، 29، 35، 36، 44، 64، 75.

ج

جائزة نوبل: 288، 289.

جاسبي (د): 22.

الجامعات الإيرانية: 28.

جامعة آزاد الإسلامية: 21.

جامعة آستون: 22.

جامعة الإمام الصادق: 344.

الجامعة الأميركية: 351.

جامعة برنستون: 151.

جامعة بيركلي: 40، 41، 42.

جامعة بيل: 338.

جامعة تبريز: 54.

الجامعة الحرة الإسلامية: 22.

جامعة الدول العربية: 109.

جامعة دنفر: 20، 46، 52، 66، 67، 377.

جامعة سان فرانسيسكو: 40، 42، 75.

جامعة ستانفورد: 40.

جامعة شريف التقنية: 41.

جامعة شيراز: 42.

جامعة طهران: 160، 246، 247، 289، 346.

جامعة كاليفورنيا (دافيس): 41.

جامعة كولومبيا: 20، 42، 46، 52، 53، 64، 65.

66، 276، 344، 351.

جامعة هارفرد: 288، 456.

جيمز بيل: 198.
جيمز دوبنيز: 209، 210.

حسينية أرشاد: 33، 35، 44.

الحكومة الأفغانية: 209.

حكومة البحرين: 392.

حكومة بني صدر: 43.

حكومة بوش: 194، 233.

حكومة خاتمي: 203.

حكومة الشاه: 92.

حكومة صدام: 336.

حكومة ظاهر شاه: 207.

حكومة كارتر: 39.

حكومة كلينتون: 394.

حكومة نيكسون: 195.

حماس: 186، 216.

حميرا مشير زاده: 16.

الحوزة العلمية: 30، 36، 41، 239.

خ

خاتمي: 153، 154، 162، 170، 177، 180، 179، 181.

181، 182، 183، 185، 189، 191، 195.

210، 218، 224، 225، 228، 243، 244.

245، 255، 288، 289، 303، 304، 305.

306، 331، 336، 342، 375، 395، 448.

خادمي (آية الله): 35.

خارقاني (السيد): 326.

خافيير بيريز دي كويلار: 101، 107، 111، 125.

126، 132، 136، 138.

الخامنئي: 57، 96.

الخبر: 175.

خرم (السيد): 50، 51، 99.

خرمشهر: 54، 56، 85، 86، 90، 105.

خزائي (السيد): 280.

الخلافة العباسية: 35.

ح

حامد كرازاي: 203، 208، 209.

حبيبي (د): 128.

حجازي (السيد القائد): 249، 250، 251، 252.

255، 266، 268، 304، 340، 347.

حجي واشنطن: 458، 459.

حداد عادل (د): 26.

حديقة الشاه: 26.

الحرب العالمية الأولى: 18، 425.

الحرب العالمية الثانية: 207، 308.

حركة «2+6»: 204، 205، 206.

حركة فتح: 216.

الحزب الإسلامي الأفغاني: 205.

حزب الله: 133، 135، 186.

حزب الله الحجاز: 166.

حزب البعث: 236، 239.

حزب الجمهورية الإسلامية: 41.

حزب المؤتلفة الإسلامي: 34.

الحسن بن طلال: 288.

حسن روحاني: 128، 269، 306، 322، 323.

327.

حسن زماني: 143، 144.

حسني (السيد): 50.

الحسين (عليه السلام): 44.

حسين خان القزويني (الميرزا): 17.

حسين شيخ الإسلام: 41، 42.

حسين فريدون: 277.

حسين قلبي خان: 457.

حسين وهاجي: 40.

خليج البصرة: 109.

الخليج الفارسي: 109، 177، 178، 446.

خليل مطر: 83.

الخميني (الإمام): 36، 92، 108، 113، 114،

116، 124، 126، 143، 161، 444.

رباني (السيد): 203، 204، 208، 210، 211.

212.

رجائي خراساني: 53، 54، 55، 56، 57، 58، 64.

66، 67، 79، 80، 81، 91، 95، 109، 118.

139، 140.

رجل بلا سلاح (بيكو): 133.

رحماني (السيد): 100.

رحيم خستو (د): 23.

رسول جريان: 36.

رضا روزبه: 26.

رضا شاه: 18.

رودزيا: 53، 380.

الروس: 88، 113، 170، 171، 186، 187، 206.

316.

روسيا: 170، 195، 204، 206، 228، 238، 257.

259، 264، 295، 296، 311، 313، 314.

315، 316، 317، 318، 328، 403، 404.

405، 450.

رون آراد (طيار): 136.

روندا: 154، 168، 169، 383.

رويترز: 197، 338.

ز

زاهدي (وزير العلوم): 286.

زلزال بم: 195.

زلمي خليل زاده: 213، 239.

زمانني نيا (د): 79، 84، 95.

زنجان: 26.

د

دائرة الهجرة: 69.

دار نشرني: 23، 24.

دانش يزدي: 44، 138، 142، 274، 388.

دايتون: 156.

الدبلوماسية (هنري كيسنجر): 7، 21.

الدبلوماسية الإيرانية: 21، 121، 122.

دزفول: 87.

دمشق: 133، 134.

دنفر: 48، 64، 67، 68، 69، 94، 101.

الدنمارك: 48.

دول آسيا: 195.

الدول الإسلامية: 170.

الدول الأوروبية-أميركية: 151.

الدول الأوروبية: 48، 323، 394.

الدول العربية: 450.

الدول الغربية: 20، 146، 202.

الدول الكاثوليكية: 159.

دولابوله (السيد): 324.

دولة اتحاد الشمال: 204، 205، 211.

الدولة الانتقالية: 208، 209.

الدولة القاجارية: 17.

ديفيد برينكلي: 119.

ديوان حافظ: 73.

- زهرا ميرغفار: 23.
- سي إن إن: 320.
- السياسة بين الأمم (هانس مورغنثاو): 16.
- سيمبابواي = رودزيا.
- سيروس ناصري (السيد): 59، 60، 128، 129.
- السيستاني (آية الله): 239.
- سازمان هاي مذهبي: 36.
- السافاك (جهاز الاستخبارات): 28.
- سان فرانسيسكو: 28، 38، 42، 49، 51، 54، 56.
- سان هوزيه: 43.
- سجادبور (د): 112، 160، 346، 369، 380.
- سجن الخيام: 133، 134.
- سرايفو: 169.
- سعادة السفير (محمد جواد ظريف): 8، 11.
- سعد آباد: 322، 324، 327.
- سعدى (شاعر): 280، 282، 283.
- السعودية: 88، 126، 159، 166، 168، 175.
- شركة النفط كونوكو: 223.
- شركة الحرية (نهضت آزادي): 44.
- شركة النفط كونوكو: 223.
- شرم الشيخ: 236.
- الشعب الفلسطيني: 62.
- الشعب الفيتنامي: 62.
- شفر (السيد): 324.
- شمس آبادي (آية الله): 35.
- شمس أردكاني (د): 129.
- شمعون بيريز: 188.
- شولتز (وزير الخارجية الأميركية): 106، 125.
- شيرا: 140.
- الشيشان: 168، 170.
- الشيشانيون: 170.
- الشيعة: 175، 207، 210، 211، 212، 214.
- شولانا (السيد): 323.
- السويس: 456.
- س: 105، 73، 99، 100.
- سان لويس ميسوري: 51.
- سان هوزيه: 43.
- سجادبور (د): 112، 160، 346، 369، 380.
- سجن الخيام: 133، 134.
- سرايفو: 169.
- سعادة السفير (محمد جواد ظريف): 8، 11.
- سعد آباد: 322، 324، 327.
- سعدى (شاعر): 280، 282، 283.
- السعودية: 88، 126، 159، 166، 168، 175.
- شركة النفط كونوكو: 223.
- شركة الحرية (نهضت آزادي): 44.
- شركة النفط كونوكو: 223.
- شرم الشيخ: 236.
- الشعب الفلسطيني: 62.
- الشعب الفيتنامي: 62.
- شفر (السيد): 324.
- شمس آبادي (آية الله): 35.
- شمس أردكاني (د): 129.
- شمعون بيريز: 188.
- شولتز (وزير الخارجية الأميركية): 106، 125.
- شيرا: 140.
- الشيشان: 168، 170.
- الشيشانيون: 170.
- الشيعة: 175، 207، 210، 211، 212، 214.
- شولانا (السيد): 323.
- السويس: 456.

شيكاغو: 100.

الشيوعية: 186، 187، 192.

الشيوعيون: 187.

ط

طاجيكستان: 204، 249.

طارق عزيز: 126، 127، 130.

طالبان: 170، 192، 196، 203، 204، 205، 207،

210، 214، 215، 221، 222، 334، 375.

طبس: 50، 99.

الطلبة الأجانب: 70.

طهران: 9، 16، 25، 26، 34، 36، 38، 46، 47، 48،

50، 73، 80، 87، 90، 102، 113، 115، 116،

117، 124، 135، 139، 140، 142، 143،

149، 173، 174، 176، 183، 208، 217،

234، 235، 238، 240، 245، 264، 269،

270، 275، 276، 291، 303، 314، 320،

323، 335، 341، 345، 346، 401، 451.

ص

الصادق عليه السلام: 35

صادق خراسي: 114، 142، 145، 182، 183،

277، 326.

صادق قطب زاده: 45

الصحاف (وزير): 241، 242.

صحيفة الإسلام: 179.

صحيفة رسالت: 142.

صحيفة كيهان: 244.

صحيفة نيوزداي: 275، 353.

صحيفة النيويورك تايمز: 275، 343، 353.

صحيفة هيرالد تريبيون: 351.

صحيفة الواشنطن بوست: 275، 352، 353.

صدام حسين: 87، 118، 125، 126، 127، 129،

130، 132، 144، 154، 186، 189، 196،

221، 222، 232، 233، 235، 241، 242،

272، 321، 334، 390، 392.

صمد بهرنكي: 34

الصهاينة: 329.

الصهيونية: 188، 223.

الصومال: 154، 158، 335.

الصين: 88، 195، 196، 204، 221، 228،

257، 280، 281، 282، 295، 296، 311،

313، 314، 315، 316، 317، 403، 404،

405.

الصينيون: 70، 113.

ظ

ظاهرشاه: 208، 209، 211.

ع

عائلة سالم: 33.

عادلي (د): 326.

العالم الغربي: 62.

عباس ملكي: 129.

عباس هيأت: 55، 84، 95.

عبدالله (الأمير): 126، 183.

عبدالله عبدالله (د): 208، 209.

عبد القدير خان: 398.

العتبات المقدسة: 27.

عدالتي (السيد): 40.

العراق: 20، 53، 55، 57، 58، 62، 82، 86، 87،

88، 96، 102، 105، 106، 107، 108،

110، 111، 112، 113، 114، 118، 119.

غ 124، 125، 126، 127، 130، 131، 132،

136، 137، 138، 139، 144، 147، 148، غانا: 88.

149، 158، 172، 177، 178، 196، 198، الغربيون: 121، 122، 296.

200، 220، 222، 224، 226، 228، 232، غرينادا: 382.

233، 234، 235، 236، 237، 238، 239، غفوري: 35.

240، 241، 242، 253، 263، 269، 271، غلا محسين بني أسدي: 24.

272، 273، 284، 308، 328، 333، 335، غلبدين حكمتيار: 205.

339، 375، 386، 392، 401، 402، 403،

ف 431، 432، 446، 448، 449.

العراقيون: 108، 111، 127، 129، 130، 131،

132، 138، 241، فاطمة الزهراء (ع): 33.

العرب: 70، 74، 109، 121، 188، 195، 239، فاطمة هي فاطمة (شريعتي): 33، 34.

272، الفاو: 105، 108.

عزت إبراهيم: 130، فتح نجاد (السيد): 100.

عصابة نيويورك: 160، فدائي فرد (السيد): 114، 274.

عصمت الكتاني: 119، 129، فرنسا: 89، 188، 202، 237، 257، 303، 313.

324، 326، 442، عطاء الله مهاجراني: 128.

علي أكبر حسيني: 26، الفرنسيون: 111، 108.

علي حاتمي: 457، فريد زاده (د): 289.

علي خوشرو: 114، 143، 144، فريدون كمالي: 55.

علي رضا نوبري: 43، فريدون هويدا: 92.

علي سبزعليان: 100، فلسطين: 56، 168، 170، 171، 216، 446، 447.

علي شريعتي: 33، 34، 45، 75، الفلسطينيين: 149، 342.

علي صادق طهراني: 114، الفلوجة: 375.

علي لاريجاني: 303، 323، فنزويلا: 146.

علي نقى الكاشاني (الميرزا): 25، 34، فون وايتزكر: 288.

عيد الأضحى: 63، فيتنام: 253، 292، 308.

عيد الشكر: 63، 64، فيينا: 58، 174، 244، 255، 267، 323.

عيد الغدير: 27.

عيد النيروز: 43.

ق

القاعدة: 170، 204، 334، 375.

قانون داماتو: 223.

- القاهرة: 158، 159، 351.
- قبرص: 171، 205، 208، 400.
- قرطاجنة: 247.
- قرغيزستان: 249.
- قره باغ: 171.
- قطب زاده: 142.
- قطر: 290.
- قم: 30.
- قناة فوكس نيوز: 376.
- قناة ABC News: 119.
- قناة CNN: 126، 352.
- قنصلية سان فرانسيسكو: 99.
- القوات العراقية: 144.
- قورش: 280.
- القوقاز: 154، 195.
- قيسي (السيد): 118.
- ك**
- كارتاخينا= قرطاجنة
- كارتر: 46، 49، 65، 99.
- كاشان: 197.
- كاظم إخوان: 135.
- الكاظمين: 241.
- كاليفورنيا: 42، 58، 70.
- كاليندوبل (السيد): 146، 147، 148.
- كامياب (السيد): 114.
- كرباسجيان (العلامة): 26.
- كرج - جالوس: 244، 262.
- كرمان: 263.
- كزاخستان: 249.
- كشمير: 171، 400.
- كلية الحقوق والعلوم السياسية: 46، 246.
- كلية الدراسات الدولية: 276.
- كلية العلاقات الدولية: 22، 289.
- كلية العلوم الاجتماعية: 33، 34.
- كلية وزارة الخارجية: 97.
- كلينتون: 157، 158، 219، 223، 224، 225.
- 411، 338، 335، 233
- كمال خرازي: 57، 98، 99، 102، 114، 117.
- 130، 133، 137، 142، 143، 144، 145.
- 146، 147، 151، 160، 164، 165، 170.
- 173، 176، 180، 183، 205، 208، 240.
- 241، 246، 247، 248، 249، 250، 271.
- 275، 278، 280، 283، 285.
- كمبوديا: 125.
- كندا: 40، 43، 51، 53، 91، 174، 385، 386.
- 391.
- كوبا: 88، 123.
- الكوبيون: 88.
- كوريا الشمالية: 224، 263، 392، 398.
- كوسوفو: 335.
- كوفي عنان: 102، 103، 104، 289، 387.
- كولن باول (وزير): 214، 215.
- كولورادو: 52.
- كولومبيا: 64، 247.
- كونداليزا رايس: 101، 197، 227، 304، 305.
- 325، 330، 338، 377، 409، 410.
- الكونغرس: 223، 240، 351، 395.
- كونك (فيلسوف): 288.
- الكويت: 112، 129، 130، 131، 132، 147، 148.
- 149، 154، 178، 220، 264، 401، 432.
- كينيا: 55.

ل

- المجاهدون الطاجيك: 203.
- لبنان: 43، 102، 133، 134، 135، 136، 148، 168، 172، 200، 448، 449.
- البنانيون: 133، 134، 135، 136، 137، 149.
- لجنة أفغانستان: 206.
- لجنة أمن الدولة: 117.
- لجنة الأمن الوطني: 234.
- اللجنة الثقافية للأونيسكو: 283.
- لجنة حقوق الإنسان: 64، 83، 146، 284.
- لجنة الحقوق الدولية: 150، 284.
- لجنة مناهضة الاستعمار: 59.
- اللمعة (كتاب): 31.
- لندن: 37، 323، 326.
- اللوبي الصهيوني: 336.
- اللوبي العربي: 336.
- الليبرالية: 53.
- ليبيا: 135، 227، 378، 379، 391، 392.
- ليزا أندرسون: 351.
- ليزلي غلب: 288.
- م
- مادرشاهي (السيد): 114، 143، 144.
- الماركسية: 403.
- ماك هنري: 86.
- ماليزيا: 58، 168، 247، 248.
- الماليزيون: 248.
- ماهاثير محمد: 247.
- مبادرة جنيف: 205، 206.
- المتحف البريطاني: 280.
- المتطرفون: 194، 195.
- المتطرفون الأميركيون: 235، 336.
- المتطرفون الوهابيون: 170.
- مجتبى محزون (د): 42.
- المجتمع الأمريكي: 20، 70، 71، 72، 77.
- المجتمع الإيراني: 23.
- مجد الدين محلاتي: (آية الله): 140.
- مجلة الإيكونوميست: 385.
- مجلة جامعة كولومبيا: 199.
- المجلس الأعلى للأمن القومي: 55، 56، 83، 85، 86، 89، 90، 107، 108، 110، 111، 112، 114، 115، 116، 124، 128، 148، 168، 169، 175، 197، 201، 231، 235، 245، 265، 266، 295، 296، 297، 298، 308، 309، 313، 314، 315، 316، 321، 322، 341، 391، 402، 403، 404، 405، 411، 432.
- مجلس التعاون الخليجي: 178.
- مجلس الحكام: 327.
- مجلس الخبراء: 128.
- مجلس الشورى: 26، 41، 92، 234، 254، 255، 267، 268.
- مجلس الشيوخ: 214، 215.
- مجلس المحافظين: 324، 325، 326، 327.
- 328، 329، 330، 335.
- المجموعات الشيعية: 213.
- المجموعة الآسيوية: 148، 285.
- مجموعة الجهاد الإسلامي: 216.
- مجموعة الفرقان: 47.
- مجموعة فرانكفورت: 207.
- مجموعة قبرص: 208.
- مجيد سالم: 30، 33.
- مجيدي (د): 285، 286.
- محتشمي بور (السيد): 116.

- محسن آشتياني (د): 261.
- محسن الموسوي: 135.
- محسن نور بخش: 41، 42، 43.
- محطة چاران: 262، 264.
- المحكمة الجنائية الدولية: 150، 157، 335.
- محكمة العدل الدولية: 146.
- المحكمة العليا: 151.
- محلاتي (السيد): 57، 81، 82، 92.
- محمد ﷺ: 44، 422.
- محمد تقي الشيرازي (الميرزا): 26.
- محمد تقي جعفري: 26.
- محمد جعفر الكازروني: 47.
- محمد جعفر أمير محلاتي: 92، 113، 114، 115، 118، 139، 140.
- محمد جواد ظريف: 7، 8، 11، 12، 19، 20، 21، 22، 23، 96، 119، 179، 210، 213، 247.
- 333، 345، 347، 351، 380.
- محمد رضا أمير خيزي: 58.
- محمد رضا بهلوي (الشاه): 18، 36، 127، 187.
- محمد شيخ (د): 24.
- محمد صيرفيان: 279، 281، 283.
- محمد علي آذرشب: 278.
- محمد علي فروغي: 18.
- محمد علي نوريان: 24.
- محمد كاظم سجادپور: 23.
- محمد مصدق: 18، 34، 36، 44، 279، 281.
- محمد مهدي راجي: 11، 24.
- محمد هاشمي: 41، 42، 43.
- محمود حسابي: 26.
- محمود حلبي: 35، 36.
- محمود الخياط: 26.
- محمود طالقاني: 35، 44.
- محمود واعظي: 174.
- محور الشر: 238.
- المحيط الهادي: 265.
- مدرسة الخوارزمي: 28، 34، 38، 39، 71.
- مدرسة علوي: 26، 27، 30، 32، 33، 35، 38.
- 40، 71، 73، 76.
- مدرسة فرانكفورت: 365.
- مذبحة الجمعة السوداء: 43.
- المذهب الجعفري: 212.
- مركز أبحاث العلوم: 41.
- مركز أبحاث وزارة الخارجية: 129.
- مركز أوال للدراسات والتوثيق: 7.
- مركز اليهود: 175.
- مزاري (السيد): 211.
- المسلمون: 72، 168، 171، 190.
- المسلمون الشيشانيون: 171.
- المسيحيون: 63.
- مشهد: 36، 47، 68، 73.
- مشير الدولة = الميرزا حسين خان القزويني.
- مصر: 168، 179، 183.
- مصطفى شمران: 41، 43، 45.
- مضيق هرمز: 109.
- مطهر (الشهيد): 26، 35، 47.
- معاهدة وستفاليا: 415، 416.
- معاهدة CTBT: 245، 256، 257، 258، 259، 260، 261، 263، 264، 245، 266، 268.
- 433، 435.
- معاهدة NPT: 256، 257، 258، 259.
- 299، 298، 316، 398، 412، 431، 433، 434.
- 435، 436.

- المعاقبة الحقوقية: 153.
- المعاقبة الدولية: 153، 157.
- معمر القذافي: 379، 390، 391.
- معهد شكوه إيران: 39.
- المغرب: 388.
- المقاومة الفلسطينية: 133.
- المقاومة اللبنانية: 133.
- مقبرة صحن آزادي: 68.
- مكارم (آية الله): 140.
- المكتبة العربية: 14.
- مكتبة محمد جواد ظريف: 73.
- المكسيك: 144.
- الملف النووي الإيراني: 8، 20، 22.
- المملكة المتحدة: 22، 313، 415.
- منشآت تحويل اليورانيوم UCF: 320، 330.
- منصور صادق: 281.
- منصور فريهك (د): 92.
- المنظمة الاستشارية الآسيوية والإفريقية: 283، 285.
- منظمة الأمم المتحدة: 147، 271، 288، 290.
- 341، 349، 355، 372، 386.
- منظمة التجارة العالمية: 410.
- منظمة التعاون الإسلامي: 400.
- منظمة الطاقة الذرية: 255، 293، 309، 319.
- 326.
- منظمة المؤتمر الإسلامي: 162، 168، 170.
- 182.
- منظمة ECO: 248.
- منهاتن: 85.
- منوهر متكي: 152، 153، 154، 347.
- مهاجراني (د): 289.
- المهاجرون: 63.
- المهدي (عليه السلام): 35، 422.
- مهدي بازرگان: 35، 43، 44.
- مهدي تابشيان: 277.
- مهدي فريد زاده: 277.
- مهدي مظاهري: 47.
- مؤتمر بُن: 20، 203، 206، 207، 208، 209.
- 213، 402.
- مؤتمر بن الأول: 20، 208، 210، 214، 215.
- 217.
- مؤتمر بن الثاني: 217، 224.
- مؤتمر التنمية والسكان: 159.
- مؤتمر قادة الدول الإسلامية: 216.
- مؤتمر مدريد: 188.
- موخرجي (السيدة): 122.
- المؤرخون الأميركيون: 63.
- المؤسسة الدولية للسلام: 202.
- مؤسسة راند: 209.
- مؤسسة UNMovic: 431، 432.
- مؤسسة UNSCOM: 431.
- موسكو: 314.
- موسوي (المهندس): 54، 84، 141، 249.
- موسوي خوينيها: 181.
- موسويان (السيد): 321، 322.
- موسى الصدر: 135.
- ميتران (الرئيس): 168.
- ميثاق كيلوغ - بريان: 382، 426.
- ميكونوس: 166، 174، 175، 447، 448.
- ميلوسوفيتش: 390.
- ميليشا لحد: 133.

ن

- ناتو (طائرات): 169.
ناصر الدين شاه قاجار: 17.
ناطق نوري: 180، 181.
ناميبا: 125.
نجاد حسينيان: 278، 284.
النجف: 41.
نطنز: 197، 235، 251، 318، 319.
النظام البهلوي: 18.
نظام الشاه: 41.
النظام الصهيوني: 187.
نظام طالبان: 20.
النظام القاجاري: 457.
النمسا: 290.
نهر أروند: 127، 131.
نيارغوس (قائد بحري): 109.
نيتشه: 375.
نيكسون: 201، 203.
نيويورك: 20، 22، 28، 38، 51، 52، 53، 54، 55، 57، 58، 65، 67، 68، 69، 70، 71، 79، 80، 85، 90، 91، 92، 94، 96، 99، 100، 101، 117، 121، 122، 126، 130، 131، 139، 140، 141، 142، 143، 144، 150، 151، 152، 173، 174، 178، 199، 234، 237، 238، 240، 244، 247، 249، 250، 251، 269، 270، 271، 274، 277، 278، 279، 283، 285، 307، 320، 321، 337، 340، 341، 342، 343، 344، 347، 349، 350.
هادي صادق: 100.
هاشمي رفسنجاني (السيد أكبر): 26، 41.
- 42، 130، 135، 143، 153، 154، 161، 173، 174، 175، 177، 178، 179، 180، 181، 182، 183، 185، 189، 251، 252، 254، 265، 266، 305، 447.
هاميلتون (السيد): 240.
هانس مورغنتاؤ: 216.
الهداية: 30.
الهند: 78، 109، 122، 171، 206، 214، 382، 398، 436.
هنري كيسنجر: 7، 21، 196، 201، 221.
هنغاريا: 83.
الهنود: 206.
الهنود الحمر: 63.
هوارى بومدين: 127.
هوستن: 100.
هوشنك أمير أحمدي: 275.
هولندا: 206.
الهولوكوست: 197، 342، 344.
الهيئة المنتدبة لعصبة الأمم: 18.
هيئة إيران: 18.

و

- وادي بنجشير: 204.
وارن هوك: 353، 351.
واشنطن: 51، 53، 99، 100، 101، 235، 240، 278، 451، 457.
وانك (دبلوماسي): 83.
الوفد الإيراني: 83.
وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية: 142.
وكالة التجسس البريطانية: 324.
الولايات المتحدة الأمريكية: 21، 28، 29، 34، 37، 38، 39، 40، 41، 43، 46، 47، 48، 49.

ه

50، 51، 53، 56، 61، 62، 63، 65، 66، 67، يعقوبي (السيد): 208.
 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 77، 78، 81، يوغسلافيا: 308.
 86، 91، 93، 98، 99، 100، 101، 103، 106، اليونان: 171، 287.
 115، 119، 121، 125، 135، 140، 145، يونس قانوني: 210، 211، 212، 213.
 148، 150، 151، 156، 158، 163، 167،
 169، 174، 175، 179، 181، 187، 188،
 192، 193، 194، 196، 197، 198، 199،
 201، 202، 203، 204، 205، 206، 209،
 211، 214، 215، 216، 217، 218، 219،
 220، 221، 223، 224، 226، 227، 228،
 229، 230، 231، 232، 234، 235، 236،
 237، 238، 239، 240، 249، 257، 259،
 262، 266، 270، 271، 272، 273، 275،
 276، 278، 290، 291، 292، 294، 295،
 296، 298، 300، 308، 311، 314، 315،
 316، 317، 324، 325، 328، 329، 330،
 334، 336، 337، 338، 339، 343، 345،
 350، 353، 368، 372، 375، 376، 377،
 383، 386، 387، 392، 394، 397، 401،
 402، 403، 405، 407، 408، 409، 410،
 411، 412، 433، 442، 443، 449، 451، 452،
 454، 457، 460،
 ولايتي (د): 57، 59، 80، 96، 98، 101، 116،
 118، 124، 126، 128، 129، 140، 141،
 142، 143، 151، 153، 155، 162، 163،
 164، 165، 166، 173، 253، 266،
 وليام بري: 166.

ي

اليابان: 78، 153، 399.
 ياسر عرفات: 215، 216.
 يد الله سبحانه: 44.

experiences and mistakes committed by those who served at the ministry before them. Nonetheless, when speaking of Iran's sovereignty, his success as well as his partners in the defense of national interests, Zarif showed his modest joy for those proud memories. Upon necessity, he also did not hesitate to thoroughly discuss and criticize certain events, including— without feeling ashamed— some linked to his career or the diplomatic corps.

The majority of the meetings with Zarif— except those held at The Islamic Azad University (IAU) — were conducted in his office at the School of International Relations run by the Iranian Foreign Ministry during the period between the winter of 2010 and spring of 2012. The duration of the sessions varied from less than an hour to over three hours. Getting Zarif's approval for conducting these talks was not easy, for he had not accepted to make any public dialogue or speech since his return from his last political mission in New York. His lectures— at the School of International Relations— were strictly academic in analyzing the subjects and events in question. He also agreed to this dialogue on the condition that the discussion of confidential documents and the government's secrets, especially those related to the nuclear talks, remain out of the question. It was in fact challenging to commit to these limitations.

Observing Zarif's personal history, taking into account both the positive and negative aspects of his work, offers a valuable model for studying the actions of Iranian diplomats when dealing with the outside world, within the framework of the Islamic Republic's foreign policy. The general and special features of Iran's relationship with the world, its historical ebb and flow with regards to foreign policy, the geopolitical factor and its effect on Iran's regional power, the revolutionary perspective on international events derived from the principles of Shiism, the distinct attribute of Iranian diplomacy and diplomats compared to international standards, as well as the various levels of both dispute and cooperation are all topics that will accompany the reader throughout his journey through this book.

countries regarding Iran's nuclear activity, the significance of his role in the Bonn Conference on Afghanistan's future, and then Iraq before and after the US invasion and his membership in the UN Group of Eminent Persons on Dialogue among Civilizations, his heading of many secondary and major decisive missions internationally, his presence in American society and ability to make an impact on its public opinion and media, and many more achievements, put him in the limelight, as his role was appreciated by both kin and foe.

Zarif's dedication to defending the principles and values of the Islamic Republic of Iran and his ability to persuade his counterparts allowed him to gain time and again the appreciation of not only the high authorities in Iran but also many media persons and international figures. The grandiose event at the UN Headquarters and crowds of foreign figures lining up to bid Zarif farewell are witnesses of that. Celebrating him even reached to the extent that the former US Secretary of State Henry Kissinger gave Zarif a copy of his 1994 book *Diplomacy*, signing it «To Zarif, my respectful enemy.»

This lengthy dialogue with Dr. Mohammad Javad Zarif— the diplomat and former Iranian Ambassador to the UN— which stretched over more than forty hours is considered an experience that is unlikely to be repeated. It is a tale of the specifics of Iranian diplomacy told by Zarif, who is without doubt one of the diplomatic scene champions of his time. He truly embodies inimitable simplicity. Zarif is simple because he enjoys a compassionate, humble and straightforward character and this is clearly evident upon getting to know him. He is; however, inimitable because when it comes to his field of specialty, Zarif is serious, devoted, organized and true to the values and beliefs he adheres to.

During the conversations, Zarif was interacting with the events he was recounting, as if they were taking place today. For he expressed frustration when discussing the accounts through which only minor accomplishments were made or voiced his anger when stating how the new employees at the Foreign Ministry failed to learn from past

This book is not an autobiography aimed at recounting the good and the bad and thus concluding the nature and end of the person in question. It is also not a version of the well-known oral history. Despite comprising many of the aspects of both types, the main purpose of this publication is comprehending the foreign policy of the Islamic Republic of Iran based on its historical experience, especially that Iran's foreign relations in modern history have went through sensitive phases and harsh conditions, particularly after the Islamic Revolution's victory.

During that period, while many of the diplomatic staff of the Pahlavi regime were being laid off, it was imperative that the potentials and experiences of a new generation of revolutionary youths be put in good use, and that these youths be immediately employed to the executorial and intellectual bodies of the fresh rule.

This book is a vocal account about one of these revolutionary youths, whose political journeys were a building block in the history of Iranian diplomacy. Dwelling on these revolutionaries' exact conduct in fact constitutes one of the best ways to comprehend Iran's foreign policy. This said person is Mohammad Javad Zarif.

Zarif's over two-decade-long presence at the United Nations turned him into a remarkable international figure. At the beginning, during the first years following the Islamic Revolution victory, when he was a doctoral student at Columbia University and the University of Denver, he served as a member of the Iranian Mission to the UN in New York, until he became the Plenipotentiary Ambassador and Permanent Representative there.

Zarif's strenuous endeavours on the international level to retrieve Iran's rights, following the imposed war on the Islamic Republic, talks over UNSC Resolution 598 as well as the discussions with Western

Interviewed by Mohammad Mahdi Raji:

Born in Tehran in 1980. Holds a Bachelor's Degree in Political Science from the Islamic Azad University and a Master's Degree in Regional Studies from the School of International Affairs of Iranian Ministry of Foreign Affairs. He apprenticed at the student journal Assafir until he became its Editor in Chief. He has many articles published in a number of newspapers, mainly Hamshahri Diplomatic, Mehrnameh and Mosalas, and in periodicals such as the International Journal of Political Science.

Translated by Dr. Mohammad al-Attar:

Born in Kashan city, Iran in 1984. Holds a degree in General Medicine from Mashhad University in 2011. He offered a number of articles and lectures in both medicinal and cultural fields.

MR. AMBASSADOR

«MOHAMMAD JAVAD ZARIF»

A CONVERSATION WITH MOHAMMAD-JAVAD ZARIF
IRAN'S FORMER AMBASSADOR TO THE UNITED NATIONS

INTERVIEWER: MOHAMMAD MAHDI RAJI
TRANSLATED BY: DR. MOHAMMAD AL-ATTAR

مركز أوال للدراسات والتوثيق
AWAL CENTRE FOR STUDIES AND DOCUMENTATION



Book title: *Mr. Ambassador*

«Mohammad Javad Zarif»

Interviewer: *Mohammad Mahdi Raji*

Translated by: *Dr. Mohammad al-Attar*

First Edition, Beirut, 2017

© All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, transmitted or copied in any form or by any means.

www.awalcentre.com | info@awalcentre.com

ISBN 978 - 9953 - 0 - 3548 - 2

محمد جواد ظريف

وُلد في إيران في 7 يناير / كانون الثاني من العام 1960، ونشأ في أسرة متدينة.

تلقى تعليمه في المدرسة العلوية الخاصة في طهران.

في سن السابعة عشر، غادر إلى الولايات المتحدة للدراسة.

حصل على شهادة البكالوريوس في العلاقات الدولية في العام 1981، ومن ثم على الماجستير في المجال ذاته من جامعة سان فرانسيسكو في العام 1982.

حاز على الدكتوراه في القانون الدولي والسياسة من جامعة دنفر في العام 1988، وكان عنوان أطروحته: "الدفاع الذاتي في القانون الدولي والسياسة".

تقلب محمد جواد ظريف في عدد من المناصب المحلية والدولية، فكان مستشاراً لوزير الخارجية وكبير مستشاريه، ونائب وزير الخارجية للشؤون القانونية والدولية، وعضواً بارزاً في مبادرة حوار الحضارات، ورئيس لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في نيويورك، ونائباً للشؤون الدولية في جامعة آزاد الإسلامية. مارس التدريس في جامعة طهران العامة في مجالات الدبلوماسية والشؤون الدولية، ونشر عدداً من الأعمال في مجال السياسة الخارجية والقانون والعلاقات الدولية باللغتين الإنجليزية والفارسية.

كان ظريف الممثل الدائم لإيران لدى الأمم المتحدة من 1989 لغاية 1992 ثم بين العامين 2002 و2007. انضم في العام 2007 إلى مركز الأبحاث الاستراتيجية الذي كان يقوده الرئيس الإيراني الحالي حسن روحاني.

اختاره الرئيس روحاني وزيراً للخارجية في 15 أغسطس / آب 2013.

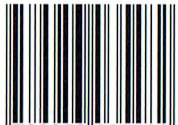
سَعَادَةُ السَّفِيرِ

محمد جواد ظريف

"أرى نفسي خادماً بذل كل جهده بحسب وسعه، واجتهد لئلا يضحى بمصالح بلده من أجل مصالحه الشخصية، وبذل جهده للترقي بالمصالح الوطنية، وعدم ظلم الآخرين، بل كان ينظر إلى مصالحهم أيضًا.

أعتقد أن النجاح المستدام في الدبلوماسية مقترن بمعرفة المصالح المشروعة لبقية اللاعبين واحترامهم، وأن النجاح والفشل في المفاوضات والدبلوماسية موجود في الحديث الإعلامي. لا شك في أنني أخطأت في عملي وتحليلاتي، ولكنني سعت إلى الحفاظ على القيم الوطنية والدينية بحسب المبادئ التي تحدثت عنها كثيرًا، أي النموذج القائم على الحوار والشمولية في العلاقات الخارجية، والصدق والصراحة في السلوك المؤسساتي في الداخل".

ISBN 978 - 9953 - 0 - 3548 - 2



9 789953 035482 >



مركز أوال للدراسات والتوثيق

AWAL CENTRE FOR STUDIES AND DOCUMENTATION